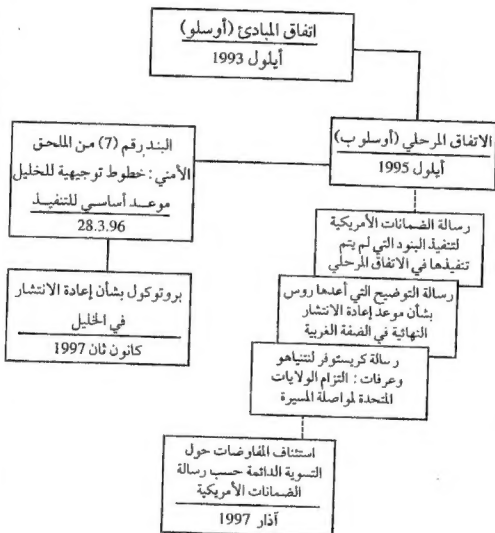


اتفاقيات أوسلو

الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية

حول الضفة الغربية وقطاع غزة



كلون أول 1997



وثيقة

اتفاقيات اوسلو

الاتفاقيات الاسرائيلية - الفلسطينية

حول الضفة الغربية وقطاع غزة

رقم التوثيق : ٢٢٧,١٧

المؤلف ومن هو في حكمه : دار الجليل للنشر

عنوان الكتاب : اتفاقيات أوسلو : الاتفاقيات الإسرائيلية

الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة

الموضوع فرئيسي : ١- علوم الاجتماعية

٢- علوم سياسية - الاتفاقيات لنواية

٣- اتفاقية أوسلو

بيانات النشر : عمان - دار الجليل

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة مكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل ١٩٩٨/١/٤٨

رقم الإيداع لدى

مديرية المكتبات والوثائق الوطنية

١٩٩٨/١/٧٠

الطبعة الأولى

١٩٩٨

جميع الحقوق محفوظة

دار الجليل للنشر

والدراسات والأبحاث الفلسطينية

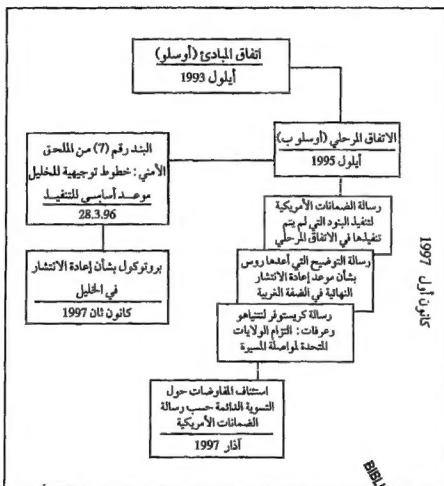
عمان - ص.ب. ٨٩٧٢

تلفون ٥١٥٧٢٢٧ - فاكس ٥١٥٣٦٦٨

اتفاقيات أوسلو

الاتفاقيات الإسرائيلية- الفلسطينية

حول الضفة الغربية وقطاع غزة



دار الجليل للنشر

والعراصات والبحاث الفلسطينية

عمان - ص ب ٨٩٧٢ تلفون ٦٦٧٦٢٧ - ٦٧٥٦٢٧
تلکس ٢٢٠٣١ - فاكسميلي ٦٨٢٦٦٨

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

الفهرس العام

١. الاتفاقية الانتفالية ديباجة ٩
٢. الملحق الأول : بروتوكول حول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية ٣٩
- الذيل (١) إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية ٩٠
- الذيل (٢) انتشار الشرطة الفلسطينية ٩٢
- الذيل (٣) مواقع ومراكز الشرطة المدنية الفلسطينية ٩٣
- الذيل (٤) الأماكن اليهودية المقدسة ٩٥
- الذيل (٥) بروتوكول حول ترتيبات خاصة بالمعابر ٩٥
- الذيل (٦) قائمة الحرب المشمولة في المنطقة ب ١٢٥
٣. الملحق الثاني : البروتوكول الخاص بالانتخابات ١٢٩
- الذيل (١) الشكل المتفق عليه لمعلومات التصويت ١٤٥
- الذيل (٢) الشروط العامة المعتمدة للمراقبين الدوليين ١٤٧
- الذيل (٣) الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها ١٥٠
- مندوبوا الرقابة الدوليين
٤. الملحق الثالث : بروتوكول بخصوص الشؤون المدنية ١٥٣
- الذيل (١) الصلاحيات والمسؤوليات في الشؤون المدنية ١٦٢
٥. الملحق الرابع : بروتوكول بخصوص أمور قانونية ٢٤٥
٦. النص الكامل لبروتوكول إعادة الانتشار في الخليل ٢٥٧
٧. الملحق الخامس : بروتوكول بخصوص العلاقات الاقتصادية ٢٧١
٨. الملحق السادس : البروتوكول المتعلق ببرامج التعاون الإسرائيلية - الفلسطينية ٣٨١
٩. الملحق السابع : بروتوكول بخصوص إطلاق سراح السجناء والموقوفين الفلسطينيين ٣٩٥

٣٢	<u>الفصل الرابع - التعاون</u>
٣٢	المادة الثانية والعشرين : العلاقات بين إسرائيل والمجلس
٣٢	المادة الثالثة والعشرين : تعاون يتعلق بنقل الصلاحيات والمسؤوليات
٣٣	المادة الرابعة والعشرين : العلاقات الاقتصادية
٣٣	المادة الخامسة والعشرين : برامج التعاون
٣٣	المادة السادسة والعشرين : لجنة الارتباط الإسرائيلية - للسلطة الفلسطينية المشتركة
٣٤	المادة السابعة والعشرين : التنسيق والارتباط مع الأردن ومصر
٣٥	المادة الثامنة والعشرين : الأشخاص المفقودين

٣٦	<u>الفصل الخامس - أحكام مختلفة</u>
٣٦	المادة التاسعة والعشرين : المعبر الأمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة
٣٦	المادة الثلاثون : المعابر
٣٦	المادة الواحدة والثلاثون : بنود ختامية

المحور

٧	تقديم
٩	دبياجة
١١	الفصل الأول - المجلس
١١	المادة الأولى : نقل السلطة
١٢	المادة الثانية : الانتخابات
١٣	المادة الثالثة : بنية المجلس الفلسطيني
١٤	المادة الرابعة : حجم المجلس
١٤	المادة الخامسة : السلطة التنفيذية للمجلس
١٥	المادة السادسة : لجان المجلس الأخرى
١٥	المادة السابعة : حكومة عينية
١٦	المادة الثامنة : المراجعة القضائية
١٦	المادة التاسعة : صلاحيات ومسؤوليات المجلس
١٨	الفصل الثاني - إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية
١٨	المادة العاشرة : إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية
١٩	المادة الحادية عشر : الأرض
٢٠	المادة الثانية عشر : ترتيبات للأمن والنظام العام
٢١	المادة الثالثة عشر : الأمن
٢٣	المادة الرابعة عشر : الشرطة الفلسطينية
٢٤	المادة الخامسة عشر : منع الأعمال العدائية
٢٤	المادة السادسة عشر : إجراءات بناء الثقة
٢٦	الفصل الثالث : القضايا القانونية
٢٦	المادة السابعة عشر : الولاية
٢٨	المادة الثامنة عشر : الصلاحيات التشريعية للمجلس
٢٩	المادة التاسعة عشر : حقوق الانتماء وحكم القانون
٢٩	المادة العشرين : الحقوق والمسؤوليات والالتزامات
٣١	المادة الواحدة والعشرين : تسوية الخلافات والنزاعات

تقديم:

ثمة سؤال لا بد من طرحه : ماذا لو لم تتوصل منظمة التحرير الفلسطينية، إلى اتفاق "أوسلو" مع إسرائيل، وما تبعه من اتفاقات، في عهد حكومة العسل، وجرى الانقلاب السياسي في إسرائيل، في انتخابات عام ١٩٩٦، حيث سقطت حكومة العسل، وجاءت حكومة الليكود؟

الجواب واضح، فإن حكومة الليكود، ما كانت لتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها، الأمر الذي أدى إلى قيام أول سلطة فلسطينية، ومجلس تشريعي منتخب، في تاريخ فلسطين ولجوء الاحتلال عن بعض أجزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأصبحت فلسطين، معترفا بها عالميا، وأصبحت حقوقية لا لبس فيها، على الخارطة الدولية، وإلى ضمير العالم، والاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني، في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة.

كذلك . . لما كانت تتجسد الهوية الفلسطينية على أرض الواقع ولما أصبح لهذا الشعب جواز سفر وعلم ووجود على الأرض، وعودة أكثر من مئة ألف مواطن فلسطيني إلى أرض الوطن، وإقامة الوزارات والمؤسسات وقوى الأمن، وصولا إلى الإعلان عن دولة فلسطين، التي سيعترف بها، معظم دول العالم، وبالتأكيد سيقرى الدول المعترفة بإسرائيل، نعم . . . لقد أعلننا عن إقامة الدولة في المجلس الوطني، الذي عقد في الجزائر، عام ١٩٨٨، وقد اعترف بهذا الإعلان (٩٢) من دول العالم، لكن كان ينقص هذا الإعلان، الأرض والسيادة التدرجية على الأرض.

اتفاقات أوسلو، وما تبعها من اتفاقات، ولو لم تقم حكومة إسرائيل بوضع العراقيل أمام تطبيقها بحذورها، لأصبحت السيادة اليوم على نحو (٩٠%) من أراضي الضفة الغربية المحتلة، أما الباقي، فكان من المقرر وفقا للاتفاقات، البدم والتفاوض حوله، وعلى القضايا الأخرى التي تركت لمفاوضات الحل النهائي، بما في ذلك القدس، والمستوطنات، والحدود واللجوء في شهر أيار عام ١٩٩٦.

نعم . . . إن هذه الاتفاقات، الذي تم التوصل إليها، ضمن ظروف الخلل في التوازن الدولي، والتوازن بين العرب وإسرائيل، خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وشر انهيار الاتحاد السوفياتي، وتربع الولايات المتحدة على عرش العالم، الذي صوب في

مصلحة إسرائيل، فإنه حقاً لإيجاز فلسطيني، مع أنه ليس كاملاً، ولكنه خطوة مهمة في طريق تحقيق الهدف الأسمى، أصبح اليوم مطلباً فلسطينياً، ينبغي التمسك به، والإصرار على إلزام الجانب الإسرائيلي بتطبيقه، فحكومة الليكود فضلاً عن أنها غير مؤهلة للتوصل إلى هذه الاتفاقات، تضع في مقدمة أهدافها، إسقاطها ونفيها، والتمسك من الوقوف بها، وأهل النقاش الدائر في إسرائيل، وخرائط ما يسمى بمصالح إسرائيل العسكرية والاستيطانية، تؤكد إضافي على مخطلطات إسرائيل خاصة وإن البرنامج السياسي والاستيطاني لهذه الحكومة، التي حصلت على ثقة الكنيست بها، وإجراءاتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني، باستمرار عمليات الاستيطان ونهب الأراضي، بلرض الأمر الواقع، والعيب ليس في الاتفاق، رغم وجود بعض الثغرات فيه، بل في تهريب حكومة إسرائيل من تنقيذه، بمختلف الأعذار والحجج المكشوفة، التي لم تعد تنطلي على أحد.

وبطبيعة الحال، فإن أي اتفاق محلي أو دولي لا يتوافر فيه حسن النوايا، كما هو الحال في الموقف الإسرائيلي، إذ يحاول القوي أكل الضعيف، لكن هناك صبرة، فقد انكشفت حكومة إسرائيل الحالية، فهي لا تحترم الاتفاقات ولا الوثائق الدبلوماسية الملزمة، وهذا يعني أن وجهة الحكومة ليست إلى السلام، وهو الأمر الذي لا يحتاج إلى أدلة... وما أكثرها.

حكومة إسرائيل، ترى أن المشروع الصهيوني الاستيطاني للتوسيع لم يتكتمل بعد، وهي بحاجة إلى المزيد من الوقت لاستكمال، ذلك أن السلام يضع حداً لأطماعها، ويخلق تناقضات داخل إسرائيل، فالتوتر والحروب عاملان رئيسيان في توحيد الصف الإسرائيلي في حين يشكل الانشقاق الداخلي والتفكك والانهيار، التهديد الأكبر على مستقبل إسرائيل.

وأخيراً... فإن هذا الكتاب، الذي يضم وثائق وأدبيات 'أوسلو' وما تبعها من اتفاقات، أصبحت وثيقة لا غنى عنها للسياسيين والباحثين والمهتمين كمرجع أساسي في هذه الحقبة من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لا بد من أن يكون في متناول اليد وهذا ما سعينا إليه، وعلينا أن نتمسك به، بحيث لا تحدد لنا حكومة الليكود مسار طريقنا إلى الحل النهائي، الذي ينبغي أن يتجسد في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

والله الموفق
"أسرة دار الجليل"

حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (بشارة إليها "م.ت.ف.إ.")، الممثلة للشعب الفلسطيني؛

تتطلب

ضمن	عملية سلام الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في شهر تشرين أول عام ١٩٩١؛
تؤكدان	عزمهما على وضع نهاية لحقود من المواجهات والحش في ظل تعايش سلمي كرامة ولعن متبادلين، في الوقت الذي يعترفان فيه بحقوقهما الشرعية والسياسية متبادلة،
تؤكدان	رغبتهما في تحقيق تسوية سلمية، عادلة، دائمة، وشاملة وصلح تاريخي من خلال العملية السياسية المتفق عليها؛
معترفان	بان العملية السلمية والمعهد الجديد التي احتكته، إضافة إلى العلاقات الجديدة التي تأسست بين الجانبين، كما هو موصوف أعلاه غير قبلية للفسخ أو النقص، ويعزم الطرفان على الحفاظ ودعم واستمرار العملية السلمية.
معترفان	أن الهدف من المفاوضات الإسرائيلية-للفلسطينية ضمن عملية سلام الشرق الأوسط الحالية هو، بالإضافة إلى أمور أخرى، إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي، بمعنى المجلس المنتخب ("المجلس" أو "المجلس الفلسطيني") والرئيس للمنتخب للسلطة التنفيذية، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة بتاريخ ٤ أيار ١٩٩٤ (من الآن فصاعداً "اتفاقية غزة-أريحا")، تؤدي إلى حل نهائي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨؛
تؤكدان	على تقامهما بأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي في هذه الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية، وأن مفاوضات الوضع النهائي والتي ستبدأ بأسرع وقت ممكن ولكن في وقت لا يتعدى ٤ أيار ١٩٩٦ مستقود إلى تطبيق قراري مجلس

الامن ٢٤٢ و ٣٣٨؛ وان الاتفاقية ستسوي جميع قضايا المرحلة الانتقالية وان لا

يكون هنالك قضايا موجهة لأجندة مفاوضات الوضع الدائم؛

للتزامهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات المحرر عنها بالرسائل المؤرخة بتاريخ ٩

تؤكدان

ايلول ١٩٩٣، الموقعة والمتبادلة بين رئيس وزراء إسرائيل ورئيس م.ت.ف.

راغبان

ان يدخل الى حيز التنفيذ اتفاقية اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية
الانتقالية الموقعة في واشنطن، مقاطعة كولمبيا بتاريخ ١٢ ايلول ١٩٩٣ والمحضر

المتفق عليه له (فيما يلي "إعلان المبادئ") وبالتحديد المادة الثالثة والملحق الاول

المتعلق بالاجراء انتخابات سياسية عامة حرة ومباشرة للمجلس ورئيس السلطة

التنفيذية حتى يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من

انتخاب ممثلين وموضع محاسبية ويشكل ديمقراطي؛

معتزقان

ان هذه الانتخابات سوف تشكل خطوة تمهيدية انتقالية نحو تحقيق الحقوق الشرعية

لشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة والتي توفر الاسس للديمقراطية لإقامة مؤسسات

فلسطينية؛

للتزامهما المتبادل للعمل، بموجب هذه الاتفاقية، مباشرة، بفعالية، وبثأثير ضد اعمال

تؤكدان

الارهاب او التهديد به، والعنف، او التحريض، بغض النظر ما اذا اقترأت من قبل

فلسطينيين او اسرائيليين.

اتفاقية غزة-إريحا، واتفاقية النقل الاول للسلطات والمسؤوليات الموقعة في

لاحقا

ايريز بتاريخ ٢٩ آب ١٩٩٤ (فيما يلي "اتفاقية النقل الاول") وبروتوكول النقل

الاضافي للسلطات والمسؤوليات الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٧ آب ١٩٩٥ (فيما

يلي "بروتوكول النقل الاضافي")؛

وهذه الاتفاقات الثلاث سوف تبديل بهذه الاتفاقية.

وعلى هذا تم الاتفاق على ما يلي:

الفصل الأول - المجلس

المادة الأولى

نقل السلطة

١. تنتقل إسرائيل صلاحيات ومسؤوليات كما هو محدد في هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية إلى المجلس بموجب هذه الاتفاقية. وسوف تستمر إسرائيل في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها التي لم يتم نقلها.
٢. لحين تنصيب المجلس، فإن الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إلى المجلس سيتم ممارستها من قبل السلطة الفلسطينية المشكلة بموجب اتفاقية غزة - أريحا، والتي سوف يكون لها أيضا جميع الحقوق، والمسؤوليات، واللوائح المتعلقة على عاتق المجلس في هذا الخصوص. وعلى هذا، فإن مصطلح "المجلس" في جميع أماكن هذه الاتفاقية سوف يفسر، ولحين تنصيب المجلس، على أنه يعني السلطة الفلسطينية.
٣. نقل الصلاحيات والمسؤوليات لقوات الشرطة المشكلة من قبل المجلس الفلسطيني بموجب المادة الرابعة عشر ادناه (يشار إليها من الآن فصاعدا "الشرطة الفلسطينية") سيتم بشكل مرحلي، كما هو مفصل في هذه الاتفاقية وفي البروتوكول الخاص بترتيبات الأمن وإعادة الانتشار الملحق بهذه الاتفاقية (يشار إليه من الآن فصاعدا "الملحق الأول").
٤. بالنسبة إلى نقل وتولي السلطة في المجالات المدنية، سيتم نقل وتولي الصلاحيات والمسؤوليات كما نص عليها في بروتوكول العلاقات المدنية المرفق لهذه الاتفاقية كملحق ٣ (وفيما يلي "ملحق ٣").
٥. بعد تنصيب المجلس، سيتم حل الإدارة المدنية في الضفة الغربية وستسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية. إن يحول انسحاب الحكومة العسكرية من ممارستها الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

٦. ستشكل لجنة مشتركة للتماون والتنسيق في الشؤون المدنية (فيما يلي "CAC") ولجنتان فرعيتان للعلاقات المدنية المشتركة لقطاع غزة والضفة الغربية بالتوالي ومكاتب إقليمية للارتباط المدني لأجل توفير تنسيق وتماون في الأمور المدنية بين المجلس وإسرائيل، كما هو مفصل في الملحق ٣.
٧. ستقام مكاتب المجلس ومكتب رئيسه وسلطته التنفيذية واللجان الأخرى الواقعة في المناطق تحت الولاية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المادة الثانية

الانتخابات

١. حتى يحكم الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرّة للمجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس وفقاً للأحكام المنصوص عليها في بروتوكول الانتخابات المرفق كملحق ٢ (فيما يلي "ملحق ٢").
٢. هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية للتغلب على مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة وستوفر قاعدة ديمقراطية لإقامة المؤسسات الفلسطينية.
٣. بإمكان فلسطينيي القدس والذين يعيشون هناك المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي المادة السادسة للملحق الثاني في (ترتيبات الانتخابات بخصوص القدس).
٤. سيعمل رئيس السلطة الفلسطينية على الانتخابات مباشرة بعد توقيع هذه الاتفاقية والتي ستعقد في أقرب توقيت عملي بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية وفقاً للملحق ١، ومتوافق مع متطلبات الجدول الزمني للانتخابات كما هو موضح في الملحق ٢، قانون ونظم الانتخابات، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من الملحق ٢.

المادة الثالثة

بنية المجلس الفلسطيني

١. المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس يشكلان سلطة الحكومة للذاتية الانتقالية للشعب الفلسطيني والتي سيتم انتخابها من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، للقدس، وقطاع غزة للفترة الانتقالية المتفق عليها في الملحق ١ من اعلان المبادئ.
٢. سيحصل المجلس على صلاحيات تشريعية وتنفيذية وفقا للمادة ٧ و ٩ من اعلان المبادئ. وسيكون مسؤولا عن جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمسؤوليات المنقولة اليه بموجب هذه الاتفاقية. ممارسة صلاحيات تشريعية ستكون وفقا للمادة ١٨ لهذه الاتفاقية (الصلاحيات التشريعية للمجلس).
٣. المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سينتخبوا مباشرة وفي آن واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة بموجب احكام هذه الاتفاقية وقانون ونظمة الانتخابات والتي ان تكون مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية.
٤. المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سينتخبوا للفترة الانتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاقية غزة-أريحا الموقعة في ٤ أيار ١٩٩٤.
٥. بعد تعيينه مباشرة، سينتخب المجلس من بين أعضائه متحدثا (speaker). سيرأس المتحدث اجتماعات المجلس، ويديره، ويدير لجانه، يقر جدول أعمال كل اجتماع، ويضع اسم المجلس لقرارات التصويت وعلان النتائج.
٦. ولاية المجلس ستكون كما هو محدد في المادة ١٧ من هذه الاتفاقية (الولاية).
٧. ان تنظيم، بنية، ووظيفة المجلس ستحدد بموجب هذه الاتفاقية وبموجب القانون الاساسي لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني، والذي سيتناوله المجلس. القانون الاساسي واي النظمة تقام من خلاله ان تكون خلافا لأحكام هذه الاتفاقية.
٨. سيكون المجلس مسؤولا من خلال صلاحياته التنفيذية عن المكاتب، الخدمات والدوائر المنقولة له وباستطاعته تأسيس، وفق ولايته، وزارات وهيئات فرعية، بناءا على احتياجاته لتنفيذ مسؤولياته.

٩. سيتم المتحدث، من أجل موافقة المجلس، أنظمة لجرائية داخلية مقترحة لتسيير، ضمن اذ
لخرى، عمليات لخذ القرار في المجلس ولشياء لخرى.

المادة الرابعة حجم المجلس

المجلس الفلسطيني سيشكل من ٨٢ ممثل ورئيس السلطة التنفيذية والذي سيتم انتخابهم مباشرة وب
واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة.

المادة الخامسة السلطة التنفيذية للمجلس

١. سيكون للمجلس لجنة تمارس السلطات التنفيذية للمجلس وستشكل بموجب البند الرابع لنهاء
الان فصاعدا السلطة التنفيذية).
٢. ستعطى السلطة التنفيذية للصلاحيات للتنفيذية للمجلس وستمارسها بالنيابة عن المجلس وس
اجراءاتها الداخلية وعمليات لخذ القرار بنفسها.
٣. سينشر المجلس اسماء اعضاء اللجنة/السلطة للتنفيذية مباشرة بعد تعيينهم الأولي واية تعيد
لاحقة.
٤. أ. سيكون رئيس السلطة التنفيذية بحكم وظيفته عضوا في السلطة التنفيذية.
ب. جميع الاعضاء الآخرين في لجنة/السلطة التنفيذية، باستثناء ما ورد في الفقرة الفر
ج لنهاء، سيكونوا اعضاءا في المجلس، وسيتم اختيارهم واقتراحهم للمجلس من
رئيس السلطة للتنفيذية وقرار من قبل المجلس.
ج. سيكون لرئيس السلطة التنفيذية الحق في تعيين بعض الأشخاص، على ان لا يت
عدهم ٢٠٪ من مجمل اعضاء السلطة للتنفيذية، ولذين ليسوا اعضاءا في المجلس

لجل ممارسة سلطات تنفيذية وفي المشاركة في الاعمال الحكومية. ليس للاعضاء
المعينين حق التصويت في اجتماعات المجلس.
د. يكون اعضاء السلطة التنفيذية غير المنتخبين عنواننا صحيحا في منطقة تحت ولاية
المجلس.

المادة السادسة

لجان المجلس الاخرى

١. بإمكان المجلس ان يشكل لجان صغرى لتسهيل لجراءات عمل المجلس والمساعدة في السيطرة
على نشاط السلطة التنفيذية.
٢. ستضع كل لجنة لجراءاتها الخاصة في لخذ القرار وذلك ضمن الاطار العام لتنظيم وهيكلية
المجلس.

المادة السابعة

حكومة علنية

١. جميع لاجتماعات المجلس ولجانها، باستثناء لاجتماعات السلطة التنفيذية، ستكون مفتوحة امام
المجمهور، إلا اذا قرر المجلس او للجنة المعنية غير ذلك على خلفية إسرار امنية، او تجارية،
او شخصية.
٢. المشاركة في نقاشات المجلس ولجانها ونقاشات السلطة التنفيذية ستكون محدودة فقط لاعضاء كل
منها. بالامكان دعوة خبراء لمثل هذه اللاجتماعات للحديث عن قضايا محددة ومن لجل الغرض
المنكور.

المادة الثامنة المراجعة القضائية

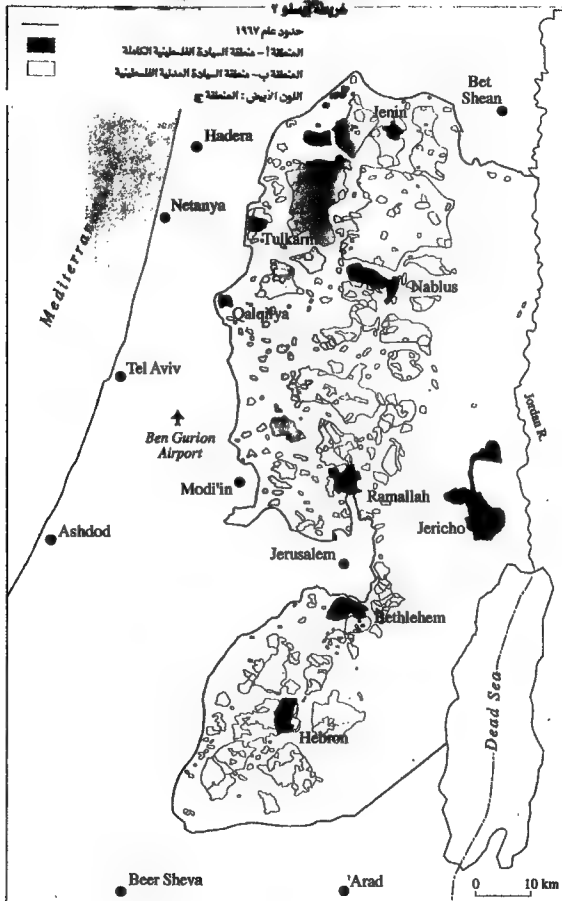
اي شخص او منظمة تأثرت من اي نشاط او قرار صادر عن رئيس السلطة التنفيذية للمجلس او من اي عضو من السلطة التنفيذية، ويعتقد ان مثل هذا النشاط او القرار يتعدى سلطة الرئيس للمجلس او العضو، او انه غير صحيح من الناحية للقانونية او الاجرائية، بإمكانه التقدم إلى المحكمة العادية الفلسطينية المختصة من اجل مراجعة مثل هذا النشاط او القرار.

المادة التاسعة صلاحيات ومسؤوليات المجلس

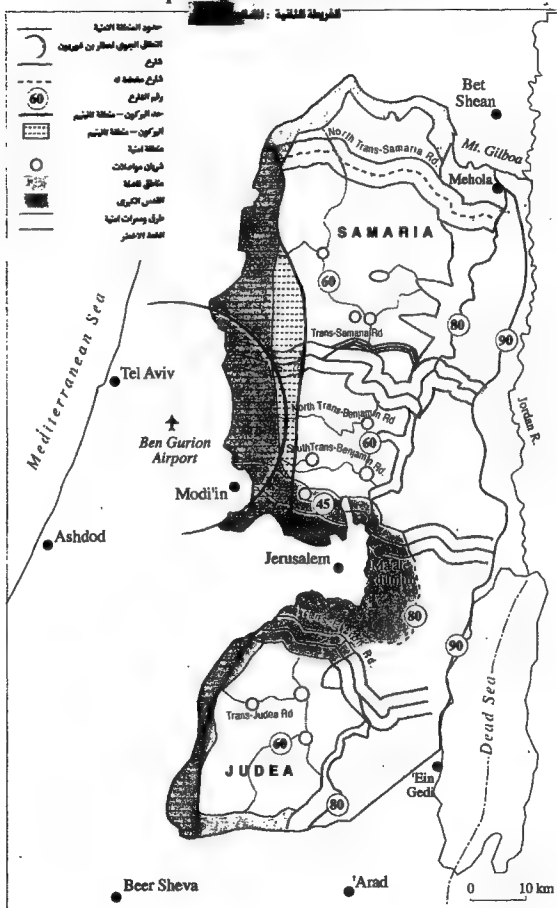
1. استنادا إلى احكام هذه الاتفاقية، فان للمجلس، ضمن ولايته، صلاحيات تشريعية كما لص عليها في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى صلاحيات تنفيذية.
2. ستغطي الصلاحيات التنفيذية للمجلس الفلسطيني جميع الامور ضمن ولايتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية او في اي اتفاق مستقبلي بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية. تشمل هذه الصلاحيات صلاحية رسم وعمل سياسات فلسطينية والإشراف على تنفيذها والمصادقة على اي لوائح او أنظمة ضمن الصلاحيات المناطة من خلال تشريع مصادق عليه او من خلال قرارات ادارية ضرورية لتحقيق الحكم الذاتي للفلسطيني، صلاحيات التوظيف ورفع قضايها او ان تقاضي، ولإبرام عقود، وصلاحيات حفظ وادارة سجلات وقيد السكان، واصدار الشهادات، والرخص والوثائق.
3. القرارات والمشاريع التنفيذية للمجلس الفلسطيني يجب ان تتوافق مع احكام هذه الاتفاقية.
4. بإمكان المجلس الفلسطيني اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من اجل فرض القانون واي من قراراته، وتقديم اجراءات امام المحاكم وهيئات التحكيم الفلسطينية.

Map 1: THE "OSLO 2" MAP

خريطة أوسلو ٢



Map 2. DEFENSE INTERESTS



٥. أ- بناءاً على اعلان المبادئ، لن يكون للمجلس صلاحيات ومسؤوليات في مجال

العلاقات الدولية والتي تشمل تأسيس سفارات او قنصليات او اي ممثلات او ملحقات في الخارج او السماح بتأسيسها في الضفة الغربية او غزة، او تعيين او قبول موظفين دبلوماسيين، او ممارسة مهام دبلوماسية.

ب. بالرغم من احكام هذا البند، فيأمكن منظمة التحرير الفلسطينية ان تجري في مفاوضات

توقع اتفاقيات مع دول او منظمات دولية لمصلحة المجلس في الامور التالية فقط:

(١) اتفاقيات اقتصادية كما هو منصوص عليه بوضوح في الملحق الخامس

من هذه الاتفاقيات؛

(٢) اتفاقيات مع دول مائة من اجل تنفيذ ترتيبات لتقديم المساعدات للمجلس؛

(٣) اتفاقيات من اجل تنفيذ خطط للتنمية الإقليمية كما هي موضحة في الملحق

الرابع من اعلان المبادئ او في اتفاقيات دخلت في إطار المفاوضات المتحددة؛ و

(٤) اتفاقيات ثقافية، علمية، او تعليمية،

ج. المعاملات ما بين المجلس وممثلي الدول والمنظمات الدولية اضافة إلى تأسيس مكاتب

تمثيلية في الضفة الغربية قطاع غزة عدى عن تلك المذكورة في الفقرة ٥ أ أعلاه وذلك

من اجل تنفيذ الاتفاقيات المنصوص عليها في الفقرة ٥ ب، لن يتم اعتبارها على انها

علاقات دولية.

٦. مع مراعاة احكام هذا الاتفاق، سيكون للمجلس، ضمن صلاحياته، نظام قضائي مستقل المحاكم

والهيئات الحكومية الفلسطينية.

الفصل الثاني

إعادة الانتشار والتربيّات الامنية

المادة العاشرة

إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية

١. ستغطي المرحلة الاولى لإعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية المناطق السكانية في الضفة الغربية-المدن، للقرى، ومخيمات اللاجئين، والحرب - كما هو منصوص عليه في الملحق الاول، وستكتمل قبل عشية الانتخابات الفلسطينية، بمعنى آخر، ٢٢ يوما قبل يوم الانتخابات.
٢. إعادة انتشار لاحقة للقوات العسكرية الإسرائيلية لمواقع عسكرية محددة ستبدأ مباشرة بعد تصويب المجلس وسيتم تنفيذها تدريجيا بترامن مع تولى الشرطة الفلسطينية مسؤوليات النظام العام والامن الداخلي، وستتم خلال ١٨ شهر من تصويب المجلس كما هو موضح في المواد ١١ (الأرض) و ١٣ (الامن) اثناء والملحق الاول.
٣. ستتقصر الشرطة الفلسطينية وستتولى مهام النظام العام والامن الداخلي للفلسطينيين بشكل مرحلي بناءا على المادة ١٢ (الامن) اثناء والملحق الاول.
٤. ستستمر إسرائيل في القيام بمسؤوليات الأمن الخارجي، إضافة إلى مسؤولية الأمن الشامل للإسرائيليين وذلك من أجل المحافظة على امنهم الداخلي والنظام العام.
٥. لهدف هذه الاتفاقية، قوات الامن الاسرائيلية تشمل الشرطة الاسرائيلية وقوات امن اسرائيلية اخرى.

المادة الحادية عشر الأرض

١. ينظر الجانبان للضفة الغربية وقطاع غزة على انهما وحدة قلمية واحدة، وسيتم المحافظة على وضعها ووحدة اراضيها خلال المرحلة الانتقالية.
٢. يتفق الطرفان على ان منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات المرحلة النهائية، ستقع تحت ولاية المجلس الفلسطيني. وسيتم ذلك بشكل مرحلي خلال ١٨ شهر من يوم تنصيب المجلس كما هو موضح اناه:
 - أ. اراض في مناطق سكنية (المناطق أ، ب)، بما في ذلك اراضي الدولة وارضى الوقف ستقع تحت ولاية السلطة الفلسطينية في المرحلة الاولى لإعادة الانتشار.
 - ب. جميع الصلاحيات والمسؤوليات المدنية، بما فيها التنظيم الهيكلي في مناطق أ، ب كما نص عليها في الملحق الثالث، ستنتقل وستعطي إلى السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الاولى لإعادة الانتشار.
 - ج. في المنطقة ب، خلال المرحلة الاولى لإعادة الانتشار، ستنتقل اسرائيل للمجلس صلاحيات ومسؤوليات مدنية غير مرتبطة بالاراضي، كما هو منصوص عليه في الملحق الثالث.
 - د. اعادة انتشار لخرى لقوات عسكرية اسرائيلية لمواقع عسكرية محددة سيتم تنفيذها تدريجيا بموجب اعلان للمبادئ في ثلاث مراحل، سيتم تحقيق كل منها في فترة مدتها ستة اشهر، بعد تنصيب المجلس، والتي ستكتمل خلال ١٨ شهرا من تاريخ تنصيب المجلس.
 - هـ. خلال مراحل اعادة الانتشار الاخرى والتي ستكتمل خلال ١٨ شهر من تاريخ تنصيب المجلس، صلاحيات ومسؤوليات متعلقة بالاراضي سيتم نقلها تدريجيا الى الولاية الفلسطينية والتي ستغطي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي.
 - و. للمواقع العسكرية المحددة والمذكورة في المادة العاشرة، البند ٢ أعلاه ستحدد في المراحل الاخرى لإعادة الانتشار، خلال اطار زمني محدد ينتهي في وقت لا يتعدى ١٨ شهر من تاريخ تنصيب المجلس وسيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي.

٢. لأغراض هذه الاتفاقية ولحين اكتمال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار:

- أ. "المنطقة أ" تعني المناطق المأهولة والمرسومة بخط احمر ومظللة بلون بني على الخارطة المرفقة رقم ١
- ب. "المنطقة ب" تعني المناطق المأهولة والمرسومة بخط احمر ومظللة بلون اصفر على الخارطة المرفقة رقم ١، وكذلك المناطق المقام عليها لبنية في الحرب المدونة في اللائحة في الدليل ٦ للملحق ١. و
- ج. "المنطقة ج" تعني مناطق في الضفة الغربية خارج مناطق (أ) و (ب) والتي، باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجياً للولاية الفلسطينية بموجب هذه الاتفاقية.

المادة الثانية عشر

ترتيبات للأمن والنظام العام

١. من أجل ضمان للنظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيشكل المجلس قوة شرطية قوية كما نص عليها المادة ١٤ اذناه. ستستمر إسرائيل في تحمل مسؤوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية: بما في ذلك مسؤولية حماية الحدود المصرية والأردنية، والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو أيضاً، إضافة إلى المسؤولية للأمن الشامل للإسرائيليين في المستوطنات، من أجل ضمان أمنهم الداخلي وللنظام العام، وسيكون لها صلاحيات لأخذ الخطوات الضرورية لمواجهة هذه المسؤولية.
٢. ترتيبات وآليات تنسيق أمنية متفق عليها موضحة في الملحق الأول.
٣. سيتم تشكيل لجنة تنسيق وتعاون مشتركة من أجل الأمن المتبادل (تسمى من الآن فصاعداً "JSC")، بالإضافة إلى لجنة أمن إقليمي مشتركة (من الآن فصاعداً "PSCs")، ومكتب مشتركة للتنسيق في المناطق (من الآن فصاعداً "DCOs")، كما نص عليه في الملحق الأول.

٤. بالامكان مراجعة للترتيبات الأمنية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وفي الملحق الاول بناماء على طلب احد الطرفين ويمكن تعديلها بالإتفاق المتبادل للإطراف. ترتيبات محددة للمراجعة مشمولة في الملحق الأول.
٥. لغرض هذه الاتفاقية، "المستوطنات" تعني في الضفة الغربية - للمستوطنات في المنطقة ج، وفي قطاع غزة - مستوطنات غوش قطيف وإيريز، إضافة إلى المستوطنات الأخرى كما هي موضحة في للخارطة رقم ٢ للمرفقة.

المادة الثالثة عشر

الامن

١. عند اكتمال اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية في اي لواء، كما هو محدد في المرفق ١ للملحق الاول، فإن المجلس سوف يتسلم الصلاحيات والمسؤوليات للامن الداخلي والنظام العام في المنطقة أمن اللواء.
٢. أ. سوف يكون هناك اعادة انتشار كاملة للقوات العسكرية الاسرائيلية في المنطقة ب. سوف تقوم اسرائيل بنقل مسؤولية النظام العام عن الفلسطينيين إلى المجلس الذي سيقوم باستلامها. سيكون لاسرائيل المسؤولية الحالية للامن من اجل حماية الاسرائيليين ومواجهة خطر الارهاب.
- ب. في المنطقة ب ستستلم الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام للفلسطينيين الذي سيتم انتشارهم من اجل تأمين الاحتجاجات والمتطلبات الفلسطينية بالوجه التالي:
- (١) ستشكل للشرطة الفلسطينية ٢٥ محطة ومركز شرطة في مدن وقرى واماكن أخرى محددة في المرفق ٢ الملحق الاول وكما رسمت على الخارطة رقم ٣.
- بامكان لـ RSC لتابع للضفة الغربية الموافقة على تأسيس محطات ومراكز شرطة أخرى لذا تقتضت الحاجة.

٢) ستكون للشرطة الفلسطينية مسؤولية عن معالجة قضايا النظام العام والتي يتورط بها الفلسطينيون فقط.

٣) ستمثل للشرطة الفلسطينية بحرية في المناطق المأهولة والتي يقع بها مراكز ومحطات شرطة كما هو منصوص في البنود ب (١) اعلاه.

٤) في حين ان تحرك الشرطة الفلسطينية بالزي الرسمي في المنطقة ب، والتي هي خارج المناطق الموجود بها مركز ومواقع للشرطة الفلسطينية، ستتخذ بعد التنسيق والتصديق لها من الـ DCO المعنية بثلاثة اشهر بعد استكمال اعادة الانتشار من منطقة ب، تستطيع الـ DCOs ان تقرر ان تحرك الشرطة الفلسطينية من مراكز الشرطة في المنطقة ب الى المدن والقرى الفلسطينية في منطقة ب على الطرق المستعملة فقط من قبل الفلسطينيين بعد اعلام الـ DCO.

٥) ان التنسيق لتحرك مخطط كهذا قبل التصديق عليه من خلال الـ DCO للمعتمد يجب ان يشمل على خطة مبرمجة، بما في ذلك عدد افراد الشرطة، ونوع وعدد قطع السلاح والزيات المنوي استخدامها. هذا يجب ان يشمل ايضا على تفصيلات لترتيبات من اجل ضمان التنسيق المستمر من خلال حلقات الاتصال الملائمة، البرنامج الدقيق لتحرك العملية المخطط لها داخل المنطقة، اضافة الى المكان المقصود والطريق المستخدمة لذلك، منتهى المقترحة وبرنامج الرجوع الى محطة او مركز الشرطة.

سيقدم الجانب الاسرائيلي في الـ DCO الى الجانب الفلسطيني رده بعد استلام طلب لتحرك للشرطة، بموجب هذه الفترة، خلال يوم واحد في الحالات العادية والروتينية او في فترة لا تتحدو الساعتين في حالات الطوارئ.

٦) ستقوم للشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الاسرائيلية بنشاطات امنية مشتركة على الطرق للرئيسة كما هو منصوص عليه في الملحق الاول.

٧) ستخبر الشرطة الفلسطينية الـ RSC التابع للضفة الغربية عن اسماء افراد الشرطة، ارقام عربات للشرطة، والارقام المتسلسلة للأسلحة، بخصوص كل محطة او مركز شرطة في المنطقة ب.

٨) إعادة انتشار أخرى من منطقة (ج) ونقل مسؤوليات الامن الداخلي للشرطة الفلسطينية في منطقتي (ب) و (ج) سيتم خلال ثلاث مراحل، كل مرحلة تستمر بعد فترة ستة اشهر، وستكتمل ١٨ شهرا بعد تصويب المجلس، باستثناء قضايا مفاوضات الوضع النهائي ومسؤوليات اسرائيل الشاملة عن الاسرائيليين والحدود.

٩) الاجراءات المفصلة في هذا البند سيتم مراجعتها خلال ستة اشهر بعد اكتمال المرحلة الاولى لاعادة الانتشار.

المادة الرابعة عشر الشرطة الفلسطينية

١. سيشكل المجلس قوة شرطية قوية. ولجبات واعمال وهيكليه، وتركيبه، ونشر قوات الشرطة الفلسطينية بالإضافة إلى الإحكام المتعلقة بجهزتها وعملها وايضا إلى قواعد سلوكها منصوص عليها في الملحق الأول.
٢. سيتم دمج قوات الشرطة الفلسطينية التي شكلت بمقتضى اتفاقية غزة-أريحا في الشرطة الفلسطينية وستكون خاضعة لإحكام هذه الاتفاقية.
٣. باستثناء الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية لن يتم تشكيل أو عمل أي قوة معسلة أخرى.
٤. باستثناء سلاح وعتاد وجهزة للشرطة الفلسطينية المفصلة في الملحق الأول وتلك الخاصة بالقوات العسكرية الإسرائيلية، لا يمكن لأي منظمة أو مجموعة أو فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يصنع أو يبيع أو يحوز أو يمتلك أو يورد أو يحضر سلاح أو عتاد أو متفجرات أو ملح البارود أو أي لجهزة مرتبطة بذلك إلا إذا كان منصوصا عليه في الملحق الأول.

المادة الخامسة عشر

منع الأعمال العنوانية

١. سيأخذ الطرفان الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الإرهاب، الجريمة، والأعمال الدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر أو ضد أفراد ولقيمين تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم وسوف تؤخذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذه الأعمال.
٢. احكام محددة لتطبيق هذه المادة منصوص عليها في الملحق الأول.

المادة السادسة عشر

اجراءات بناء الثقة

- من اجل خلق جو عام ايجابي ومساعد لمولكية تطبيق هذه الاتفاقية، وبناء قاعدة راسخة للثقة المتبادلة والنية الحسنة، ومن اجل تسهيل التعاون المرتقب وعلاقات جديدة بين الشعبين، اتفق الطرفان على القيام باجراءات بناء ثقة كما هو موضح ادناه:
١. ستفرج اسرائيل عن او تنقل الى الجانب الفلسطيني موقوفين ومساكين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ستم المرحلة الاولى للافراج عن هؤلاء المساكين والموقوفين عند التوقيع على هذه الاتفاقية والمرحلة الثانية ستم قبيل يوم الانتخابات. سيكون هناك مرحلة ثالثة من الافراج عن الموقوفين والمساكين. وسيتم الافراج عنهم من ضمن القنات المفصلة في الملحق السابع (الافراج عن معتقلين ومساكين فلسطينيين). سيكون للمفرج عنهم احرار في الرجوع الى بيوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.
 ٢. للفلسطينيون الذين اقموا صلات مع السلطات الاسرائيلية لن يكونوا عرضة لاعمال المضايقة، او العنف، او الانتقال، او التصف او المحاكمة. وسيتم اخذ اجراءات ملائمة ومستمرة بالتنسيق مع اسرائيل من اجل ضمان حمايتهم.

٣. الفلسطينيون من الخارج والذي يسمح بدخولهم الى الضفة الغربية وقطاع غزة استنادا الى هذه الاتفاقية، والذي يسري عليهم احكام هذه الاتفاقية سوف لن تتم مقلضاتهم عن اعمال ارتكبت قبل ١٣ ايلول ١٩٩٣.

الفصل الثالث - القضايا القانونية

المادة السابعة عشر الولاية

١. بمقتضى اعلان للمبادئ، فإن ولاية المجلس ستشمل الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة باستثناء:

أ. القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي: للقدس، المستوطنات، المواقع الامنية المحددة، اللاجئين الفلسطينيين، الحدود، العلاقات الدولية والإسرائيليين؛ و
ب. صلاحيات ومسؤوليات لم تنقل إلى المجلس.

٢. وعلى هذا، فإن سلطة المجلس تضم جميع الأمور التي تقع ضمن ولايتها الجغرافية، أو الوظيفية، أو الشخصية كما هو مبين أدناه:

أ. الولاية الجغرافية للمجلس ستضم منطقة قطاع غزة ما عدا المستوطنات ومنطقة القواعد العسكرية المبنية على الخارطة ٢، ومنطقة الضفة الغربية باستثناء المنطقة ج والتي باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجياً إلى الولاية الفلسطينية في ثلاث مراحل، تأخذ كل منها فترة ستة أشهر تكتمل بعد ١٨ شهراً من تنصيب المجلس في هذا الوقت ستشمل ولاية المجلس مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي.

الولاية للجغرافية ستشمل الأرض، المياه البحرية والاليمية، بموجب احكام هذه الاتفاقية.

ج. تمتد الولاية الوظيفية للمجلس إلى جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إليه كما هو محدد في هذه الاتفاقية أو في أي اتفاقيات مستقبلية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال لمرحلة الإنتقالية.

د. تمتد الولاية الوظيفية والاقليمية للمجلس على جميع الافراد ما عدا الاسرائيليين إلا اذا نصت الاتفاقية خلافًا لذلك.

على الرغم من الفترة اعلاه، سيكون المجلس ولاية وظيفية على المنطقة ج كما هو محدد في المادة الرابعة من الملحق الثالث.

٢. سيكون للمجلس، ضمن سلطته، صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

٤. أ. سيكون لاسرائيل من خلال الحكم العسكري سلطة على مناطق لا تقع تحت الولاية الاقليمية للمجلس صلاحيات ومسؤوليات لم تنقل الى المجلس وعلى الاسرائيليين.

ب. لهذه الغاية، الحكم العسكري الاسرائيلي سيبقي على صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية ضرورية بناءا على القانون الدولي. لن ينقضى هذا النص من تطبيق التشريعات الاسرائيلية على الاسرائيليين في الدعوى امام القضاء.

٥. ممارسة السلطة فيما يتعلق بالمجال الكهرومغناطيسي وفي المجال الجوي سيكون بمقتضى احكام هذه الاتفاقية.

٦. بدون ابحاث لاحكام هذه المادة، سيتم الامتثال للترتيبات القانونية المفصلة في البروتوكول الخاص بالقضايا القانونية والمرافق كملحق ٤ (من الان فصاعدا الملحق الرابع) وسيتم الامتثال اليها. بإمكان إسرائيل والمجلس للتفاوض على ترتيبات قانونية أخرى.

٧. سيتمثل المجلس وإسرائيل في أمور المساعدة القانونية في قضايا مدنية وجنائية على أساس متبادل ومن خلال اللجنة القانونية من الان فصاعدا "اللجنة القانونية" ولتي اسست بناء عليه..

٨. ولاية المجلس ستمتد تدريجيا لتشمل منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي من خلال مجموعة من خطوات اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية. ستمضي المرحلة الاولى من اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية مناطق سكنية في الضفة الغربية - مدن، قرى، مخيمات اللاجئين، وخرب كما نص عليه في الملحق الثاني - وستكتمل قبل عشية الانتخابات الفلسطينية، اي قبل ٢٢ يوما من يوم الانتخابات.

اعادة انتشار لخرى للقوات العسكرية الإسرائيلية إلى مواقع إسرائيلية محددة مستبدًا مباشرة بعد
تتصيب المجلس وسيتم تنفيذه على ثلاث مراحل، كل مرحلة تأخذ فترة زمنية مدتها ستة أشهر،
تتم في وقت لا يتعدى ١٨ شهرًا من تاريخ تتصيب المجلس.

المادة الثامنة عشر

الصلاحيات التشريعية للمجلس

١. لأغراض هذه المادة، للتشريع صوف يعني أي تشريعات أولية أو ثانوية، بما فيها القوانين الأساسية، قوانين، أنظمة، ومشاريع لقانونية تشريعية أخرى.
٢. سيكون للمجلس الصلاحية، ضمن ولايته كما حددت في المادة السابقة عشر لهذه الاتفاقية، تبنى التشريعات.
٣. مع أن صلاحية التشريع الأولي ستكون بيد المجلس بمجمله، فإن رئيس السلطة التنفيذية للمجلس سيكون له الصلاحيات التشريعية التالية:
 - أ. صلاحية مبادأة التشريعات أو تقديم مقترحات تشريعية للمجلس،
 - ب. صلاحية إصدار تشريعات تبناها المجلس،
 - ج. صلاحية إصدار تشريعات ثانوية، بما في ذلك أنظمة، لها علاقة بأية أمور وضمن أي مجال نص عليه في أي تشريعات أولية تبناها للمجلس.
٤. أ. التشريعات، بما فيها التشريعات التي تعدل أو تلغي قوانين سارية أو أوامر عسكرية، والتي تفوق ولاية المجلس أو التي تكون، مخالفة لأحكام إعلان المبادئ، أو هذه الاتفاقية، أو أية اتفاقية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة.
- ب. على رئيس السلطة التنفيذية للمجلس عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس إذا كانت هذه التشريعات تقع ضمن أحكام هذا البند.
٥. يجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية عن جميع التشريعات.

٦. بدون إجماع لأحكام البند الرابع أعلاه، فإن الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية بإمكانه أن يفت نظر اللجنة لأي تشريعات تعتبر إسرائيل أن البلد الرابع ينطبق عليها، وذلك من أجل مناقشة قضايا ناشئة عن هذه التشريعات. ستعتمد اللجنة القانونية على تشريعات رفعت إليها في أقرب فرصة ممكنة.

المادة التاسعة عشر حقوق الإنسان وحكم القانون

سوف تمارس إسرائيل والمجلس صلاحيتهما ومسؤوليتهما بموجب هذه الاتفاقية مع اعتبار لازم للمبادئ والمعايير المقبولة دولياً ومبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة العشرون الحقوق والمسؤوليات والالتزامات

١. أ. إن نقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى المجلس، كما هو مفصل في الملحق الثالث، يتضمن جميع الحقوق المتصلة، والمسؤوليات والالتزامات التي تنشأ فيما يتعلق بالممارسات والإغفالات التي حدثت قبل هذا النقل. سوف تتوقف إسرائيل عن تحمل أية مسؤوليات مالية فيما يتعلق بممارسات وإغفالات كهذه وسوف يتحمل المجلس جميع المسؤوليات المالية هذه وكذلك لوظائفه الخاصة به.
- ب. سوف يحول أي ادعاء مالي في هذا الخصوص ضد إسرائيل إلى المجلس.
- ج. سوف تزود إسرائيل المجلس بالمعلومات التي لديها فيما يتعلق بالإدعاءات المعلقة والمتوقعة التي قدمت للمحكمة أو القضاء ضد إسرائيل في هذا الخصوص.

- د. سوف تعلم إسرائيل المجلس وتمكنه من المشاركة في الدفاع عن الادعاء والتقدم بحجج نيابة عن نفسه عندما تقدم الإجراءات القانونية فيما يتعلق بمطلب كهذا.
- هـ. إذا حدث وإن كان هناك حكم ضد إسرائيل من قبل القضاء أو المحكمة فيما يتعلق بهذا الادعاء، سوف يعرض المجلس لإسرائيل بمبلغ الحكم الكامل.
- و. بدون لجحاف بما سبق، عندما تجد جلسة للقضاء أو المحكمة التي تنظر بهذا الادعاء بأن المسؤولية تقع فقط على موظف أو عميل تصرف في مجال أبعد من الصلاحيات الموكلة له أو لها، وبشكل غير قانوني أو متعمد، فإن المجلس لن يتحمل لية مسؤوليات مالية.
٢. أ. بالرغم من الأحكام في الفقرات ١. د إلى ١. ف اعلاه، يمكن لكل جانب أن يأخذ الاجراءات الضرورية بما في ذلك إصدار التشريعات، وذلك لضمان أن مثل هذا الادعاء من قبل الفلسطينيين والذي يتضمن مطالب عاقلة، قد قدمت فقط امام قضاء لومحاكم فلسطينية في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولا تقدم، أو تمثل، امام للقضاء أو المحاكم الإسرائيلية.
- ب. عندما يقدم ادعاء جديد امام القضاء والمحاكم الفلسطينية بعد رفض المطلب وفقاً للفقرة أ اعلاه، على المجلس أن يدافع عنه، وبناءاً على الفقرة الفرعية ١ أ اعلاه، سوف يدفع مبلغ الحكم في حالة صدوره لصالح المدعي.
- ج. سوف توافق اللجنة القانونية على ترتيبات لنقل جميع المواد والمعلومات الضرورية لتمكين القضاء والمحاكم الفلسطينية للاستماع لهذه الادعاءات، وفقاً للفقرة ب اعلاه، وعند الضرورة، لتقديم المساعدة القانونية من قبل إسرائيل إلى المجلس في الدفاع عن هذه الادعاءات.
٣. نقل السلطة بعد ذاته سوف أن يؤثر على الحقوق، للمسؤوليات والالتزامات لأي شخص أو كيان قانوني تُولد في تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.
٤. سوف يتولى المجلس، عند تنسيبه، جميع الحقوق، للمسؤوليات والالتزامات للسلطة الفلسطينية.
٥. لأغراض هذه الاتفاقية، "الإسرائيليين" تشمل الاجهزة القانونية والشركات المسجلة في اسرائيل.

المادة الواحدة والعشرون

تسوية الخلافات والنزاعات

سوف يتم تحويل أي خلاف يتعلق في تطبيق الاتفاقية إلى آلية للتسوية والتعاون المناسبة التي لقيمت بمقتضى هذه الاتفاقية، سوف تطبق أحكام المادة الخامسة عشر من إعلان المبادئ على أي خلاف لم يسوى من خلال آلية التسوية والتعاون المناسبة، خصوصا.

١. النزاعات التي تنشأ من تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية أو أية اتفاقيات مرتبطة، وتخص المرحلة الانتقالية، يجب أن يتم تسويتها من خلال لجنة الارتباط.
٢. يمكن حل النزاعات التي لا تسوى بالمفاوضات من خلال آلية لحسم النزاع يتفق عليها بين الطرفين.
٣. يمكن للطرفين أن يتفقا على الخضوع للتحكيم من أجل فض النزاعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها بالمصالحة. لهذه الغاية، وبناء على اتفاق الطرفين، يمكن تشكيل لجنة تحكيم.

الفصل الرابع - التعاون

المادة الثانية والعشرين

العلاقات بين إسرائيل والمجلس

١. سوف تسعى إسرائيل والمجلس لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وبالتالي الامتناع عن التحريض، بما فيها الدعاية للدعاية، ضد بعضهما البعض، وبدون الانقاص من مبدأ حرية التعبير، وسوف يأخذان الاجراءات القانونية لمنع تحريض كهذا من قبل اي من المنظمات، للجماعات، أو الافراد ضمن ولايتيهما.
٢. سوف تضمن إسرائيل والمجلس بأن تساهم الانظمة التعليمية الخاصة بهما في السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني والسلام في المنطقة عامة. وسوف تمتنع عن التقدم بأية مواضيع تمكن ان تؤثر بشكل عكسي على مسيرة المصالحة.
٣. دون الاجحاف بالاحكام الاخرى لهذه الاتفاقية، سوف تتعاون إسرائيل والمجلس في محاربة للنشاط الاجرامي الذي يمكن ان يؤثر على الطرفين، بما في ذلك المخالفات المتعلقة بتجارة المخدرات غير المشروعة والمواد الملهومة، التهريب، ومخالفات ضد الاملاك، بما في ذلك مخالفات تتعلق بالمركبات الالوية.

المادة الثالثة والعشرين

تعاون يتعلق بنقل الصلاحيات والمسؤوليات

من اجل ضمان نقل منظم وسلس للصلاحيات والمسؤوليات سيتعاون الجانبان فيما يتعلق بنقل صلاحيات الامن والمسؤوليات وفقا لاحكام الملحق الاول، ونقل الصلاحيات المدنية والمسؤوليات وفقا لاحكام الملحق الثالث.

المادة الرابعة والعشرين

العلاقات الاقتصادية

تم تحديد العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في بروتوكول العلاقات الاقتصادية، الموقع في باريس في ٢٩ نيسان ١٩٩٤، والملحق بناء عليه، وملحق بروتوكول العلاقات الاقتصادية جميعها مرفقة كملحق ٥، وسوف تحكم من قبل الاحكام ذات العلاقة بهذه الاتفاقية وملحقها.

المادة الخامسة والعشرين

برامج التعاون

١. يوافق الطرفان على تأسيس آلية لتطوير برامج التعاون بينهما، وضعت تفاصيله في الملحق السادس.
٢. لجنة تعاون مستمرة تعالج قضايا تنشأ في سياق هذا التعاون تشكل كما هو مبين في الملحق السادس.

المادة السادسة والعشرين

لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة

١. سوف تضمن لجنة الارتباط التي تأسست بموجب المادة العاشرة من اعلان المبادئ، تطبيق مبادئ هذه الاتفاقية. سوف تعالج قضايا تتطلب التنسيق، وقضايا اخرى ذات الاهتمام المشترك والتزامات.
٢. ستشكل لجنة الارتباط من عدد متساو من الاعضاء من كل جانب. يمكن اضافة فنيين آخرين وخبراء عند الضرورة.

٣. سوف تتبنى لجنة الارتباط قواعد عملها الاجرائية، بما في ذلك، مكان أو اماكن اجتماعاتها وعندها.
٤. سوف تصل لجنة الارتباط إلى قرارها بالإتفاق.
٥. ستشكل لجنة الارتباط لجنة فرعية لمراقبة وتوجيه تطبيق هذه الاتفاقية (يشار إليها من الآن فصاعداً بـ "لجنة المراقبة والتوجيه"). سيكون عملها كالتالي:
- أ. ستقوم لجنة المراقبة والتوجيه، بصورة مستمرة، بمراقبة تطبيق هذه الاتفاقية بهدف دعم التعاون وتشجيع الملائكات السلبية بين الطرفين.
- ب. ستقوم لجنة المراقبة والتوجيه بتسيير نشاطات اللجان المشتركة المختلفة والتي شكلت بهذه الاتفاقية (JSC , CAC ، اللجنة القانونية، اللجنة القانونية المشتركة، ولجنة التعاون المستمرة) بخصوص التطبيق المستمر لهذه الاتفاقية. ستقوم اللجنة بتقديم تقارير إلى لجنة الارتباط.
- ج. ستؤلف لجنة المراقبة والتوجيه من رؤساء اللجان المذكورة اعلاه.
- د. رئيسي لجنة المراقبة والتوجيه يضمنان قواعد اجرائية، بما في ذلك مكان وعدد الاجتماعات.

المادة السابعة والعشرين

التنسيق والارتباط مع الاردن ومصر

١. تبعا للمادة الثانية عشر من إعلان المبادئ، دعا الجانبان حكومتا الاردن ومصر للمشاركة في تأسيس ترتيبات تنسيق وارتباط أخرى بين حكومة إسرائيل وممثلين فلسطينيين من جهة، وحكومتا الاردن ومصر من جهة أخرى، لترويج التعاون فيما بينهم. وكجزء من هذه الترتيبات، فإن لجنة مستمرة قد شكلت وبدأت عملها.

٢. سوف تقرر اللجنة المستمرة بالاتفاق على لشكال دخول لشخاص نزحوا (Displaced) من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧، جنباً إلى جنب مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والتعدام للنظام.
٣. سوف تعالج اللجنة المستمرة امور اخرى ذات اهتمام مشترك.

المادة الثامنة والعشرين

الاشخاص المفقودون

١. ستمتلون إسرائيل والمجلس بتزويد كل منهما الآخر بالمساعدة الضرورية في القيام بالبحث عن الاشخاص المفقودين وعن جثث اشخاص لم يتم اكتشافهم وكذلك بتزويد معلومات عن الاشخاص المفقودين.
٢. لتتعهد م.ت.ف بالتعاون مع إسرائيل وأن تساعد في جهودها لتحديد ولارجاع الى إسرائيل جنود اسرائيليين لقوا في الخدمة وكذلك عن جثث اسرائيليين لم يتم اكتشافهم بعد.

الفصل الخامس - احكام مختلفة

المادة التاسعة والعشرين

الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة

لقد تم وضع الترتيبات لممر آمن للإشخاص والمواصلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الملحق الاول.

المادة الثلاثون

المعابر

لقد تم وضع ترتيبات للتنسيق بين إسرائيل والمجلس فيما يتعلق بالممر من وإلى مصر والأردن، وكذلك أية معابر دولية أخرى متفق عليها في الملحق الاول.

المادة الواحد والثلاثون

بنود عتامية

١. ستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يوم للتوقيع عليها.
٢. عند تصويب المجلس، فإن هذه الاتفاقية ستحل محل اتفاقية غزة - أريحا، واتفاقية النقل للتمهيدي، وبرتوكول النقل الإضافي،
٣. سيحل المجلس عند تصويبه مكان السلطة الفلسطينية وسيتولى جميع أعمال والتزامات السلطة الفلسطينية المنصوص عليها في اتفاقية غزة وأريحا، واتفاقية النقل للتمهيدي، وبرتوكول النقل الإضافي.

٤. سيقر الطرفان جميع التشريعات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية.
٥. ستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين في اقرب وقت ممكن على ان لا يتعدى ذلك ٤ ايار ١٩٩٦. من المفهوم ان هذه المفاوضات ستشمل القضايا المتبقية، بما فيها: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الامنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة، وامور اخرى ذات اهتمام مشترك.
٦. لا شيء في هذه الاتفاقية سوف يستيق او يحجب بنتائج مفاوضات الوضع الدائم والتي ستجري بموجب اعلان المبادئ. ان يحتر اي من الطرفين، بحكم دخوله في هذه الاتفاقية، على انه تخلى او تنازل عن حقوقه للثابتة، او مطالبه، او موقفه.
٧. لن يقوم اي طرف بالبدء او بالخذ اي خطوة يمكن ان تضر في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل الى نتائج مفاوضات الوضع الدائم.
٨. ينظر الطرفان الى الضفة الغربية وقطاع غزة على انها وحدة جغرافية واحدة متصان وحنها ووضعها خلال المرحلة الانتقالية.
٩. تتعهد م.ت.ف، خلال شهرين من تاريخ تصويب المجلس، باتخاذ المجلس الوطني الفلسطيني والمواقفة رسميا على التغيرات الضرورية بما يتعلق بالميثاق الفلسطيني، كما تم للتعهد به في الرسالة للموقعة من رئيس م.ت.ف والموجهة الى رئيس وزراء اسرائيل بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٩٣ و ٤ ايار ١٩٩٤.
١٠. بموجب الملحق الاول، المسادة المساهمة من هذه الاتفاقية، تؤكد اسرائيل على ان الحولجز لداثمة على الطرق المؤدية من والى منطقة اريحا (باستثناء تلك الخاصة بالطريق الموصل من موسى العلمي الى جسر اللنبي) سيتم ازالتهن عند اكتمال المرحلة الاولى من اعادة الانتشار.
١١. المساجين الذين، تم تسليمهم بموجب اتفاقية غزة واريحا، الى السلطة الفلسطينية شريطة بقاتهم في منطقة اريحا طوال فترة محكوميتهم، سيكونوا احرارا بالعودة الى منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة عند اكتمال المرحلة الاولى من اعادة الانتشار.
١٢. بخصوص العلاقات بين اسرائيل و م.ت.ف، وبدون لاحاف من الاتراسات المتضمنة في الرسائل للموقعة من والمتبادلة مع رئيس وزراء اسرائيل ورئيس م.ت.ف بتاريخ ٩ ايلول

١٩٩٢ و ٤ ايار ١٩٩٤، سيقيم الطرفان بتطبيق فيما بينهما بتطبيق الاحكام المتضمنة في

المادة الثالثة والعشرين، البند ١، مع التعديلات الضرورية.

١٣. أ. تبياجة هذه الاتفاقية وجميع ملاحقها وتبويبها وخرائطها للمرفقة تعتبر جزء

لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

ب. اتفق الطرفان على ان الخرائط المرفقة لاتفاقية غزة - اريحا وهي:

أ. الخارطة رقم ١ (قطاع غزة)، نسخة مطابقة مرفقة لهذه الاتفاقية

كخارطة رقم ٢ (في هذه الاتفاقية "الخارطة رقم ٢")،

ب. الخارطة رقم ٣ (لانتشار الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة)،

نسخة مطابقة مرفقة لهذه الاتفاقية كخارطة رقم ٥ (في هذه الاتفاقية

"الخارطة رقم ٥")، و

ج. الخارطة رقم ٦ (النشاط البحري في جزء لا يتجزأ ويستبقى مساوية

للمنعول طوال سريان هذه الاتفاقية.

١٤. في حين ان منطقة الجفلك مستقع تحت الولاية الوطنية وللشخصية للمجلس في المرحلة

الاولى لاعادة الانتشار، فستتم دراسة نقل الولاية الجغرافية لهذه المنطقة الى المجلس من

الجانب الاسرائيلي في المرحلة الاولى من مراحل اعادة الانتشار الاخرى.

وقع في واشنطن، مقاطعة كولومبيا، بتاريخ ٢٨ ايلول، ١٩٩٥.

عن م.ت.غ.

عن حكومة إسرائيل

الفيدرالية الروسية

الولايات المتحدة الامريكية

الاتحاد الاوروبي

جمهورية مصر العربية

الاتحاد الاوروبي

مملكة النرويج

الملحق الأول

**بروتوكول حول اعادة
الانتشار والترتيبات الامنية**

المحتوى

٤١	المادة الأولى : إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية ونقل المسؤولية
٤٢	المادة الثانية : ميسمة الأمن لمنع الإرهاب وإصالح العنف
٤٤	المادة الثالثة : التمشيق والتعاون في شؤون الأمن المشترك
٥٠	المادة الرابعة : الشرطة الفلسطينية
٥٤	المادة الخامسة : ترتيبات الأمن في الضفة الغربية
٥٩	المادة السادسة (أ) : ترتيبات الأمن في قطاع غزة
٦٤	المادة السابعة : الخليل
٦٧	المادة الثامنة : المعابر
٧٢	المادة التاسعة : الحركة الى ومن داخل وخارج الضفة الغربية وقطاع غزة
٧٥	المادة العاشرة : المرور الأمن
٧٨	المادة الحادية عشرة : قواعد التصرف في أمور الأمن المشتركة
٨١	المادة الثانية عشرة : ترتيبات الأمن حول التخطيط والبناء وتقسيم المناطق
٨٣	المادة الثالثة عشرة : أمن المجال الجوي
٨٦	المادة الرابعة عشرة : الأمن على طول الساحل حتى بحر غزة
٩٠	الذيل (١) إعادة انتشار القوات الإسرائيلية
٩٢	الذيل (٢) نشر رجال الشرطة الفلسطينية
٩٣	الذيل (٣) مواقع ومراكز للشرطة المدنية الفلسطينية
٩٥	الذيل (٤) الأماكن اليهودية المقدسة
٩٥	الذيل (٥) بروتوكول حول الترتيبات الخاصة بالمعابر
١٢٥	الذيل (٦) قائمة الخرب المشمولة في المنطقة ب

المادة الاولى

اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية ونقل المسؤولية

المرحلة الاولى، من اعادة الانتشار :

١. سوف تنطوي المرحلة الاولى من اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية المناطق الاهلة بالسكان في مدن وبلدات وقرى الضفة الغربية ومخيماتها وقراها الصغيرة كما هو واضح على الخارطة رقم (١). واعادة الانتشار هذه سوف تتم على مراحل مثلما هو مبين في الجدول المرفق لهذا الملحق - النيل رقم ١، وسوف تنتهي قبيل عشية الانتخابات الفلسطينية، اي قبل ٢٢ يوما من الانتخابات.
٢. بغية الحفاظ على الوحدة الاقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة اقليمية واحدة، وتعزيز نموها الاقتصادي والروابط الديمغرافية والجغرافية فيما بينهما، فان كلا الطرفين سوف ينفذ احكام هذا الملحق بينما يحترم ويراعي بدون عوائق حركة الناس والمركبات والبضائع بشكل طبيعي وسهل داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وقطاع غزة.
٣. اية ترتيبات واجراءات امنية تسري في اعقاب اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية لن تضعف او تقوض اهمية برامج التنمية للفلسطينية ومشروعات اعادة الاعمار والتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولن تحول دون اظهار الكرامة المعنوية والمادية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
٤. بعد تولي المجلس الفلسطيني، فان وحدة وتكامل للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يمانان ويحظيان بالاحترام. وجميع الشعب الفلسطيني الذي يقطن في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يخضع لمسؤولية المجلس الفلسطيني فقط ما لم يرد شيء آخر يناقض ذلك في هذا الاتفاق.
٥. بعد تولي المجلس الفلسطيني لمهامه، فان الادارة المدنية الاسرائيلية سوف تحل وسوف ينسحب الحكم العسكري الإسرائيلي.
٦. سوف يتولى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بالشؤون المدنية وللنظام العام والامن الداخلي وفقا لهذا الاتفاق.

٧. لا شيء في هذه المادة سوف ينتقص من صلاحيات إسرائيل ومسؤولياتها الأمنية بما ينسجم مع هذا الاتفاق.
٨. سيكون ثمة فترة من ١٠ أيام قبيل كل مرحلة من مراحل نقل المسؤولية الأمنية استقداً إلى الفقرة (١) من هذه المادة، يطلع خلالها قادة القوات العسكرية الاسرائيلية للقادة للمطيين في تشكيلات الشرطة الفلسطينية المختلفة على المنطقة والمشكلات الخاصة بها.
- عمليات اعادة انتشار لاحقة بعد تولي المجلس الفلسطيني لمهامه:
٩. سوف يتم بالتدريج تنفيذ صلاحيات لاحقة لاعادة انتشار القوات الاسرائيلية الى مواقع عسكرية محددة وفقاً لاعلان المبادئ وعلى ثلاث مراحل تتم كل منها بعد ستة أشهر في أعقاب تولي المجلس لمهامه التي تستكمل خلال ١٨ شهراً من تاريخ تولي المجلس لمهامه.
١٠. المواقع العسكرية المحددة والمشار إليها في المادة العشرة، الفقرة الثانية، من هذا الاتفاق سوف تنظر في المراحل اللاحقة لاعادة الانتشار وضمن اطار زمني محدد ينتهي ليس بعد ١٨ شهراً من تاريخ تولي المجلس لمهامه وسوف يتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم.

المادة الثانية

سياسة الامن لمنع الارهاب وأعمال العنف

١. سياسة الامن الفلسطيني كما هي محددة من جانب السلطة الفلسطينية في التاسع من آذار عام ١٩٩٥ بالنسبة إلى قطاع غزة ومنطقة اريحا، سوف تنفذ أيضاً في بقية الضفة الغربية التي تخضع لمسؤولية الامن الفلسطيني على النحو التالي:
- أ. الشرطة الفلسطينية هي سلطة الامن الفلسطينية الوحيدة.
- ب. سوف تعمل الشرطة الفلسطينية على نحو منظم ضد جميع أشكال العنف والارهاب.
- ج. سوف يصدر المجلس تصاريح لاضفاء الصفة للقانونية على حمل الاسلحة وامتلاكها من جانب المدنيين. وأي اسلحة غير مصرح بها لقوتها سوف تصادرها للشرطة الفلسطينية.
- د. سوف تحلل للشرطة الفلسطينية وتحكم الافراد المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والارهاب.

٢. سوف يعمل كلا الجانبين لضمان المعالجة الفورية والفعالة لأي حادث فيه تهديد أو عمل إرهابي أو عنف أو تحرير سواء التترفه فلسطينيون أو إسرائيليون. وإلى ذلك سوف يتعاونان في تبادل المعلومات وينسقان بشأن السياسات والفضاءات. وسوف يرد كل جانب فوراً وبشكل فعال على وقوع أو الاشتباه بوقوع عمل إرهابي وأعمال عنف أو تحرير وسوف يتخذ جميع الإجراءات للضرورة لمنع ذلك.

٣. وينظر إلى تنفيذ ما ورد أعلاه، فإن كل جانب، وفقاً لأحكام هذا الاتفاق، سوف يقوم بالمهام التالية في المناطق الواقعة تحت مسؤوليته الأمنية:

- أ. توفير الحماية لجميع سكان المناطق وجميع الأشخاص الآخرين الموجودين فيها.
- ب. منع للتحرير على أعمال العنف على نحو نشط، بما في ذلك أعمال العنف ضد الجانب الآخر أو الأشخاص الخاضعين لسلطة الجانب الآخر.
- ج. اعتقال المذنبين والتحقيق معهم ومقاضاتهم وجميع الأشخاص الآخرين المتورطين بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال الإرهاب والعنف والتحرير.
- د. منع ومعالجة أي محاولة تتسبب بالضرر وتعود بالاذى على البنية التحتية التي تخدم الجانب الآخر بما في ذلك الطرق، والمياه، والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية للمجاري.
٤. يتكفل الجانبين بمعالجة قضايا الأشخاص المتواجدين في المناطق تجاوزاً لهذا الاتفاق واتخاذ إجراءات لاحقة بما يتفق مع الإجراءات التي تقرها اللجنة المشتركة للتسيق ولتعاون الأمن.

المادة الثالثة

التنسيق والتعاون في شؤون الامن المشترك

١. اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني:

أ. تشكل لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون الامني لاجراض الامن المشترك (ويشار اليها من الان فصاعدا بـ "JSC"). وسوف تتعامل مع جميع الشؤون الامنية ذات الاهتمام المشترك بخصوص هذا الاتفاق في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب. مهام اللجنة المشتركة JSC:

(١) توصي بالخطوط العريضة للسياسة الامنية للحصول على موافقة لجنة الارتباط

الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة، وتقوم بتنفيذ مثل هذه الخطوط العريضة التي تحظى بالموافقة.

(٢) معالجة قضايا الامن التي يرفعها اي من الجانبين.

(٣) ليجاد القادة الملازمة لتبادل المعلومات اللازمة لحل المشكلات الامنية بين كلا الجانبين.

(٤) توفير توجيهات للجان الامن الاقليمية ومكتب التنسيق اللوائية.

(٥) وفق احكام المادة ٢٦ (لجنة الارتباط الاسرائيلية الفلسطينية) والمادة ٢ (تسوية الخلافات والنزاعات) من هذا الاتفاق، سوف تعالج اللجنة الاختلافات المتعلقة بالهروقات والاختلافات الخاصة بتطبيق او تنفيذ للترتيبات الامنية المبينة في هذا الاتفاق.

ج. سوف تتكلف اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني (JSC) من خمسة الى سبعة اعضاء من كل جانب. وقراراتها يتم للتوصل اليها بالاتفاق بين الجانبين.

د. سوف تقرر اللجنة قواعد عملها واجراءاتها. وسوف تعقد اجتماعاتها كل اسبوعين. وفي حالة طلب احد الجانبين عقد اجتماع خاص، سوف ينعقد خلال ٤٨ ساعة.

هـ. ما لم يتم الاتفاق على شيء مغاير، فان كل جانب سوف يستضيف اجتماعات اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني بالتناوب.

- و. سوف تطور هذه اللجنة (JSC) خطة شاملة لضمان تنسيق كامل بين القوات العسكرية الاسرائيلية والشرطة الفلسطينية خلال الفترة الموقتة بدءا من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.
- ز. يتم تنفيذ هذا التنسيق من خلال لجان الامن الاقليمية RSCs في الضفة الغربية وقطاع غزة ومكاتب التنسيق اللوائية DCOs كما ورد في هذه المادة.
- ح. سوف تتضمن الخطة الشاملة خطة للضفة الغربية تشمل على ترتيبات دخول الشرطة الفلسطينية وادخال اسلحة للشرطة والذخيرة والمعدات الخاصة بها اضافة الى ترتيبات لتسهيل نقل السلطة على نحو يسير وتولي الشرطة الفلسطينية لمسؤولياتها الامنية استنادا الى هذا الاتفاق.
- ط. سوف تتضمن الخطة الشاملة المذكورة اعلاه ايضا خطتين للتأمينتين تشتملان على ترتيبات للتنسيق والتعاون في شؤون الامن بعد اتمام اعادة الانتشار.
- ي. هذه الخطط الاقليمية سوف تتم مراجعتها كل سنة شهور او كلما اقتضت الضرورة ذلك من جانب اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني (JSC) ولجنة الامن الاقليمية المعتمدة (RSC).

٢. لجان الامن الاقليمية:

- أ. تشكيل لجنتي امن التامينتين RSCs، واحدة في الضفة الغربية واخرى في قطاع غزة.
- ب. كل لجنة سوف تقوم بـ:
 - (١) توجيه مكاتب التنسيق اللوائية DCOs وفقا للسياسات الامنية الرئيسية.
 - (٢) معالجة قضايا امنية تحولها اليها مكاتب التنسيق اللوائية DCOs.
 - (٣) ضمان نقل ملائم للمعلومات والتوجيهات الى مكاتب التنسيق اللوائية DCOs.
 - (٤) اقتراح الخطوط العريضة للسياسة الامنية الى اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني JSC، وعرض قضايا الى هذه اللجنة للبت بها.
- ج. الجانب الاسرائيلي والجانب الفلسطيني في لجان الامن الاقليمية RSCs سوف يحافظان على اتصال مع بعضها على النحو التالي:

(١) عقد اجتماعات منتظمة وخاصة بين قائد القوات العسكرية الاسرائيلية وقائد الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية او قطاع غزة على النحو الملائم.

(٢) كل جانب سوف يدير مكتباً اقليمياً للتنسيق الأمني ٢٤ ساعة يومياً مع وجود روابط مباشرة ودائمة بينهما.

د. لجان الامن الاقليمية RSCs سوف تقوم باعمالها فوراً عقب توقيع هذا الاتفاق وسوف تقرر بالاتفاق طريقة عملها.

٢. مكاتب التنسيق اللوائية:

أ. تشكل مكاتب التنسيق اللوائية (DOCs) في الضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مبين اذناه.

ب. مواقع مكاتب التنسيق اللوائي (DOCs) هو مثلما هي مفصل على الخارطة المرفقة رقم ٢ و ٤.

ج. كل مكتب تنسيق لوائي سوف:

(١) يراقب ويدير شؤوناً تتطلب تصديقاً مثلما تقرر اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الأمني و/ او لجنة الامن الاقليمية المعتمدة (RSC) وفقاً للسياسة والخطوط العريضة التي تضمها اي من اللجنتين.

(٢) يراقب ويدير جميع الامور ذات الطبيعة المشتركة في نطاق اللواء الخاص به، بما في ذلك تنسيق نشاطات يمكن ان تؤثر على الجانب الاخر.

(٣) يراجع ويحقق ويقدم التقارير الى لجنة الامن الاقليمية المعتمدة (RSC) حول الوضع برمته في نطاق اللواء الخاص به مع اهتمام خاص بالحدوث معينة وحوادث والنشطة تجري في اللواء.

(٤) يوجه النوريات المشتركة والوحدات المتنقلة المشتركة (بما يتماشى مع الفترتين ٤ و ٥ من هذه المادة والمادة الخامسة، الفقرة ٢/ج لانهاء) للعامة في نطاق اللواء الخاص بالمكتب.

د. سوف تعمل مكاتب التنسيق اللوائية (DOCs) فور توقيع هذا الاتفاق.

هـ. كل مكتب من هذه المكاتب سوف يتألف من طقم مكون من ستة ضباط من كل جانب، قائد واحد وخمسة ضباط علميين.

و. سوف تعمل مكاتب التنسيق للواتية بشكل مشترك من كلا الجانبين ٢٤ ساعة يوميا. وسيكون هناك على الأقل ضابط مناوب من كل جانب خلال كل ثماني ساعات إضافية إلى الحد اللازم من المساعدات.

ز. ولمنع الخلاف وتمكين كلا الجانبين من التعامل مع حوادث مكتبة الوقوع، فإن كلا الطرفين سوف يضمن إبلاغ مكتب التنسيق للواتي المعتمد (DCO) فوراً بأي من الأحداث التالية:

(١) نشاط مخطط أو غير مخطط له أو انتشار للقوات العسكرية الإسرائيلية أو الشرطة

ال فلسطينية يؤثر بشكل مباشر على المسؤولية الأمنية للطرف الآخر. وهذا يتضمن نشاطا أو انتشارا على مقربة من المستوطنات أو المواقع الفلسطينية المأهولة بالسكان.

(٢) أحداث تشكل تهديدا للنظام العام.

(٣) أنشطة تتشوش على حركة السير المنتظمة على الطرق الرئيسية بما في ذلك حواجز الطرق أو أعمال صيانة الطرق.

(٤) حوادث ذات صلة بإسرائيليين وفلسطينيين مثل حوادث الطرق ولقائز مصابين أو أشخاص يواجهون خطرا مميتا، وحوادث اشتباك أو أي حادث يستخدم فيه سلاح.

(٥) عمل إرهابي من أي نوع ومن أي مصدر.

(٦) حالات تسلل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل.

(٧) وجميع الحالات التي يتلقى فيها إسرائيليون العلاج في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو الحالات التي يتلقى فيها فلسطينيو الضفة الغربية أو قطاع غزة العلاج في إسرائيل.

ح. سوف يبلغ كل مكتب تنسيق لواتي (DCO) المقار الرئيسية الإسرائيلية والفلسطينية المعتمدة وكذلك الدوريات المشتركة العاملة في اللواء بوقوع أي من الحوادث الواردة في الفقرة (ز) أعلاه.

ط. يمكن أن تقوم اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الأمني (JSC) بتحويل مضمون قائمة الأحداث للمدرجة في الفقرة (ز) أعلاه.

ي. سوف يتم إبلاغ إسرائيل من خلال مكتب التنسيق اللوائي المعتمد (DCO) بأي حادث يسفر عن جرح إسرائيلي في أي مكان بالضفة الغربية أو قطاع غزة. ويمكن أن تتخذ إسرائيل أية تدابير لازمة لإخلاء مثل هؤلاء الجرحى ومعالجتهم، وسوف تتسق بشأن مثل هذا النشاط من خلال مكتب التنسيق اللوائي المعتمد (DCO).

ك. سوف تزود مكتب التنسيق اللوائي بوسائل الاتصالات الضرورية التي تمكنها من الاتصال الفوري والمباشر مع كل من الدوريات المشتركة ولجنة الأمن الإقليمية المعتمدة (RSC) إضافة إلى المقر اللوائي الشرطي أو العسكري لكل جانب.

٤. الدوريات المشتركة:

- أ. تتمثل مهمة الدوريات المشتركة في المساعدة على ضمان حركة حرة بلا عوائق وأمن على طول الطرق المحددة في المادتين الخامسة والسادسة ائناه.
- ب. ما لم تقرر اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الأمني شيئا آخر، فإن الدوريات المشتركة سوف تتكون كل منها من مركبتين بقوة دفع أربع عجلات، واحدة فلسطينية وأخرى إسرائيلية، وتتزود كل منهما بأنظمة اتصالات دقيقة. وسوف تزود المركبات بعلامات خاصة لكي يسهل تمييزها عن جميع المركبات الأخرى في المنطقة. وسيكون في كل مركبة ضابط وثلاثة حراس مسلحين وزيهم الرسمي.
- ج. سوف تعمل الدوريات المشتركة ٢٤ ساعة يوميا سواء في مركبات على طول طرق نشاطها أو وفقا لتوجيهات مكتب التنسيق اللوائي المعتمد (DCO). والدوريات المشتركة على الطرق الجانبية في قطاع غزة سوف تقوم بعملها أيضا سيرا على الأقدام على طول طرق نشاطها وكذلك على الجوانب المتاخمة للطرق التي يعتمد عليها من حركة السير.
- د. وفي الطرق الواقعة تحت مسؤولية الأمن الإسرائيلي، فإن المركبة الإسرائيلية سوف تكون في المقدمة. وفي الطرق الواقعة تحت مسؤولية الأمن الفلسطيني، فإن المركبة الفلسطينية تكون في المقدمة وسوف تكون الدوريات المشتركة خاضعة لتوجيهات مكتب التنسيق اللوائي (DCO).
- هـ. ستراقب الدوريات المشتركة باستمرار الحركة في نطاق منطقة عملها وسوف تعمل للحيلولة دون وقوع حوادث والتعامل مع الحوادث التي يمكن أن تهدد اشخاصا وتعرضهم للخطر لدى

استخدامهم للطرق، وسوف تقدم تقريراً عن أي حادث أو تهديد من هذا النوع وأي إجراء يتم اتخاذه إلى مكتب التنسيق اللواتي (DCO) المعتمد ومقر اللواء الاسرائيلية والفلسطينية الرئيسية. و. وعند الوصول إلى مكان الحادث، سوف تتخذ الدورية المشتركة جميع الإجراءات الضرورية للتعامل مع الحادث وتقديم المساعدة إذا لزم الأمر. وسوف تتحقق الدورية المشتركة من أنها اتخذت الإجراءات المناسبة وتبلغ بالتالي مكتب التنسيق اللواتي (DCO) المعتمد.

٥. الوحدات المتنقلة المشتركة:

- أ. مهمة الوحدات المتنقلة المشتركة (من الآن فصاعداً JMU) تتمثل في توفير رد سريع حال وقوع حوادث ووجود اوضاع طارئة لضمان حركة حرة من غير عوائق وأمنة على طول طرق نشاطها المحددة.
- ب. تشكيلة هذه الوحدات مماثلة لتشكيلة الدوريات المشتركة.
- ج. في المناطق الخاضعة لمسؤولية الامن الاسرائيلي، فإن المركبة الاسرائيلية سوف تكون في المقدمة. وفي المناطق الخاضعة لمسؤولية الامن الفلسطيني، فإن المركبة الفلسطينية سوف تكون في المقدمة. والوحدات المتنقلة المشتركة سوف تخضع لتوجيهات مكتب التنسيق اللواتي (DCO) المعتمد.
- د. مهام للوحدات المتنقلة المشتركة JMU:

- (١) مراقبة الحركة على طول الطرق المحددة لها من مواقع تركزها ومن المكان الذي تقوم بأعمال الدورية فيه على الطرق المتفرقة عليها طبقاً لتعليمات مكتب التنسيق اللواتي. وعلى أي حال، فإن ولجبتها ستكون نفس ولجبت للدوريات المشتركة.
- (٢) في حال وقوع حادث يتورط فيه اسرايليون وفلسطينيون، تعمل هذه الوحدات إلى مكان الحادث لتقديم المساعدة ونحقيق. ٥٥٥٥
- (٣) وتقوم بأي مهمة يقرها مكتب التنسيق اللواتي.

٦. مكتب الارتباط المشتركة: مكتب الارتباط المشتركة المشكلة من الجانبين سوف تعمل على نقاط العبور والطرق الجانبية كما هو مفصل في المادة الخامسة والسادسة والثامنة من هذا الملحق.

٧. يمكن الاتفاق بشأن أنشطة مشتركة أخرى في اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الأمني و/أو في لجنة الأمن الأكاديمية.

المادة الرابعة الشرطة الفلسطينية

١. واجبات ومهام:

مثملاً هو مفصل في القانون الفلسطيني، فإن الشرطة الفلسطينية سوف تنفذ واجباتها بما يتماشى مع هذا الاتفاق على النحو التالي:

- أ. الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام.
- ب. حماية عامة الناس وجميع الأشخاص الآخرين المتواجدين في المناطق وحماية ملكيتهم والعمل على توفير شعور بالأمن والأمان والاستقرار.
- ج. تبلي جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الجريمة وفقاً للقانون.
- د. حماية المنشآت العامة والبنية التحتية والأماكن ذات الأهمية الخاصة.
- هـ. منع الأعمال التي يترتب عليها مضايقات وإيقاع عقوبات.
- و. محاربة الإرهاب وأعمال العنف ومنع التحريض على أعمال العنف.
- ز. والقيام بأي مهام أخرى عادية تقع على عاتق الشرطة.

٢. البنية والتركيب:

أ. سوف تتكون الشرطة الفلسطينية من وحدة متكاملة تحت سيطرة المجلس. وسوف تتكون من ستة فروع:

- (١) الشرطة المدنية (الشرطة).
- (٢) الأمن العام.
- (٣) الأمن الوقائي.

(٤) لمن الرئاسة.

(٥) المخابرات.

(٦) خدمات الطوارئ والنجدة. (الدفاع المدني).

ولي كل لواء، فإن جميع اعضاء فروع الشرطة لسنة سيتبعون الى قيادة مركزية واحدة.

ب. سيكون للشرطة الفلسطينية وحدة شرطة للساحل الفلسطيني وفقا للمادة الرابعة عشرة من هذا الملحق.

٣. الانتشار

أ. خلال الفترة الانتقالية، لن يتجاوز العدد الاجمالي لرجال الشرطة الفلسطينية في جميع فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة ٣٠,٠٠٠ بحيث يمكن نشر حتى ١٢ ألف شرطي منهم في الضفة الغربية وحتى ١٨,٠٠٠ شرطي في قطاع غزة. وهذه الأرقام يمكن تغييرها بالاتفاق عند الضرورة. وسوف يبلغ الجانب الفلسطيني إسرائيل بأسماء رجال الشرطة المجندين للشرطة الفلسطينية في قطاع غزة.

ب. طبقا لاطوار المرحلة الاولى من اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية، فإن ما يوف على ٦ آلاف شرطي فلسطيني من الحد الاجمالي المذكور اعلاه والبالغ ١٢ ألفا، يمكن نشرهم في الضفة الغربية في المنطقة (أ) كما هو مبين في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة وفي المنطقة (ب) كما هو مبين في الفقرة ٢.

ج. رجال الشرطة الباقون والبالغ عددهم ٦ آلاف سوف يتم نشرهم في الضفة الغربية طبقا لمراحل عمليات الانتشار الاخرى او عند الضرورة وفق ما يتفق عليه للفريقان.

د. سوف تنتشر للشرطة الفلسطينية كما هو مبين على الخارطة المرفقة رقم ٣ و٥.

٤- التجنيد:

أ. سوف تتألف للشرطة الفلسطينية من رجال شرطة يتم تجنيدهم محليا ومن الخارج (من بين افراد يحملون جوازات سفر لوردنية او وثائق سفر فلسطينية صادرة عن مصر). ولن يتجاوز

عدد المجندين الفلسطينيين من الخارج خمسة الاف في الضفة الغربية وسبعة الاف في قطاع غزة.

- ب. رجال الشرطة الفلسطينيون القادمون من الخارج يمكن ان يصطحبوا زوجاتهم وابناءهم وبناتهم.
- ج. رجال الشرطة الفلسطينيون الذين سيتم تجنيدهم وفقاً لهذا الاتفاق سيكونون من مواطني الضفة الغربية او قطاع غزة ممن تلقوا تدريباً وثقياً لاداء مهام الشرطة.
- د. سوف يبلغ الجانب الفلسطيني إسرائيل بأي مرشح للتجنيد في الشرطة الفلسطينية. وفي حالة رفض إسرائيل تجنيد مثل هذا المرشح، فلن يتم تجنيده..
- هـ. استناداً إلى القانون الفلسطيني، فإن تشغيل رجال الشرطة الذين اتهموا بجرائم خطيرة او وجدوا متورطين في أنشطة ارهابية في اعقاب تجنيدهم سوف تنهى خدمتهم فوراً وتصادر اسلحتهم ووثائق هويتهم الشرطية.

٥- الإملحة والذخيرة والمعدات:

- أ. يمكن ان يحمل رجال الشرطة بالزري للرسمي في الضفة الغربية وقطاع غزة اسلحة، ويمكن ان يحمل رجال شرطة التحري الماملون ممن لديهم تفويض خاص اثناء اداء واجبهم اسلحة شخصية خفيفة مخبأة في ملابسهم استناداً إلى هذا الاتفاق.
- ب. في الضفة الغربية سوف تمتلك الشرطة الفلسطينية الاسلحة والمعدات التالية:
 - (١) ٤ آلاف بندقية.
 - (٢) ٤ آلاف مسدس.
 - (٣) ١٢٠ بندقية رشاشة من عيار (٠,٣) و (٠,٥).
 - (٤) حتى ١٥ مركبة خفيفة غير مسلحة لمحاربة الشغب ومن النوع الذي يتلق بشأه الجانبان في اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني (JSC).
- ج. في قطاع غزة، سوف تمتلك الشرطة الفلسطينية الأسلحة والمعدات التالية:
 - (١) ٧٠٠٠ سلاح شخصي خفيف.
 - (٢) حتى ١٢٠ بندقية رشاش من عيار (٠,٣) او (٠,٥).

(٣) حتى ٤٥ عربة مسلحة من النوع الذي يتفق عليه الجانبان، بحيث ينشر منها ٢٢ عربة لحماية مواقع المجلس. إستخدام عربات مسلحة في محيط الأمن على الطرق الفرعية وجوانبها المتاخمة أو بالقرب من المستوطنات، يجب ان يتم الموافقة عليه عبر مكتب التنسيق اللواتي (DCO). وحركة مثل هذه المركبات على طول الطريق الشمالية - الجنوبية المركزي (الطريق رقم ٤) في قطاع غزة يمكن أن تحدث فقط بعد إبلاغ مكتب التنسيق اللواتي (DCO).

- د. عدد الأسلحة أو أنواع الحاد المحددة في الفقرتين (ب) و (ج) اعلاه يمكن زيادته باتفاق الجانبين.
- هـ. سوف تحتفظ الشرطة الفلسطينية بسجل لجميع الأسلحة الموجودة في حوزة طواقم إجهزتها.
- و. يمكن ان تمتلك الشرطة الفلسطينية أنظمة اتصالات وفقا للمادة ٣٦ من الملحق الثالث ولزياه مميزة وشارات تعريف وعلامات فارقة للمركبات.
- ز. مصطلح "أسلحة" في هذا الملحق يتضمن أسلحة نارية وذخيرة ومفجرات من جميع الأنواع.

٦. ادخال الأسلحة والمعدات والمساعدات الخارجية:

- أ. جميع المساهمات الأجنبية وأشكال المساعدة الأخرى المقدمة للشرطة الفلسطينية يجب ان تتسجم مع احكام هذا الاتفاق.
- ب. سيتم التنسيق بشأن ادخال الأسلحة والذخيرة او المعدات المقدمة للشرطة الفلسطينية عبر اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الأمني ISC على نحو يتسجم مع ممارساتها القائمة.

٧- الحركة:

سوف تتم حركة رجال الشرطة الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة طبقا للمادة العاشرة من هذا الملحق.

المادة الخامسة

ترتيبات الأمن في الضفة الغربية

١. التنسيق والتعاون في الضفة الغربية:

كما هو مبين على الخارطة رقم ٤، فإن ثمانية مكاتب للتنسيق اللوائي سوف تعمل في الضفة الغربية على النحو التالي:

- أ. مكتب تنسيق (DCO) للواء جنين، يقع في مفترق قبلطية او في جواره.
- ب. مكتب تنسيق (DCO) للواء نابلس، يقع في مفترق حوارة.
- ج. مكتب تنسيق (DCO) للواء طولكرم، يقع في مفترق خضوري.
- د. مكتب تنسيق (DCO) للواء قلقيلية، يقع في مفترق تمواين.
- هـ. مكتب تنسيق (DCO) للواء رام الله، يقع في مفترق بيت ابل او في جواره.
- و. مكتب تنسيق (DCO) للواء بيت لحم، يقع في تلال بانوراما في بيت جالا.
- ز. مكتب تنسيق (DCO) للواء الخليل، يقع في هار منوح (جبل منوح).
- ح. مكتب تنسيق (DCO) للواء اريحا، يقع في فيرد يريحو، وسوف يحتفظ بمكتب ارتباط مشترك تابع له في معبر جسر اللنبي.

٢- المنطقة أ:

أ. في أعقاب انتهاء إعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية في كل لواء كما هو مبين في الذيل (١) من هذا الملحق، فإن المجلس سوف يستأنف الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بالأمن الداخلي والنظام العام في المنطقة (أ) في ذلك اللواء.

ب. الأماكن اليهودية المقدسة:

(١) فيما يختص بالترتيبات الأمنية، سوف تطبق الأحكام التالية في الأماكن اليهودية المقدسة في المنطقة (أ) والتي أدرجت في الذيل ٤ لهذا الملحق:

(أ) بينما تكون حماية هذه الاماكن والأشخاص الزائرين لها تحت مسؤولية الشرطة الفلسطينية، فإن وحدة متنقلة مشتركة سوف تعمل بالقرب من كل مكان من هذه الاماكن وعلى الطرق المؤدية لها وفقا لتوجيهات مكتب التنسيق اللواتي.

(ب) مهام كل وحدة من هذه الوحدات المتنقلة المشتركة (JMU) سوف تكون على النحو التالي:

(I) ضمان دخول حر وآمن من غير عوائق الى المكان اليهودي المقصص والمعني.

(II) ضمان استخدام سلمي لمثل هذا المكان ومنع اي حوادث محتملة للشغب والرد على

اي حادث.

(ج) بالنظر الى الطبيعة الدينية اليهودية لمثل هذه الاماكن، فإن حراسا من التحري الاسرائيلي يمكن ان يتولدوا داخل مثل هذه الاماكن.

(٢) سوف يتم الحفاظ على الوضع الراهن والممارسات الدينية.

ج. توضيحات حول منطقة اريحا:

بخصوص تعريف منطقة اريحا، كما هو مرسوم على الخارطة المرفقة رقم (١)، فإنه يوضح بموجب ذلك ان الطريق رقم ٩٠ التي تمر عبر الحرجا من الجنوب الى الشمال ومن الطريق للشرقية - الغربية المتصلة بالطريق رقم ٩٠ مع بيتاف وجوانبها المتاخمة، سوف تبقى تابعة للسلطة الاسرائيلية ولهذه هذه المادة، فإن عرض كل طريق من مل هذه الطرق وجوانبها المتاخمة كما هو مبين على الخارطة المرفقة رقم (١)، سوف تتوسع الى ١٢ مترا على الاقل على كل جانب يقاس من مركزه.

٣- المنطقتان (ب) و (ج):

أ. سيكون ثمة اعادة انتشار كاملة للقوات العسكرية الاسرائيلية من المنطقة (ب). وسوف تنقل اسرائيل الى المجلس الذي سوف يتولى المسؤولية عن النظام العام للفلسطينيين، وسوف يكون لاسرائيل مسؤولية مهيمنة عن الامن بهدف حماية اسرائيليين ومواجهة الارهاب.

ب. سوف تتكلف الشرطة الفلسطينية في المنطقة (ب) للمسؤولية عن النظام العام للفلسطينيين، وسوف تنتشر خدمة للحاجات والمتطلبات الفلسطينية على النحو التالي:

- (١) سوف تقيم الشرطة الفلسطينية ٢٥ موقع شرطة ومركزاً في المدن والقرى وإماكن أخرى مدرجة في الذيل ٢ لهذا الملحق وكما هو مرسوم على الخارطة رقم ٣. ويمكن ان توافق لجنة الامن الاقليمية للضفة الغربية على القائمة مواقع ومراكز اضافية للشرطة اذا طلب ذلك.
- (٢) سوف تكون للشرطة الفلسطينية مسؤولة عن معالجة الحوادث التي تتجاوز النظام العام والتي يتورط بها فلسطينيون فقط.
- (٣) سوف تحصل الشرطة الفلسطينية بحرية في الاماكن الاهلة بالسكان حيث توجد مواقع ومراكز للشرطة كما هو مبين في الفقرة ب/١ اعلاه.
- (٤) بينما سيتم حركة رجال الشرطة الفلسطينيين بالزي الرسمي في المنطقة (ب) خارج الاماكن التي يوجد فيها موقع او مركز للشرطة الفلسطينية، بعد التنسيق والمصادقة عبر مكتب التنسيق اللوائي (DCO) للمختص في اعقاب ثلاثة اشهر من استكمال اعادة الانتشار من المنطقة (ب)، فان مكتب التنسيق اللوائي (DCO) يمكن ان تقرر بان حركة رجال الشرطة الفلسطينيين من مراكز الشرطة في المنطقة (ب) الى المدن والقرى الفلسطينية في المنطقة (ب) على الطرق التي تستخدم من جانب السير الفلسطيني سوف تجري بعد ابلاغ مكتب التنسيق اللوائي (DCO).
- (٥) التنسيق حول مثل هذه الحركة قبيل المصادقة عبر مكتب التنسيق اللوائي (DCO) المختص سوف يتضمن خطة محددة بما في ذلك عدد رجال الشرطة اضافة الى نوع وعدد الاسلحة والمركبات المشاركة. كما سيتضمن تفاصيل ترتيبات لضمان تنسيق مستمر عبر روابط اتصال مناسبة وبرنامج تنسيق مستمر عبر روابط اتصال مناسبة وبرنامج التحرك المفصل الى المنطقة ذات العمل المخطط له بما في ذلك الوجهة المقصودة والطرق الخاصة بها والفترة المقترحة وكذلك برنامج العودة الى مركز او موقع للشرطة.
- وسوف يزود الجانب الاسرائيلي في مكتب التنسيق اللوائي الجانب الفلسطيني برده اثر طلب لتحرك رجال الشرطة بما يتفق مع هذه الفقرة في حالات اعتيادية او روتينية خلال يوم واحد وفي حالات الطوارئ، في وقت لا يتجاوز ساعتين.
- (٦) سوف تقوم الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الاسرائيلية باشطة امنية مشتركة على الطرق الرئيسية كما هو وارد في هذا الملحق.

- (٧) سوف تبلغ للشرطة الفلسطينية لجنة الامن الاقليمية في الضفة الغربية باسماء رجال الشرطة ورقم لوحات سيارات الشرطة والارقام المتسلسلة للأسلحة فيما يختص بكل موقع او مركز شرطة في المنطقة (ب).
- (٨) اعادة الانتشار اللاحقة من المنطقة (ج) ونقل مسؤولية الامن الداخلي الى الشرطة الفلسطينية في المنطقتين (ب) و (ج) سوف يتم على ثلاث مراحل بحيث تتم كل مرحلة بعد فترة ستة اشهر، وتتمتع بعد ١٨ شهرا من تولي المجلس لمهامه باستثناء قضايا مقاضات للوضع الدائم ومسؤولية اسرائيل المهيمنة (overriding) فيما يختص بالاسرائيليين والحدود.
- (٩) الاجراءات المفصلة في هذه الفقرة سوف تراجع خلال ستة اشهر من استكمال المرحلة الاولى من اعادة الانتشار.

أ. الدوريات المشتركة التي تقودها مركبة فلسطينية سوف تعمل على كل من الطرق التالية كما هو مشار اليه على الخارطة رقم "٤":

- (١) الطريق الرئيسي الشمالي - الجنوبي (طريق رقم ٦٠) الذي يمر عبر جنين.
 - (٢) الطريق الرئيسي الشمالي - الجنوبي (طريق رقم ٦٠) الذي يمر عبر نابلس.
 - (٣) الطريق الرئيسي الشرقي - الغربي (طريق رقم ٥٧ و ٦٠) الذي يمر عبر نابلس.
 - (٤) الطريق الرئيسي الشرقي - الغربي (طريق رقم ٥٧) الذي يمر عبر طولكرم.
 - (٥) الطريق الرئيسي الشرقي - الغربي (طريق رقم ٥٥) الذي يمر عبر قلقيلية.
 - (٦) الطريق الرئيسي الشمالي - الجنوبي (طريق رقم ٦٠) الذي يمر عبر رام الله.
 - (٧) الطريق الرئيسي الشرقي - لغربي (طريق رقم ٢) الذي يمر عبر رام الله.
 - (٨) الطريق الرئيسي الشمالي - الجنوبي (طريق رقم ٦٠) الذي يمر عبر بيت لحم.
 - (٩) والطريق الرئيسي الشرقي - الغربي الذي يمر عبر بيت جالا
 - (١٠) الطريق الرئيسي لشمالي - الجنوبي (طريق رقم ٩٠) الذي يمر عبر اريحا.
 - (١١) الطريق الذي يقطع الخليل كما هو مبين في المادة السابقة (الخليل) اثناء.
- عمل الدوريات المشتركة في كل لواء سوف يتم بعد استكمال اعادة الانتشار في اللواء المقصود.

ب. سوف يسمح لكل مكتب تنسيق لوائي (DCO) خلال ثلاثة اشهر بعد استكمال اعادة الانتشار في اللواء للخاص به في القرار ان الدوريات المشتركة سوف تصل على طرق تمر عبر المناطق (أ)، (ب) و (ج).

٥. الوحدات المتنقلة المشتركة:

- أ. سوف تعمل الوحدات المتنقلة المشتركة في المنطقة (ب) وسوف تقومها المركبة الاسرائيلية. وسوف يتم تخصيص ثلاث وحدات متنقلة مشتركة لكل مكتب تنسيق لوائي (DCO). وسوف تكون احداها على اهبه الاستعداد ٢٤ ساعة يوميا. والمركبتان الاخرتان سوف تقومان بمهام وفق توجيهات مكتب التنسيق اللوائي DCO خلال ساعات النهار.
- ب. وحدة متنقلة مشتركة سوف تتمركز في مفترق العوجا الذي يعتبر نقطة تقاطع الطريق رقم (٩٠) والطريق لى يتناف. وهذه الوحدة سوف تقومها المركبة الاسرائيلية وربما تتلقى توجيهات من مكتب التنسيق اللوائي للتعامل مع حوادث معينة تحدث على الطريق بين العوجا واريحا يتورط فيها فلسطينيون.
- ج. وحدة متنقلة مشتركة سوف تتمركز في مفترق ناحال ايشا على الطريق من اريحا الى مشروع موسى العلمي.

٦. حركة رجال الشرطة الفلسطينيين:

حركة رجال الشرطة بالزي الرسمي سواء كانوا مسلحين او غير مسلحين ورجال شرطة التحري العاملين في المنطقة (ج) سوف يصادق عليها وينسقها مكتب التنسيق اللوائي (DCO) المختص. وحركة هؤلاء بين المنطقة (أ) والمنطقة (ب) سوف يوافق عليها من جانب مكتب التنسيق اللوائي (DCO) المختص.

٧. بقر راحل:

أ. دون الانتقاص من مسؤولية الامن الفلسطينية في مدينة بيت لحم، فان كلا الجانبين يوافقان على الترتيبات الامنية التالية فيما يختص بقر راحل الذي سوف يعتبر حالة خاصة خلال الفترة الانتقالية:

أ) بينما سيكون القبر إضافة إلى الطريق الرئيسية المؤدية من القدس إلى القبر، كما هو مشار إليه على الخارطة رقم (١)، تحت المسؤولية الأمنية لإسرائيل، فإن الحركة الحرة للفلسطينيين على الطريق الرئيسية سوف تستمر.

ب) بهدف حماية القبر، يمكن تحديد ثلاثة مواقع حراسة في منطقة القبر، ومسطح مبنى الأوقاف وساحة وقوف السيارات.

ب. سوف يتم المحافظة على الوضع الراهن والممارسات القائمة في القبر.

المادة السادسة

ترتيبات أمنية في قطاع غزة

١. الخط المحدد

أ. بهدف الاتفاق الحالي فقط وبدون للتأثير على الوضع النهائي فإن الخط الذي يحدد الطرف الشمالي والشرقي لقطاع غزة يتبع السياج الموجود على الأرض كما هو مرسوم بخط أخضر متواصل على الخارطة المرفقة رقم ٢ (وسيطلق عليه هنا اسم الخط المحدد) ولن يكون له أي مفعول آخر.

ب. يؤكد الطرفان مجددا بأنه طالما أن هذا الاتفاق ساري المفعول، فإن السياج الأمني بين قطاع غزة وإسرائيل سوف يبقى مكانه وإن الخط المحدد بالسياج سوف يكون رسمياً فقط لهدف هذا الاتفاق.

٢. المحيط الأمني:

أ. سيكون هناك محيط أمني على طول الخط المحدد داخل قطاع غزة كما هو مرسوم بخط أخضر متواصل على الخارطة المرفقة رقم ٢ (وسيطلق عليه هنا اسم "المحيط الأمني").

ب. تمسحياً مع بنود هذه الاتفاقية ستكون الشرطة الفلسطينية عن الامن في المحيط الأمني.

ج. ستفرض الشرطة الفلسطينية لجراءات أمنية خاصة بهدف منع التسلل عبر الخط المحدد او ادخال اي اسلحة او ذخائر او معدات ذات علاقة بذلك الى المحيط الامني باستثناء الاسلحة والذخائر والمعدات التابعة للشرطة الفلسطينية المسموح بها من خلال مكتب التنسيق اللوائي المعتمد.

د. نشاطات للشرطة الفلسطينية داخل المحيط الامني سيتم تنسيقها عبر مكتب التنسيق اللوائي ذي العلاقة. وللنشاطات الامنية في اسرائيل للقريبة من الخط المحدد والتي تؤثر بشكل مباشر على الجانب الاخر سيتم تنسيقها مع الشرطة الفلسطينية عن طريق مكتب التنسيق اللوائي (DCO) ذي العلاقة.

٣. المستوطنات الاسرائيلية:

- أ. تمشيا مع اعلان المبادئ خلال الفترة الانتقالية فان مناطق مستوطنات غوش قطيف وابرز والمستوطنات الاخرى في قطاع غزة كما هو مرسوم بخط لزرر على الخارطة المرفقة رقم ٢ ستكون تحت السلطة الاسرائيلية.
- ب. سيكون للفلسطينيون احرا را في التنقل على طول الطريق الساحلي وعلى طول الطريق من تقاطع نسايريم الى شاطئ البحر.

٤. المنطقة الصفراء:

- أ. في المناطق المرسومة بخط اصفر متقطع ومظلة باللون الاصفر على الخارطة المرفقة رقم "٢" (ويطلق عليها هنا اسم "المنطقة الصفراء") وبدون الانتقاص من السلطة الفلسطينية، سيتم تقاسم المسؤولية على النحو التالي: للسلطات الاسرائيلية سوف يكون لها المسؤولية والصلاحيات العليا بالنسبة للامن وسيكون للمجلس الفلسطيني المسؤولية والصلاحيات عن الشؤون المدنية حسب هذا الاتفاق. وبالإضافة الى ذلك سيتم بالنسبة للمنطقة الصفراء تطبيق التعاون والتنسيق في الشؤون الامنية بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة كما هو متفق عليه.
- ب. دخول رجال للشرطة الفلسطينيين الى المنطقة الصفراء ونشاطاتهم فيها يمكن ان تجري كما هو متفق عليه من خلال مكتب التنسيق اللوائي (DCO).

ج. بدون الانتقاص مما ورد اعلاه، فينمّا سيملك الجانب الفلسطيني المسؤولية والصلاحيات عن النظام العام للفلسطينيين في منطقة الموصي، ستحتفظ اسرائيل بالمسؤولية والصلاحيات عن الامن الداخلي. وعليه، فإن المنطقة ستعامل كمناطق (ب) خلال الفترة الانتقالية بما يتماشى مع احكام الفقرة ٣ من المادة الخامسة اعلاه. ويهدف ممارسة مسؤولية وصلاحيات للنظام العام الفلسطيني، فإن الشرطة المدنية للفلسطينية بالزي الرسمي، رجال (الشرطة) يمكن ان يدخلوا الى منطقة الموصي بعد تنسيق تحركهم ونشاطهم والمصادقة عليهما عبر مكتب التنسيق اللوائي ذي العلاقة.

٥. منطقة الموصي:

- أ. ستعمل دوريتان مشتركتان في منطقة الموصي وارصفة صيدلي الاسماك في رفح وخانيونس وعلى طول الطريق الساحلي بقيادة مركبة اسرائيلية.
- ب. السماح للفلسطينيين بالوصول الى منطقة الموصي كما هو مرسوم على الخارطة المرفقة رقم ٢ سيكون وفق الطرق التالية:
 - (١) رفح أ - السلطان - الموصي
 - (٢) خانيونس - قرية الباهر
 - (٣) دير البلح - على طول الشاطئ الى الموصي
- ج. شاطئ الموصي:

(١) بالرغم من السلطة الاسرائيلية على منطقة مستوطنات غوش قطيف، فإن المجلس يمكنه تشغيل قطاعات من شاطئ الموصي تمتد الى الشرق حتى الطريق الساحلي بحيث يصل طولها مع ارصفة رفح وخانيونس الى ٥ كيلومترات. وقد ابلغت اسرائيل السلطة الفلسطينية بمواقع هذه القطاعات.

(٢) هذه القطاعات يمكن ان تستخدم للاغراض التالية:

- أ. الرياضة والترفيه بما في ذلك مرافق لاستئجار القوارب.
- ب. تشغيل منشآت الاغذية.
- ج. توسيع الارصفة.
- د. توسيع المرافق للصيادين مثل مكاتب ومخازن ومرافق وتخزين باردة.

٣) سيكون بإمكان المجلس خلال ممارسة سلطته المدنية في هذه القطاعات منح رخص للاعمال التجارية وجميع الرسوم والضرائب وتحديد وفرض معايير الصحة العامة وتطوير ولادة القطاع السياحي.

٤) يمكن ان يكون للمجلس مكتب في كل رصيف من اربعة الصيادين بحظي بالحماية.

٥) لن يكون ثمة بناء موانع جديدة من جانب الاسرائيليين على طول الشاطئ.

٦) خلال فترة ثلاثة اشهر من توقيع هذه الاتفاقية يمكن ان تقرر اسرائيل على ضوء الوضع الامني في استخدام المجلس لقطاعات امنية على الشاطئ.

٦. الحدود المصرية:

منطقة القواعد العسكرية على طول الحدود المصرية في قطاع غزة كما رسمت على الخارطة المرفقة رقم ٢ بالخط الازرق وظللت باللون الاحمر الودي سوف تكون تحت السلطة الاسرائيلية. وسوف تبقى قرية الدهانية جزءا من منطقة القواعد العسكرية الى حين اعلان عفو عام عن مواطني القرية واتخاذ التدابير لمصيرهم. وبعد ان يتحقق ذلك، فان قرية الدهانية سوف تصبح جزءا من المنطقة الصغراء.

٧. طرق جانبية للمستوطنات:

١. بدون الانتقاص من السلطة الفلسطينية وتسجلا مع اعلان المبادئ:

١) على الطرق الثلاث الجانبية التي تصل للمستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة باسرائيل، وتحديدًا: طريق كيسوفيم غوش قطيف وطريق صوفيا غوش قطيف وطريق كارني نسلريم كما هو مرسوم بالخط الازرق الخفيف على الخارطة رقم ٢ بما في ذلك للجوانب الفرعية للمناخمة التي يعتمد عليها امن المرور على طول هذه الطرق (والتي يشار اليها "الطرق الجانبية")، فان السلطات الاسرائيلية سوف تتحمل كافة المسؤوليات والمصالحات الضرورية للقيام بالنشاط الامني المستقل بما في ذلك الدوريات الاسرائيلية.

٢) دوريات مشتركة سوف تعمل على طول الطرق الجانبية ومثل الدوريات المشتركة سوف تقومها المركبة الاسرائيلية.

٢) وحيشا تقوم السلطات الاسرائيلية بخطوات تدخل، فانها تفعل ذلك شريطة نقل المعالجة المستمرة للحوادث الواقعة في نطاق للمسؤولية الفلسطينية - ويقرّب فرصة - الى الشرطة الفلسطينية.

٤) معابر فوقية سوف تبنى على تقاطعات الطرق بين الطرق الجانبية والطريق الشمالي الجنوبي المركزي (طريق رقم ٤).

ب. اذا ما تخطت الطرق الجانبية المحيط الاسمي، فان الجانبين بممارسة صلاحياتهما ومسؤولياتهما ذات الصلة، سوف ينسقان كلتا نشاطهما لمنع وقوع خلاف.

٨. الطريق الشمالي - الجنوبي المركزي (طريق رقم ٤):

دورية مشتركة بقيادة المركبة الفلسطينية سوف تحصل على طريق الطريق الشمالي - الجنوبي المركزي (طريق رقم ٤) في قطاع غزة بين كفار دروم ووادي غزة.

٩. وحدات متنقلة مشتركة:

أ. وحدات متنقلة مشتركة سوف تتمركز في نقاط التقاطع التالية:

١) ملتقى طرق ليسايت.

٢) ملتقى طرق نتساريم.

٣) ملتقى طرق دير البلح.

٤) ملتقى طرق صوفاء-موراغ.

ب. في ملتقى تقاطع طرق نتساريم، فان الجانب الاسرائيلي لهذه الوحدة المتنقلة المشتركة سوف يلخص المركبات الاسرائيلية التي يمكنها ان تواصل رحلتها فيما بعد بدون تدخل. وهذه الوحدة المتنقلة المشتركة سوف تعمل ايضا كدورية مشتركة بين تقاطع نتساريم ووادي غزة بتوجيه من مكتب التنسيق اللواتي (DCO) المعتمد.

١٠. التنسيق والتعاون في قطاع غزة:

اثنان من مكاتب التنسيق اللواتي (DCO) سوف يعملان في قطاع غزة على النحو التالي:

- أ. مكتب التنسيق (DCO) التابع لمنطقة غزة يتمركز في منطقة عبور إيرز وتتمركز مكاتب الارتباط المشتركة التابعة في نقطتي عبور إيرز ونحل عوز.
- ب. مكتب التنسيق (DCO) الخاص بمنطقة خانيونس يتمركز في مخيم نريا بينما تتمركز مكاتب الارتباط المشتركة التابعة في نقطة عبور صوفيا وعلى رصيف رفع.

المادة المايعة

خطوط عرضة حول الخليل

١. أ. سيكون ثمة إعادة انتشار للقوات العسكرية الاسرائيلية في مدينة الخليل باستثناء الاماكن والطرق التي تعتبر فيها الترتيبات ضرورية لامن وحماية الاسرائيليين وتحركاتهم. والمناطق التي ستشهد مثل إعادة الانتشار هذه سوف تكون مغطاة بالخطوط الحمراء والزرقاء ومظلة بخطوط برتقالية على خلفية صفراء على الخارطة المرفقة رقم ٩ (ويشار اليها من الان فصاعدا بـ "المنطقة ح-١").
- ب. سوف تتولى إعادة الانتشار هذه في وقت لا يتجاوز ستة شهور بعد توقيع هذا الاتفاق.
٢. أ. سوف تستألف الشرطة الفلسطينية مسؤولياتها في المنطقة ح-١ على غرار تلك المسؤوليات في المدن الاخرى في الضفة الغربية.
- ب. جميع الصلاحيات والمسؤوليات المدنية المبينة في الملحق الثالث من هذا الاتفاق سوف تنقل الى المجلس في مدينة الخليل مثلما سيجري في المدن الاخرى في الضفة الغربية.
- ج. سوف تقام مواقع للشرطة الفلسطينية او مراكزها في المنطقة ح-١ وهي مزودة بعدد إجمالي يصل الى ٤٠٠ شرطي و٢٠ مركبة ومسلحة بـ ٢٠٠ مدس و ١٠٠ بندقية لحماية تلك المواقع.
- د. سوف تعمل الشرطة الفلسطينية بحرية في المنطقة ح-١. واي نشاط او تحرك من جانبها خارج هذه المنطقة سوف يتم بعد التنسيق والمصالحة عبر مكتب التنسيق اللواتي المشكل وفقا للفترة المانسة من هذه المادة.

- هـ. سوف تسلم "المعارف" الى الجانب الفلسطيني اثر استكمال اعادة الانتشار، وسوف تصبح المقر الرئيسي للشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل.
٣. وفقا لاعلان المبادئ، فان اسرائيل سوف تستمر في تحميل مسؤوليتها عن الامن الشامل للاسرائيليين بهدف حراسة امنهم الداخلي والتنظيم العام.
٤. ا. في منطقة مدينة الخليل التي ان تعيد القوات العسكرية الاسرائيلية انتشارها، كما هو مرسوم بالخطوط الحمراء والازرقاء على الخارطة المرفقة رقم ٩ (ويشار اليها من الان فصاعدا بـ "المنطقة ح-٢")، فان اسرائيل سوف تحتفظ بجميع الصلاحيات والمسؤوليات للامن الداخلي وللنظام العام.
- ب. سوف تتقلد الصلاحيات والمسؤوليات المدنية في المنطقة ح-٢ الى المجلس باستثناء تلك الخاصة بالاسرائيليين وملكيتهم والتي سوف يواصل الحكم العسكري الاسرائيلي ممارستها.
- ج. سوف يراقب مفتشو البلدية غير المسلحين بلباسهم المدني في المنطقة ح-٢ الفلسطينيين ويفرضون عليهم الالتزام بالقوانين والانظمة في نطاق الصلاحيات والمسؤوليات المدنية المنقولة الى المجلس في الخليل.
٥. سوف تستمر بلدية الخليل في توفير كافة الخدمات البلدية الى جميع اجزاء مدينة الخليل.
٦. ا. مكتب للتنسيق اللوائي (DCO) في هارمنوح (جبل منوح).
- ب. اثر استكمال اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية، سوف تعمل وحدة متنقلة مشتركة JMU في انحاء مدينة الخليل بما في ذلك في البلدة القديمة ا طلب ذلك مكتب التنسيق اللوائي (DCO) المذكور اعلاه.
- ج. سوف تعمل دورية مشتركة في الخليل على الطريق مد. راس الجورة الى شمال مفترق دورا عبر طريق السلام وعلى الطريق رقم ٣٥.
- د. بعد استكمال اعادة الانتشار بثلاثة اشهر، سوف ينظر مكتب التنسيق اللوائي (DCO) في اعادة تحديد مهام الدورية المشتركة في مناطق اخرى بالخليل.

٧. إجراءات وترتيبات تطبيع الحياة في البلدة القديمة وعلى طرق الخليل سوف يتم اتخاذها فوراً بعد توقيع هذا الاتفاق على النحو التالي:
- أ. فتح سوق البيع بالجملة - الحصة كسوق للبيع بالمفرق.
 - ب. إزالة الحاجز على الطريق المؤدي من أبو سنينه إلى طريق شحادة لتسهيل الحركة على هذين الطريقين.
 - ج. إعادة فتح المدخل الرئيسي للكلية الإسلامية.
 - د. استبدال حاجز الطرق المخلق في تقاطع رأس الجورة بنظام مراقبة سير مفتوح بشكل اعتيادي.
 - هـ. استبدال حاجز الطرق في مفترق هارسينا بموقع منتظم.
 - و. فتح الطريق من طريق سحير الشيوخ إلى الخليل.
 - ز. فتح طريق تنوفا.
 - ح. إزالة الحاجزين في جوار مدرسة غرناطة بالقرب من مفترق دورا الشمالي.
٨. سوف يتم تشكيل لجنة ارتباط مشتركة رفيعة المستوى للتعامل مع الوضع الأمني في الخليل بعد استكمال إعادة الانتشار.
- أ. طالما أن الطرفين غير قادرين على التوصل إلى اتفاق بشأن الحرم الإبراهيمي، فإنهما اتفقا على المحافظة على الوضع الراهن كما هو.
 - ب. بعد إعادة الانتشار بثلاثة أشهر، سوف تراجع لجنة الارتباط المشتركة رفيعة المستوى للوضع.
١٠. سوف يكون هناك وجود دولي مؤقت في الخليل (TIPH). وسوف يوافق كلا الطرفين على وسائل التي تضمها (TIPH) بما في ذلك عدد أعضائه ومنطقة عمله.
١١. بعد استكمال إعادة الانتشار فوراً، يجب اتخاذ إجراءات لضمان وضع مستقر وأمن في أنحاء منطقة للخليل بحيث تظل من الجهود الرامية لتكريس هذا الاتفاق وعملية السلام.
١٢. سوف تبقى الخليل مدينة واحدة، وتقسيم المسؤولية الأمنية لن يكون من شأنه تقسيم المدينة.

المادة الثامنة

للمعابر

١. فكرة عامة:

- أ. بينما تبقى إسرائيل مسؤولة خلال الفترة الانتقالية عن الامن الخارجي، بما في ذلك على طول الحدود المصرية والاردنية، فإن عبور الحدود سوف يتم استنادا الى الترتيبات التي تتضمنها هذه المادة وهذه الترتيبات تهدف الى خلق آلية تسهل دخول وخروج الناس والبضائع بما يعكس الواقع الجديد الذي خلقه اعلان المبادئ في حين يتم توفير الامن الكامل لكلا الطرفين.
- ب. الترتيبات الواردة في هذه المادة سوف تنطبق على معابر الحدود التالية:

(١) معبر جسر اللنبي.

(٢) معبر رفح.

- ج. سوف تتخذ لجنة اسرائيلية - فلسطينية مشتركة قرارها حول تطبيق الترتيبات بما فيه تلك التي تتضمنها هذه المادة بالنسبة الى معبر جسر دامية وبشكل مواز حول بدائل.

- د. احكام البروتوكول فيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالمعابر للمواقع في ٣١ تشرين اول عام ١٩٩٤ في الدار البيضاء كما عدل ورافق بهذا الملحق كذيل رقم ٥ (ويشار اليه هنا بـ "ذيل رقم ٥") سوف يستمر تطبيقه لفترة هذا الاتفاق، ما لم يتم الاتفاق على شيء اخر. وبعد توقيع هذا الاتفاق فوراً، سوف تراجع لجنة الشؤون المدنية (CAC) البروتوكول للمحل، وتنتظر، في هذا السياق، في الطلب الفلسطيني الخاص بإدارة المعابر، بحيث تحل سلطة مطار إسرائيل محل الحكم العسكري الاسرائيلي.

- هـ. في كل معبر حدودي سيكون هناك خط واحد يتكون من جنحين: الاول يخدم المواطنين الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية والزوار لهذه المناطق (ويطلق عليه الجناح الفلسطيني)، اما الجناح الثاني فسوف يخدم الاسرائيليين وآخرين (ويطلق عليه الجناح الاسرائيلي) وسيكون ثمة منطقة اسرائيلية مغلقة للفحص ومنطقة فلسطينية مغلقة للفحص كما سيوضح انداء.

٥. فريقيات خاصة تطبق على الشخصيات المعتبرة ورفيعة المستوى التي تمر عبر الجناح الفلسطيني مدرجة في الذيل رقم ٥.

٢. مراقبة وإدارة المعابر:

أ. لفرض هذه المادة حددت كلمة "جسر" لتغطي المنطقة من حاجز العبور على الحدود المصرية او جسر اللنبي مروراً منهما بما في ذلك المحطة.

(١) بالنسبة لنقطة عبور جسر اللنبي من المحطة وحتى منطقة اريحا.

(٢) بالنسبة لنقطة عبور رابع من المحطة وحتى الحد الخارجي للتواجد العسكري الاسرائيلي على طول الحدود المصرية.

ب. (١) اسرائيل ستكون مسؤولة عن الامن في جميع اتجاه المرور بما في ذلك المحطة.

(٢) مدير عام اسرائيلي سيكون هو المسؤول عن ادارة المحطة وامنها.

(٣) سيكون للمدير العام نائبان يرغمان للتقرير اليه:

أ. نائب اسرائيلي سيكون مدير الجناح الاسرائيلي.

ب. نائب فلسطيني يحينه المجلس سيكون مدير الجناح الفلسطيني.

(٤) سيكون لكل نائب مساعد للامن ومساعد للإدارة. وتعيين النائبين الفلسطينيين للامن والإدارة واراد في الذيل رقم ٥.

(٥) نائب للمدير العام الفلسطيني في جسر اللنبي سوف يكون بمقتوره السفر بين طرفي الجسر بهدف ممارسة مهامه.

(٦) سيكون هنالك حد اعلى من للتنسيق بين الجانبين. وسيحافظ الجانبان على التعاون والتنسيق حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

(٧) المدير العام سيستمر في استخدام مقلولين فلسطينيين لتقديم خدمات النقل بالحافلات والخدمات الادارية وللوجستية الاخرى.

(٨) رجال الشرطة الفلسطينيين الموجودون في المحطة سيكونون مسلحين بالمسدسات وتشرهم مابين في الذيل رقم ٥ واما المسؤولون الفلسطينيون الآخرون في محطة الجسر سيكونون بدون اسلحة.

- ٩) تفاصيل الادارة والامن وقضايا مكتب الارتباط مستم معالجة من قبل الطرفين.
- ١٠) للجانبين ميعملان مما بهدف ايجاد سبل لترتيبات اضافية في محطة مبر ربح.
- ج. باستثناء الترتيبات التي تشملها هذه المادة فان الاجراءات والترتيبات الحالية المطبقة خارج المحطة سيستمر تطبيقها في جميع اتحاء الممر.
- د. ١) بعد ان يعبر المسافرون للقادمون للمحطة سيواصلون سفرهم نحو منطقة اريحا وقطاع غزة بدون اي تدخل من السلطات الاسرائيلية (مرور آمن).
- ٢) يمكن للمسافرين المغادرين الوصول الى المحطة بدون اي تدخل من السلطات الاسرائيلية بعد التكد المشترك من ان هؤلاء المسافرين يحملون الوثائق اللازمة لمغادرة المنطقة الى الاردن او مصر كما هو متفق عليه في هذا الاتفاق.

٢. ترتيبات الدخول من مصر والاردن عبر الجناح الفلسطيني:

- أ. سيتولد على مدخل الجناح الفلسطيني رجل شرطة فلسطيني وسيرفع العلم الفلسطيني هناك.
- ب. قبل الدخول الى الجناح الفلسطيني، يتوجب على المسافرين التعرف على امتعتهم الشخصية التي سيتم بعد ذلك وضمها على حزام آلي لنقل الامتعة. ويحق لكل طرف فحص الامتعة داخل منطقة التفتيش الخاصة به ويقوم بذلك الموظفون التابعون له. واذا دعت الحاجة ستفتح الامتعة لتفتيشها بحضور مالكها ورجل شرطة فلسطيني.
- ج. الأشخاص الذين يدخلون الجناح الفلسطيني سيمرّون عبر بوابة مغلقة. وسيتمركز رجل شرطة اسرائيلي ورجل شرطة فلسطيني على كل جانب من جوانب هذه البوابة. وفي حالة الاشتباه بشيء ما، يحق لكل طرف ان يطلب اجراء تفتيش جسدي يتم اجرأؤه في حجرات التفتيش القريبة من البوابة المغلقة. ويتم تفتيش المسافرين من قبل رجل شرطة فلسطيني بحضور رجل شرطة اسرائيلي ويكون ايضا تفتيش الامتعة الشخصية في هذه النقطة.
- د. بعد الانتهاء من المرحلة السابقة، يمر الأشخاص الداخلون الى الجناح الفلسطيني عبر احد مسربين بهدف التفتيش وتفتيق الوثائق وذلك على النحو التالي:
- ١) المسرب الاول يستخدم من قبل الفلسطينيين من سكان منطقتي قطاع غزة والضفة الغربية. ويمر هؤلاء المسافرون عبر منضدة فلسطينية حيث سيتم فحص وثائقهم وتفتيق

هوياتهم. وسيقوم موظف اسرائيلي بفحص وثقتهم وتطبيق هوياتهم بطريقة غير مباشرة وغير منظورة.

٢) يخدم المسرب الثاني الزائرين للضفة الغربية وقطاع غزة وسيمر هؤلاء المسافرين أولا عبر منضدة اسرائيلية حيث يتم فحص وثقتهم وهوياتهم وبعد ذلك ينتقلون الى منضدة فلسطينية حيث يتم فحص وثقتهم وهوياتهم ايضا. وسيفصل بين المنضدتين زجاج ملون.

٥. في حالة الاشتباه بأي مسافر في اي من المسربين المذكورين بالفقرة "د" يمكن لكل جانب التحقيق مع مثل هذا المسافر في منطقة التفتيش للمخلة التابعة له. والاشتباه الذي يبرر للتحقيق في منطقة التفتيش المخلة يمكن ان يكون واحدا مما يلي:

١) اذا كان المسافر متورطا بطريقة مباشرة او غير مباشرة بنشاط اجرامي او بنشاط اجرامي مخطط او بنشاط ارهابي او نشاط ارهابي مخطط وليس مستفيدا من شروط الطور التابعة لهذه الاتفاقية.

٢) اذا كان المسافر يخفي اسلحة او متفجرات او اي معدات لها علاقة بذلك.

٣) لذا كان المسافر يحمل وثائق مزورة او شير سارية المفعول، وإذا لم تتوافقت التفاصيل المذكورة في الوثيقة التي يحملها المسافر مع سجل السكان (في حالة كون المسافر مواطناً) او مع قاعدة البيانات والمعلومات (في حالة كون المسافر زائراً)، وغير الاسئلة ذات الصلة بمثل هذا التلاص والمطروحة على المنضدة، وسوف يحقق مع المسافر في منطقة التفتيش المخلة اذا بقي الاشتباه قائماً.

٤) اذا قام للمسافر بتصرف مشبوه واضح خلال المرور من المحطة.

٥) وإذا لم يزل الاشتباه اثر التحقيق مع المسافر، يمكن ان يتم إيقاف المسافر بعد ابلاغ للطرف الاخر، وإذا تم إيقاف مسافر فلسطيني من قبل الجانب الاسرائيلي، سيطلب من رجل شرطة فلسطيني الاجتماع بالمشتبهِ به. وبعد ابلاغ مكتب الارتباط فان اي معاملة اخرى للموقوف ستكون وفقا للملحق الرابع.

و. يملك كل جانب في الجناح الفلسطيني السلطة لرفض دخول اشخاص من غير سكان قطاع غزة والضفة الغربية.

ولفرض هذه الاتفاقية فان تمير "مكان قطاع غزة والضفة الغربية" يعني الاشخاص المسجلين بتاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق كمواطنين في هذه المناطق في سجل السكان الذي يحتفظ به الحكم العسكري لقطاع غزة والضفة الغربية والمجلس ويحني ايضا الاشخاص الذين حصلوا على مواطنة دائمة في هذه المناطق بموافقة اسرائيل كما هو مبين في هذا الاتفاق.

ز. بعد الاجراء سابق الذكر، يجمع المسافرون لمتنهم ويتوجهون الى منطقة الجمارك كما هو مبين في الملحق الخامس والذيل رقم ٥.

ح. يزود الجانب الفلسطيني المسافرين الذين سمح لهم بالدخول بتكشيرة دخول مختومة من قبل الجانب الفلسطيني وترفق بوثائقهم.

في نهاية التدقيق المباشر وغير المباشر لوثائق وهويات المسافرين المارين عبر المسرب الاول وبعد ختم تصاريح دخولهم، يقوم موظف فلسطيني بتزويد المسافرين ببطاقة بيضاء يصدرها موظف اسرائيلي. ويقوم شرطي فلسطيني يقف على مخرج الجناح الفلسطيني بالتأكد من ان المسافر يحمل مثل هذه البطاقة البيضاء ويقوم بعد ذلك بجمع البطاقات بوجود تدقيق اسرائيلي غير مباشر وغير منظور.

لما بالنسبة للمسافرين في المسرب الثاني، يقوم الموظف الاسرائيلي بتزويد هؤلاء المسافرين ببطاقة زرقاء، بعد فحص وثائقهم وهوياتهم والتأكد من تصاريح دخولهم ويقوم شرطيان فلسطيني واسرائيلي يقفان على مخرج الجناح الفلسطيني بالتأكد من هذه البطاقات وجمعها. ويتم فحص البطاقات البيضاء والازرقاء التي تم جمعها من قبل موظفين فلسطينيين واسرائيليين. وفي حالة قيام اي من الطرفين بحرمان مسافر غير مواطن من الدخول، تتم مراقبة المسافر الى خارج المحطة وتتم اعادته الى الاردن او مصر.

٤. ترتيبات الخروج الى مصر والاردن عبر الجناح الفلسطيني:

المسافرون الى مصر والاردن عبر الجناح الفلسطيني يدخلون المحطة بدون امتنهم. وبعد ذلك، تطبق نفس الاجراءات المذكورة سابقا في الفقرة "٣" اعلاه عليهم غير ان نظام المرور عبر المنضدتين الاسرائيلية والفلسطينية سوف يكون معكوسا.

٥. مكتب الارتباط المشترك:

أ. سيكون ثمة مكتب ارتباط مشترك في كل نقطة عبور للتعامل مع المسائل التي قد تبرز بخصوص للمعابر المارين عبر الجناح الفلسطيني والامور التي تتطلب تنسيقاً والخلافات حول تطبيق هذه الترتيبات. وبدون الانتقاص من مسؤولية اسرائيل عن الامن، سيقوم المكتب بالتعامل مع الحوادث ايضاً.

ب. سيتألف هذا المكتب من عدد متساو من ممثلي كل طرف ويكون في موقع مخصص داخل كل محطة.

ج. سيكون هذا المكتب تابعاً للجنة الفرعية التابعة للجنة للشؤون المدنية.

٦. متفرقات:

أ. سيتم الاتفاق على وضع ترتيبات خاصة من قبل الجانبين حول مرور البضائع والحاصلات والشاحنات والمركبات الخصوصية. وحتى يتم التوصل الى اتفاق بهذا الخصوص، سوف يستمر تطبيق الترتيبات الراهنة وسوف يتم الاتفاق على الترتيبات المذكورة اعلاه خلال ستة اشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

ب. ومن اجل المرور عبر نقاط الجور من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة، يستخدم مواطنو هاتين المنطقتين وثائق كما هو مفصل بالملحق الثالث.

ج. سوف تعمل محطة جسر اللنبي من الاحد وحتى الخميس بين الساعة ٨:٠٠ ولغاية ٢٤:٠٠ وايام الجمعة والسبت بين الساعة ٨:٠٠ و ١٥:٠٠ باستثناء عيد الغفران.

المادة التاسعة

الحركة من وإلى داخل وخارج الضفة الغربية وقطاع غزة

١- نظرة عامة:

أ. تعلن اسرائيل بان العمل جارٍ لنقل نقطة عبور ايرز القائمة حالياً داخل قطاع غزة الى موقع داخل اسرائيل متناخض لخط الحدود. وسوف تعمل اسرائيل ما بوسعها لانهاء هذا العمل بالسرعة

الممكنة. وسوف تقرر لجنة اسرائيلية - فلسطينية مشتركة خلال شهر من توقيع هذا الاتفاق أطارا زمنيا لانتهاء هذا للعمل وجميع القضايا ذات الصلة. وإلى حين انتهاء هذا العمل، سوف تحتفظ اسرائيل بالسيطرة على هذا المعبر وتقوم بإدارته بما يتماشى مع احكام هذه المادة.

ب. الاسرائيليون الذين يدخلون الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يحملون وثائقهم الاسرائيلية (إذا كانوا يتجاوزون السادسة عشرة من عمرهم) وإذا كانوا يقودون مركبة سوف يحملون رخصة سياقة ورخصة تسجيل للمركبة معترف بهما في اسرائيل. والسماح للقادمون الى اسرائيل والدخول الى الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يخضعون للقوانين الفلسطينية وفقا لبنود هذا الاتفاق ويحملون جوازات سفرهم والوثائق الاخرى المعتمدة، ويمكن ان تطلب منهم الشرطة الفلسطينية التعرف عن انفسهم بعرض جوازات سفرهم او وثائق ما لم يرد شيء مخالف في هذه المادة.

ج. دخول مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل سوف يخضع للقوانين الاسرائيلية والاجراءات التي تنظم الدخول الى اسرائيل، ومثل هؤلاء المواطنين سوف يطلب منهم حمل هوياتهم الشخصية كما يتم الاتفاق عليه في هذا الاتفاق اضافة الى الوثائق التي تحددها اسرائيل ويبلغ بها المجلس عن طريق اللجنة المشتركة للتعاون وتنسيق الشؤون المدنية (CAC).

د. بنود هذا الاتفاق لن تنتقص من استخدام العمر الامن او حق اسرائيل - لاعتبارات الامن والامان - في اغلاق معبرات لعبور الى اسرائيل ومنح او تقليص دخول مواطنين ومركبات من الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل. واطضافة الى ذلك، فان احكام هذا الاتفاق لن تنتقص من حق استخدام العمر الامن.

هـ. السماح للقادمون الى الضفة الغربية وقطاع غزة من بلدان لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ومروا عبر معبر دولي، لن يطلب منهم المرور عبر اي فحص للدخول قبل دخولهم الى اسرائيل.

٢- المرور داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وإسرائيل:

- أ. بدون الانتقاص من صلاحيات ومسؤوليات الامن لاسرائيل طبقا لهذا الاتفاق، فإن حركة الناس والمركبات والبضائع في الضفة الغربية بين المدن والقرى ومخيمات اللاجئين سوف تكون حرة واعتيادية وإن تخضع لنقاط التفتيش او حوجز الطرق.
- ب. الحركة بين الضفة الغربية وإسرائيل سوف تكون محكومة بالقوانين سارية المفعول والانظمة والقواعد التي تنظم حركة الاشخاص والمركبات بين الضفة الغربية وإسرائيل مع احترام اهمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية وراسخ ومشروعات التنمية والرعاية الصحية للسكان الفلسطينيين.
- ج. سوف تقيم الشرطة الفلسطينية نقاط تفتيش في المناطق الواقعة تحت مسؤوليتها الامنية على طرق تربط الضفة الغربية بإسرائيل بهدف تفتيش وفحص الوثائق الخاصة بالمركبات الفلسطينية والمسافرين لمنع ادخال اسلحة من وإلى إسرائيل بشكل غير قانوني.

٣- المرور بين قطاع غزة وإسرائيل:

- أ. المرور بين قطاع غزة وإسرائيل سوف يكون عبر واحدة او اكثر من نقاط العبور التالية:
 - (١) نقطة عبور إيريز.
 - (٢) نقطة عبور ناحال عوز.
 - (٣) نقطة عبور صوفا.
 - (٤) نقطة عبور كارني (للبنضائع فقط).
- ب. يمكن ان يقيم المجلس نقطة تفتيش لدخل قطاع غزة على الطريق التي تؤدي الى نقطة عبور إيريز وعلى الطريق المؤدية الى نقطة عبور ناحال عوز في مواقع يتم التنسيق بشأنها بين كلا الطرفين بهدف تفتيش وفحص وثائق المسافرين والمركبات. والاسرائيليون والسياح القادمون الى إسرائيل ويمرون عبر نقاط التفتيش هذه يمكن ان يطلب منهم فقط التعريف عن انفسهم بعرض وثيقة سفر اسرائيلية او جواز سفر كما هو مبين في الفقرة ١/ب اعلاه وهذه المطالب المذكورة اعلاه لن تطبق على افراد من القوات العسكرية الاسرائيلية بزيهم الرسمي.
- ج. يمكن ان يقيم المجلس نقطة تفتيش لدخل قطاع غزة على الطريق المؤدي الى نقطة عبور صوفا في موقع مقبول من الطرفين بهدف تفتيش المركبات وفحص وثائق المسافرين الفلسطينيين.

- د. سوف يسمح المجلس بمرور اسرائيليين وسياح الى اسرائيل بين قطاع غزة واسرائيل. وكذلك عبر نقاط العبور التالية:
- (١) نقطة عبور كارني (غير للتجارية).
 - (٢) نقطة عبور كيسوفيم.
 - (٣) نقطة عبور كيرم شالوم.
 - (٤) نقطة عبور الي سيناي.
- هـ. اسرائيليون وسياح قادمون الى اسرائيل ممن مروا عبر اي من نقاط العبور المذكورة الى الضفة الغربية وقطاع غزة إن يطلب منهم الخضوع للتفتيش وفحص الهوية او مطالب اخرى اضافية الى الحدود المصرح بها للدخول الى الضفة الغربية وقطاع غزة والموجزة في هذه المادة.
- و. ترتيبات حركة البضائع بين قطاع غزة واسرائيل عن طريق نقاط العبور مبنية في الملحق الخامس.
- ز. سيكون ضابط ارتباط فلسطيني متولجا في كل من نقاط العبور على الطرق الجانبية.

المادة العاشرة

المرور الامن

١- نظرة عامة:

- أ. سيكون ثمة مرور آمن يصل الضفة الغربية بقطاع غزة لغرض حركة الاشخاص والمركبات والبضائع كما هو مفصل في هذه المادة.
- ب. سوف تضمن اسرائيل مرورا آمنا للأشخاص ووسائل النقل خلال ساعات النهار (منذ بزوغ الشمس وحتى مغيبها) الا اذا كان هناك شيء آخر يتم الاتفاق عليه من جانب اللجنة المشتركة للتسيق والتعاون الامني (JSC)، لكن في اي حال من الاحوال ليس اقل من ١٠ ساعات يوميا.

ج. المرور الامن عبر اسرائيل بين الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يتم طريق نقاط العبور التالية:

(١) نقطة عبور ايريز (للاشخاص والمركبات فقط).

(٢) نقطة عبور كلوني (البضائع فقط).

(٣) نقطة عبور ترقوميا.

(٤) نقطة عبور اضافية حول ميفو حورون.

د. سوف تجعل اسرائيل مثل هذا المرور متوفرا عبر الطرق المشار اليها على الخارطة المرفقة رقم "٦".

هـ. بالنظر الى المادة الحادية والثلاثين، الفقرة السادسة من الاتفاق، فان للترتيبات التي تتضمنها هذه المادة لا تتعارض مع مفاوضات الوضع الدائم.

٢- استخدام المرور الامن:

أ. كما هو مفصل ادناه، فان الاشخاص الذين يستخدمون المرور الامن سوف يحملون اضافة الى الوثائق للشخصية ووثائق المركبات، الوثائق التالية:

(١) بطاقة مرور آمن.

(٢) (للسائقين فقط) تصريح مرور آمن للمركبة.

ترتيبات تطبيق استخدام المرور الامن اضافة الى وسائل اصدار بطاقات المرور الامن وتصاريح المرور الامن للمركبة من جانب اسرائيل، سوف تبحث ويتفق عليها في اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني بالتشاور مع اللجنة المختصة بالشؤون المدنية.

ب. مواطنو الضفة الغربية وقطاع غزة ممن يملكون تصريحا يمكنهم من دخول اسرائيل سوف يكون بمقدورهم استخدام هذا التصريح كبطاقة مرور آمن.

ج. بطاقات المرور وتصاريح المرور الامن للمركبة سوف تخضعها السلطات الاسرائيلية في نقاط العبور بوقت السفر من نقطة العبور والوقت المقرر للوصول.

د. يمكن ان تحرم اسرائيل استخدام ارضها لغرض المرور الامن لاشخاص تجاوزوا بشكل خطر لو متكرر بنود الامر الامن المفصلة في هذه المادة.

- هـ. الأشخاص الذين لا يوافق على دخولهم الى اسرائيل سوف يستخدمون الممر الامن بالباصات للمسافرة ذهابا وايابا التي ستكون مصحوبة بشرطة اسرائيل والتي سوف تعمل من الساعة صباحا حتى الثانية يومين في الاسبوع. والموعد والاوقات الصحيحة لمثل هذا العمل سوف يتم التنسيق بشأنها عبر اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني (JSC). وطلبات الاشخاص الذين لا يوافق على دخولهم الى اسرائيل لاستخدام الممرور الامن يجب تقديمها الى مكتب التنسيق اللوائي المعتمد للموافقة عليها قبل خمسة ايام من المرحلة المخططة على الال.
- و. ترتيبات خاصة سوف تطبق بخصوص مرور الزعماء الفلسطينيين ومسؤولي المجلس رفايعي المستوى والشخصيات المعروفة وضيوف الرئيس / رئيس المجلس. وسوف تحدد اللجنة المشتركة للشؤون المدنية (CAC) مدى وطبيعة الترتيبات الخاصة بالتشاور مع اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني (JSC).
- ز. حركة رجال الشرطة الفلسطينيين العاملين عبر الممر الامن بين الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يتم التنسيق بشأنها عن طريق اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني.
- ح. اي امور اضافية ذات صلة باستخدام الممرور الامن سوف يتم التنسيق بشأنها عبر اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني (JSC).

٣- طريقة استخدام الممرور الامن:

- أ. الأشخاص والمركبات الذين يستخدمون الممرور الامن طبقا لهذه الترتيبات لن يغيروا اتجاه رحلتهم ولن يسافروا من طرق معينة وسوف يكملون المرور في نطاق الزمن المحدد المختوم على بطاقات وتصاريح مرورهم الامن، ما لم يكن ثمة تأخير حالة طوارئ طبية او عطل فني.
- ب. الأشخاص الذين يستخدمون الممر الامن عبر اسرائيل سوف يخضعون للقانون الاسرائيلي.
- ج. الأشخاص والمركبات الذين يستخدمون الممر الامن لن يحملوا متفجرات واسلحة نارية او اسلحة اخرى او ذخيرة باستثناء للحالات الخاصة التي تحظى بالموافقة في اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني.

4- احكام عامة بخصوص طرق المرور الامن:

- أ. الترتيبات الواردة اعلاه سوف تؤثر بشكل قاطع على وضع المرور الامن وطرقه.
- ب. ترتيبات المرور الامن لن تتوفر في عيد الغفران ويوم ذكرى اسرائيل ويوم استقلال اسرائيل.
- ج. يمكن ان توقف اسرائيل لاعتبارات الامن او الامان - عمل احد طرق المرور الامن مؤقتا او تعدل ترتيبات المرور مع التاكيد بان احد هذه الطرق مفتوح للمرور الامن. وسوف يبلغ بمثل هذا الاغلاق المؤقت او التعديل الى اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني (JSC).
- د. سوف تبلغ اسرائيل المجلس بالحوادث التي يتورط فيها اشخاص يستخدمون طرق المرور الامن من خلال اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني (JSC).

المادة الحادية عشرة

قواعد التصرف في امور الامن المشتركة

1. حقوق الانسان وحكم القاتلون:

بالنظر الى احكام هذا الاتفاق، فان الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الاسرائيلية سوف تمارس صلاحياتها ومسؤولياتها تطبيقا لهذا الاتفاق مع الاخذ بعين الاعتبار معايير حقوق الانسان المقبولة دوليا وحكم القاتلون، وسوف تسترشد بالحاجة لحماية للناس واحترام الكرامة الانسانية وتجنب المضايقة.

2. الاسلحة:

- أ. كل جانب سوف يارض على المدنيين الفلسطينيين او الاسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة بما ينسجم مع مسؤوليتهم الامنية حظرا على امتلاك او حمل اسلحة بدون ترخيص.
- ب. الشرطة الفلسطينية يمكن ان تمنح ترخيص لامتلاك او حمل مسدسات للاستخدام المدني. وطرق منح مثل هذه التراخيص اضافية الى فئات الاشخاص الذين يمكن ان يمنحوا مثل هذه التراخيص سوف يتم الاتفاق بشأنها في اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني.

ج. اثر تولي المسؤولية الامنية، وبما يتفق مع القانون الفلسطيني، سوف تعلن الشرطة الفلسطينية عن مهلة لمدة شهر يطلب خلالها من حاملي الاسلحة غير المرخصة ان يصرحوا بانهم يحملون مثل هذه الاسلحة ويتقدموا بطلب للحصول على تصاريح. ويمكن ان تمنح للشرطة الفلسطينية مثل هذه التصاريح بما يتفق مع الفقرة الفرعية (ب) اعلاه، وسوف تنفذ سياسة الامن الفلسطينية المبينة في المادة الثانية، الفقرة (١) من هذا الملحق ضد اشخاص يحملون اسلحة غير مرخصة.

- د. الاسرائيليون يمكن ان يحملوا اسلحة مرخصة بما يتفق مع الفقرة (أ) اعلاه.
- هـ. سوف تحافظ للشرطة الفلسطينية على سجل حديث لجميع الاسلحة المرخصة من جانبها.
- و. سوف تمنح الشرطة الفلسطينية صناعة الاسلحة اضافة الى نقل الاسلحة الى اشخاص غير مغلوبين بامتلاكها.
- ز. استخدام للمتجرات في المحاجر ولاهداف مدنية اخرى سوف يكون فقط طبقا للوسائل والاجراءات المتفق عليها في اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني.

٣. خطوات التدخل:

- أ. لغرض هذه المادة، فإن "التدخل" سوف يطبق ردا فوريا على عمل او حادث يشكلان خطرا على حياة او ملكية بهدف منع مثل هذا العمل او الحادث او الحيلولة نولهما او لاعتقال مرتكبيهما.
- ب. في المنطقة الخاضعة للمسؤولية الامنية للمجلس وفي الاماكن التي تمارس فيها السلطات الاسرائيلية مهامها الامنية وفقا لهذا الملحق وفي المناطق المجاورة لها، فان السلطات الاسرائيلية يمكن ان تقوم بخطوات تدخل في حالات يتطلب فيها العمل او الحادث مثل هذا التدخل، وفي مثل هذه الحالات، فان السلطات الاسرائيلية سوف تتخذ اي اجراءات لازمة لانهاء مثل هذا العمل او الحادث مع الاخذ بعين الاعتبار وفي القرب فرصة ممكنة نقل المعالجة المستمرة للحادث الواقع في نطاق المسؤولية الفلسطينية الى الشرطة الفلسطينية. وسوف تبلغ للشرطة الفلسطينية فوراً من خلال مكتب التنسيق للتوائي (DCO) للمختص بخطوات مثل هذا التدخل.

- ج. تدخل مع استخدام اسلحة نارية لن يسمح به الا كملجأ اخير بعد استنفاد كافة محاولات السيطرة على العمل او الحادث مثل تحذير المخالفين او اطلاق النار في الهواء او اذا ثبت عدم فعاليتها ولم تتحقق النتيجة للمؤولة في الظروف. واستخدام الاسلحة النارية ويجب ان يهدف الى ردع المخالف وليس قتله وسوف يتوقف اطلاق النار حالما ينتهي الخطر.
- د. اي نشاط يتطلب استخدام الاسلحة النارية لتحقيق اغراض عملية فورية سوف يخضع لاشعار مسبق الى مكتب التنسيق اللواتي للمعهد (DOO).
- هـ. اذا ما جرح شخص او كان بحاجة الى مساعدة فان مثل هذه المساعدة سوف يتم توفيرها من الجانب الذي يصل مكان الحادث اولاً. واذا كان مثل هذا الشخص تحت المسؤولية الامنية للجانب الاخر، فان الجانب المساعد سوف يبلغ مكتب التنسيق اللواتي (DOO) المعهد وسوف تتخذ لجراءات ملائمة وفقاً لهذا الاتفاق لتقديم المعالجة والملاج في المستشفيات.

٤. قواعد التصريف على طرق الاجسر انيليبي:

- أ. القواعد العسكرية الاسرائيلية والمدنيون الاسرائيليون يمكن ان يستمروا في استخدام الطرق بحرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ب. وعلى الطرق الرئيسية التي تجوبها الدوريات المشتركة، فان المركبات التي تحمل لوحات ترخيص اسرائيلية ان يتم ايقافها الا للتشخيص من جانب دورية مشتركة طبقاً لاحكام المادة الثالثة لهذا الملحق ويمكن ان ينفذ الجانب الاسرائيلي لمثل هذه الدورية المشتركة فحوصات الهوية الشخصية ورخص للمركبة. وفي حالة ايقاف مركبة تحمل لوحة ترخيص صادرة عن المجلس او الادارة المدنية، فان الجانب الفلسطيني يمكن ان ينفذ فحوصات للتشخيص ورخص للمركبة.
- ج. على طرق اخرى، فان المركبات التي تحمل لوحات ترخيص اسرائيلية ان يتم ايقافها من جانب الشرطة للفلسطينية، غير ان مثل هذه المركبات يمكن ايقافها في قطاع غزة في المنطقة (أ) او في اماكن في المنطقة (ب) حيث يوجد مركز للشرطة بهدف لجراء فحوصات التشخيص للوثائق المذكورة اعلاه.

- د. تحت أي ظرف من الظروف، إن يتم اعتقال إسرائيليون أو وضعهم في الحجز أو السجن من جانب السلطات الفلسطينية. وعلى أي حال، فحيث يشتبه بارتكاب إسرائيلي مخالفة، عندئذ يمكن احتجازها/ها من جانب الشرطة الفلسطينية وضمان حمايتها/ها وفقاً لأحكام الملحق الرابع إلى حين وصول الدورية المشتركة التي تتصل بها الشرطة الفلسطينية فوراً أو إلى حين وصول ممثلين إسرائيليين آخرين مرسلين من جانب مكتب للتنسيق اللوائي (DCO).
- هـ. يمكن أن يطلب من المشاة الإسرائيليين لظهور وثائقهم الشخصية (إذا كانوا فوق سن ١٦ سنة) وسوف يعاملون وفقاً لأحكام هذه المادة.
- و. أعضاء بالزعي الرسمي للقوات العسكرية الإسرائيلية اضلقة إلى مركبات القوات العسكرية الإسرائيلية إن يتم إيقالها من جانب الشرطة الفلسطينية بأي ظرف من الظروف ولن يخضعوا لأي متطلبات تشخيص. وبدون الانتقال مما ورد اعلاه، ففي حالة الشك بمثل هذا الشخص أو المركبة، فإن الشرطة الفلسطينية يمكن أن تبلغ للسلطات الإسرائيلية عبر مكتب التنسيق اللوائي (DCO) المعتمد لطلب مساعدة ملائمة.
- ز. وفقاً لهذه المادة، فإن التفتت من هوية اشخاص يزعمون أنهم إسرائيليون لكن لا يستطيعون تقديم وثائق تشخيص ملائمة، سوف يتم للتأكد عليه من الجانب الإسرائيلي للدورية المشتركة التي تستدعيها الشرطة الفلسطينية أو من جانب ممثلين إسرائيليين آخرين مرسلين عن طريق مكتب التنسيق اللوائي (DCO).

المادة الثانية عشرة

ترتيبات أمنية حول التخطيط والبناء وتقسيم المناطق

١. أحكام عامة:

- أ. بالرغم من الأحكام التي تتصل بالتخطيط والبناء وتقسيم المناطق المبينة في مكان آخر من هذا الاتفاق، فإن أحكام هذه المادة سوف تنطبق على المناطق المحددة ادناه.

- ب. هذه للترتيبات سوف تراجع خلال فترة ستة اشهر من توقيع هذا الاتفاق، وكل ستة اشهر لتعديلها مع الاخذ بعين الاعتبار الخطط الفلسطينية من اجل القائمة مشروعات الاقتصادية والمخاوف الامنية لكلا الطرفين.
- ج. للقيود الواردة اذناه على مبان ومنشآت في مناطق معينة سوف لا تتطلب هدم او ازالة المباني او المنشآت القائمة.

٢. احكام خاصة بالضفة الغربية:

- أ. ان تقام مبان او منشآت وان تزال معالم حضارية طبيعية او اصطناعية على اي من جانبي الطريق المرسومة بالازرق على الخارطة رقم ٧ حتى مسافة ٥٠ مترا من مركز هذه الطرق.
- ب. ان تبنى جسور وبنية اخرى يمكن ان تمنع الحركة على طرق مركبات يصل طولها ٥،٢٥ متر.
- ج. في المناطق المظلة باللون الوردى على الخارطة رقم ٧، سوف يقتصر البناء على علو ١٥ مترا.
- د. اي ابنية او منشآت بنيت او تقيمت بما يتعارض مع هذه الفقرة سوف تفكك.

٣. احكام خاصة بقطاع غزة:

- أ. المباني والمنشآت القائمة والمعالم الحضارية الطبيعية والاصطناعية في قطاع غزة ضمن مسافة ١٠٠ متر من الخطر المحدد، سوف تبقى على ما هي عليه في الوقت الراهن.
- ب. في نطاق ال ٥٠٠ متر من المحيط الامني والمنطقة الصفراء، فانه يمكن قائمة مبان ومنشآت وفقا للشروط التالية:
- (١) يمكن قائمة بناية او منشأة على قطعة ارض لا تقل مساحتها عن ٢٥ دونما.
- (٢) مثل هذه البناية او المنشأة لا تتجاوز طابقين بحجم لا يزيد عن ١٨٠ متر مربع لكل طابق.
- وسوف يحافظ المجلس على الطابع الزراعي السائدة في المناطق المتبقية للمحيط الامني.

- ج. ان يتم اقامة مبان او منشآت على جانبي الطرق الجفتية حتى مسافة ٧٥ مترا من وسط هذه الطرق.
- د. ويهدف تنفيذ هذه المادة، فان الولايات المتحدة زودت كلا للطرفين بصور الاقمار الاصطناعية لقطاع غزة والتي تصف المباني والمنشآت والحضارة الطبيعية والاصطناعية القائمة في وقت توقيع اتفاق غزة - اريحا.

المادة الثالثة عشرة

امن المجال الجوي

١. عمل الطائرة من اجل استخدام المجلس في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يكون ابتداء على النحو التالي:
 - أ. طائرتا نقل هليكوبتر لنقل للشخصيات المهمة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.
 - ب. حتى ثلاث طائرات هليكوبتر بهدف نقل البعثات الى ممرات هبوط متفق عليها.
 - ج. طائرة نقل بجناح ثابت وحمولة ٢٥ شخصا لنقل اشخاص بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
٢. التغيرات في عدد ونوع وقدره للطائرات يمكن بحثها والاتفاق بشأنها في لجنة فرعية للملاحة الجوية المشتركة متفرعة عن اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني ويشار اليها هنا بـ "J.A.C".
٣. للمجلس يمكنه على الفور ان يقيم ويشغل في الضفة الغربية وقطاع غزة مهام طائرات مؤلفة لطائرات الهليكوبتر والطائرة ذات الجناح المثبت المشار اليها في الفقرة (١) اعلاه بما يتفق مع ترتيبات وشروط يتم بحثها والاتفاق عليها في لجنة الملاحة الجوية (JCA).
٤. جميع نشاطات الملاحة الجوية او استخدام للقضاء من جانب اي من وسائل النقل الجوي في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تتطلب موافقة مسبقة من اسرائيل وسوف تكون خاضعة لسلطة الملاحة الجوية الاسرائيلية بما في ذلك، من جملة امور اخرى، رصد وتنظيم الطرق

الجوية بالإضافة الى الانظمة والمتطلبات ذات العلاقة لتطبيقها وفقا لنشرة معلومات الطيران الاسرائيلية والتي تصدر لجزلوها ذات العلاقة بعد التشاور مع المجلس.

٥. الطائرة التي تنقل من الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تسجل وترخص في اسرائيل في في دول اخرى ذات عضوية في منظمة الطيران المدني الدولية (ICAO). وطواقم مثل هذه الطائرة سوف يحصلون على ترخيص في اسرائيل او اي من الدول الاخرى المشار اليها شريطة ان تتم الموافقة على هذه الترخيص ويوصي بها من جانب المجلس ثم يصادق عليها من جانب اسرائيل.

٦. الملاحة المدنية الفلسطينية وطاقم الخطوط الجوية يمكن تجنيدهما محليا ومن الخارج. وعدد الفلسطينيين المجندين من الخارج لن يتجاوزوا ٤٠٠ شخص. وهذا العدد يمكن ان يتغير بالاتفاق عند الضرورة.

٧. الطائرة المشار اليها في هذه المادة لن تحمل اسلحة، وذخيرة ومتفجرات او أنظمة اسلحة ما لم يتم الاتفاق على شيء اخر من جانب للطرفين. وسوف يتفق بشأن ترتيبات خاصة بالحرس المملحين المرافقين للمسؤولين رفيعي المستوى في لجنة الملاحة الجوية (JAC).

٨. مواقع الوسائل البحرية المساعدة والجهزة الجوية الاخرى سوف توافق عليه اسرائيل من خلال لجنة الملاحة الجوية (JAC).

٩. أ. سوف يضمن المجلس بان النشاط الجوي فقط وفقا لهذا الاتفاق سوف يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب. صلاحيات ومسؤوليات لاحقة يمكن ان تنقل الى المجلس عبر لجنة الملاحة الجوية (JAC).

ج. يمكن ان يقيم المجلس دائرة ملاحة مدنية فلسطينية للعمل باسمه وفقا للاحكام في هذه المادة ولحكام هذا الاتفاق.

١٠. أ. نشاط الملاحة من جانب اسرائيل سوف يستمر فوق الضفة الغربية وقطاع غزة بنفس الشروط المعمول بها في اسرائيل فيما يختص بتطبيق الطائرات المدنية والعسكرية فوق المناطق الاهلة بالسكان على نحو كثيف.

ب. سوف تبلغ إسرائيل المجلس بعمليات الانقاذ الطارئة واعمال البحث والتحقيق في الحوادث الجوية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعمليات البحث والتحقيقات في حالات الطيران المدني التي يتورط فيها فلسطينيون وتتأثر بها ممتلكاتهم سوف تقوم بها إسرائيل بمشاركة المجلس.

١١. على ضوء المبدأ الذي يرى للجانبين بموجبه الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة إقليمية واحدة كما هو مبين في المادة الرابعة من اعلان المبادئ، ولتسهيل تشنول رحلات طيران بين الضفة الغربية وقطاع غزة:

أ. سوف توافق لجنة الملاحة الجوية (JAC) على ترتيبات خاصة لتسهيل رحلات طيران رئيس السلطة التنفيذية للمجلس بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وسوف يطير الرئيس وزوجته والفراد عائلة الرئيس وحرسه الشخصي وللشخصيات المهمة (VIPs) للمرافقة له بدون فحص مسبق لشخصياتهم وأشياءهم الشخصية وحققهم.

ب. الوقت الأدنى للتبليغ عن رحلات طيران الشخصيات المهمة (VIPs) سيكون اربع ساعات. وسوف يتضمن التبليغ قائمة اسماء المسافرين.

ج. رحلات طيران لاشخاص اخرين سوف تعالج بما يتفق مع الاجراءات المتفق عليها في لجنة الملاحة الجوية (JAC).

١٢. رحلات الطيران بين الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن ان يتم تشنولها عبر ممر جوي غزة - تل أبيب. ومراقبة هذه الطريق الجوية والانظمة الخاصة بها سوف يتم بحثها في لجنة الملاحة الجوية (JAC).

١٣. الخدمات الجوية للتجارية المحلية ولادولية من وإلى وبين الضفة الغربية وقطاع غزة سيقوم بها عاملون فلسطينيون، اسرايليون او اجانب باتفاق كلا الجانبين وبترخيص وتفويض من اسرائيل او في احدى دول اعضاء منظمة الملاحة المدنية الدولية (ICAO) التي تحتفظ بملاحة جوية ثنائية مع اسرائيل. وترتيبات مثل هذه للخدمات الجوية بداء بالخدمة بين غزة والقاهرة باستخدام طائرتين بنجاحين مثبتتين وحمولة ٥٠ مسافرا لكل منهما اضافة الى الترتيبات الخاصة بالقائمة وتشنول مطارات وارصفة جوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سوف تبحث ويوافق عليها من كلا الطرفين في لجنة الملاحة الجوية المشتركة (JAC).

١٤. واي من هذه للخدمات الجوية التجارية الدولية سوف يؤدي وفقا لاتفاقات الملاحة الجوية الاسرائيلية الثنائية. ومرحلة التطبيق سوف تنقش ويتفق بشأنها في لجنة الملاحة الجوية المشتركة (JAC).

المادة الرابعة عشرة

الامن على طول الساحل الى بحر غزة

١. مناطق النشاط البحري

أ. مدى مناطق النشاط البحري

سيتم تقسيم البحر المحاذي لساحل قطاع غزة الى ثلاث مناطق للنشاط البحري. وسيتم تسمية هذه المناطق M و L و K كما هو موضح على الخارطة رقم "٨" المرفقة بهذه الاتفاقية، وكما هو مفصل ادناه:

(١) مناطق M و K

- أ. تمتد المنطقة K عشرين ميلا بحريا في البحر من الساحل في الجزء الشمالي لبحر غزة وبعرض ميل ونصف بحري الى الجنوب.
- ب. تمتد المنطقة M عشرين ميلا بحريا في البحر من الساحل وبعرض ميل بحري واحد من المياه المصرية.
- ج. وفقا لاحكام هذه الفقرة، فان منطقتي M و K ستكونان منطقتين مختلفتين، تكون الملاحة فيهما مقصورة على نشاط سلاح البحرية الاسرائيلية.

(٢) المنطقة L

- أ. يحد للمنطقة L من الجنوب، المنطقة M ومن الشمال للمنطقة K وتمتد عشرين ميلا بحريا في البحر من الساحل.
- ب. ستكون المنطقة L مفتوحة للصيد والترفيه والنشاطات الاقتصادية حسب الشروط التالية:

١. ان لا تخرج قوارب الصيد من المنطقة L الى اعالي البحار، وان يكون الحد الاعلى لقوة هذه القوارب ٢٥ حصانا ميكانيكيا اذا كانت ذات محركات خارجية او ان تكون ذات سرعة قصوى قدرها ثلثي عشرة عقدة للقوارب ذات المحركات الدخلية وبعد توقيع هذا الاتفاق باربعة اشهر، فان مركز التنسيق والتعاون الملاحي (ويشار اليه هنا بـ "JMC") على غرار ما يشير اليه في الفقرة ٢ ادناه، سوف ينظر في رفع القوة المحدودة للقوارب ذات المحركات الخارجية الى ٤٠ حصانا بما يتفق مع انواع القوارب وان تحمل هذه القوارب اسلحة او ذخيرة ولن تستخدم للمتجرات لصيد الاسماك.
٢. سيسمح للقوارب الترفيهية بالابحار الى مسافة ستة اميال بحرية من الساحل، الا اذا - وفي حالات خاصة - تم الاتفاق في مركز التنسيق والتعاون الملاحي على غير ذلك كما هو مشار اليه بالفقرة التالية ادناه.
٣. يسمح بان تكون القوارب الترفيهية ذات محركات قوتها عشرة حصنة. ولا يسمح بادخال او تشغيل دراجات بحرية ذات محرك او نفثات مائية الى المنطقة L.
٤. يمكن ان تبحر لليخوت الى مسافة ٦ اميال بحرية من الساحل بسرعة قصوى تصل ١٥ عقدة.
٥. لا يسمح للمراكب الاجنبية الدخلة الى المنطقة L بالاقتراب اكثر من اثني عشر ميلا بحريا عن الساحل الا بخصوص نشاطات تغطيها الفقرة "٤" ادناه.

ب. قواعد عامة لمناطق النشاط البحري

١. يجب ان تحمل قوارب الصيد والقوارب الترفيهية سابقة الذكر وملاحوها المبحرون في المنطقة "ل" رخصا يصدرها المجلس بحيث يتم التنسيق حول نموذجها ومعاييرها عن طريق اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني (JSC).
٢. يجب ان تحمل القوارب علامات تبرز هويتها يقررها المجلس وسيتم تبليغ السلطات الاسرائيلية عبر ال "اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني" (JSC) عن هذه العلامات.
٣. يجب ان يحمل سكان المستوطنات الاسرائيلية الذين يصطادون الاسماك في المنطقة L رخصا ولوائح مراكب اسرائيلية.

٤. كجزء من مسؤوليات إسرائيل للحفاظ على السلامة والأمن عبر مناطق للنشاط البحري الثلاث، يمكن لمراكب سلاح البحرية الإسرائيلية الإبحار في هذه المناطق كلما دعت الضرورة إلى ذلك وبدون أي قيود، ويمكنها أيضاً اتخاذ أي إجراءات ضرورية ضد أي مراكب يشتبه باستخدامها لنشاطات إرهابية أو القيام بتهديب الأسلحة أو الذخيرة أو المخدرات أو البضائع أو لقيامها بأي نشاط غير قانوني. ويتم إبلاغ الشرطة الفلسطينية بمثل هذه الأعمال بحيث يتم التنسيق حول ما ينشأ من إجراءات عن مركز للتنسيق والتعاون البحري (MC).

٧. شرطة الساحل الفلسطينية:

- أ. يمكن أن تعمل شرطة الساحل الفلسطينية ويشار إليها بـ "PCP" في المنطقة L ولمسافة تبعد ستة أميال بحرية عن الساحل. وفي حالات خاصة، يمكنها أن تمارس سيطرتها على قوارب الصيد الفلسطينية التي تعمل في المنطقة L في منطقة إضافية مداها ستة أميال بحرية أخرى ولغاية اثني عشر ميلاً بحرياً عن الساحل، وذلك بعد السماح لها بذلك وبالتنسيق من خلال مركز التنسيق والتعاون البحري MC.
- ب. سوف تملك شرطة الساحل الفلسطينية عشرة قوارب بحجم خمسين طناً من الماء المزاح وسرعة لصوي تصل إلى ٢٥ عقدة.
- ج. سوف تحمل القوارب أسلحة لغاية عيار ٧،٦٢ ملمتر.
- د. يمكن لقوارب شرطة الساحل الفلسطينية (PCP) أن ترفع علماً فلسطينياً وأن تحمل إشارات تعريف بالشرطة وأن تقوم بأضاءة أضواء تشخيصية.
- هـ. تتعاون الأطراف حول جميع المسائل البحرية بما في ذلك المساعدة المتبادلة في البحر، وقضايا التلوث والبيئة.
- و. ستستخدم قوارب شرطة الساحل الفلسطينية في البداية رصيف غزة.
- ز. القوارب التابعة للإسرائيليين تخضع فقط لسلطة وقضاء إسرائيل والبحرية الإسرائيلية.

٣. مركز التنسيق والتعاون الملاحي:

- أ. يعمل مركز التنسيق والتعاون الملاحي (MC) كجزء من اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الامني (JSC) من أجل تنسيق للأنشطة الملاحية المدنية والشؤون البوليسية للساحلية المتعلقة بساحل قطاع غزة.
- ب. يعمل مركز التنسيق والتعاون الملاحي (MC) ضمن مكتب تنسيق للمنطقة (DCO) الملازم وسوف يقرر قواعد عمله الخاص.
- ج. يعمل (MC) ٢٤ ساعة يوميا.
- د. يتكون مركز التنسيق والتعاون الملاحي (MC) من اعضاء الملاحة الاسرائيليين وشرطة الساحل الفلسطيني بحيث يكون هناك ضابط لارتباط مساعد من كل طرف.
- هـ. القائمة خط هاتفي لاسلكي مباشر (الخط الساخن) بين مراكب بحرية اسرائيلية ومراكب شرطة الساحل الفلسطيني (PCP).
- و. دور مركز التنسيق والتعاون الملاحي (MC) التنسيق:
 - (١) التعاون بين شرطة الساحل (PCP) والبحرية الاسرائيلية عندما يكون ثمة ضرورة للتعامل مع احوادث تظهر في البحر.
 - (٢) تدريب شرطة الساحل الفلسطينية (PCP) يتضمن استخدام الاسلحة.
 - (٣) أنشطة مشتركة بين شرطة الساحل الفلسطينية (PCP) والبحرية الاسرائيلية عندما يكون التخطيط للمسبق ضروريا من ناحية عملية.
 - (٤) الاتصال اللاسلكي بين شرطة الساحل ومراكب البحرية الاسرائيلية في حالة عدم اقامة "خط ساخن" للاتصال بين مراكب كلا الطرفين.
 - (٥) البحث وعمليات الانتقال.
 - (٦) الأنشطة البحرية ذات الصلة بالميناء المتفق عليه عند اقامته في قطاع غزة.

٤. ميناء قطاع غزة:

- أ. خطط لاقامة ميناء في قطاع غزة انسجاما مع اعلان المبادئ وموقعه، والمسائل ذات الاهتمام المشترك اضافة الى تراخيص للمركب ولطواقم المبحرة في رحلات دولية، كل ذلك سوف

- يناقش ويتفق عليه بين اسرائيل والمجلس مع الاخذ بعين الاعتبار احكام المادة الثلاثين (معايير) من هذا الاتفاق، وعليه سوف يتم تشكيل لجنة خاصة من جانب الطرفين.
- ب. سلطة ميناء بحر غزة المشار اليها في اعلان المبادئ سوف تعمل باسم المجلس انسجاماً مع بنود هذا الاتفاق.
- ج. والى حين بناء ميناء، فان ترتيبات دخول وخروج المراكب والمسافرين والبضائع عبر البحر وكذلك تصاريح للمراكب والطواقم الممقرة في رحلات دولية بالترانزيت الى الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تكون عن طريق الموانئ الاسرائيلية استناداً الى القواعد المعمدة والانظمة المعمول بها في اسرائيل وبالاتحاد الى بنود الملحق الخامس.

ذيل ١

إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي

أ: خطوات المرحلة الاولى لاعادة انتشار قوات الجيش الاسرائيلي

تبعا للمادة ١ للفقرة ١ من هذا الملحق:

ستبدأ المرحلة الاولى من اعادة انتشار القوات العسكرية الاسرائيلية بعد عشرة ايام في التوقيع على هذه الاتفاقية. ان حكومة اسرائيل اتمام المرحلة الاولى من اعادة الانتشار في جميع المناطق عدا مدينة الخليل في نهاية شهر كانون اول ١٩٩٥، وبذلك ستكتمل اعادة الانتشار في فترة ستة اشهر بعد توقيع هذه الاتفاقية.

خلال اسبوعين من توقيع هذه الاتفاقية، سيقرر الطرفان جدول اعادة الانتشار المحدد على اساس لواء بعد لواء.

ب: مراحل اعادة انتشار اخرى لقوات الجيش الإسرائيلي

تبعا للمادة الاولى للفقرة ٨ من هذا الملحق، اعادة الانتشار الاخرى لقوات الجيش الاسرائيلي إلى مواقع عسكرية محددة ستنفذ بمراحل كالتالي:

المرحلة ١

مئة شهر بعد تنصيب المجلس.

المرحلة ٢

اثنى عشر شهرا بعد تنصيب المجلس.

المرحلة ٣

ثمانى عشر شهرا بعد تنصيب المجلس.

١. تبعا للفقرة ٣ ب من المادة ٤ لهذا الملحق، فإن تفاصيل انتشار ٦٠٠٠ شرطي فلسطيني في المناطق أ و ب سيكون كالآتي:
 - (١) في لواء جنين: ١٠٠٠ شرطي.
 - (٢) في لواء طولكرم: ٤٠٠ شرطي.
 - (٣) في لواء قلقيلية: ٤٠٠ شرطي.
 - (٤) في لواء نابلس: ١٢٠٠ شرطي.
 - (٥) في لواء رام الله: ١٢٠٠ شرطي.
 - (٦) في لواء بيت لحم: ٨٥٠ شرطي.
 - (٧) في لواء الخليل: ٩٥٠ شرطي بما فيهم ٤٠٠ شرطي في مدينة الخليل؛ و
 - (٨) في لواء أريحا: ٦٠٠ شرطي والنذين سيعتبرون جزء من عدد الشرطة المحددين لقطاع غزة بموجب المادة ٤ من هذا الملحق.
- عندما يرتفع عدد رجال الشرطة في الضفة الغربية إلى ١٢٠٠٠، فإن أي تغيير في عدد رجال الشرطة في كل لواء خلال مراحل الانتشار الأخرى سيتم الاتفاق عليها في اللجنة الأمنية اللواتية (RSC) الخاصة بالضفة الغربية.

ذيل ٣

مراكز الشرطة ومواقعهم في منطقة ب

١. سوف تقيم الشرطة الفلسطينية ٢٥ مركز وموقع للشرطة المدنية مع الأشخاص والأجهزة في المدن، والقرى، ومناطق مدرجة المدينة لفناء ومبينة على خارطة رقم ٣ كما يلي:

أ. محافظة جنين:

- (١) لليامون: ٥٠ شرطي، عربتان، ٩ بنادق، ١٧ مسدس.
- (٢) ميثلون: ٥٠ شرطي، عربتان، ٩ بنادق، ١٧ مسدس.
- (٣) كفر راعي: ٤٥ شرطي، عربتان، ٨ بنادق، ١٥ مسدس.
- (٤) جلقوس: ٤٥ شرطي، عربتان، ٨ بنادق، ١٥ مسدس.
- (٥) برقين: ٤٥ شرطي، عربتان، ٨ بنادق، ١٥ مسدس.

ب. محافظة نابلس:

- (١) عصيرة الشمالية: ٥٠ شرطي، عربتان، ٩ بنادق، ١٧ مسدس.
- (٢) طلوزة: ٤٥ شرطي، عربتان، ٨ بنادق، ١٥ مسدس.
- (٣) تل: ٣٠ شرطي، عربتان، ٥ بنادق، ١٠ مسدسات.
- (٤) تلخيت: ٦٠ شرطي، عربتان، ١٢ بندقية، ٢٠ مسدس.
- (٥) طمون: ٥٠ شرطي، عربتان، ٩ بنادق، ١٧ مسدس؛ و
- (٦) عقربة: ٥٠ شرطي، عربتان، ٩ بنادق، ١٧ مسدس.

ج. محافظتا طولكرم وقلقيلية:

- (١) شويكة: ٤٥ شرطي، عربتان، ٨ بنادق، ١٥ مسدس.
- (٢) كفر زياد: ٥٠ شرطي، عربتان، ٩ بنادق، ١٧ مسدس.
- (٣) عنبتا: ٥٠ شرطي، عربتان، ٩ بنادق، ١٧ مسدس؛ و

(٤) عمار: ٤٥ شرطي، عربتان، ٨ بنادق، ١٥ ممدس.

د. محافظة رام الله

(١) عارورة: ٥٠ شرطي، عربتان، ٩ بنادق، ١٧ ممدس.

(٢) دير غسانة: ٤٥ شرطي، عربتان، ٨ بنادق، ١٥ ممدس.

(٣) خربة ابو فلاح: ٤٥ شرطي، عربتان، ٨ بنادق، ١٥ ممدس؛ و

(٤) بيرزيت: ٧٠ شرطي، ثلاث عربات، ١٤ بنادقية، ٢٣ ممدس.

هـ. محافظة بيت لحم

(١) تقوع: ٥٠ شرطي، ٣ عربات، ٩ بنادق، ١٧ ممدس.

و. محافظة الخليل

(١) يطّا: ٨٠ شرطي، ٣ عربات، ١٥ بنادقية، ٢٧ ممدس.

(٢) الظاهرية: ٧٠ شرطي، ٣ عربات، ١٤ بنادقية، ٢٣ ممدس.

(٣) نوية: ٤٥ شرطي، عربتان، ٨ بنادق، ١٥ ممدس.

(٤) دورا: ٧٠ شرطي، ٣ عربات، ١٤ بنادقية، ٢٣ ممدس؛ و

(٥) بني نعيم: ٤٥ شرطي، ٣ عربات، ٨ بنادق، ١٧ ممدس.

٢. بنادق مراكز الشرطة ستستعمل لغاية حراسة مراكز للشرطة فقط اما في حالات خاصة،

وعندما يكون هناك حاجة لاستعمال هذه البنادق من اجل القيام بمسؤوليات حفظ النظام العام،

يجب تبليغ مكتب التنسيق اللوائي (DCO) مسبقا.

ذئل ٤

الاماكن الدينية اليهودية

تبعا للمادة ٥ من هذا الملحق، الاماكن الدينية اليهودية هي كالاتي:

١. قبر يوسف (فلبس).

٢. كنيس شالوم عال (يسرائيل) (الريحا).

ذئل ٥

بروتوكول حول ترتيبات متعلقة بالمرات (كما عئلت) بموجب الفقرة ١.د للمادة الثامنة لهذا الملحق

القسم - أ -

تعريفات

لغرض هذا البروتوكول

أ. "الاتفاقية" تعني الاتفاقية الانتقالية؛

ب. "الملحق الاول" يعني الملحق الاول للاتفاقية الإنتقالية.

ج. جميع التعابير الاخرى سيكون لها نفس المعنى كما هو في الاتفاقية.

القسم ب

الدخول والخروج من خلال الجناح للفلسطيني

بموجب المادة الثامنة للملحق الاول لهذه الإتفاقية سيتم تطبيق الترتيبات التالية بخصوص ارفصة المعابر في رفح وجسر اللبني.

١. الدخول من مصر والاردن

- أ. سيتواجد على مدخل الجناح الفلسطيني رجل شرطة فلسطيني وسيرفع العلم الفلسطيني هناك.
- ب. قبل الدخول إلى الجناح الفلسطيني، يتوجب على المسافرين التعرف على امتعتهم الشخصية التي سيتم بعد ذلك وضعها على حزام ألي لنقل الامتعة. ويحق لكل طرف فحص الامتعة داخل منطقة التفتيش الخاصة به ويقوم بذلك الموظفون التابعون له. ولذا دعت الحاجة ستفتح الامتعة لتفتيشها بحضور مالكها ورجل شرطة فلسطيني.

ج. الأشخاص الذين يدخلون للجناح الفلسطيني سيمرون عبر بوابة مغلقة. وسيتمركز رجل شرطة إسرائيلي ورجل شرطة فلسطيني على كل جانب من جوانب هذه البوابة. وفي حالة الاشتباه بشيء ما، يحق لكل طرف ان يطلب اجراء تفتيش جسدي يتم اجراؤه في حجيرات التفتيش القريبة من البوابة المغلقة. ويتم تفتيش المسافرين من قبل رجل شرطة فلسطيني بحضور رجل شرطة إسرائيلي ويمكن أيضا تفتيش الامتعة الشخصية في هذه النقطة.

د. بعد الانتهاء من المرحلة السابقة، يمر الأشخاص الداخلون إلى الجناح الفلسطيني عبر مسرب من مسربين بهدف التشخيص وتطبيق الوثائق وذلك على النحو التالي:

١. المسرب الاول سيستخدم من قبل الفلسطينيين من سكان منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمر هؤلاء المسافرون عبر منضدة فلسطينية حيث سيتم فحص وثائقهم وتوقيع هوياتهم بطريقة غير مباشرة وغير منظورة.

٢. يخدم المسرب الثاني الزوار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيمر هؤلاء المسافرون اولا عبر منضدة إسرائيلية حيث يتم فحص وثائقهم وهوياتهم وبعد ذلك سيمروا عبر المنضدة الفلسطينية حيث يتم فحص وثائقهم وهوياتهم وسيفصل بين المنضتين زجاج غامق للون وباب دوار.

٨. في حالة الاشتباه بأي مسار في أي من الممرين المذكورين في البند ١ د أعلاه، يمكن لكل جانب مسألة هكذا مسار في منطقة التفويض للمنطقة التابعة له. والاشتباه الذي يجرى المسألة في منطقة التفويض المنطق يمكن أن يكون واحدا مما يلي:
١. إذا كان المسار متورطا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط إجرامي أو بنشاط إجرامي مخطط أو بنشاط إرهابي أو نشاط إرهابي مخطط وليس مستفيدا من شروط العفو التابعة لهذه الاتفاقية.
 ٢. إذا كان للمسار يخفي أسلحة أو متفجرات أو أي معدات لها علاقة بذلك.
 ٣. إذا كان للمسار يحمل وثائق مزورة أو غير سارية المفعول، أو إذا لم تتوافق التفاصيل المذكورة بالوثيقة التي يحملها المسار مع سجل السكان (في حالة كون المسار مواطنا) أو مع قاعدة البيانات والمعلومات (في حالة كون المسار زائرا)، غير أن الأسئلة ذات الصلة بمثل هذا التناقض سوف تثار مبدئيا على المضيفة، وسوف يحقق مع المسار في منطقة التفويض للمنطقة إذا بقي الاشتباه قائما.
 ٤. إذا قام المسار بتصرف مشبوه واضح خلال المرور من الرصيف.
- وإذا لم يزل الاشتباه عند انتهاء المسألة مع المسار، يمكن أن يتم إيقاف المسار بعد إبلاغ للطرف الآخر. إذا تم إيقاف مسافر فلسطيني من قبل الجانب الإسرائيلي، سيطلب من رجل شرطة فلسطيني الإجتماع بالمشتبه به. وبعد إبلاغ مكتب الارتباط فإن أي معاملة أخرى للموقوف ستكون وفقا للملحق الرابع من الاتفاقية.
- و. لكل جانب في الجناح للفلسطيني صلاحية منع دخول لشخص من غير سكان قطاع غزة والضفة الغربية.
- وتفرض هذه الاتفاقية وهذا البروتوكول فإن تجير "سكان قطاع غزة والضفة الغربية" يعطي الأشخاص المسجلين بتاريخ سريان مفعول اتفاق غزة - أريحا كمواطنين في هذه المناطق في سجل السكان المحفوظ لدى الحكومة العسكرية لقطاع غزة والضفة الغربية، ويعني أيضا الأشخاص الذين حصلوا على مواطنة دائمة في هذه المناطق بموافقة إسرائيل كما هو مبين في هذا الاتفاق.

ز. بعد الاجراء سابق الذكر، يجمع المسافرون امتعتهم ويتوجهون الى منطقة الجمارك كما هو مبين في الجزء ح من هذا البروتوكول.

ح. يزود الجانب الفلسطيني للمسافرين الذين سمح لهم بالدخول بتأشيرة دخول مخفومة من قبل الجانب الفلسطيني وترافق بوثائقهم.

في نهاية التحقق المباشر وغير المباشر لوثائق وهويات المسافرين المارين عبر الممر الأول وبعد ختم تصاريح دخولهم، يقوم موظف فلسطيني بتزويد المسافرين ببطاقة بيضاء يصدرها موظف إسرائيلي. ويقوم شرطي فلسطيني يقف على مخرج الجناح الفلسطيني بالتأكد من ان المسافر يحمل مثل هذ البطاقة البيضاء ويقوم بمد ذلك بجمع البطاقات بوجود تفريق إسرائيلي غير مباشر وغير منظور.

اما بالنسبة للمسافرين في الممر الثاني، يقوم الموظف الإسرائيلي بتزويد هؤلاء المسافرين ببطاقة زرقاء، بمد فحص وثائقهم وهوياتهم والتأكد من تصاريح دخولهم ويقوم شرطيان فلسطيني وإسرائيلي يقفان على مخرج الجناح الفلسطيني بالتأكد من هذه البطاقات وجمعها. ويتم فحص البطاقات البيضاء والزرقاء التي تم جمعها من قبل موظفين فلسطينيين وإسرائيليين.

وفي حالة قيام اي من الطرفين بحرمان مسافر غير مواطن من الدخول، تتم موافقة المسافر إلى خارج الرصيف وتم اعادته إلى الاردن او مصر بالطريقة الملائمة وذلك بعد إبلاغ الطرف الآخر.

٢. المغادرة إلى مصر والاردن

المسافرون إلى مصر والاردن عبر الجناح للفلسطيني يدخلون رصيف بدون امتعتهم. وبعد ذلك، تطبق نفس الاجراءات المذكورة سابقاً في البند "١" أعلاه عليهم غير أن نظام المرور عبر المنضدتين الإسرائيلية والفلسطينية سوف يكون معكوساً.

القسم ج

السيطرة والادارة على المعابر

١. عموميات

- أ. سيكون لإسرائيل مسؤولية الامن في جميع اتجاه المعبر، بما في ذلك الرصيف.
- ب. سيكون لمدير عام إسرائيلي المسؤولية على ادارة ولمن الرصيف (من الآن فصاعدا "المدير العام").
- ج. سيكون لإسرائيل المسؤولية للتامة لإدارة للجناح الإسرائيلي.
- د. سيكون للمدير العام لاثبين يرجع اليه:
 - (١) لاثب فلسطيني معين من المجلس يكون مدير الجناح الفلسطيني (من الآن فصاعدا "مدير الجناح الفلسطيني")؛ و
 - (٢) نائب إسرائيلي يكون متفرا للجناح الاسرائيلي (من الآن فصاعدا "مدير الجناح الإسرائيلي").
- د. يساعد المدير العام الإسرائيلي طاقم فني معين باختياره، هكذا طاقم يشمل:
 - (١) موظف يساعد المدير العام بما يتعلق بالامن العام للرصيف (من الآن فصاعدا "موظف الامن")؛
 - (٢) خبير يقدم للمشورة للمدير العام ومدراء الجناحين بخصوص الادارة العامة للرصيف (من الآن فصاعدا "خبير الادارة")؛ و
 - (٣) خبير يكون مسؤولا عن القيام بتلك المهام التي يطلبها منه المدير العام عند الحاجة (من الآن فصاعدا "موظف المهمات").
- و. بإمكان المدير العام تعيين أي شخص مذكور في البنود ١ د (٢) و ١ هـ اعلاه او أي موظف إسرائيلي اختصاصي موظف في الرصيف من أجل إشغال مكان المدير العام عند غيابه (من الآن فصاعدا "الموظف البديل").
- ز. سيكون لكل مدير جناح مساعد للامن ومساعد للادارة. وظائف المساعدين الفلسطينيين مبنية في البنود ٣ و ٤ من هذا الجزء.

د. جميع وظائف ومهام مدير الجناح الفلسطيني، المساعد الإداري لمدير الجناح الفلسطيني، والمساعد الأمني لمدير الجناح الفلسطيني، وأي موظف فلسطيني مستم بشكل يتماثل مع هذه الاتفاقية ومع هذا البروتوكول.

٢. مهام مدير الجناح الفلسطيني

مهام مدير الجناح الفلسطيني هي التالية:

- أ. توظيف موظفين فلسطينيين في الجناح الفلسطيني. لاتحة الفلسطينيين المرشحين للتوظيف في الجناح الفلسطيني يجب ان ترسل من مدير الجناح الفلسطيني الى المدير العام من اجل الاجازة الأمنية وهذا شرط انضمامهم.
- ب. سيكون للمجلس، من خلال مدير الجناح الفلسطيني، المسؤولية للتامة عن جميع امور الموظفين للفلسطينيين العاملين في الجناح الفلسطيني بما في ذلك، ضمن لشياء اخرى، رواتبهم، ضمانهم الاجتماعي، والمطالب المقدمة من هؤلاء الموظفين بخصوص عملهم.
- ب. اعفاء الموظفين الفلسطينيين من العمل في الجناح الفلسطيني، في الوقت الذي يتم به اعلام المدير العام. بعد استشارة مدير الجناح الفلسطيني، بإمكان المدير العام من اخذ قرار باعفاء فلسطيني من العمل في الجناح الفلسطيني لاسباب أمنية ذات طابع جدي. على مدير الجناح الفلسطيني اخبار ذلك الموظف عن اعفائه.
- ب. اعفاء موظفين فلسطينيين من العمل في الجناح الفلسطيني لاسباب غير أمنية يجب ان تحدد في لاجراءات صادرة من المدير العام بعد استشارة مدير الجناح الفلسطيني ومساعديه الاكثين.
- ب. لاغراض هذا البروتوكول، "الموظفين الفلسطينيين العاملين في الجناح الفلسطيني"، تعني جميع الفلسطينيين العاملين في الجناح الفلسطيني باستثناء مدير الجناح الفلسطيني.
- ج. التدريب العام واجازات للموظفين الفلسطينيين العاملين في الجناح الفلسطيني وإدارة مشاكلهم المتعلقة بالعمل؛
- د. الاشراف على فتح واغلاق الجناح الفلسطيني يوميا؛

٥. الاعلان عن اي حالة طوارئ في الجناح الفلسطيني. هذه المهمة ان تحفظ بصلاحيات المدير العام، او الموظف البديل، و/او موظف الأمن للإعلان عن حالة طوارئ في للجناح الفلسطيني والعمل كلما كما يتوجب ضمن خيارهم الكاملة، ويتعاون كامل مع مدير الجناح الفلسطيني.
- و. الصلاحيات والمسؤوليات الأخرى المناطة ليه ضمن البند ٣ من المادة الثامنة للملحق الأول.
- ز. توجيه موظفي مراقبة الوثائق الفلسطينية فيما يتعلق بإداء مهامهم.
- ح. تعيين شخص لينوب عنه وتعيين موظف للمهام للجناح الفلسطيني؛
- ط. فيما يتعلق بمعبر رفح، مدير الجناح الفلسطيني سيكون له المهام التالية:
- (١) المسؤولية عن الحركة بفعالية للمسافرين إلى الخارج من منخل الرصيف، مروراً بالجناح الفلسطيني وحتى صعودهم إلى الباص أو أية عربة تاركة الرصيف باتجاه مصر؛
 - (٢) مسؤولية التحرك بفعالية للزائرين القادمين من الخارج والجالسين في مناطق انتظار مغطاة بالقرب من منخل الجناح الفلسطيني، مروراً بالجناح الفلسطيني وحتى صعودهم إلى الباص أو أية عربة تاركة الرصيف باتجاه قطاع غزة؛
 - (٣) مسؤولية العمل المنظم لممرات الخدمة المحددة في القسم (و) من هذا البروتوكول والذي يخص نقل الأشخاص رابحي المستوى والمسافرين إلى الخارج، وذلك من منخل الرصيف وحتى منخل الجناح الفلسطيني؛
 - (٤) المسؤولية عن المضيف الذي يخدم المسافرين إلى الخارج من خلال الجناح الفلسطيني أو الإسرائيلي.
 - (٥) مسؤولية تجديد مهام بعض موظفي الخدمة الفلسطينية العاملين والذين عينوا من قبل المدير العام للعمل في الجناح الفلسطيني؛
 - (٦) مسؤولية الاتصال بمتعهدين فلسطينيين وإيصال عروضهم إلى المدير العام بخصوص الخدمات المتعلقة بالخدمات الإدارية والأجسدية للرصيف؛ و
 - (٧) مسؤولية العمل للمنظم لمعالجة الطوارئ التي سيتم بنائها في الجناح الفلسطيني. ستها هذه المساعدة بطبيب وممرض فلسطينيين.
- ستطبق هذه المهام، في مرحلة لاحقة، أيضاً فيما يتعلق بمعبر جسر النسي، مع التعديلات الضرورية؛

ي. إصدار إجراءات للموظفين الفلسطينيين في الجناح الفلسطيني ضمن إطار الأعمال للمنطقة له بموجب هذا البند.

٣. مهام مساعد الامن الفلسطيني:

سيتم تعيين مساعد الامن الفلسطيني من بين سلك الشرطة الفلسطيني وسيكون تحت إمرة مدير الجناح الفلسطيني وستكون مهامه ضمن الجناح الفلسطيني كالآتي:

- أ. تطبيق إجراءات أمن عادية صادرة عن المدير العام بموجب البند ٥ من هذا القسم؛
- ب. تطبيق إجراءات أخرى مرتبطة بالأنواع الأمنية بموجب تعليمات المدير العام، الموظف البديل، وفي الحالات الطارئة والشاذة، موظف الأمن؛
- ج. تدريب وإيجاز الموظفين الفلسطينيين في الجناح الفلسطيني بخصوص أداء المهام المحددة المنطقة بالأمن، بالاشتراك مع مدير الجناح الفلسطيني وبعد إعلام المدير العام وموظف الامن بالوقت المحدد؛
- د. الاشراف، والمحافظة وتخزين جميع المستندات بحوزة رجال الشرطة الفلسطينية الموجودين في الجناح الفلسطيني؛
- هـ. مسؤولية تأمين التنفيذ الملائم وفي الوقت الصحيح للإجراءات المنصوص عليها في البند ٣ من المادة الثامنة للملحق الأول.
- و. التأكيد من وصول رجل شرطة فلسطيني حالاً بموجب طلب إسرائيلي للحضور كما هو منصوص عليه في البنود ٣ب، ٣ ج، و/أو ٣ هـ من المادة الثامنة للملحق الأول.
- ز. التأكيد من الحفاظ على السرية بين الموظفين الفلسطينيين فيما يتعلق بطبيعة أعمالهم، مخطط الرصيف، الإجراءات الأمنية، وجميع المعلومات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على وضع الامن العام في الرصيف عند الشاؤمها.
- ح. التأكيد من الأدب والنظام العام في سياق العمل الروتيني؛
- ط. الإعلان عن وضع طوارئ في الجناح الفلسطيني، بدون إجحاف لأحكام البند ٢هـ من هذا القسم؛ و

ي. اعلام موظف الأمن ومدير الجناح الفلسطيني عند الكشف عن اجسام مشبوهة. موظف الأمن
بعد ذلك له الخيار الكامل للعمل كما يراه مناسباً في هذه الظروف.

٤. مهام المساعد الإداري الفلسطيني:

المساعد الإداري الفلسطيني سيكون تحت إمرة مدير الجناح الفلسطيني وسوف يعالج امور تتعلق
بالتقوى العاملة، والتنظيم والاعمال اللوجستية ضمن الجناح الفلسطيني كما هو مبين ادناه:

- أ. التأكد من التحرك بفعالية للمسافرين في الجناح الفلسطيني؛
- ب. تنفيذ إجراءات إدارية عادية صادرة عن المدير العام بموجب البند ٥ من هذا الجزء.
- ج. تنفيذ أمور غير متعلقة بالأمن بموجب تعليمات مدير الجناح الفلسطيني بعد استشارة المدير العام؛
- د. مرافقة كبار السن، المرضى، الأطفال والمعتقلين؛
- هـ. التأكد من التصرف المنظم والمظهر اللائق للموظفين الفلسطينيين.
- و. التأكد من النظافة، ومن وجود أجهزة مكافحة الحرائق الفعالة وتزويد الامدادات؛
- ز. التدريب واصطاء للتعليمات لكل موظف فلسطيني في الجناح الفلسطيني العاملين في امور غير متعلقة بالامن وذلك بما يتعلق بطبيعة وظيفته؛ و
- ح. العمل المتواصل في الجزء من الحزام المتحرك والذي يقع تحت الاشراف الفلسطيني كما هو منصوص عليه في البند ٣ من المادة الثامنة للملحق الاول.

٥. الإجراءات الامنية والإدارية العادية

سيقوم المدير العام، بعد استشارة كل من مدير الجناح الفلسطيني ومدير الجناح الإسرائيلي، بتحديد
واعطاء الاشخاص المذكورين في البند ١ د، ١ هـ، ١ ز اعلاه وايضا إلى هيئة الارتباط خلاصة والية
مفصلة الاجراءات العادية المتعلقة بالأمن والإدارة في الرصيف. تشمل هذه الاجراءات:

- أ. الاجراءات في حالة الطوارئ؛
- ب. الاجراءات المتعلقة بتفتيش الاشخاص، الامتعة الشخصية و/أو الامتعة بموجب البند ٢ ب،
- ٣ ج و/أو ٣ هـ من المادة الثامنة للملحق الاول؛
- ج. لجراءات تتعلق بعلامات الشوارع، الإشارات، اللوائح والاعلام في الرصيف؛

- د. الاجراءات المتعلقة بمعاملة الامتعة وتحميل حزام الامتعة المتحرك؛
- هـ. اجراءات تتعلق بتشغيل حزام الامتعة المتحرك،
- و. اجراءات تتعلق بالاعلام والعلاقات العامة؛
- ز. اجراءات تتعلق بالمواصلات العامة وسيارات الاجرة، للمرة داخل الرصيف، كما سيتم الاتفاق عليه بين الجانبين
- هـ. اجراءات تتعلق بصيافة والمحافظة على الرصيف.
- ط. اجراءات تتعلق بتزويد الخدمات والمؤن؛
- ي. اجراءات تتعلق بالتصرف العام للموظفين في الرصيف ويتغير الورديات؛
- ك. اجراءات تتعلق بمرافقة كبار السن، المرضى، الاطفال والمعوقين؛
- ل. اجراءات تتعلق بمرافقة الاشخاص رافعي المستوى؛
- م. اجراءات تتعلق بالاشخاص الذين منعا من الدخول او الخروج من خلال الجناح الفلسطيني؛
- ن. اجراءات تتعلق بسلوك، مظهر الموظفين، وشارات تعريف الموظفين العاملين في الرصيف.

بامكان المدير العام اصدار اجراءات اضافية غير منصوص عليها في هذا البلد بعد استشارة مدير الجناح الفلسطيني ومدير الجناح الاسرائيلي.

جميع الاجراءات المذكورة اعلاه ستكون منسجمة مع الاتفاقية ومع هذا البرتوكول، وسيتم مراجعتها في وقت لاحق من جانب الطرفين إذا اقتضت الضرورة ذلك.

القسم د الأسلحة في المعابر

١. - عموميات

أ. بموجب البند ٢ ب (٨) من المادة الثامنة للملحق الأول، الشرطة الفلسطينية المتواجدة في الارصفة ستكون مسلحة بمسحات.

ب. المسؤولون الفلسطينيون المخولون بحمل مسحات في الارصفة يجب ان يكونوا هم رجال الشرطة الفلسطينية المنصوص عليهم بوضوح في البند ٢ من هذا الجزء والمسؤولون الفلسطينيون المنصوص عليهم بوضوح في القسم هـ اذناه.

٢. - وظائف رجال الشرطة المسلحين في الارصفة.

رجل الشرطة الفلسطيني المتواجد في الارصفة، مخول بحمل مسدس. في المرحلة الاولى، فقط رجال الشرطة الفلسطينيين المنتشرين كما هو مفصل اذناه سيحملوا مسحات:

- أ. في الجناح الفلسطيني للرصيف الذي يخدم المسافرين القادمين من مصر والأردن؛
(١) شرطي فلسطيني ولحد متمركز على مدخل الجناح الفلسطيني كما هو منصوص عليه في البند ٢ أ من المادة الثامنة في الملحق الأول؛
(٢) شرطي فلسطيني ولحد الذي بالامكان طلبه من منطقة التفتيش الفلسطينية عندما يحتاج موظف إسرائيلي تفتيش حقيبته في منطقة التفتيش الإسرائيلية، كما هو منصوص عليه في البند ٢ ب للمادة الثامنة في الملحق الأول؛
(٣) شرطي فلسطيني ولحد متمركز بجانب البوابة الممغنطة التي تخدم جميع الأفراد الدخاين إلى الجناح الفلسطيني، كما هو منصوص عليه في البند ٣ ج للمادة الثامنة في الملحق الأول؛
(٤) شرطي فلسطيني ولحد والذي يمكن طلبه بواسطة موظف إسرائيلي عند الحاجة للقيام بتفتيش جسدي في غرفة التفتيش وذلك بحضور شرطي إسرائيلي كما هو منصوص عليه في البند ٣ ج للمادة الثامنة في الملحق الأول.

ب. في الجناح الفلسطيني للرصيف الذي يخدم المسافرين إلى مصر والأردن؛

- (١) شرطي فلسطيني واحد متمركز في مدخل الجناح الفلسطيني؛
(٢) شرطي فلسطيني واحد بجانب البوابة المغلقة التي تخدم جميع الأشخاص المسافرين إلى مصر والأردن؛ و
(٣) شرطي فلسطيني واحد الذي يمكن طلبه من قبل مسؤول إسرائيلي، عند الحاجة، للقيام بتفتيش جسدي في غرفة التفتيش وبحضور شرطي إسرائيلي؛
جـ. مساعد الأمن للفلسطيني؛ و

د. موظف التنسيق الفلسطيني في هيئة الارتباط كما هو محدد في البند ٢ جـ في الجزء هـ اثناء.
عدد الشرطة الفلسطينية المملحة ممكن زيادتها في الحالات التي يتفق الطرفان على ان الظروف بحاجة لذلك، اتفاق كهذا يشمل ايضا انتشار رجال شرطة فلسطينية اضافيين.

٣. ترخيص الاسلحة

رجال الشرطة الفلسطينية المخولين بحمل مسدسات داخل الجناح الفلسطيني ضمن عملهم بموجب البند ٢ اعلاه، عليهم الحصول على ترخيص مكتوب من التالية:

- أ. المجلس؛
ب. مدير الجناح الفلسطيني؛
جـ. المدير العام

٤. المسدسات والذخيرة

رجال الشرطة الفلسطينية المخولين بحمل مسدسات في الجناح الفلسطيني بموجب البند ٢ اعلاه عليهم:

- أ. حمل مسدسات التي:
(١) من عيار ٠,٢٢ انش، ٧,٦٥ مم او ٩ مم؛ و
(٢) ان يكون مربوطا بخناية وآمان إلى اجسادهم؛
ب. عليهم حمل مشط واحد فقط ذو ذخيرة علانية؛ و
جـ. عليهم حمل مسدساتهم بشكل موحد وظاهر، كما هو محدد في الاجراءات الصادرة عن المدير العام بموجب الجزء جـ من هذا البروتوكول.

٥. التسجيل والحفظ

أ. المسمات التي يحملها رجال الشرطة الفلسطينية

- (١) يجب ان تمرر إلى المدير العام من اجل فحصها قبل احضارها إلى داخل الرصيف؛
- (٢) ارقام تسجيلها يجب ان تسجل من قبل المدير العام؛
- (٣) يجب ان تعطى فقط لمستخدم واحد ويجب ان لا تبذل ما بين رجال الشرطة الفلسطينية العاملين في الرصيف إلا اذا تم تصديق ذلك من خلال المدير العام او من يعين من قبله لهذا الغرض، وتسجل من قبله.
- (٤) استبدال المسمات بمسمات اخرى يمكن ان تتم فقط عند تمرير المسمات الجديدة إلى المدير العام من اجل فحصها؛
- (٥) يجب ان لا تؤخذ إلى خارج الجناح للفلسطيني؛
- (٦) يجب ان تحفظ في مكان آمن في مكتب المساعد الامني الفلسطيني عند غياب رجل الشرطة الفلسطيني عن الجناح الفلسطيني.

ب. سيقوم المدير العام باصدار إجراءات بما يتعلق بحفظ المسمات بموجب القسم جـ من هذا البروتوكول.

٦. استخدام المسمات

أ. رجل الشرطة الفلسطيني مخول باستخدام مسمه في الحالات التالية:

- (١) عندما يكون هناك تهديدا مباشرة وجديا على حياته وفي حالة ان المسمس استخدم فقط بطريقة معقولة في تلك الحالات؛
 - (٢) بموجب تعليمات المدير العام، او الموظف البديل، او موظف الأمن؛ او
 - (٣) بموجب اجراء لمني يتم الاتفاق عليه فيما يتعلق بذلك الامر.
- ب. سيصدر المدير العام اجراءات متعلقة باستخدام المسمات بموجب القسم جـ من هذا البروتوكول.

٧. الاسلحة خارج الارصفة

بموجب احكام هذه الاتفاقية:

- أ. فيما يتعلق بمعبر رفح، جميع المسافرين الخارجين والمتوجهين إلى الجناح الفلسطيني عليهم ان لا يدخلوا إلى المنطقة العسكرية بسلاح؛ و
 - ب. فيما يتعلق بمعبر جسر رفح، جميع المسافرين الخارجين والمتوجهين إلى الجناح الفلسطيني عليهم ان لا يتركوا منطقة اريحا باتجاه الرصيف حاملين سلاحا.
- مبنيوم المجلس بكل ما في وسعه من أجل التأكيد من الامتثال إلى البند ٧ أ و ٧ ب اعلاه.

٨. الاسلحة في الارصفة

- أ. الاشخاص المتوجهين إلى الجناح الفلسطيني والذين لا يخضعون إلى البند ٧ اعلاه عليهم تسليم اسلحتهم إلى مجموعة التحقيق المشتركة المشكلة من خلال القسم هـ انشاء.
- ب. بغض النظر عن احكام البند ٨ أ اعلاه، الاشخاص رافعي المستوى وحراسهم المخولين بدخول الارصفة بمسنداتهم بموجب القسم (و) انشاء عليهم حمل مسنداتهم بموجب الاجراءات الصادرة عن المدير العام بموجب القسم جـ من هذا البروتوكول.

٩. رجال الشرطة الفلسطينيون

- رجال اشرطة الفلسطينيون المتواجدون في الجناح الفلسطيني كما هو منصوص عليه في البند ٢ اعلاه عليهم لبس زي للشرطة للفلسطينية.

الجزء هـ هيئة الارتباط

١. صميميات

هيئة ارتباط مشتركة (من الآن فصاعداً "هيئة الارتباط") سيتم تشكيلها في معبر رفح ولي معبر
جسر اللبني بموجب البند ٥ من المادة الثامنة للملحق الأول.

٢. هيكلية هيئة الارتباط

سيتكون كل هيئة ارتباط من ستة أشخاص، ثلاث من كل جانب كما هو مبين أدناه:

أ. موظف تنسيق إسرائيلي وموظف تنسيق فلسطيني، كلاهما سيكونان عضوان في الـ
(JRCAC) ذات العلاقة وستكون مهامها:

(١) تنسيق النشاط الروتيني للجناح الفلسطيني بالاشتراك مع الـ (CAC) اللوائية المشتركة
(من الآن فصاعداً - "JRCAC")؛

(٢) تنسيق مرور الأشخاص رفيعي المستوى لدخول الجناح الفلسطيني بموجب القسم
وإدناؤه؛

ب. مسؤول فلسطيني ومسؤول إسرائيلي، كلاهما أعضاء في الـ (JRCAC) ذات العلاقة والذي
سيقوم بمعالجته:

(١) الشكاوي المتعلقة بالعبور من خلال الجناح الفلسطيني؛

(٢) مشاكل أخرى متعلقة بعبور كهذا؛ و

ج. موظف تنسيق إسرائيلي وموظف تنسيق فلسطيني، كلاهما عضوان في الـ (DCO) ذات
العلاقة والتي تكون مهامها تنسيق عبور أعضاء الشرطة الفلسطينية ولجهزتهم.

٣. وظائف هيئة الارتباط

أ. ستكون وظيفة كل هيئة ارتباط هو تنسيق وتسهيل النشاطات التالية المتعلقة في الجناح
الفلسطيني:

(١) التحقق من وضع الأشخاص رفيعي المستوى وتنفيذ الترتيبات الخاصة المنصوصة
لهم بموجب القسم أدناه؛

- (٢) مرور اعضاء الشرطة للفلسطينية؛
 - (٣) مرور كبار السن، المرضى، والمعوقين؛
 - (٤) نقل للميتى؛
 - (٥) حل للمشاكل المتعلقة بتأخير الوثائق، الحقائق، والمسافرين؛
 - (٦) حل للخلافات المتعلقة بتنفيذ الإجراءات الخاصة بالمعابر، و
 - (٧) تقديم الارشاد إلى الـ (JVT) بخصوص مهامها.
- ب. سيتم اصدار هيئة الارتباط عن اعتقال لشخص في الجناح الفلسطيني بموجب البند ٣ (هـ) من المادة الثامنة في الملحق الاول؛
- ج. بدون لجحاف بمسؤولية إسرائيل الامنية، ستقوم هيئة الارتباط ايضا بمعالجة حوادث.
- د. تنفيذ مهام كل هيئة ارتباط سوف لن يجحف بالصلاحيات والمسؤوليات المنصوص عليها في القسم جـ من هذا البروتوكول.
- هـ. ستقوم هيئة الارتباط بمهامها من خلال التعاون والتنسيق لتتألف مع المدير العام، مدراء الجناحين الاسرائيلي والفلسطيني، وسوف تسعى إلى تحسين للتنسيق ما بين المدير العام ومدراء الجناحين.
- و. هيئة الارتباط ستكون خاضعة لـ (JRCAC) ذات العلاقة.

٤. فريق التحقق المشترك

- أ. سيتم تشكيل فريق تحقق مشترك (من الآن فصاعدا الـ "JVT") من اجل التحقق من ان المسافرين المغادرين والمتوجهين إلى الجناح الفلسطيني يحملون الوثائق الضرورية من اجل الخروج من المنطقة إلى الاردن او مصر كما هو منصوص عليه في الاتفاقية.
- ب. سيشكل الـ (JVT) من موظف واحد ومسؤول واحد من كل طرف وستكون خاضعة لهيئة الارتباط.
- جـ. (١) فيما يتعلق بمعبر رفح، ستكون الـ (JVT) واقعة في أقصى حدود باب المنخفض الشمالي.

(٢) فيما يتعلق بمعبر جسر النبي، ستكون الـ (JVT) واقعة على مدخل مشروع موسى العلمي.

(٣) عند عبور المسافرين للقادمين إلى الرصيف، سيتوجهوا إلى منطقة أريحا أو قطاع غزة، بالطريقة الملائمة، وبدون تدخل السلطات الإسرائيلية.

(٤) المسافرين المغادرين بإمكانهم التوجه إلى الرصيف بدون تدخل السلطات الإسرائيلية بعدما تكون الـ (JVT) قد تحققت من أن هؤلاء المسافرين يحملون الوثائق اللازمة للخروج من المنطقة إلى الأردن أو مصر كما هو منصوص عليه في الاتفاق.

د. ستعلم الـ (JVT) هيئة الارتباط عن الوصول المؤكد لشخص رفيع المستوى بموجب القسم وإخلاء.

هـ. ستتظم الـ (JVT) المسير القادم من منطقة أريحا أو قطاع غزة باتجاه الارصفة من أجل منع الاندحام.

القسم (و)

عبور شخصيات رفيعة المستوى [VIP]

١. عموميات

أ. في الوقت الذي يمثل به المركز للخاص لبعض الأشخاص وفي نفس الوقت بدون اجحاف بكرامة اشخاص آخرين، فقد اتفق الطرفان على اجراءات اعتيادية لمعاملة الشخصيات رفيعة المستوى [VIP] العابرين من خلال الجناح الفلسطيني في الارصفة كما هو مفصل ادناه.

ب. [VIP] قد يتضمن التالية:

- (١) اصحاب المناصب العليا في المجلس، وضباط الشرطة الفلسطينية برتبة لواء (من الآن فصاعدا - "الفئة ١").
- (٢) المديرين العامين لدوائر المجلس، ومسؤولين في المجلس رتبهم متساوية مع اشخاص وقادة في الشرطة الفلسطينية برتبة عميد (من الآن فصاعدا - "الفئة ٢")، و
- (٣) رؤساء وحدات في دوائر المجلس ومسؤولين في المجلس رتبهم متساوية مع اشخاص وقادة في الشرطة الفلسطينية برتبة عقيد (من الآن فصاعدا - "فئة ٣").

ان مدى الفئات ١ - ٣ مستقر من خلال [CAC].

اي استثناء للفئات ١ - ٣ قد يعالج من خلال [CAC].

٢. اجراءات لمنح مرتبة شخصيات رفيعة المستوى [VIP].

- أ. فقط الـ [CAC] تستطيع منح او سحب مرتبة شخص رفيع المستوى [VIP].
- ب. يستطيع المجلس تقديم لائحة اشخاص للـ [CAC] مؤهلين لوضع اشخاص رفيعي المستوى [VIP] وستخصص ارقام لوائح التسجيل لمركبات الافراد المؤهلين للدخول او المرور من الارصفة بمراكبهم.

- ج. بعد الموافقة على وضع الـ [VIP]، متصدر الـ [CAC] للشخص المعني شهادة تؤكد هذه المرتبة. ان مدة هذه المرتبة ستكون لسنة واحدة او الى حين انتهاء فترة عمل الشخص الحامل لمرتبة شخصية رفيعة المستوى [VIP] او من ينفذ مفولة لولا.
- د. قبل انتهاء مدى شهادة الـ [VIP]، يستطيع المجلس الطالب من الـ [CAC] تجديد مرتبة الـ [VIP].

هـ. كل ستة اشهر او عندما تقتضي الحاجة، حسب ايهما يأتي لولا، يقوم الممثلين للفلسطينيين بـ:

- (١) مراجعة لاحقة لـ [VIP] للتأكد ان جميع حاملي مرتبة لـ [VIP] مؤهل لهذا المركز.
 - (٢) اشعار الممثلين الاسرائيليين لدى [CAC] بنتائج هذه المراجعة.
- و. الفئة ١ و ٢ من الـ [VIP] تستطيع التقدم لـ [CAC] بلاحقة اشخاص الذين سيتمنحوا مرتبة [VIP] ايضا.

هؤلاء الاشخاص هم فقط:

- (١) القرين/القرينة والاطفال والابوين.
 - (٢) سائق واحد، و.
 - (٣) حارس شخصي واحد.
- لاحقين لـ [VIP] (من الآن فصاعدا "VIP" ثانويين).

٣. ترتيبات بالنسبة لبعور الـ [VIP]

- أ. الفئة ١ من الـ [VIP] سيعطوا اشعار مبكر لوصولهم الى هيئة الارتباط وعند الوصول للرصيف وسينزلوا لهم سيارة لـ [VIP] إلى حين:
- (١) تفتيش نظري موجز لمركباتهم من قبل مسؤول اسرائيلي؛
- (٢) نقل وثائقهم من قبل موظف للجناح الفلسطيني لغاية للتدبيرة المباشرة لعملي الاجراءات الضرورية بالنسبة للتوثيق ، كما هو مبين في المادة ٨ من الملحق ١١ و
- (٣) نقل مركبتهم من خلال الرصيف من قبل سائقهم حتى يكمل هؤلاء الـ [VIPs] رحلتهم.

ب. لغاية التوضيح:

(١) الحافلة والشحن غير الحقائق الشخصية المحمولة من الفئة ١ من الـ [VIPs]

ستخضع للإجراءات والترتيبات الجمركية نفسها التي يخضع لها جميع المسافرين العابرين من الجناح للفلسطيني؛ و

(٢) فقط الفئة ١ من الـ [VIPs] والحارس الشخصي المرافق لهم سيكون مخول للدخول

إلى الرصيف حالما مسموح، بعد ان يكون رقم التسجيل للمسمى قد ابلغ له [JVT].

ج. بعد ان تخضع المركبة إلى تفتيش نظري موجز على مدخل المحطة، سيكون هنالك

للأشخاص من الفئة ٢ من الـ [VIPs] الذين يصلوا إلى الرصيف مع مركبة:

(١) النزول في صالة الـ [VIPs]، في الوقت الذي يقوم موظف الجناح الفلسطيني بأخذ

حقائق ووثائق الـ [VIP] لغاية التأدية المباشرة لملل الاجراءات الضرورية بالنسبة

للحقائق والتوثيق كما هو مقرر في المادة ٨ من الملحق ١١ و

(٢) المرور من خلال الرصيف بسيارة سرفيس يتم تزويدهم بها او بسيارة لجرة، الا اذا

اتفق على غير ذلك بموجب البند ٤ ج من القسم ح من هذا البروتوكول.

د. فئة رقم ٣ من الأشخاص رفيعي المستوى [VIPs] يجب:

(١) أن ينقل من مدخل الرصيف إلى الجناح الفلسطيني بسيارة سرفيس والتي سيتم

تزويدهم بها او بواسطة سيارة لجرة؛

(٢) ان يخضعوا لإجراءات التفتيش المنصوص عليها في البند ٣ من المادة الثامنة

للملحق الأول، والتي سيتم القيام بها مباشرة مع موظف من الجناح الفلسطيني الذي

سيرافقهم خلال العملية جميعها؛ و

(٣) ان يمرروا في الرصيف بسيارة سرفيس والتي سيتم تزويدهم بها او بواسطة سيارة

أجرة، الا اذا اتفق على غير ذلك بموجب البند ٤ ج من الجزء ح لهذا البروتوكول.

هـ. أشخاص رفيعي المستوى ثائوين:

(١) عند السفر بمعية [VIP] ومسجلين باسمه، يجب ان يحصلوا على نفس المعاملة التي

يحظى بها الـ [VIP]؛

(٢) عند السفر بدون محيه [VIP] ولكن مسجلين باسمه:

أ. إذا كانت الزوجة، أو الأباء والإمهات و/أو أبناء لذلك الـ [VIP]، يجب أن يحظوا بنفس معاملة الـ [VIP].

ب. إذا كانوا سائق أو حارس الـ [VIP]، سوف يحصلوا على المعاملة التي يحظى بها الـ [VIP] من الدرجة الثالثة.

و. في حالة إشتهاء مؤكد في وقت إجراءات التفتيش المذكورة، فإن المدير العام، بعد استشارة رؤسائه وبعد إعلام مدير الجناح الفلسطيني عن هذا الإشتهاء، سيكون له الحق، بعد استشارة مدير الجناح الفلسطيني أن يسمح مؤقتاً بالمعاملة الخاصة التي يحظى عليها الشخص رفيع المستوى لحين معالجة هذه القضية بموجب أحكام الاتفاقية. سيتم نقل اللثة الأولى والثانية من الـ [VIPs] إلى المجلس في حالة أن الإشتهاء قد أكد بشكل لا يقبل الشك وسيتم إلغاء امتيازهم الـ [VIP] من قبل الـ [CVC].

٤. الـ [VIP] الأجانب زائر، قطاع غزة والضفة الغربية:

أ. هيئة الارتباط المشكلة بموجب الجزء هـ من هذا البروتوكول سيكون لها صلاحية منح صفة الـ [VIP] إلى زائر الضفة الغربية أو قطاع غزة للمارين من خلال الجناح الفلسطيني، وإن يحدد نوع المعاملة التي ستعطي لذلك للشخصي وبناءاً على اللغات المنصوص عليها في البند ١ أعلاه.

ب. بعد ذلك ستطبق الترتيبات المنصوص عليها في البند ٢ أعلاه.

٥. مفاوضات

أ. فيما يتعلق بالأشخاص المتجهين إلى الجناح الفلسطيني، هيئة الارتباط المشكلة بموجب القسم هـ من هذا البروتوكول سيكون لها صلاحية عمل للترتيبات، بمشاركة المدير العام بخصوص للدخول إلى الارصفة ومن ثم إلى المناطق الأخرى لمعاير الأشخاص الذين اتوا لاستقبال اشخاص رفيعي المستوى أو من أجل مرافقتهم وخروجهم ومن أجل تنسيق تنفيذ هذه الترتيبات.

ب. سيتم تطبيق الإجراءات التالية فيما يتعلق بمرور اللثة الأولى من الـ [VIP]، افراد عائلة رئيس المجلس، باستثناء زوجة رئيس المجلس واشخاص آخرين مولفون عليهم

من قبل الد [CAC]، في حالة ان اي شخص من هؤلاء يرافقوا رئيس المجلس
بصرياته؛

(١) الابلاغ عن وصولهم إلى الرصيف يجب ان يكون لهيئة الارتباط في اسراع
وقت ممكن وفي وقت لا يتعدى اربع ساعات من الوصول. هيئة الارتباط
عليها، عند استلام البلاغ، تنسيق:

- (أ) مرور هؤلاء الأشخاص بدون تأخير؛
- (ب) مرور هؤلاء الأشخاص بدون تفتيشهم، او تفتيش امعتهم الشخصية،
او حقائبهم او عرباتهم، و
- (ج) اكمال جميع اجراءات الوثائق الضرورية قبل وصول هؤلاء
الأشخاص.

سيتم تنسيق اعلاه في اجتماع يحضره ممثل فلسطيني وممثل إسرائيلي
واعضاء هيئة الارتباط، في مكتب موظف للمهمات، في وقت لا
يتعدى الساعة قبل وصولهم. خلال هذا الاجتماع، سيتم تقديم وثائق
الشخص المعني في هذا البند.

الموظفان الاثنان المذكوران في البند ٢ أ من القسم هـ من هذا
البروتوكول يجب ان يملأا لهؤلاء الأشخاص وثائقهم عند وصولهم
إلى الرصيف؛ و

(٢) الاشارة المسبق للمذكور اعلاه سوف يذكر ايضا عدد الحراس المرافقين
لرئيس المجلس. لهؤلاء الحراس الحق في الدخول إلى الرصيف بمسند
عندما يتم تسجيل رقم المسند من قبل الد [JVT].

ج. مرور رئيس المجلس وزوجة رئيس المجلس سيتم بموجب ٥ ب اعلاه، ويستثنى من ذلك
تطبيق البند ٢ (و) من هذا القسم.

القسم ز رسوم المسافرين

١. عموماً

- أ. المسافرون الخارجون من معبر رفح إلى مصر ومن خلال معبر جسر اللنبي إلى الأردن عليهم دفع رسوم مسافرين تعادل ٢٦ دولار أمريكي.
- ب. رسوم المسافرين هذه سيتم جمعها بواسطة إسرائيل، بإمكان المجلس بيع لوصالات رسوم مسافرين مارين من خلال الجناح الفلسطيني للرفيف، بعد شرائها من إسرائيل بواسطة رسالة ضمانات يغطي من قبل بنك إسرائيل لكل حصة من الايصالات المنقولة إلى المجلس او اي طريقة اخرى للدفع يتم الاتفاق عليها. سيتم الاتفاق أيضاً على شكل ومضمون الايصالات او الطوابع.
- ج. سيتم اعفاء الدبلوماسيين والاطفال تحت سن الثنتين من رسوم المسافرين.

٢. استخدام رسوم المسافرين

- أ. دخل رسوم للمسافرين حتى ما مجموعه ٧٥٠,٠٠٠ مسافر كل عام سيتم تقاسمه بالتساوي بين الطرفين.
- فيما يتعلق بالمسافرين لا ٧٥٠,٠٠٠ هؤلاء، سيدفع المجلس إلى إسرائيل ما يعادل دولار أمريكي ولحد مقابل للخدمات، وصيانة، وتطوير الأرصفة.
- ب. فوق هذا العدد من المسافرين بعد ذلك وفي نفس العام، ستستلم إسرائيل ما يعادل ١٠ دولارات أمريكية للرسوم للمسافرين بينما يستلم المجلس بمبلغ ١٦ دولار.

٣. متفاوتات

- أ. سيكون المجلس مسؤولاً عن الفلسطينيين للتأمين العاملين في معبر جسر اللنبي والموظفين من قبل المدير العام والفلسطينيين العشرين العاملين في معبر رفح والموظفين من قبل المدير العام، بموجب البند ٢ أ من القسم جـ من هذا البروتوكول.
- ب. ستكون إسرائيل مسؤولة عن تكلفة الصيانة والتطوير فيما يتعلق بالأرصفة.
- ج. فيما يتعلق بمعبر رفح:

(١) سيارات الاجرة من قطاع غزة والمتوجهة نحو الرصيف سوف يسمح لها بدخول الرصيف، بموجب الاجراءات التي ستصدر من قبل المدير العام بناء على القسم جـ من هذا البروتوكول؛ و

(٢) بعد طلب المجلس، سيتم تبديل خدمات الباصات التي تنقل المسافرين المتوجهين إلى الجناح الفلسطيني من المنخل إلى الرصيف إلى منخل الجناح الفلسطيني بخدمات باصات يتم اختيارها من قبل المجلس. سيتم هكذا تغيير ليس قبل شهر واحد من التوقيع على هذا البروتوكول وسيتم التنسيق للتام بخصوصه مع المدير العام.

د. ترتيبات بخصوص مرور الباصات والشاحنات والسيارات الخصوصية سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين، لحين وضع ترتيبات كهذه، ستبقى للترتيبات الحالية سارية المفعول.

هـ. ستقوم إسرائيل بنقل الحصة المتفق عليها من الرسوم المجاة بموجب البند ٢ اعلاه إلى المجلس في نهاية كل شهر عن الشهر الذي يتم به جمع الرسوم.

القسم ح

مسرّب جمرك المسافرين

١. صوميات

سيكون في الجناح الفلسطيني قاعة جمرك مسافرين واحدة مكونة من مسرّب جمرك المسافرين يدار من قبل مسؤولي الجمرك في المجلس والتي تخدم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وزائريهم.

٢. إجراءات متعلقة بمسرّب الجمرك

- أ. سيكون مسؤولي الجمرك الإسرائيليون متواجدين في هذا المسرّب وسيكون لهم حق الطلب من موظفي الجمرك الفلسطينيين للقيام بتفتيش البضائع وجمع الضرائب إذا اقتضى ذلك.
- ب. تفتيش البضائع وجمع الضرائب سيتم من قبل مسؤول جمرك فلسطيني في غرفة منفصلة وبحضور ومسؤول جمرك إسرائيلي.

- ج. تفتيش البضائع وجمع الضرائب سيتم بناءً على الملحق الخامس لهذه الاتفاقية.
- د. فيما يتعلق بتضاييا الحيوانات الأليفة، حماية النباتات، الادوية والبضائع، سيتم تطبيق جميع الاجراءات المشار اليها اعلاه، باستثناء ان الجمارك سيتم استبدالهم بمسؤولي خدمات زراعية وخدمات طبية فلسطينية واسرائيلية.

٣. مفاوضات

- أ. اي امور اخرى تتعلق بممرج جمرجك المسلقين للمذكورة اعلاه يجب معالجته بموجب احكام الملحق الخامس للاتفاقية.
- ب. سيتم الاتفاق بين الطرفين على ترتيبات تتعلق بالبضائع والشحن. لحين وضع هذه الترتيبات، ستبقى الترتيبات الحالية سارية المفعول.
- ج. يمكن فتح بنك فلسطيني في الجناح الفلسطيني.
- د. الجوانب التجارية للإرصفة، بما في ذلك عدد المشاريع التجارية، سيتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين.

القسم ط

فحص الوثائق في الجناح الفلسطيني

١. عموميات

- أ. بموجب البنود ٣ و ٤ من المادة الثامنة للملحق الأول، سيقوم مسؤولين إسرائيليون وفلسطينيون بفحص وثائق وهويات المسافرين في الجناح الفلسطيني.
- ب. ينص هذا القسم على إجراءات الفحص المتفق عليها بما يتعلق بالجناح الفلسطيني وبخصوص التفريق بين الفئات التالية من الأشخاص الواردة في المادة الثامنة من الملحق الأول:
 - (١) سكان الضفة الغربية وقطاع غزة؛ و
 - (٢) اللزائرون إلى قطاع غزة والضفة الغربية المارون من خلال الجناح الفلسطيني.
- ج. سيكون في الجناح الفلسطيني مديرين لفحص الوثائق: إسرائيلي وفلسطيني. سيكون هناك أيضاً، في كل وردية عمل، موظف فلسطيني وموظف إسرائيلي لفحص الوثائق.
- د. أي تسويق مطلوب بين مسؤولي فحص الوثائق الإسرائيليين والفلسطينيين سيتم من خلال موظفي فحص الوثائق.

٢. مسافرون مغادرون إلى مصر والأردن.

ستطبق الإجراءات التالية في جناح المغادرين الفلسطينيين:

- أ. فيما يتعلق بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة:
 - (١) سيمر المسافر من خلال منصة فلسطينية يتم فيها فحص وثائقه وهويته من قبل مسؤول فلسطيني بناء على إجراء صادر عن مدير الجناح الفلسطيني.
 - (٢) بعد اكتمال فحص وثائق المسافر، سيقارن المسؤول الفلسطيني رقم هوية المسافر مع سجلات تسجيل السكان بالضفة الغربية وقطاع غزة ومن ثم تمريرها إلى المسؤول الإسرائيلي من خلال درج موضوع لتلك الغاية؛
 - (٣) الوثائق التي سيقوم المسؤول الفلسطيني بتمريرها مكونة من جواز / وثيقة سفر سارية المفعول، أو جوازات سفر / وثائق سفر فلسطينية.

سكان الضفة للتربية وقطاع غزة المرافقين لمسافر سيخضعوا للإجراءات المفصلة في الفقرة الفرعية من أ (١) إلى أ (٣) أعلاه، إلا إذا كانت تفاصيلهم الشخصية، بما في ذلك رقم بطاقة الهوية، مفصلة في وثائق المسافر، في هذه الحالة يمكنهم الذهاب سوياً مع المسافرين.

(٤) بعد ذلك:

- (أ) المسافرين والأشخاص المرافقين لهم عليهم الانتظار أمام المنضدة الفلسطينية،
- (ب) سيتم فحص الوثائق من قبل مسؤول إسرائيلي بدون تأخير غير مبرر. يجب على المسؤول الإسرائيلي أيضاً فحص هوية المسافرين بطريقة غير مباشرة،
- (ج) في حالة أي تأخير بخصوص فحص وثائق أو هويات المسافرين، سينتظر للمسافر في منطقة انتظار خاصة لحين حل هذه القضية،
- (٥) سيعيد المسؤول الإسرائيلي للوثائق إلى المسؤول الفلسطيني بعد التعرف على المسافرين وفحص والموافقة على الوثائق، كذلك سيسلم البطاقة البيضاء المشار إليها في البند ٣ ط من المادة الثامنة للملحق الأول،
- (٦) سيعيد المسؤول الفلسطيني للوثائق المختومة والبطاقة البيضاء المذكورة أعلاه إلى المسافرين.

(٧) سيوجه للمسافر إلى مخرج الجناح الفلسطيني وعندها يسلم البطاقة البيضاء إلى مسؤول فلسطيني، و

(٨) سيمرر الموظف الفلسطيني البطاقة البيضاء إلى الموظف الإسرائيلي الذي سيسمح للمسافر بالمرور إذا كانت البطاقة سارية المفعول،

ب. فيما يتعلق بالزائرين إلى قطاع غزة والضفة الغربية والمارة من خلال الجناح الفلسطيني:

- (١) سيمرر للمسافر من خلال منضدة إسرائيلية يفحص عندها وثائقه وهويته من قبل مسؤول إسرائيلي، بعد ذلك سيقوم المسؤول الإسرائيلي بإعادة الوثائق إلى المسافرين مع البطاقة الزرقاء المذكورة أعلاه،
- (٢) سينتقل للمسافر إلى منضدة فلسطينية حيث يتم فحص وثائقه وهويته من قبل مسؤول فلسطيني بناء على إجراءات تصدر عن مدير الجناح الفلسطيني،

(٣) سيوجه المرافق الى مخرج الجناح الفلسطيني، حيث يسلم البطاقة للزرقاء المذكورة اعلاه الى المسؤولين الاسرائيليين والفلسطينيين هناك.

٣. المسافرين الخارجين من مصر والأردن

أ. الاجراء المنصوص عليه في البند ١٢ اعلاه سيطبق ايضا بخصوص دخول سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب. الاجراء المنصوص عليه في البند ٢١ اعلاه سيطبق ايضا على دخول الزائرين الى قطاع غزة والضفة الغربية المارين من خلال الجناح الفلسطيني، مع التعديلات التالية:

(١) بدون اجحاف بصلاحيات كل طرف لمنع دخول زائرين مارين من خلال الجناح الفلسطيني بموجب المادة الثامنة للملحق الاول، سيسمح فقط بدخول الزائرين حاملي جوازات او وثائق سفر سارية المفعول على الاقل لمدة ستة اشهر.

(٢) في حالات استثنائية يمكن السماح بعبور ولمدة ٣٠ يوم لزائرين حاملي جوازات او وثائق سفر سارية المفعول لمدة اقل من ٦ اشهر. لا يمكن للمجلس تمديد تصاريح زيارة الا اذا كان سريان مفعول جوازات سفر الزائرين او وثائق سفرهم تم تمديدتها لمدة اكثر من ستة اشهر.

(٣) تمديد تصريح للزيارة المذكور اعلاه يجب ان يتم بموجب النذير الاول للملحق الثالث للاتفاق.

٤. متفرقات:

أ. اذا تم القبض على مسافر في الجناح الفلسطيني من قبل اي جانب بموجب البند ٨٣- من المادة الثامنة للملحق الاول:

(١) موظف فحص الوثائق في الجانب الذي قام بالقبض عليه اعلام موظف فحص الوثائق في الجانب الاخر عن ذلك،

(٢) اذا تم القبض على مسافر من قبل مسؤول اسرائيلي، على موظف فحص الوثائق الفلسطيني ان يتأكد من وصول شرطي فلسطيني مباشرة للقاء المسافر المقبوض عليه،

(٣) بعد اعلام هيئة الارتباط، اي معاملة لاحقة للمسافر المقبوض عليه يجب ان تتم بموجب الملحق الرابع للاتفاقية.

ب. يجب منع مسافر من السفر خارجا في الحالات التالية:

- (١) اذا تم القبض على المسافر على النحو الصحيح بموجب الاتفاقية،
- (٢) اذا لم يكن بحوزة المسافر الوثائق المطلوبة للسفر الى الخارج بموجب الذيل الاول للملحق الثالث في الاتفاقية، او
- (٣) اذا تم اصدار امر تقييدي بخصوص المسافر بموجب البند ٥ من المادة الثانية للملحق الرابع للاتفاقية.

ج. ستطبق ترتيبات فحص وثائق خاصة لبعض فئات من المسافرين على النحو التالي:

- (١) فيما يتعلق بالاشخاص، رافعي المستوى (VIPS)، فان الترتيبات منصوص عليها في القسم و من هذا البروتوكول،
- (٢) يعتبر المسافرين مقحدين اذا كانوا مرتبطين باجهزة طبية يمكن ان تشكل فصلها خطر على حياتهم، او اذا لم يكن بمقدورهم المرور من داخل البوابة الممنطة. سوف ينتظر هؤلاء المسافرين في سيارة اسعاف لحين مرور وثائقهم وحقائبهم وامتحمتهم للشخصية بفتحها كامل كما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من الملحق الاول.

سيقوم المدير العام، من خلال اجراءات يتم اصدارها بموجب القسم ج، من تحديد اي امور تتعلق بالمعاملة التي يجب ان يحظى عليها المقحدين،

- (٣) سكان الضفة الغربية وقطاع غزة التي تتراوح اعمارهم، ما بين ١٢-١٦ عام ولذين لم يصدر لهم جوازات او وثائق سفر رايس بحوزتهم بطاقات هوية، بإمكانهم السفر لوحدهم خارجا فقط اذا حصلوا على تأشيرة خروج من ال CAC. صورة حديثة يجب ان تخدم وان ترفق مع تأشيرة الخروج.

- (٤) سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين تتراوح اعمارهم ما بين الخامسة والثانية عشر عاما بإمكانهم السفر خارجا كما هو منصوص عليه فقط اذا كان برقيتهم شخص تجاوز عمره ستة عشر عاما.

(٥) الشرطة الفلسطينية وموظفي المجلس الآخرين والذين لم يحصلوا على جوازات او وثائق سفر والذين لا يحوزوا على بطاقات هوية سوف يتمكنوا من السفر فقط اذا كان بحوزتهم الوثائق التي سمحت لهم بالدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وتصريح خروج صادر عن الـ (CAC) ولديهم نسخة عن طلب الحصول على بطاقة هوية.

(٦) عند وصول اي رجل شرطة فلسطيني او اي موظف آخر للمجلس إلى الضفة الغربية او إلى قطاع غزة لأول مرة، سيتم تعبئة طلب للحصول على بطاقة هوية معبأة على ثلاث نسخ في الرصيف. يجب ان يسجل هذا الطلب عند إجازة اسم المتقدم إلى الموظف الإسرائيلي المعني وبعد ان يكون قد قدم وثيقة سفر سارية وبعد اصدار رقم كمبيوتر.

يجب ان يوضع على الطلب ختم يدل على ان المسافر هو شرطي فلسطيني او موظف في المجلس. عند الانتهاء من اجراءات تدقيق الوثائق، يختم الطلب بخاتم الدخول.

(٧) ترتيبات دخول زوجة وابناء رجال الشرطة الفلسطينيين والموظفين العاملين في المجلس مستشكل من قبل الـ (CAC). سيتم تطبيق الاجراءات الحالية لحين تجهيز هذه الترتيبات؛

(٨) سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين فقدوا وثائقهم في الخارج بإمكانهم تقديم طلبات إلى المجلس وهم خارج للبلاد من خلال أقاربهم، سيتم اصدار وثائق ذات طابع مؤقت في مثل هذه الحالات من قبل نفس الطرف الذي اصدر الوثائق الضامنة الاصلية.

د- موظفي مراقبة الوثائق الفلسطينية سيقيموا بختم وثائق سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وزوار الضفة الغربية وقطاع غزة.

هـ- بإمكان الـ (CAC) تعديل الترتيبات المنصوص عليها في هذا الجزء عندما تستدعي الضرورة لذلك.

فيل ٦

لائحة الحرب المشمولة في منطقة "ب":

بموجب المادة الحادية عشر، للفقرة ٣ (ب) للاتفاقية، فإن لائحة الحرب المشمولة في المنطقة ب هي كالآتي:

أ. لواء طواكريم

١. عقابا
٢. النزالة الوسطى
٣. كور كنا
٤. كفه

ب. لواء قابلموس

١. جالود
٢. الجنيد
٣. العقربانية

٤. نص جبيل
٥. ياقون
٦. عراق بورين
٧. صورية

ج. لواء سلفيت

١. خربة آيس

د. لواء اريحا

١. الزبدان

هـ. لواء كفتية

١. صير
٢. خربة سلمان
٣. فلامية
٤. خربة رأس طيرة
٥. عسلة
٦. للفندق
٧. المدور

:

و. لواء جنين

١. طوره الغربية
٢. للزاوية
٣. مشروع بيت فاد
٤. الكفير
٥. المطة
٦. ثلثيت
٧. طوره الشرقية

ز. لواء الخليل

١. العزيز
٢. خربة السلام
٣. أبو المسجا
٤. سكه
٥. وادي الشجنة
٦. بيت مرسيم
٧. الهجرة

٨. دير رازح
٩. خلة المية
١٠. خلة السقد
١١. أم الصفة
١٢. قنان جابر
١٣. رابود
١٤. شويك
١٥. خربة سكوك
١٦. جرون اللوز
١٧. بيت مكنوم
١٨. المريق

١٩. البيرة

٢٠. للجنة

٢١. بيت عمره

٢٢. طرامة

٢٣. هذب الملكة

٢٤. دير العسل للتحتا

٢٥. بيت الروش للتحتا

٢٦. الندير

٢٧. كويريا

٢٨. حقا

٢٩. كرزه

ح. لواء رام الله

١. جيبيا

٢. عين كينيا

٣. يبرود

٤. دير نظام

٥. أم صفا

٦. برهام

٧. الندي صالح

٨. شبتين

٩. خربة أم اللحم

١٠. بيت اجزا

ط. لواء بيت لحم

١. وادي النيص

٢. مراح رباح

٣. للمصرة

٤. أم سلمونه

٥. الخس
٦. خلة اللوز
٧. أبو نجم
٨. بيت فالوح
٩. بريضمه
١٠. خربة النبر
١١. ظهر الندى
١٢. المنشية
١٣. خلة الحداد
١٤. كيسان
١٥. الرشادة
١٦. حرمة
١٧. مراح معلا

الملحق الثاني

البروتوكول القاص بالانتخابات

الفهرس

١٣١	المادة الأولى: أسس الانتخابات
١٣٢	المادة الثانية : حق الانتخابات والتسجيل الانتخابي
١٣٦	المادة الثالثة : مؤهلات المرشحين وتنسيبهم
١٣٧	المادة الرابعة : الحملة الانتخابية
١٣٩	المادة الخامسة : المراقبة الدولية للانتخابات
١٤٣	المادة السادسة : تركيبة الانتخابات بخصوص القمص
١٤٥	الذيل (١) : الشكل المنفق عليه لمعلومات التصويت
١٤٧	الذيل (٢) : لشروط العامة الممتدة للمراقبين الدوائين
١٥٠	الذيل (٣) : الامتيازات والحصصات التي يتمتع بها مندوبو الرقابة الدولية

المادة الاولى

اسس الانتخابات

احكام العامة

١. بموجب المادة ٣ من اتفاق اعلان المبادئ، وتمشيا مع احكام هذا الملحق، فان الانتخابات للسياسة العامة، الحرة والمباشرة سوف تتم للمجلس وفي الوقت ذاته لرئيس السلطة التنفيذية.
٢. ان اجراء انتخابات لمنصب الرئيس والمجلس الفلسطيني سيحكمها هذا الملحق وقانون لانتخاب الرئيس والمجلس الفلسطيني (من الان فصاعدا "قانون الانتخاب") والانظمة المعمول بها ضمن هذا القانون (من الان فصاعدا "نظمة الانتخابات"). ان قانون الانتخابات يستتبع السلطة الفلسطينية. قانون الانتخابات وانظمة الانتخابات يجب ان تتماشى مع احكام هذه الاتفاقية. الا اذا لم يتم تحديد ذلك بوضوح في هذا الملحق، فان المنتخبين والمرشحين للانتخابات سيخضعون عليهم جميعا وبصورة موحدة لاحكام قانون الانتخاب وانظمة الانتخاب.

مفوضية الانتخاب المركزية

٣. ان مفوضية الانتخاب المركزية الفلسطينية (من الان فصاعدا CEC) والتي ستعين من قبل السلطة الفلسطينية، ستكون مسؤولة عن ادارة الانتخابات. الـ CEC ستكون مسؤولة ايضا عن التحضير للانتخابات وعن طريقة سير الانتخابات، وسيكون لها السلطات والصلاحيات اللازمة لتحقيق هذه المهام، كما هو منصوص عليه في قانون الانتخاب. جميع الامور المتعلقة بالانتخابات والتي لا تخضع لبند معين في هذه الاتفاقية ستخضع للحكم الصادر عن السلطات الفلسطينية او عن الـ CEC حسب قانون الانتخاب، انظمة الانتخاب، والاجراءات ذات العلاقة الموضحة في هذه الاتفاقية. ان الـ CEC والهيئات التابعة لها ستكون مستقلة.
٤. أ. جميع مكاتب الـ CEC والهيئات التابعة لها، بما في ذلك مفوضيات الانتخابات اللوائية (من الان فصاعدا DEC) ومكاتب الانتخابات اللوائية (من الان فصاعدا DEO) ستكون موجودة في الدوائر الانتخابية المنصوص عليها في قانون الانتخاب الفلسطيني وفي مواقع واقعة تحت ولاية المجلس.

ب. جميع جوانب الإدارة الانتخابية (مثل طباعة لوائح الناخبين والمرشحين، وأي معلومات أخرى بخصوص إجراء الانتخابات، الاستفتاءات، لحصاء الأصوات، ونشر النتائج) ستجري فقط في مكاتب الـ DEO ذات العلاقة.

المادة الثانية

حق الانتخاب والسجل الانتخابي

١. حق الانتخاب

أ. حق الانتخاب سيكون علما وشاملا، بغض النظر عن الجنس، العرق، الدين، الرأي، الأصل الاجتماعي، التعليم، أو وضع الملكية. كل فلسطيني يحق الأهلية للانتخاب سيكون له الحق في التسجيل للانتخاب.

ب. الشخص الذي يظهر اسمه في السجل الانتخابي، كما هو منصوص عليه في الفقرة ٢ أدناه، والذي عمره ١٨ سنة أو أكثر في يوم الانتخابات، سيكون له الحق في الانتخاب.

ج. لن يسجل أي شخص كمنتخب في أكثر من محافظة انتخابية واحدة، كما هو منصوص عليه في الفقرة ٢ أدناه.

د. ان الأهلية لانتخاب رئيس السلطة التنفيذية للمجلس أو لانتخاب المجلس هي واحدة.

هـ. المواطنون الاسرائيليون لن يدرجوا في السجل الانتخابي.

و. كي يكون الشخص مؤهلا ليدرج في السجل الانتخابي يجب ان يكون:

١. فلسطينيا

٢. ان يكون ١٧ سنة أو أكثر

٣. ان يكون مكانقامته في المحافظة الانتخابية التي سجل لينتخب فيها

٤. ان لا يكون غير مؤهل حسب الفقرة الفرعية (ك) أدناه.

٥. ان يكون مدرجا ضمن السجل السكاني المحفوظ من قبل السلطة الفلسطينية أو السلطات

الاسرائيلية (من الآن فصاعدا "السجل السكاني")، وبالتالي ان يكون حاملا لهوية اصدرتها

السلطة الفلسطينية أو السلطات الاسرائيلية.

ز. اي شخص:

(١) يكون عمره على الاقل اربعون عاما في كانون ثاني الاول عام ١٩٩٦ وبمقدوره تقديم اثباتات كافية على انه او انها سكن/ت فعلا في الضفة الغربية او قطاع غزة على التوالي، باستثناء فترات غياب قصيرة، لمدة ثلاث اعوام مباشرة قبيل للتوقيع على هذه الاتفاقية، او

(٢) سيكون عمره اقل من ٤٠ عاما في كانون ثاني الاول عام ١٩٩٦ وبمقدوره تقديم اثباتات كافية على انه او انها سكن/ت الضفة الغربية او قطاع غزة على التوالي، باستثناء فترات غياب قصيرة، لمدة اربعة اعوام مباشرة قبيل للتوقيع على هذه الاتفاقية،

سيكون مخطأ، بغض النظر عن انه كان فعلا مسجلا في سجل السكان ام لا، ان يدرج في سجل السكان والحصول على بطاقة هوية ملائمة. ومن خلال ال CAC، فان السلطة الفلسطينية واسرائيل سوف تقومان بالدعوة الى تقديم طلبات من اجل ادراجها في سجل السكان. مثل هذه الطلبات ستقدم الى الادارة المدنية او هيئة الارتباط الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة ذات الشأن قبيل موعد الانتخابات وسيتم معالجة هذه الطلبات في الادارة المدنية او من قبل طرفي هيئة الارتباط المشتركة هذه بسرعة من اجل المساعدة في عملية التسجيل.

ح. ان ادراج اي شخص في السجل الانتخابي في عنوان ما يجب ان يكون بدون تحيز لمسألة ما اذا كان هذا العنوان هو عنوانه القانوني.

ط. في هذه الاتفاقية تشير كلمة "العنوان القانوني" الى العنوان الدائم في منطقة الاقتراع والتي كان يسكن به الشخص في وقت التسجيل الاولي للانتخابات.

ي. في هذه الاتفاقية تشير كلمة "للعنوان" الى جماعة، منزل، شارع، حي، او اي تفصيل اخر يحدد العنوان القانوني ما والذي يقطن شخص ما به فعلا، والذي تتوافر فيه هذه للمعلومات.

ك. الاشخاص الذين لن يكونوا مؤهلين ليدرجوا في السجل الانتخابي:

١. اي شخص حرم من حق الانتخاب بحكم قضائي ما دام الحكم ساري المفعول،
٢. اي شخص اعلن بانه غير قادر على الانتخاب بقرار قضائي، و
٣. اي شخص محتجز في مؤسسة نفسية بقرار قضائي وذلك خلال فترة الاحتجاز هذه.

'حكم قضائي' يعني حكم او قرار محكمة صدر عن محكمة فلسطينية.

٢. السجل الانتخابي

- أ. بموجب احكام هذه المادة، وقانون الانتخاب ولقظمة الانتخاب، فان الـ CBC ستجمع وتتابع قائمة الاشخاص المسجلين كمؤهلين للانتخاب (من الان فصاعدا "السجل الانتخابي"). وسيكون هنالك جزء مستقل في السجل الانتخابي (من الان فصاعدا "سجل انتخابي") يخصص لكل منطقة جغرافية محددة التي لها محطة اقتراع خاصة بها (من الان فصاعدا "محافظة انتخابية").
- ب. بموجب الترتيبات المتفق عليها بين الجانبين، فان الـ CBC ستجمع مسودة السجل الاولي. ان تجميع السجل في كل منطقة انتخابية سيكون من مسؤولية مفوضية مركز الاقتراع الـ (PSC) لتلك المنطقة.
- ج. يجب على الـ PSC ان تدخل في مسودة السجل الاولي اسم اي شخص عمره ١٨ سنة او اكثر، مؤهل للتسجيل في منطقة انتخابية معينة، حامل لهوية لصدقتها السلطات الاسرائيلية او السلطة الفلسطينية، ويقوم بتقديم كافة المعلومات المطلوبة بشرط ان تقتنع الـ PSC ان هذه المعلومات صحيحة.
- د. سيورد الـ PSC في مسودة السجل الاولي اسم اي شخص عمره ١٧ سنة ويلي نفس الوقت يحقق الشروط الاخرى التي تؤهله للتدراج. هذا للشخص يستطيع الانتخاب اذا ما وصل الى سن الـ ١٨ قبل او في يوم الانتخابات.
- هـ. ان مسودة السجل الاولي ستعرض في موقع الـ PSC في كل منطقة انتخابية. وستشمل كل ورقة منها النص التالي:

"هذه هي المسودة الاولية لسجل الأشخاص الذين يحق لهم، اذا ما كان عمرهم ١٨ سنة او اكثر في يوم الانتخاب، للتصويت في هذه المنطقة الانتخابية لانتخاب المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة للتفنية. ان الخال اسم شخص في مسودة السجل هذه، منوط بالتصديق بان اسمه/ها مدرج في السجل السكاني المطبق لدى السلطة الفلسطينية او السلطات الاسرائيلية وبالتالي يكون حاملا لبطاقة هوية صادرة عن السلطة الفلسطينية او السلطات الاسرائيلية. اي شخص يعتقد بان اسمه او اسمها قد حذف لاسباب خاطئة، واي شخص لديه القناعة بان المعلومات التي نشرت عنه او عنها هي معلومات غير صحيحة

فإن بإمكانه/ها تسليم اعتراض الى ملفوضية محطة الاقتراع. اي شخص لديه القناعة ان شخصا اخر مدرج بمسودة السجل هو/هي غير مؤهل لان يكون مدرجا في السجل هذا يستطيع ان يقدم اعتراضا لمفوضيه محطة الاقتراع، ان الموعد النهائي لتسليم الطلبات والاعتراضات هو ي/ي/ش/ش/ين من).

و. اللجنة الفرعية التي ستتشكل لجنة التنسيق ولتعملون المشتركة للشؤون المدنية ستكون مسؤولة عن المعائل المتعلقة بالتسجيل المعروف في هذه الاتفاقية وعن تنسيق تنفيذ ترتيبات التسجيل (مشار إليها من الان فصاعدا في هذه المادة ب "اللجنة الفرعية للـ CAC").

ز. خلال ستة اسابيع من تجميع مسودة السجل الاولي وفي اعقاب الفصل في الطلبات والاعتراضات، فان الجانب الفلسطيني في "اللجنة الفرعية للـ CAC" سيقوم بتزويد الجانب الاسرائيلي بنسخة من هذا السجل والمعدة بالشكل الحسوبي المتفق عليه بين الجانبين والمعروض بالذيل ١ لهذا الملحق. عند استلام هذه المعلومات، سيقوم الجانب الاسرائيلي في اللجنة الفرعية للـ CAC بتدقيق المعلومات المدرجة في مسودة السجل الاولي ومطابقتها مع تلك المدرجة في السجل المسكني. منوطا بالامتثال الى احكام الذيل ١، اضافة الى اي تعديلات متفق عليها بعد الممثل للتجريبي او غير ذلك، فان هذا التغيير سيكون ساريا بعد سبعة ايام. الاشخاص الذين لا تظهر تفاصيل عنهم، او اولئك الذين تختلف التفاصيل عنهم كثيرا عن تلك الموجودة في السجل المسكني سيحذفون من مسودة التسجيل الاولي الا اذا استطاع الجانب الفلسطيني تزويد اثباتات مقنعة خلال سبعة ايام بان ذلك الشخص قد ادرج في السجل المسكني.

ح. نشر السجل الانتخابي وعرض السجل الانتخابي في كل محافظة انتخابية سيتبع التصديق المنصوص عليه في الفقرة الفرعية ز اعلاه وستحمل النص التالي:

"هذا هو السجل للأشخاص الذين يحق لهم، لذا ما كان عمرهم ١٨ سنة او اكثر في يوم الانتخاب، التصويت في هذه المنطقة الانتخابية لانتخاب المجلس الفلسطيني ورئيس سلطته التنفيذية".

ط. قبل ٣ ايام على الاقل من نشر السجل النهائي، يجب ان يمرر السجل بواسطة الـ CEC الى الجانب الاسرائيلي في لجنة CAC الفرعية وشاملا ايضا المعلومات الواردة في الذيل ١.

المادة الثالثة

موهلات المرشحين وتنسيبهم

١. الموهلات الضرورية للمرشحين

أ. كل مرشح للمجلس وكل مرشح لمنصب رئيس السلطة التنفيذية للمجلس يجب ان يكون مسجلا للانتخاب.

ب. كل مرشح للمجلس من اي دائرة انتخابية منصوب عليها في القانون الانتخابي الفلسطيني يجب ان يكون له عنوان ساري في منطقة تقع ضمن ولاية المجلس وفي الدائرة الانتخابية والذي هو مرشح بها. كل شخص مرشح لمنصب الرئيس يجب ان يكون له عنوانا ساريا يقع ضمن ولاية المجلس. ان العنوان الساري هو عنوان عقار سكني ممتلك او مستأجر او ان يكون مأهولا بطريقة مشروعة من قبل المرشح. العنوان الساري هذا يجب ان يوضع على اوراق تنسيب المرشح. في حال ان المرشح له اكثر من عنوان ساري واحد، فيمكنه ادراج جميع هذه العناوين على ورقة تنسيبه.

ج. لا يمكن للمواطنين الاسرائيليين ان يكونوا مرشحين للانتخابات لعضوية المجلس او للرئاسة.

٢. التنسيب (الترشيع)

ان تنسيب المرشحين، الاحزاب، او التحالفات سيكون مرفوضا، وان تنسيب او تسجيل كهذا عند القيام به سيلغى اذا ما كان المرشحون، الاحزاب او التحالفات:

(١) يمارسوا او يشجعوا العنصرية، او

(٢) يعملا على تنفيذ اهدافهم بطرق غير مشروعة او غير ديمقراطية.

٣. اجراءات التنسيب - للمجلس

أ. يجب ان يسلم التنسيب لـ الـ DEC على اوراق تنسيب رسمية كما هو مبين في قانون الانتخاب الفلسطيني.

- ب. بعد اغلاق باب الترشيح، فإن الـ DEC في كل دائرة انتخابية في الضفة الغربية ستقوم مباشرة بنشر اللائحة التمهيدية باسماء الأشخاص المرشحين عن دائرتها الانتخابية بموجب قانون الانتخاب الفلسطيني.
- ج. عند نشر اللائحة التمهيدية باسماء المرشحين، بإمكان اي شخص ان يقدم اعتراضا خلال ٧ ايام لـ الـ DEC بان احد المرشحين تمهيدا لا يوفي باحد الشروط المذكورة في الفقرات (١ب) ، (١ج)، (٢) اعلاه.
- د. بعد البت في كافة الالتماسات، ولفترة زمنية لا تتجاوز ٢٢ يوما قبل يوم الاقتراع فإن الـ DEC ستقوم بنشر اللائحة النهائية باسماء المرشحين.

٤. لوائح التسيب - منصب الرئيس:

- أ. ان تسيب اي مرشح يجب ان يسلم لـ الـ DEC على اوراق الترشيح الرسمية، كما هو منصوص عليه في قانون الانتخابات الفلسطيني.
- ب. ستقوم الـ DEC بنشر اللائحة التمهيدية للأشخاص المنسبين بعد اغلاق باب الترشيح بثلاثة ايام.
- ج. عند نشر اللائحة التمهيدية باسماء المرشحين يستطيع اي شخص التقدم خلال يومين بتقديم اعتراض لـ الـ DEC بان احد المرشحين تمهيدا لا يوفي باحد الشروط المذكورة في الفقرات (١ب)، (١ج)، (٢) اعلاه.
- د. بعد البت في كافة الالتماسات (ولفترة زمنية لا تتجاوز ٢٢ يوما قبل يوم الاقتراع) فإن الـ DEC ستقوم بنشر اللائحة النهائية باسماء المرشحين.

المادة الرابعة

الحملة الانتخابية

١. الاحكام العامة للحملة

- أ. جميع النشاطات التي يقوم بها المرشحون المنسبون، او الاحزاب السياسية، التحالفات، وتجمعات الناخبين الذين نسبوا للمرشحين، او النشاطات التي تقام لصالحهم، والتي توجه مباشرة

للحصول على اصوات الناخبين ستشكل نشاطات الحملة الانتخابية. بإمكان المرشحين ومؤيديهم ان يروجوا لحماتهم الانتخابية بآية طريقة قانونية يرغبونها.

ب. ان الزمن الرسمي للحملة الانتخابية والتي تسري خلالها البنود المتعلقة بالحملة الانتخابية سوف يبدأ ٢٢ يوما قبل موعد الاقتراع وينتهي ٢٤ ساعة قبل ان تفتح مراكز الاقتراع امام الناخبين. ان شن الحملة الانتخابية قبل بدء الاقتراع بيوم واحد، او في يوم الاقتراع لن يسمح به.

٢. الاجتماعات والتجمعات:

أ. ستقوم الـ CEC بنشر لائحة بالامكان والتسهيلات المتاحة للاجتماعات والتجمعات الانتخابية، والتي ستشتمل على جميع امكان الاجتماعات المتعارف عليها العامة المفتوحة وعلى جميع المباني العامة التي تحتوي على قاعة متعارف عليها للاجتماعات، وستقوم الـ CEC ايضا بنشر لائحة بالطرق المخصصة للمسيرات، ستطلق هذه اللائحة في الـ DEO المعني في كل دائرة انتخابية. النشاطات الانتخابية هذه يجب ان تقام في الامكان المشمولة ضمن اللوائح والتي نشرتها الـ CEC.

ب. وبدون الانحراف عن المبدأ القائل بان الشرطة الفلسطينية ستعمل على الحفاظ على النظام خلال فترة الانتخاب الفلسطينية، من اجل ضمان سير الانتخابات بسلاسة وبدون تدخلات عنثرات او خلافات فان الجانبان يوافقان على التعامل مع والتمسّق فيما بينهم فيما يختص بالمواضيع الامنية للعملية الانتخابية التي قد تظهر في الـ DCO للمعني في كل دائرة انتخابية.

ج. المسائل الامنية المتعلقة بالمرشحين الدوليين سيتم معالجتها في الـ DCO للمعني ومن خلال اطار المنتدى الثلاثي الفلسطيني - الاسرائيلي - الاتحاد الاوروبي كما ورد في المادة ٥ الفقرة ٧ ادناه.

د. سوف يتخذ كل طرف من جانبه كافة الاجراءات الضرورية، فيما يختص بالاشخاص الواقعين تحت سلطته، وذلك لمنع الاخلال بالنظام العام اثناء القيام بنشاطات الحملة الانتخابية، لضمان ان كل نشاط يتم لا يؤثر على انسحاب حركة المرور، ولحماية العملية الانتخابية من العنف، التحريض والدعاية العدائية الى غير ذلك من التكتيكات غير الديمقراطية.

- هـ. (١) إذا أراد ممثل لمرشح أو لمرشحين أن يقيم تجمعا، اجتماعا أو مسيرة فيجب عليه أن يقدم طلبا لـ الـ DEO المعني مع اعطاء تفاصيل الوقت والمكان المقترحين.
- (٢) فيما يختص بطلبات لقائمة نشاط انتخابي كهذا في المناطق التي تمارس فيها الشرطة الفلسطينية مسؤولياتها المتعلقة بالنظام العام، ولا يوجد هناك مقرا أو مخفر للشرطة الفلسطينية، فإن الـ DEO ستقوم بالاشعار مسبقا عن هذا النشاط الى الـ DCO ذات الشأن.
- (٣) فيما يختص بطلبات لقائمة نشاط انتخابي كهذا في المناطق التي تمارس فيها الشرطة الفلسطينية مسؤولياتها المتعلقة بالنظام العام فإن هذا النشاط سيقام فقط بعد التنسيق مع والتأكيد عليه من قبل الـ DCO المعني.

المادة الخامسة

المراقبة الدولية للانتخابات

١. للمعايير الدولية

إن العملية الانتخابية ستكون مفتوحة أمام الرقابة الدولية وستتم المراقبة بحسب المعايير الدولية المقبولة.

٢. مدى المراقبة

- أ. إن جميع مراحل العملية الانتخابية ستكون مفتوحة للمراقبة. وسيشمل ذلك تسجيل الناخبين، الحملة الانتخابية، كيفية عمل مراكز الاقتراع خلال فترة للتصويت، عملية عد الأصوات في كل مركز اقتراع، والتجميع والتفريق (بما في ذلك لبث في دعوى المرشحين أو ممثليهم) على مستوى المركز والمحافظة.
- ب. سيطلب من المراقبين أن يقيموا فيما إذا كانت جميع مراحل العملية الانتخابية تتسم بالحرية والنزاهة. إن عمل المراقبين سيقتصر على الملاحظة، كتابة التقارير والحوار مع السلطات المعنية.

ج. بإمكان مندوبي الرقابة اذا ما ارادوا ان يدلوا بتعليقاتهم او آرائهم عن سير الانتخابات لـ الـ CEC والتي بدورها ستأخذ هذه الشكاوى والتعليقات بعين الاعتبار ومن ثم تقوم باعطاء الردود المناسبة.

د. لتسهيل استقلالية المراقبة، فان تعليمات التفويض والعمل لكل مندوب من مندوبي الرقابة الدولية سوف يقرر من قبل المندوب بالتشاور مع هيئة تنسيق الرقابة الدولية بحسب نقاط البحث المدرجة ك ذيل ٢ من هذا الملحق.

٣. مصدر المراقبين

من المتوقع ان يحضر المراقبون من كافة انحاء العالم.

- أ. سيحضر مندوبي الرقابة، على وجه الخصوص، من الاتحاد الاوربي، الامم المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد الروسي، كندا، مصر، اليابان، الاردن، النرويج، حركة عدم الانحياز، منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي. من الممكن اضافة مندوبي الرقابة المبعوثين من قبل حكومات اخرى او من قبل منظمات دولية الى هذه اللائحة بعد التشاور.
- ب. سيحضر ايضا مراقبون آخرون، بما في ذلك ممثلو للمنظمات غير الحكومية.

٤. هيئة التنسيق

سيعمل الاتحاد الاوربي كمنسق لنشاطات مندوبي الرقابة.

٥. اعتماد المراقبين

- أ. سيتم استصدار اوراق اعتماد لجميع المراقبين، سواء دوليين كانوا ام محليين، وذلك باستخدام آلية الـ CEC وسيتم اصدار اوراق الاعتماد من قبل الـ CEC عند الطلب. وسيشترط اصدار هذا الاعتماد بقبول النقاط المرجعية العامة للمراقبين. ورقة الاعتماد هذه ستحتوي على نص بثلاث لغات (العربية، الانجليزية، العبرية).

ب. ورقة الاعتماد لاعضاء مندوبي الرقابة ولاعضاء هيئة التنسيق ستحتوي التفاصيل التالية:

(١) الاسم الكامل ،

(٢) الدولة الام ،

(٣) النص التالي: "إن حامل هذه البطاقة هو مراقب دولي ويحق له الامتيازات والحصانات بموجب الاتفاقية الانتقالية"، و

(٤) صورة

ج. إن أوراق الاعتماد للمراقبين الآخرين إن تكون بلون بطاقة اعضاء مندوبي الرقابة في الفقرة الفرعية ب اعلاه، ومحتوي هذه البطاقات على التفصيل التالية:

(١) الاسم

(٢) المنظمة

(٣) الكلمات "مراقب انتخابات"

(٤) النص التالي: "حامل هذه البطاقة هو مراقب للانتخابات ومخول بكل مساعدة ممكنة للقيام بمهامه/ها بموجب الاتفاقية الانتقالية"، و
(٥) صورة.

٦. الامتيازات والحصانات

- أ. مندوبي الرقابة واعضاء هيئة التنسيق (من الآن فصاعدا "الاعضاء المنتدبين") سيتم منحهم الامتيازات والحصانات الضرورية للقيام بنشاطاتهم بالتشامشي مع الذيل ٣ لهذا الملحق.
- ب. ستزود الـ CEC اسرائيل باسماء الاعضاء المنتدبين مقدما، وسيتم بعد ذلك توفير الحصانات والامتيازات لهم بالتشامشي مع الذيل ٣.

٧. ملقى التنسيق الثلاثي للوجستيات والامن.

ستقوم كل من الـ CEC، اسرائيل، والاتحاد الاوروبي باتشاء ملقى ثلاثي للتعامل مع مواضيع (مثل: امن للمراقبين، الاتصالات، اشارات الدخول، الهويات ومواضيع اخرى في اللوجستيات) والمثارة من مندوبي الرقابة على انها تتطلب المساعدة، لو انها تتطلب التنسيق بين اعضاء الملقى الثلاثي.

المواضيع الاخرى المتعلقة بسير الانتخابات سيقوم الـ CEC والاتحاد الاوروبي بالتعامل معها ثنائيا. الاشكال العملية للملقى الثلاثي سيتم الاتفاق عليها من الاطراف بين اجتماعهم الاول.

٨. حرية الحركة

- أ. لأغراض مراقبة الانتخابات، سيتم اتخاذ كافة الاجراءات لتحقيق حرية الحركة في جميع مناطق العمل.
- ب. لن يتم مرافقة المراقبين من قبل ممثلين رسميين عن CEC او عن اسرائيل الا اذا قام المراقبون بطلب ذلك.

٩. لجهزة المراقبين

- أ. سيتم التعرف على اعضاء مندوبي الرقابة عن طريق زي مميز (طاقية، قميص، جاكيت .. الخ) مع رداء خارجي كتب عليه بالعربية وبالانجليزية "مراقب دولي". المراقبون الآخرون سيتم بالتالي تمييزهم.
- ب. لن يقوم المراقبون بحمل السلاح.

١٠. تقديم التقارير من قبل مندوبي الرقابة

خلال الانتخابات وبدها، سيكون بإمكان هيئة التنسيق، مندوبي الرقابة، وغيرهم من المراقبين اصدار بيانات وعقد مؤتمرات صحفية عن النتائج التي توصلوا لها.

١١. المراقبون المحليون وجدولة الأصوات الموازية:

سيطلب إلى منظمات الرقابة المحلية أن تكون مستقلة عن الأحزاب، والتحالفات، وتجمعات الناخبين التي لها مرشح/ين/منسب/ين وسيتم اعتماد هذه المنظمات من قبل الـ CEC عندما يطلب إليها ذلك. ستعمل منظمات المراقبين المحليين بموجب المرجعية المشتركة للمراقبين المحليين المرفقة في الإنيل ٢، أية منظمة موازية لجدولة الأصوات ستعتمد كمنظمة محلية للإشراف.

١٢. أحكام للصحفيين

لصحفيين المحليون والعالميون سيتم اعتمادهم من قبل الـ CEC بعد تقديمهم لوثائق صحفية معتمدة. وسيتمتع الصحفيون بحرية الصحافة وبحرية الوصول إلى كافة المرافق الانتخابية في جميع الأماكن من أجل تغطية العملية الانتخابية. وقد تقوم السلطات الانتخابية بهدف تسهيل حرية الوصول هذه بطلب إبراز أوراق الاعتماد من الصحفيين.

المادة السادسة

ترتيبات الانتخاب بخصوص القدس.

١. القيام بالحملة الانتخابية:

ستشكل من الـ CAC لجنة فرعية مكونة من ممثلين من الـ CEC وإسرائيل لتتسيق أمور تتعلق بالحملة الانتخابية في القدس.

المرشحين الذين يقومون بنشاطات الحملة الانتخابية في القدس عليهم طلب الاذن اللازم من خلال الـ CEC. على الـ CEC أن تحصل على التراخيص اللازمة من الجانب الإسرائيلي في اللجنة الفرعية للـ CAC.

اضافة لذلك بإمكان الـ CEC حرمان مرشح ما من الترشيح والذي لا يلتزم في حملته الانتخابية بالقدس بأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني وهذه الاتفاقية.

٢. ترتيبات الاقتراع:

أ. الموقع:

سيقوم عدد من فلسطينيي القدس بالتصويت في الانتخابات من خلال خدمات مقدمة لهم في مكاتب البريد في القدس تبعا لطبيعة هذه المكاتب:

١. مكتب البريد في شارع صلاح الدين ،

٢. مكتب البريد في شارع يفا ،

٣. مكتب البريد في شعفاط ،

٤. مكتب البريد في بيت حنينا ، و

٥. مكتب البريد في جبل الزيتون.

ب. للمراقبة الدولية:

سيوجد مراقبون دوليون في مكاتب البريد المنصوص عليها اعلاه في يوم الانتخابات.

ج. اجراء للتصويت:

١. فلسطينيو القدس الذين سيصوتون في الانتخابات من خلال مكاتب البريد في القدس سيعلّموا بمكتب البريد ذو الصلة من خلال بطاقة التسجيل الانتخابي المزودة لهم من قبل الـ CEC (من الان فصاعدا "الناخبين").

٢. عند الوصول الى مكتب البريد سيرف الناخبون عن انفسهم الى موظف البريد ذو العلاقة (من الان فصاعدا "الموظف") وسيقدموا بطاقة تسجيلهم الانتخابي.

٣. سيوزد الموظفون الناخبون بما يلي:

أ. ورقتي اقتراع، ولحده لانتخاب رئيس والآخرى لانتخابات المجلس، و

ب. مغلفين مخونين الى الـ DEO.

٤. على الناخبين ان يضعوا علامة على لورق الاقتراع على المنضدة في مكتب البريد، ومن ثم وضعها في المغلفات من اجل ادخالها في حاويات يتفق الطرفان على حجمها وشكلها.

٥. عند نهاية اليوم ستسلم هذه الحاويات في موعدها المحدد الى مكتب الـ DEO ذي العلاقة. سيتم هذا التسليم امام المراقبين الدوليين. ويجب ان تختتم هذه الحاويات قبيل تسليمها.

٦. ستكون الـ DEO مسؤولة عن تعداد الاصوات المودعة من خلال الترتيبات المنصوص عليها اعلاه كجزء من التعداد الشامل للاصوات.

الذيل الاول

الشكل المتفق عليه لمعلومات التصويت

١. المواصفات الحاسوبية

أ. سيتم تقديم البيانات على شريط DAT مرة ٢ جوابايت. وإذا امكن، نسيتم نقل البيانات باستخدام

برنامج TAR.

ب. سيتم تقديم البيانات في ملف يتطابق مع المعايير العربية لبرنامج شركة مايكروسوفت "توافد"

•(Microsoft windows)

ج. سيتم تقديم البيانات في ملف مبسط وليس بملف تصدير.

٢. نقاط عامة

أ. سيتم تقديم جدول يبين العلاقة بين الرموز التي تستخدمها الـ PSC وأسماء المواقع الخاصة بهم.

ب. ١٠٠ مدخل تجريبي سيجري اختبارهم بعد، على الأكثر، اسبوعين من بدء الاقتراع.

٢. شكل البيانات - القائمة أ

أ. ان الملف الذي سيتم نقله يجب ان يكون على الشكل التالي:

المحتوى	النوع	الطول
رقم الهوية	رقم	٩
نوع الهوية	رقم	١
تاريخ الميلاد	تاريخ	٦ - س س س س س ي
الجنس	رقم	١
رمز الـ PSC	رقم	٥

ب. من الممكن ان يكون طول حقل "رقم الهوية" ٨ خانات اذا لم يكن هناك خافة للتدقيق. وفي هذه

الحالة، تترك الخانة الأخيرة فارغة.

جـ. من الممكن ان يحتوي حقل نوع الهوية على احدى القيم الثلاث:

١. الهوية الاسرائيلية (الضفة الغربية)

٢. هوية السلطة الفلسطينية

٣. الهوية الاسرائيلية (القدس)

د. من الممكن ان يحتوي حقل الجنس على احدى قيمتين:

١. ذكر

٢. انثى

هـ. عندما لا يكون تاريخ الميلاد معروفا فسيتم ادخاله كما يلي:

i. عندما لا يكون اليوم من الشهر معروفا فسيتم ادخال ٠٠ في موقع اليوم

ii. عندما لا يكون الشهر معروفا فسيتم ادخال ٠٠ في موقع الشهر

iii. عندما لا يكون تاريخ الميلاد ككل معروفا فسيتم ادخاله ٠٠٠٠٠٠

الذيل الثاني

النقاط المرجعية العامة للمراقبين

أ. للمراقبين الدوليين

١. ان المراقبين مدعوون لمراقبة العملية الانتخابية الفلسطينية برمتها، من الاعلان وحتى التسجيل، الحملات الانتخابية، التصويت، عد الاصوات، تجميع النتائج، ولجاءات تقديم الشكاوى.
٢. جميع الهيئات التي تقوم بإرسال المراقبين سيكون لها الحرية في اختيارها لهؤلاء المراقبين. وستقوم الـ CBC بتزويد كافة المراقبين بلورق اعتمادهم حال وصولهم.
٣. سيكون لكل مراقب معتمد حرية الاتصال بأي كان، في أي زمان وأي مكان يشاء، كما وستكون له الحرية في حضور كافة النشاطات المتعلقة بالانتخاب.
٤. ستسمح إسرائيل للمراقبين المعتمدين بالسفر من خلال إسرائيل والسكن فيها.
٥. ان الموجودات، الاجهزة والممتلكات بما في ذلك الاوراق، الوثائق (وتشمل الوثائق المحوسبة)، الاتصالات، المراسلات وقواعد البيانات الخاصة بمنظمات الرقابة سيتم احترامها من الجانبين كل بحسب القوانين المطبقة لديه. كما ويشمل هذا النص ممتلكات المراقبين التي ابتكرت، حوفظ عليها، او استخدمت لأغراض تختص بعملهم.
٦. ميرندي مندوبو الرقابة زيهيم المميز (الطوفاي، القمصان، الجاكيتات .. الخ بما في ذلك الرداء الذي يحمل للجارة "مراقب دولي" بالعربية وبالانجليزية) في أي زمان ومكان أثناء قيامهم بواجبهم. المراقبون غير المنتمين لـ مندوبي الرقابة بحسب المادة الخامسة فقرة ١.٣ من هذا الملحق (من الان فصاعدا "المراقبون الآخرون") سيتم بالتالي تمييزهم.
٧. سيكون كافة المراقبين مسؤولين عن ترتيبات اقامتهم، اجهزتهم، وسائل النقل، للتأمين الصحي وخلافه.
٨. لن تتحمل الـ CEC او إسرائيل أي مسؤولية مالية فيما يتعلق بمصروفات المراقبين، او باصابتهم، او بأي عطل او خسارة قد يتعرض لها المراقبون سواء أثناء تأديتهم لواجبهم ام لا.

وسيقوم الاتحاد الأوروبي فقط، بتحمل مثل هذه المسؤولية وذلك فيما يختص باعضاء هيئة التنسيق وبمراقبي الاتحاد الأوروبي وللدع الذي يصرح الاتحاد بأنه سيقاى عليه.

٩. لن يكون هناك قيود على تقديم دعم مالي لجنبى لنشاطات المراقبين المختلفة، ولا على اعادة مثل هذا الدعم لاي دولة في الخارج. كما ولن يكون هناك قيود على تبادل العملات الاجنبية ما دام ذلك سيتم عن طريق صراف مرخص وباسعار للتبادل في السوق.

١٠. ستتخذ كافة الاجراءات لضمان سلامة ولمن المراقبين. كما وستتخذ اجراءات امن اضافية ومناسبة عند الطلب.

١١. كافة المراقبين لهم حق الاستفادة من خدمات الطوارئ الطبية، بما في ذلك عمليات الاخلاء الطارئة التي قد تستدعيها الظروف. كما تتعهد السلطات الاسرائيلية والفلسطينية المعنية بتقديم عمليات المساعدة والاخلاء للطارتين.

ب. المراقبون المحليون:

١. ان المراقبين المحليون مدعوون للمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية الفلسطينية برمتها. من الاعلان وحتى التسجيل، الحملات الانتخابية، للتصويت، عد الاصوات، تجميع النتائج ولجراءت تقديم الشكاوي.

٢. جميع هيئات الرقابة المحلية ستكون لها الحرية في اختيار مراقبيها. وستقوم الـ CEC بتزويد كافة المراقبين المحليين باوراق الاعتماد الخاصة بهم.

٣. سيكون لكل مراقب محلي معتمد حرية التحرك والاتصال باي كان، في اي زمان واي مكان يشاء، كما وستكون له الحرية في حضور كافة للنشاطات المتعلقة بالانتخابات.

٤. سيتمتع المراقبون المحليون بحرية للكلام فيما يتعلق بما يتقوهون به او يكتبونه من كلمات في مجال القيام بواجبهم الرسمي.

٥. الموجودات، الاجهزة والممتلكات، بما في ذلك الاوراق والوثائق (وتشمل الوثائق المحوسبة)، الاتصالات، المراسلات، وقواعد البيانات الخاصة بمنظمات الرقابة المحلية سيتم احترامها من الجانبين كل حسب القوانين السارية لديه. كما سيسري هذا البند ايضا على ممتلكات المراقبين المحليين التي ابتكرت، حوفظ عليها او استخدمت لاجراض تختص بعملهم او مهامهم.

٦. مسموح اسرائيل للمراقبين المحليين المعتمدين بالتجوال داخل المنطقة الاسرائيلية اثناء قيامهم بواجبهم بشرط ان تقوم الـ CBC بتسلّم لائحة باسماء هؤلاء المراقبين.
٧. سيكون كافة المراقبين مسؤولين عن توفير الاجهزة، وسائل النقل، والتأمين الصحي وخلافه لانفسهم.
٨. ان تتحمل الـ CBC او اسرائيل اي مسؤولية مادية فيما يتعلق بمصروفات المراقبين او باصداقاتهم او باي عطل او خسارة قد يتعرضوا لها سواء اثناء تاديتهم لواجبهم او خلاله.

الذيل الثالث

الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها مندوبو الرقابة الدوليين

لاغراض هذا الذيل، فإن الامتيازات والحصانات ممنوحة لجميع مندوبي الرقابة الدوليين المعتمدين ولاعضاء هيئة التنسيق المعتمدين وللموظفين المعيّنين من قبل مندوبي الرقابة للقيام بنشاطات تتعلق بمراقبة الانتخابات (من الان فصاعداً "الاعضاء المنتخبين").

١. سيتوفر للاعضاء المنتخبين:

أ. الحصانة من الاعتقال الشخصي او التوقيف، وكذلك من حجز ممتلكاتهم.
ب. الحصانة من المتابعة القضائية فيما يتعلق بكلمات تفوهوا بها او كتبوها، او اعمال قاموا بها أثناء اتيامهم بمهمتهم.

ج. حرمة جميع اوراقهم ووثائقهم بما في ذلك الوثائق المحوسبة.

د. إمكانية استخدام الرموز واستلام اوراق ومراسلات لاغراض تختص باتصالاتهم الرسمية باستخدام اشخاص لنقلها او باستخدام مطايف مختومة.

٢. سيتم ضمان حرية وحرمة الاتصالات والمراسلات من وإلى الاعضاء المنتخبين.

٣. ستكون ممتلكات الاعضاء المنتخبين، بما في ذلك كافة السجلات، اواعد اللياقات، الممتلكات، التمويل والموجودات:

أ. محمية ولها حرمتها.

ب. محصنة من التفتيش، الطلب، المصادرة، من وضع اليد عليها، ومن اي شكل اخر من اشكال للتدخل سواء كان هذا التدخل تنفيذياً، ادارياً، قضائياً او قانونياً.

٤. بدون المس بامتيازاتهم وحصاناتهم، الا ان من واجب الشخص الذي يتمتع بهذه الامتيازات وتلك الحصانات ان يحترم القوانين والنظم السارية عند كل جانب في المناطق الواقعة تحت ولايته.

٥. ستكون هيئة التنسيق ومندوبو الرقابة كافة، منذ بداية عملهم وحتى نهايته، من الحصول على والاستخدام بفعالية وحرية لوسائل الاتصال الضرورية ليتكفوا من القيام بواجبهم على اكمل وجه، وذلك ضمن اطار عمل الملفتي الثلاثي المعروف في المادة ٥، فقرة ٧ لهذا الملحق (من

الآن نساعداً "الملقى الثلاثي")، ستضمن السلطات الاسرائيلية والفلسطينية الوصول الى خطوط الاتصال وتردد للموجات اللازمة.

٦. سيكون بوسع هيئة التنسيق ومنطوي الرقابة كافة الحصول على واحد او اي مما يلي:

أ. لوحات ارقام خاصة للسيارات وترخيص لخرى تم الاتفاق عليها في الملحق الثلاثي التي تم شراؤها او استئجارها محليا.

ب. لوحات ترخيص خاصة بالسيارات التي تم استيرادها او تم اعادة تصديرها.

من الواجب الحصول على تأمين شامل لكل سيارة كهذه.

٧. كافة الاجهزة، الادوات، البضائع والمواد التي يتم استيرادها من قبل هيئة التنسيق او مندوبي الرقابة والتي لها علاقة بنشاطاتهم. ستكون محفأة من كافة الجمارك وضرائب الاستيراد والرسوم، من المفهوم ان هذا الاعفاء لا يشمل تكلفة الخدمات المقدمة عند نقاط العبور الاسرائيلية. في حالة الطلب لنفع نفقات للتخزين الناتجة عن اي تأخير مبرر من قبل السلطات الاسرائيلية، كما يسمح من قبل الملحق الثلاثي، فسيتم ارجاع نفقات التخزين.

مسائل متعلقة بمثل هذه الواردات والخاصة بالممنوعات او التحديدات المتعلقة بمثل هذه الواردات فان هذه المسائل سيتم مناقشتها ومعالجتها باجراءات سريعة من قبل الملحق الثلاثي.

كل مندوب مراقب سيسمح له باستيراد واعادة تصدير جميع الاجهزة الضرورية بما فيها السيارات والتي تعتبرها ضرورية لاداء مهامها.

ضمن اطار عمل الملحق الثلاثي فان سلطات الجمارك الاسرائيلية و/او للفلسطينية مستقوم بتصفية الجمارك الملائمة من خلال لجراءات سريعة خاصة تحت اشراف موظفين جمارك رفيعي المستوى. جميع الاجهزة المستوردة والمواد والبضائع المحفأة من ضرائب ورسوم الاستيراد سوف يتم اعادة تصديرها او التبرع بها بموجب لجراءات الضرائب المعمول بها والمتفق عليها بين الطرفين عند الانتهاء من عمل المشرعين المنتخبين.

٨. أ. سيتمتع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة والذين تم تجنيدهم محليا للقيام بخدمات لهيئة التنسيق او لمندوبي الرقابة (من الآن نساعداً "الموظفين المحليين" بما يلي وذلك تبعا لاحكام هذه الفقرة:

١. حرية الحركة في ممارسة مهامهم ، و
٢. الحصانة من المقاضاة فيما يتعلق بكلمات تفوهوا بها او كتبوها او اية اعمال قاموا بها انشاء ممارستهم لاعمالهم.
- ب. سيقوم مندوبي الرقابة وهيئة التنسيق بتزويد لوائح الموظفين المحليين الى الـ CEC والتي ستقوم باعتمادهم بعد التنسيق المسبق مع اسرائيل. الموظفين المحليين المعتمدين سيتم اصدار شهادات لهم باللغات العربية، والانجليزية والعبرية والتي سيكون حيازتها ضروريا للتمتع بحرية الحركة والحصانة المنصوص عليها في الفقرة الفرعية أ.
- ج. ستشمل الشهادة النص التالي:
"حامل هذه الشهادة مرتبط رسميا بوفد مراقبة دولي. ان هذا الشخص مخول بالسفر في سيارة تحمل لائحات سيارات خاصة بالمرقبين في فترة قيام هذا الشخص بمهامه للشرعية. ان هذا الشخص مخول بحصانة محددة اثناء اداء مهامه/ها بموجب الاتفاقية المرحلية".
- د. ان يتمتع هؤلاء الموظفين المحليين بالحصانة من المتابعة القضائية فيما يتعلق بمخالفات السير او بالاضرار التي قد يسببها بها.
- هـ. امور تتعلق بترتيبات حول دخول موظفين محايين الى اسرائيل وتحرك موظفين محايين الى الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك اصدار شهادات عبور سيتم معالجتها ضمن الملئقى الثلاثي من قبل الممثلين الاسرائيليين في هذا الملئقى والذين، لهذه الغاية، سيقوموا علاقات مستمرة مع السلطات الاسرائيلية الملائمة وذلك من اجل تسريع جميع القضايا المرتبطة.
- و. ان يقوم الموظفون المحليون بحمل السلاح.
٩. بوسع هيئة التنسيق ومنتهكي الرقابة رفع علمهم و/او شعارهم على مبانيهم ومركباتهم.
١٠. ستقوم السلطات الفلسطينية والاسرائيلية بالشكل المناسب وفي اطار عمل الملئقى الثلاثي، بتعيين ضباط لرباط للتأكد من تطبيق الترتيبات المتعلقة بطلبات تتعلق بتنفيذ اللوجستيات والامن.

الملحق الثالث

بروتوكول حول القضايا المدنية

المفهرس

١٥٧	المادة الاولى : التنسيق والارتباط في الشؤون المدنية
١٥٩	المادة الثانية : نقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية
١٥٩	المادة الثالثة : أشكال النقل
١٦٠	المادة الرابعة : احكام خاصة تتعلق بالمنطقة ج
١٦٢	المادة الاولى : صلاحيات ومسؤوليات الشؤون المدنية
١٦٢	المادة الاولى : الزراعة
١٦٣	المادة الثانية : الاثار
١٦٥	المادة الثالثة : التخصيصات
١٦٥	المادة الرابعة : عمل البنوك وقضايا النقد
١٦٦	المادة الخامسة : موظفوا الادارة المدنية
١٦٧	المادة السادسة : التجارة والصناعة
١٦٧	المادة السابعة : مراقبة الحسابات
١٦٨	المادة الثامنة : الضرائب المباشرة
١٦٩	المادة التاسعة : التعليم والثقافة
١٦٩	المادة العاشرة : الكهرباء
١٧٢	المادة الحادية عشر : التوظيف
١٧٣	المادة الثانية عشر : الحماية والبيئة
١٧٦	المادة الثالثة عشر : صيد الاسماك
١٧٦	المادة الرابعة عشر : الغابات
١٧٧	المادة الخامسة عشر : الغل ولوقود والبنزين
١٧٩	المادة السادسة عشر : الحكومة وارضى الغائبين والمقارنات
١٨١	المادة السابعة عشر : الصحة
١٨٣	المادة الثامنة عشر : الضرائب غير المباشرة
١٨٤	المادة التاسعة عشر : التأمين

١٨٥	المادة العشرون : الشؤون الداخلية
١٨٦	المادة الحادية والعشرون : للعمل
١٨٧	المادة الثانية والعشرون : تسجيل الاراضي
١٨٨	المادة الثالثة والعشرون : الادارة للقانونية
١٩٠	المادة الرابعة والعشرون : الحكم المحلي
١٩١	المادة الخامسة والعشرون : للمحميات الطبيعية
١٩٢	المادة السادس والعشرون : للمنتزهات
١٩٣	المادة السابعة والعشرون : للتخطيط وتقسيم المناطق
١٩٤	المادة الثامنة والعشرون : سجل السكان والتوثيق
١٩٨	المادة التاسعة والعشرون : الخدمات لبريدية
١٩٩	المادة الثلاثون : الاشغال العامة والاسكان
٢٠٠	المادة الحادية والثلاثون : المحاجر والمناجم
٢٠١	المادة الثانية والثلاثون : الشؤون الدينية
٢٠٢	المادة الثالثة والثلاثون : الرفاه الاجتماعي
٢٠٤	المادة الرابعة والثلاثون : الاحصاء
٢٠٥	المادة الخامسة والثلاثون : مسح الاراضي
٢٠٦	المادة السادسة والثلاثون : الاتصالات
٢١١	المادة السابعة والثلاثون : السياحة
٢١٢	المادة الثامنة والثلاثون : المواصلات
٢١٦	المادة التاسعة والثلاثون : الخزينة
٢١٧	المادة الاربعون : المياه والمجاري
٢٢٣	الجدول (١) : الآثار - لماكن اثرية ذات اهمية للجانب الاسرائيلي
٢٢٣	الجدول (٢) : حماية البيئة
٢٢٤	الجدول (٣) : الصحة
٢٢٦	الجدول (٤) : المواقع الدينية
٢٢٧	الجدول (٥) : الاتصالات - قائمة بالاذيخات الموافق عليها
٢٣٦	الجدول (٦) : الاتصالات - قائمة بكتوات التلفزيون ومواقع الإرسال للموافق عليها

٢٣٦	الجدول (٧) : النقل - ترتيبات النقل
٢٣٦	الجدول (٨) : المياه والمجاري - لجنة المياه المشتركة
٢٣٨	الجدول (٩) : المياه والمجاري - المراقبة والية التنفيذ
٢٤١	الجدول (١٠) : المياه والمجاري - معلومات حول المياه الجوفية
٢٤٣	الجدول (١١) : المياه والمجاري - قطاع غزة
	رسالة جانبية بخصوص نواحي الاتفاقية التجارية مع بيزك

المادة الأولى

الارتباط والتنسيق في الشؤون المدنية

١. لجنة التنسيق والتعاون للشؤون المدنية المشتركة.

أ. سيتم تشكيل لجنة تنسيق وتعاون للشؤون المدنية المشتركة (يسمى بها من الآن فصاعداً "CAC").

ب. ستعمل الـ "CAC" في مجال السياسات الخاضعة تحت إدارة لجنة الارتباط المشتركة ومع للتنسيق المستمر المتوفر من قبل لجنة المراقبة والتوجيه.

ج. ستعالج الـ "CAC" الأمور التالية:

(١) المسائل المدنية بما في ذلك القضايا المتعلقة بنقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدراجها المدنية إلى المجلس.

(٢) الأمور التي قد تبرز بخصوص البنية التحتية، مثل الطرق، شبكات المياه والمجاري، خطوط الكهرباء والبنية التحتية للاتصالات والتي تتطلب التنسيق بموجب هذه الاتفاقية.

(٣) المسائل المتعلقة بالمرور من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة والحدود الآمن ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك نقاط عبور ومعابر دولية.

(٤) العلاقات بين الطرفين في الأمور المدنية، في قضايا مثل منح التصاريح.

(٥) الأمور التي تعالج من قبل اللجان الفرعية الفنية المشكلة بموجب هذا الملحق والتي تتطلب نقاش لاحق أو تنسيق شامل.

(٦) أمور أخرى ذات اهتمام متبادل

د. ستجتمع الـ "CAC" على الأقل مرة واحدة في الشهر إلا إذا تم الاتفاق على غير ذلك.

هـ. يمكن أن يبادر كل طرف لمقعد اجتماع خاص بعد استشارة قصير.

و. ستحدد الـ "CAC" أسلوب عملها بعد موافقة الطرفين.

٢. اللجان الفرعية للشؤون المدنية للولائية المشتركة

أ. ستعمل لجانان فرعتان للشؤون المدنية اللواتية المشتركة تحت الـ "CAC"، واحد للضفة الغربية وأخرى لقطاع غزة (يسمى بها من الآن فصاعداً بـ "RCAC").

ب. ستعالج الـ "RCACs" في الضفة الغربية وقطاع غزة أمور للشؤون المدنية للواتية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، والموضحة في البند ١ ج اعلاه، وفي امور مدنية محالة من قبل مكاتب الارتباط المدنية للواتية "DCL".

ج. بإمكان كل "RCAC" تشكيل مجموعات عمل لغايات ما إذا لقتضت الحاجة إلى ذلك.

د. على كل "RCAC" أن تعقد اجتماعاتها على الأقل مرة كل اسبوعين.

هـ. أمور مدنية او منطقتة بسياسات لم يتم حلها من خلال الـ "RCACs" سيتم إحالتها إلى الـ "CAC".

٣. مكاتب الارتباط المدنية للواتية

أ. سيشكل ويشغل كل طرف مكاتب ارتباط مدنية لواتية في الضفة الغربية (من الآن فصاعدا الـ "DCLs". هذه الـ "DCLs" ستشكل في المناطق التالية: جنين، طولكرم، قلقيلية، نابلس، رام الله، بيت لحم، الخليل، أريحا.

ب. بإمكان تشغيل الـ "DCLs" في قطاع غزة في المناطق المخصصة للـ "DCOs" كما هو محدد في الملحق الأول.

ج. ستعالج الـ "DCLs" بالأمور المدنية اليومية، والمحددة في البند ١ ج اعلاه، في مناطق عملهم الخاصة.

د. ستعمل الـ "DCLs" بشكل يومي وسيجتمع ممثلي الـ "DCL" المعنية يوميا، وسيحدد رؤساء الـ "DCL" المعنية اجتماعات رسمية مرة كل اسبوع على الأقل.

٤. عموميات:

أ. سيتم تركيب اجهزة اتصال مع الأخذ بعين الاعتبار، للتأكد على فعاليتها وعلى امكانية الاتصال المباشر ٢٤ ساعة يوميا وذلك للتعامل مع اي امر طارئ ينشأ في مجال الشؤون المدنية.

ب. ستكون الـ "CAC" والـ "RCACs" من عدد متساو من ممثلين من كل من إسرائيل والمجلس. على كل طرف ان يبلغ الطرف الآخر عن ممثلهم في كل من الـ "CAC" والـ "RCACs" قبيل انعقاد اي اجتماع. سيتم استضافة اجتماع الـ "CAC" والـ "RCACs" من الجانبين بالتناوب، ما لم يتفق على غير ذلك.

د. احكام هذه المادة أن تعيق الإتصالات اليومية بين ممثلي إسرائيل والمجلس في جميع المسائل ذات الاهتمام المتبادل.

المادة الثانية

نقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية

الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية سيتم نقلها وتسليمها إلى المجلس بموجب احكام هذا الملحق والنيل الاول.

المادة الثالثة

أشكال النقل

١. في المرحلة الاولى من اعادة الإنتشار، نقل الصلاحيات والمسؤوليات ستتكرر بشكل متزامن مع مراحل اعادة الانتشار هذا، كما هو مفصل في الملحق الاول للمادة الاولى (١)، والنيل ١ له.
٢. نقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية سيتم تنسيقها من خلال الـ "CAC" وسيتم تنفيذها بموجب الترتيبات المحددة في هذا الملحق وبشكل سلس وسلمي ومنظم.
٣. تحضيرات لتنفيذ هذا الملحق سيبدأ مباشرة بعد التوقيع على هذه الاتفاقية.
٤. سوفر السلطات الإسرائيلية جميع المساعدة الضرورية للمجلس بما في ذلك استخدام المكاتب، المسجلات، اللينتات، للنظم والجهزة، وجميع المعلومات الضرورية، الاحصاءات والمعلومات اللازمة من اجل نقل الصلاحيات والمسؤوليات.
٥. بموجب مراحل نقل الصلاحيات والمسؤوليات، منتقل إسرائيل من ملكية الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، مكاتب ولقمة في مناطق تحت الولاية الفلسطينية،

أجهزة، وسجلات، وملفات، برامج كمبيوتر، تقارير، أرشيفات، بيانات، خرائط، معلومات علمية، ترخيص معينة، تعديلات، سجلات (بما في ذلك سجلات متعلقة بالأراضي الواقعة تحت الولاية الإقليمية للمجلس) وكذلك للممتلكات المنقولة وغير المنقولة الضرورية لعملها.

٦. ترتيبات بخصوص نقل الأموال، الموجودات، والمقود، مبنية في المادة التاسعة والثلاثون للذيل ١ (الخزينة).

المادة الرابعة

احكام خاصة بمحصوص للمنطقة ج

١. في المنطقة ج، في المرحلة الأولى من إعادة الإنتشار، الصلاحيات والمسؤوليات غير المتعلقة بالأرض، كما هو مبين في الذيل ١، سيتم نقله وتسلمه إلى المجلس بموجب احكام ذلك الذيل.
٢. في المراحل الاخرى لإعادة الإنتشار فان للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالأرض، كما هو منصوص عليها في الملحق الاول، سيتم نقلها تدريجيا إلى الولاية الفلسطينية والتي ستشمل مناطق في الضفة العربية وقطاع غزة، باستثناء للقضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي.
٣. بموجب اعلان المبادئ، في المنطقة ج، سيكون للمجلس ولاية وظيفية فيما يتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات المنقولة بموجب هذا الملحق. هذه الولاية لن تطبق على قضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، كما هو منصوص عليه في المادة السابعة عشر، الفقرة ١، من هذه الاتفاقية.
٤. نقل الصلاحيات والمسؤوليات في المنطقة ج لن يؤثر على سلطة إسرائيل المستمرة في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالأمن الداخلي والنظام العام، وكذلك ايضا فيما يتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات التي لم يتم نقلها.

٥. إغلاق المناطق أو وضع قيودات أخرى على حركة أشخاص أو بضائع في المنطقة ج من أجل تنفيذ الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إلى المجلس بموجب هذا الملحق (مثل منع انتشار الأمراض)، سيحتاج إلى الموافقة الإسرائيلية المسبقة.
٦. أ. بإمكان المجلس تعيين مفتشين مدنيين لمراقبة الالتزام بوقتتين ونظمتة وقعة ضمن الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة اليه في المنطقة ج على ان يكون عدهم ضروري لإشغال مهامها كما يتفق عليه في الـ "CAC".
- ب. ترتيبات بخصوص تشغيل مثل هؤلاء المفتشين، بما في ذلك وثائق ثبوتية متفق عليه، يجب الإتفاق عليها من خلال الـ "CAC".
- ج. ان يقوم المفتشين المدنيين بنشاطات تتعلق باعتقال أو احتجاز أشخاص أو حجز ممتلكات أو أي نشاط آخر يتعلق باستخدام القوة.
- د. على هؤلاء المفتشين ان لا يلبسوا زي شرطة أو زي ذات طبيعة عسكرية أو حمل السلاح.

الذئيل أ

صلاحيات ومسؤوليات للشؤون المدنية

وفقا للمادة الثانية من هذا الملحق، فإن صلاحيات ومسؤوليات الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية سوف تنتقل الى المجلس بحيث يستألفها بما يتماشى مع هذا الملحق والبند التالية:

المادة الاولى

الزراعة

١. يشتمل هذا المجال، ضمن ما يشتمل عليه، على خدمات الطب البيطري، والعناية بالحيوانات للدجنة وجميع المراكز التجريبية للتلقيح، ومياه الري (مثال ذلك استخدم مياه الري المخصصة لهذا الغرض)، والمعلومات العلمية، والمناطق الحرجية، والمراعي ورعي الماشية، والترخيص والاشراف الزراعي، والفلاحة وتسويق (بما في ذلك تصدير واستيراد) الحبوب والفواكه والخضار والمشاتل الزراعية والمنتجات الحرجية والانتاج الحيواني.
٢. مياه الري اضافة الى التسهيلات، ومصادر المياه والتجهيزات وشبكات المياه المستخدمة في الزراعة تعالج في المادة الاربعين (المياه والمجاري).
٣. العلاقات في المجال الزراعي بين الجانب الاسرائيلي والجانب الفلسطيني، بما في ذلك حركة الانتاج الزراعي، تعالج في الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية).
٤. سوف يتعاون الجانبان في مجال التكريب والبحث وسوف يقومان بدراسات مشتركة حول تنمية جميع مجالات الزراعة والري وخدمات الطب البيطري.
٥. المناطق الحرجية جزء من المجال الزراعي وتعالج في المادة الرابعة عشرة (المناطق الحرجية).

المادة الثمانية

الأثار

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال الآثار في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تتقل من الحكم العسكري وإدارته للمدنية إلى الجانب الفلسطيني. ويتضمن هذا المجال، من جملة أمور أخرى، حماية الأماكن الأثرية والمحافظة عليها والإدارة والمراقبة وإصدار التصاريح وجميع النشاطات الأثرية الأخرى.
٢. الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بمجال الآثار في المنطقة (ج) سوف تتقل بالتفريع إلى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض حولها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المرحل لللاحقة لإعادة الانتشار والتي تستكمل خلال ١٨ شهرا من تاريخ تولي المجلس لمهامه.
٣. سوف يحمي الجانب الفلسطيني ويحرس جميع الأماكن الأثرية ويتخذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية مثل هذه الأماكن ومنع وقوع ضرر لها ويتخذ جميع الاحتياطات لدى القيام بالنشطة، بما في ذلك الصيانة ونشاطات البناء التي يمكن أن تؤثر على مثل هذه الأماكن.
٤. لجنة مشتركة من الخبراء من كلا الجانبين سوف تشكلها لجنة الشؤون المدنية (CAC) لمعالجة قضايا الآثار ذات الاهتمام المشترك.
٥. سوف يحترم الجانب الفلسطيني الحرية الأكاديمية والحقوق في هذا المجال.
٦. نظرا للاعتبارات الأكاديمية وطبقا للقانون، فإن الجانب الفلسطيني عندما يمنح تصاريح للبحث عن الآثار إلى علماء الآثار والباحثين والأكاديميين، سوف يفعل ذلك بدون تمييز.
٧. سوف يضمن الجانب الفلسطيني حرية الدخول إلى الأماكن الأثرية ويفتحها لعامة الناس بدون تمييز.
٨. كلا الجانبين سوف يبلغان بعضهما عبر اللجنة المشتركة باكتشاف أماكن أثرية جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٩. كل جانب يأخذ على عاتقه احترام الامكن التي تعتبر مقدسة او ذات قيمة اثرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيكون لكل جانب الحق في اثارة قضايا تتصل بتلك الاماكن امام اللجنة المشتركة التي ستعقد في القضية المطروحة وتصل الى اتفاق حول مثل هذه القضية.

والاماكن المدرجة في الجدول رقم (١) ذات اهمية لاثرية وتاريخية بالنسبة الى الجانب الاسرائيلي. ويمكن ان يبلغ الجانب الاسرائيلي الجانب الفلسطيني بالاماكن الاخرى التي ستضاف الى هذه القائمة. وسوف يأخذ الجانب الفلسطيني بحسن الاعتبار بان الاعمال التي تؤثر على هذه الاماكن سوف يشار اليها في اللجنة المشتركة من اجل تعاون كامل.

١٠. في المناطق المنقولة لولاية الجانب الفلسطيني الاقليمية، فان الجانب الاسرائيلي سوف يزود الجانب الفلسطيني بجميع السجلات الاثرية بما في ذلك من جملة اصور اخرى، قائمة بجميع الاماكن التي شهدت اعمال حفر وقائمة مفصلة ووصف للآثار التي وجدت منذ عام ١٩٦٧. بالنظر الى الطلب الفلسطيني الذي يقضي بان تعيد اسرائيل جميع المنتوجات الاثرية التي وجدت في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، فان هذه القضية سوف تعالج في مفاوضات الوضع النهائي.

١١. أ. سوف يتخذ الجانبان جميع الخطوات الضرورية لمنع سرقة الآثار.

ب. سوف يفرض كلا الجانبين قوانين الحظر على التجارة غير القانونية للآثار، وسوف يمنعان في هذا السياق اي نقل لمثل هذه الآثار سواء الى اسرائيل او للخارج.

ج. وفي هذا الصدد ومراعاة لحماية مصالحهما المشتركة، فان اسرائيل والجانب الفلسطيني سوف يتعاونان ويتبادلان المعلومات ويتخذان الاجراءات الضرورية لمحاربة سرقة الآثار والاتجار غير القانوني بها ونقلها بما في ذلك بين مناطق ولقعة تحت الولاية الاقليمية لكلا الطرفين بحيث يفسقان مثل هذا النشاط عبر اللجنة المشتركة.

المادة الثالثة

التخمينات

الصلاحيات والمسؤوليات في مجال التخمين في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تؤول للى الجانب الفلسطيني من الحكومة العسكرية وادارتها المدنية. ويتضمن هذا المجال، من ضمن ما يتضمنه، اصدار ترخيص الى المخمينين.

المادة الرابعة

عمل البنوك وقضايا النقد

١. يتضمن هذا المجال، من جملة امور اخرى، قضايا تتصل بخدمات للعملة الاجنبية والتنظيم واصدار التصاريح والمراقبة والتفتيش على نشاطات البنوك وتنظيم ومراقبة أنشطة رأس المال، والصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالسياسات النقدية وكل ما هو مبين في الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية).

٢. سوف يزود بنك اسرائيل (BOI) سلطة النقد الفلسطينية (PMA) بالمعلومات ذات العلاقة والقرارات المتعلقة بأنشطة البنوك العاملة في الضفة الغربية قبيل نقل الصلاحيات والمسؤوليات في هذا المجال.

٣. سوف يستمر بنك اسرائيل وسلطة النقد للفلسطيني في مواصلة المناقشات وتبادل المعلومات حول امور ذات المصلحة المشتركة بما في ذلك عمل البنوك وقضايا النقد بشكل خاص.

٤. سوف يتعاون بنك اسرائيل وسلطة النقد الفلسطينية لتسهيل حركة "الاوراق المالية" بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى، وبينها وبين سلطة النقد الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المادة الخامسة

موظفو الادارة المدنية

١. سوف يستمر الجانب الفلسطيني في تشغيل موظفي الادارة المدنية الفلسطينيين العاملين حالياً، دون الانقاص من صلاحياته ومسؤولياته في معالجة امور جميع الموظفين. وسوف يحافظ الجانب الفلسطيني على حقوقهم بما في ذلك حقوق تقاعد الموظفين الحاليين والسابقين.

٢. طبقاً للمادة العشرين من الاتفاق (حقوق، مسؤوليات والتزامات):

أ. سوف يتسلم الجانب الفلسطيني الالتزامات القانونية وللتعاقدية للادارة المدنية تجاه الموظفين والمتقاعدين الفلسطينيين فيما يختص بحقوقهم ونفع معاشات تقاعدهم، وسوف تتوقف اسرائيل عن تحمل اي مسؤولية مالية في هذا الصدد.

ب. لذا رفعت دعوى على اسرائيل فيما يختص بالحقوق المذكورة انفاً، فان الجانب الفلسطيني سيعرض اسرائيل بالمبلغ الكامل الذي تحكم به اي محكمة او جهة قضائية. وسوف يبلغ الجانب الاسرائيلي نظيره الفلسطيني باي دعوى ضده في هذا السياق وسوف يمكن الجانب الفلسطيني من المشاركة في الدفاع عن الدعوى.

٢. أ. سوف يقطع الجانب للفلسطيني من الرواتب ومعاشات التقاعد المدفوعة بما يتفق مع الفقرة (١) اعلاه، وهذه المبالغ مستحقة الدفع، فيما يتعلق بتسديد ارض، تكلف الى بنك يهالبا المحدود الخاص بموظفي الحكومة وسوف يحول الجانب الفلسطيني هذه المبالغ الى بنك يهالبا عن طريق الجانب الاسرائيلي.

ب. الجانب الاسرائيلي سوف يزود الجانب الفلسطيني بقائمة تشمل بالتفصيل على مستحقات القرض الشهرية التي تقطع وتحول بخصوص كل موظف او حاصل على التقاعد وفقاً للفقرة الفرعية (٣) ا اعلاه.

المادة السادسة

التجارة والصناعة

١. يتضمن هذا المجال، فيما يتضمنه، الاستيراد، والتصدير والتخطيط وصياغة السياسات وتطبيقها إضافة إلى ترخيص ومراقبة جميع للأنشطة الصناعية والتجارية بما في ذلك السلع والخدمات والأوزان والمقاييس وأنظمة للتجارة.
٢. لدى السماح بالقائمة وتشغيل المنشآت الصناعية والمصانع أو المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن كلا الجانبين سوف يؤكد بأن ليس هناك أثر ضار على البيئة ولسان الطرف الآخر، والأمور الخاصة بالبيئة تعالج في المادة الثانية عشرة (الحماية البيئية).
٣. لتتاج واستخدام الأسلحة والذخيرة أو للتفجير لتعالج في المادة الرابعة عشرة من الاتفاق وفي الملحق الأول.
٤. الأوجه الاقتصادية لهذا المجال تعالج في الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية).

المادة السابعة

مراقبة الحسابات

الصلاحيات والمسؤوليات في مجال مراقبة الحسابات في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تحول من الحكومة العسكرية وإدارتها للمدنية إلى الجانب الفلسطيني. ويتضمن هذا المجال، فيما يتضمنه، مؤسسة ضبط ومراقبة لشفة جميع مكاتب الجانب للفلسطيني وإصدار تراخيص لمندقي الحسابات.

المادة الثامنة

الضريبة المباشرة

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال الضريبة المباشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تحول من الجانب الاسرائيلي الى الجانب الفلسطيني. وهذا المجال يتضمن، فيما يتضمنه، ضريبة الدخل على الافراد والشركات وضريبة الملكية وضرائب ورسوم البلدية بما يتفق مع المادة الخامسة للبروتوكول حول العلاقات الاقتصادية كما استبدل بالذيل رقم (١) لمالحق بروتوكول العلاقات الاقتصادية (ويشار اليه من الان فصاعدا بـ "المادة الخامسة").

٢. أ. في المنطقة ج، سوف تحول الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بضريبة الملكية تدريجيا الى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم خلال مرحلة اعادة الانتشار الاخرى التي تستكمل خلال ١٨ شهرا من تاريخ تولي المجلس مهامه. وعلى اي حال، فان ضريبة الملكية سوف يجمعها الجانب الاسرائيلي بالتعاون والتنسيق مع الجانب الفلسطيني وسوف يحول الدخل الى للمجلس.

ب. صلاحيات ومسؤوليات الجانب الاسرائيلي لجباية وجمع ضريبة الدخل وخصم المصدر بالنسبة للاسرائيليين (بما في ذلك الشركات التي يملك الاسرائيليون بها اغلبيه الاسهم والتي تمنح حق توزيع الارباح) فيما يختص بالدخل المتراكم او النقشء في المنطقة ج خارج المستوطنات والمواقع العسكرية، سوف تمارس وفقا لقواعد الضريبة الفلسطينية، والضريبة التي تتم جبايتها سوف تحول الى الجانب الفلسطيني.

٣. فرض الضريبة في الضفة الغربية وقطاع غزة يتماشى مع القوانين مساوية المفعول ومع احكام هذا الاتفاق.

٤. سوف تنفذ بنود هذه المادة والمادة الخامسة في الاول من كانون الثاني لعام ١٩٩٦. احكام الفقرات من ٨-٥ من المادة الخامسة سوف تبقى نافذة المفعول حتى ١٩٩٦/١٢/٣١ وسوف تستمر لفترة اضافية في اعقاب الاتفاق المشترك لسلطتي الضريبة الاثنتين.

المادة التاسعة

التعليم والثقافة

الصلاحيات والمسؤوليات في مجال التعليم والثقافة في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تحول من الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية إلى الجانب الفلسطيني. ويتضمن هذا المجال، فيما يتضمنه، المسؤولية عن المدارس والمعلمين والتعليم العالي والتعليم الخاص والأنشطة الثقافية والتعليمية الأخرى الخاصة العامة وغير الحكومية، والمعاهد والبرامج وجميع ملكية التعليم المنقولة وغير المنقولة.

المادة العاشرة

الكهرباء

وافق كلا الطرفين على مواصلة المفاوضات حول مجال الكهرباء بعد توقيع هذا الاتفاق مع الأخذ بعين الاعتبار التوصل إلى اتفاق خلال ثلاثة شهور على أساس الصيغة المندمجة التالية. وإلى ذلك الحين يبقى الوضع الراهن في مجال الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة بلا تغيير. وسوف يتم ضمان وصول طواقم شركة الكهرباء الإسرائيلية ومعداتهم إلى شبكة الكهرباء بحرية وأمان.

نسخة مدمجة

١. سوف ينقل الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني - ويستلمها الجانب الفلسطيني - جميع الصلاحيات والمسؤوليات في هذا المجال [إسرائيليون: (أ) و (ب)] [فلسطينيون: في الضفة الغربية] والتي تقع الآن على عاتق الحكم العسكري وإدارته المدنية، بما في ذلك صلاحية تحديد التكلفة وإصدار التراخيص [فلسطينيون: إضافة إلى جميع الملكية القائمة ذات الصلة بهذا المجال وشبكة الكهرباء كما هو محدد في الفقرة ٤] [إسرائيليون: الصلاحيات والمسؤوليات ذات الصلة بهذا المجال في المنطقة (ج) سوف تنقل تدريجياً إلى للولاية الفلسطينية التي ستغطي

منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم للتفاوض حولها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المراحل اللاحقة لاعادة الانتشار والتي تستكمل خلال ١٨ شهرا من تاريخ تولي المجلس لمهامه].

٢. سيكون لدى سلطة الطاقة الفلسطينية (PEA) صلاحية اصدار ترخيص ووضع القواعد والتمرفة والانظمة لتطوير نظمة الكهرباء [اسرائيليون: تحت مسؤولية الجانب الفلسطيني] في الضفة الغربية. وبالإضافة الى ذلك، فان سلطة الطاقة للفلسطينية سيكون لها الحق في بناء خطوط نقل وخطوط توزيع ومحطات طاقة [اسرائيليون: الجزء الفلسطيني من نظام] ربط للكهرباء الداخلية الاقليمية في الضفة الغربية. [اسرائيليين: ومثل هذا البناء الذي يقصد ربطه بشبكة شركة الكهرباء الاسرائيلية او الذي يوجد في المنطقة (ج) سوف يكون خاضعا لموافقة اسرائيلية مسبقة].

٣. الى حين اقامة نظام فلسطيني مستقل لتزويد الكهرباء او اي مصادر اخرى، فان شركة الكهرباء الاسرائيلية (IEC) سوف تستمر في تزويد الكهرباء لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي المتوقع في الضفة الغربية. وسوف تعالج جميع اوجه تزويد الكهرباء الى الجانب الفلسطيني من جانب شركة الكهرباء الاسرائيلية في اتفاق تجاري مماثل للاتفاقات والاسعار التجارية المتفق عليها لغالبية المستهلكين الاسرائيليين.

٤. ولغرض هذه المادة، فان مصطلح "شبكة" سوف يتضمن خطوطا وكوابل ومحولات ومحطات فرعية وقواطع الدائرة الكهربائية ومفاتيح كهربائية واجهزة حماية واجهزة قياس من جميع مستويات القوة الكهربائية المختلفة. [الفلسطينيون: الشبكة الكهربائية في الضفة الغربية سوف تنقل الى الجانب الفلسطيني] [الاسرائيليون: شركة الكهرباء الاسرائيلية سوف تحتفظ بكامل المسؤولية عن تشغيل وصيانة وتطوير شبكة شركة الكهرباء الاسرائيلية. ولهذا الغرض، فان اطقم ومركبات ومعدات شركة الكهرباء الاسرائيلية سوف يسمح لها بالوصول الى هذه الشبكة بحرية ويسر وامان].

٥. سوف يحتفظ للجانب الاسرائيلي بمسؤولية كاملة عن [الاسرائيليين: تزويد الكهرباء الى المستوطنات والمواقع العسكرية الاسرائيلية عن طريق شبكة شركة الكهرباء الاسرائيلية] [الفلسطينيون: تشغيل وصيانة أنظمة تزويد للكهرباء في نطاق المستوطنات والمواقع العسكرية الاسرائيلية].

٦. [الإسرائيليون: وفقاً لشروط الاتفاق التجاري المشار إليه في الفقرة ٣ اعلاه والذي سيتضمن، فيما يتضمنه، أحكاماً حول الامان والمعايير الفنية وخطوط للتزويد ولجزاء من الخطوط المتفرغة عن خطوط التزويد التي تزود المستهلكين الفلسطينيين، سوف تنقل الى الجانب الفلسطيني] [الفلسطينيون: سوف ينقل الجانب الاسرائيلي الى الجانب الفلسطيني جميع الملكية القائمة ذات الصلة بهذا المجال وشبكة الكهرباء كما هو محدد في الفقرة ٤، في الضفة الغربية].
٧. سوف تخول سلطة الطاقة الفلسطينية (PEA) في الشبكة الكهربائية [الإسرائيليون: تحت مسؤولية الجانب الفلسطيني] [الفلسطينيون: في الضفة الغربية] بتنفيذ نتيجة الدراسات الفنية التي تتكفل بها حالياً فيما يتعلق بالتالي:
- أ. لصالح أنظمة التوزيع القائمة.
 - ب. رفع مستوى أنظمة الحماية.
 - ج. بناء أنظمة مراقبة.
 - د. تنفيذ أنظمة النقل والتوزيع.
٨. كلا الجانبين سوف يشكلان لجنة فرعية مشتركة للكهرباء. وستكون مهام اللجنة التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك فيما يختص بالكهرباء وتنفيذ احكام هذه المادة من بين جملة امور اخرى: انهاء الاتفاق التجاري والتعاون في القضايا الفنية والترتيبات المتعلقة بنقل الانظمة المتفق عليها.
- [الفلسطينيون ٩. في ضوء الاقتراح الذي قدمه الرئيس عرفات لسي الجولة الاخيرة من المفاوضات، والذي اعاد فيما بعد السيد بيرس وزير خارجية اسرائيل التأكيد عليه، فإن كلا الجانبين سوف يوافق على شركة تحكم دولية للتعامل مع نقل الشبكة الكهربائية لسي الضفة الغربية].

المادة الحادية عشرة

التوظيف

١. صلاحيات ومسؤوليات الادارة المدنية في مجال التوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تحول الى الجانب الفلسطيني.
٢. يتضمن هذا المجال، فيما يتضمنه، التنظيم والتخطيط من الجانب الفلسطيني وتوظيف الفلسطينيين الذين يعملون او ينوون العمل في اسرائيل والمستوطنات اضافة الى جمع المعلومات وبناء قاعدة معلومات.
٣. سوف يزود الجانب الفلسطيني الجانب الاسرائيلي بتفاصيل عن العمال الفلسطينيين الذين يبحثون عن اعمال في اسرائيل وفي المستوطنات. وعندما تتخذ اسرائيل قرارات ايجابية، سوف تصدر التصاريح الضرورية.
٤. سوف يستمر الجانب الاسرائيلي في توفير المساعدة الممنوحة حاليا الى عمال فلسطينيين يعملون في اسرائيل او في المستوطنات فيما يختص بحقوقهم الاجتماعية وفقا للقوانين المعمول بها.
٥. سوف يتم تشكيل لجنة مشتركة بعد توقيع هذا الاتفاق لوضع الاجراءات والترتيبات ذات الصلة بهذا المجال وتطبيقها، بما في ذلك ما يختص بالاضرار الناشئة عن العمل.
٦. سوف تزود اسرائيل الجانب الفلسطيني بقائمة لجميع الموظفين الفلسطينيين الذين تقتطع اسرائيل من مرتباتهم الرسوم الصحية (طابع صحية)، وقوائم بالموظفين الفلسطينيين المتقاعدين الذين يحصلون على تقاعدهم ويدفع عبر قسم الدفع لخدمة التوظيف الاسرائيلي.
٧. سوف تبلغ اسرائيل الجانب الفلسطيني بالتعديلات المقررة في القوانين والانظمة التي تتصل بالفلسطينيين العاملين في اسرائيل والمستوطنات.
٨. للقضايا ذات الصلة بتوظيف وحقوق الفلسطينيين العاملين في اسرائيل تعالج في المادة السابعة ، الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية).

المادة الثانية عشرة

الحماية البيئية

أ. نقل السلطة: الجانب الفلسطيني وإسرائيل، باعترافهما بالحاجة إلى حماية البيئة والاعتماد من المصادر الطبيعية على أساس ثابت، ووفقاً على التالي:

١. هذا المجال يتضمن، فيما يتضمنه، إصدار تصاريح للحرف والصناعة والأوجه البيئية للأشياء التالية: المجاري، الفضلات الصلبة، المياه، للسيطرة على الأوبئة (بما في ذلك الأنشطة المضادة للملاريا)، المواد السامة والمواد الخطرة، للتخطيط وتقسيم المناطق، السيطرة على الضجيج، التلوث الجوي، الصحة العامة، للتحسين وأعمال اقتلاع الصخور وتكسيرها، المحافظة على المناظر الطبيعية وكذلك إنتاج الغذاء.

٢. سوف ينقل الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني - وسوف يستأنفها الجانب الفلسطيني - الصلاحيات والمسؤوليات في هذا المجال في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي يتولاها الآن الجانب الإسرائيلي. بما في ذلك الصلاحيات والمسؤوليات في المنطقة (ج) والتي لا تتعلق بأرض. وفي المنطقة (ج)، فإن الصلاحيات والمسؤوليات في هذا المجال فيما يتصل بالأرض (والتي تتضمن فقط لوجه المجاري والفضلات الصلبة والأوبئة والمواد الخطرة والتخطيط وتقسيم المناطق والتلوث الجوي وأعمال المناجم والمحاجر والمحافظة على المناظر الطبيعية) سوف تنقل بالتدريج إلى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سوف يتم للتفاوض حولها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المراحل اللاحقة لإعادة الانتشار والتي تستكمل خلال ١٨ شهراً من تاريخ تولي المجلس مهامه.

ب. التعاون والتفاهم:

٣. سوف يفعل الطرفان ما بوسعهما للحد من المصادر الطبيعية واستغلالها بالنظر إلى سياساتهما البيئية والتنمية للخاصة بطريقة تمنع الأضرار بالبيئة، وسوف يتخذان جميع الإجراءات

الضرورية للتأكيد على ان النشاطات في مناطقيها الخاصة لا تسبب للضرر الى بيئة الطرف الاخر.

٤. سوف يتمصرف كل طرف من اجل حماية البيئة والحيلولة دون المخاطر البيئية والاضرار، بما في ذلك، جميع انواع التربة والمياه والتلوث الجوي.

٥. سوف يتبنى الطرفان، على التوالي، ويطبقان المعايير المعترف بها دوليا ويؤكدان على التزامهما بها فيما يتعلق بالامور التالية: مستويات التلوث المنبعث من تدفق الفضلات السائلة والروائح الكريهة، والمستويات المقبولة لمعالجة الفضلات الصلبة والسائلة والطرق والوسائل المتفق عليها للتخلص من مثل هذه الفضلات، والاستخدام والمعالجة والنقل (بما يتفق مع احكام المادة الثامنة والثلاثين "وسائل النقل") وتخزين المواد والفضلات الخطرة (بما في ذلك المبيدات الحشرية والمواد السامة ومبيدات الاعشاب) والمعايير لمنع وتخفيف الازعاج والروائح الكريهة والاربعين والاضرار الاخرى التي يمكن ان تؤثر على الطرف الاخر.

٦. كل جانب سوف يتخذ الاجراءات الضرورية والمناسبة لمنع تسرب المياه العادمة و/او الفضلات السائلة الى مصادر المياه وشبكات المياه واماكن تجمعها بما في ذلك المياه الجوفية والمياه السطحية والانهيار حتى لا يتأثر الطرف الاخر، ويشجع للمعالجة الملائمة للمياه العادمة المحلية والصناعية اضافة الى الفضلات الصلبة والخطرة.

٧. كلا الجانبين سوف يؤكد بانه سيجري تقييم شامل للآثار البيئي (EIA) من اجل مشروعات تنمية رنسية بما في ذلك تلك المشروعات ذات الصلة بالمجمعات الصناعية والبرامج الاخرى المفصلة بالجنول رقم (٢).

٨. كلا الجانبين يعترف باهمية لقامة مجمعات صناعة جديدة في مناطقيها الخاصة في نطاق المناطق الصناعية المخطط لها والموافق عليها بالنظر لتقييم الاثر البيئي الشامل، وسوف يسعيان لضمان الالتزام بما ورد اعلاه.

٩. يعترف كلا الجانبين باهمية اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع تلوث المياه والتربة وكذلك المخاطر الاخرى في المناطق الخاصة بهما كنتيجة لتخزين واستخدام الغاز والمنتجات البترولية وسوف يسعيان لتأكيد الالتزام بما ورد اعلاه.

١٠. الى حين إقامة الاماكن البديلة الملائمة من الجانب للفلسطيني، فان التخليص من الفضلات الكيميائية والإشعاعية سيتم فقط في الاماكن المصرح بها في اسرائيل بما يتفق مع الاجراءات القائمة في هذه الاماكن. ولعل بناء وتشغيل وصيانة الاماكن البديلة سوف تتبع الخطوط المريضة المقبولة دوليا وسوف تنفذ وفقا لاعداد للتقييمات الشاملة للآثار البيئية.

١١. سوف يتعاون الجانبان في تطبيق الطرق والوسائل المطلوبة لمنع الضجيج وانتشار الغبار والمضار الأخرى الناشئة عن القلاع الصخور التي تؤثر على الجانب الآخر. وإلى ذلك، فان الجانب للفلسطيني سوف يتخذ الاجراءات الضرورية المناسبة بما ينسجم مع بنود هذا الاتفاق ضد اعمال اقتلاع الصخور التي لا تلي للمعايير البيئية المعتمدة.

١٢. يعترف الطرفان بأهمية اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية الملائمة في مناطقيهما الخاصة للمراقبة والسيطرة على الأمراض التي تنقلها الحشرات بما في ذلك ذباب الرمل وبعوض الملاريا وجميع النوايع البعوض وسوف يسعى الى ضمان الالتزام بما ورد اعلاه.

١٣. سوف يتعاون الطرفان في تطبيق المبادئ والمعايير المقبولة دوليا المتصلة بالقضايا البيئية ذات الاهتمام العالمي مثل حماية طبقة الأوزون.

١٤. سوف تتعاون اسرائيل والجانب الفلسطيني في تطبيق مبادئ ومعايير متماثلة مع المبادئ والمعايير المقبولة دوليا فيما يختص بحماية الاجناس المهددة بالخطر من اللبقات والحيوانات بما في ذلك وضع قيود على تجارة وصيانة الانواع المهاجرة من الطير والحيوان والمحافطة على الغابات القائمة والاحتياطات الطبيعية.

١٥. سوف تشغل اسرائيل والجانب الفلسطيني على التوالي نظام اذار الطوارئ للرد على الاحداث والحوادث التي يمكن ان ينشأ عنها تلوث بيئي وضرر او مخاطر. وسوف يشكل آلية للإبلاغ المتبادل والتنسيق في حالات كهذه.

١٦. اعترافا بوضع البيئة غير المرضي في الضفة الغربية وبالمصلحة المشتركة في تحسين هذا الوضع، فان اسرائيل سوف تساعد الجانب الفلسطيني بشكل فعال على اساس متطور باستمرار لتحقيق هذا الهدف.

١٧. كل جانب سوف يحزز الوعي العام بقضايا البيئة.

١٨. كلا الجانبين سوف يعمل وفقا لاجراءات ملائمة لمكافحة التصحر.

١٩. كلا الجانبين سوف يراقب نقل المبيدات واي كيملويات محظورة دولياً في مناطقها الخاصة.
٢٠. كل طرف سوف يحوض الطرف الاخر نظير الخدمات البيئية المقدمة في إطار البرامج المشتركة المتفق عليها.
٢١. كلا الجانبين سوف يتعاونان في اجراء دراسات بيئية بما في ذلك وصف للبيئة في الضفة الغربية.
٢٢. لمنفعة الطرفين المشتركة، فان السلطات الاسرائيلية المعتمدة وسلطة حماية البيئة الفلسطينية و/او سلطات فلسطينية اخرى معتمدة سوف تتعاون في ميادين مختلفة في المستقبل. وسوف يشكل الجانبان لجنة بيئية من الخبراء للتعاون والتفاهم البيئي.

المادة الثالثة عشرة

صيد الاسماك

١. هذا المجال يتضمن، فيما يتضمن، اصدار تصاريح للصيادين والمركب البحرية في قطاع غزة.
٢. القيود الامنية تعالج في المادة الرابعة عشرة (الامن على طول الساحل الى بحر غزة) من الملحق الاول.

المادة الرابعة عشرة

الغابات

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال الغابات في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل من الحكومة العسكرية وادارتها المدنية الى الجانب الفلسطيني. وهذا المجال يتضمن، فيما يتضمن، تشكيل وادارة ومراقبة وحماية والمحافظة على جميع الغابات (المزروعة وغير المزروعة).

٢. تنقل الصلاحيات والمسؤوليات ذات الصلة بمجال الغابات في المنطقة (ج) بالتكثيف إلى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء للقضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم خلال مراحل اعادة الانتشار اللاحقة والتي تستكمل خلال ١٨ شهرا من تاريخ تولي المجلس لمهامه.
٣. سوف يحمي الجانب الفلسطيني ويصون جميع الغابات ويحافظ عليها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسوف يتخذ الجانب الفلسطيني جميع الاجراءات الضرورية لضمان حمايتها وصيانتها من اي ضرر.
٤. سوف يملك الجانب الفلسطيني الحق في زراعة غابات جديدة، ضمن اشياء اخرى، لحماية التربة من التآكل والتصحر ومن اجل تحسين المناظر الطبيعية واضعا في الحسبان اعتبارات الامن والامان فيما يتعلق بالطرق الرئيسية والبنية التحتية.
٥. كلا الجانبين سوف يتعاونان في امور تختص بحماية وصيانة الغابات بما في ذلك اخمداد النيران والسيطرة على الاوثة، وسوف يتبادلان المعلومات حول قضايا لها صلة بالاوثة والامراض والبحث العلمي.
٦. سوف ينسق الجانب الاسرائيلي مع الجانب الفلسطيني لنشطة في المنطقة (ج) خارج المستوطنات والمواقع العسكرية والتي يمكن ان تغير الوضع القائم لهذا المجال.

المادة الخامسة عشرة

الغاز والوقود والبرق

١. أ. هذا المجال يتضمن، فيما يتضمن، التخطيط ووضع السياسات وتطبيقها وكذلك منح تصاريح ومراقبة محطات الغاز والوقود والبرق. ولاغراض هذه الفقرة، فان "محطات الغاز والوقود والبرق" سوف تتضمن، فيما تتضمن، جميع محطات الغاز والبنزين والمنشآت والمحطات والبنية التحتية وكذلك وكالات التسويق والتوزيع والنقل والتخزين وبيع وتوريد الغاز والوقود او

المنتجات البترولية. وهذا المجال يتضمن ايضا منح التصاريح ومراقبة الاستيراد والتصدير والنقل أضفلة الى اعمال التفقيب وإنتاج وتوزيع للغاز والوقود والبترول.

ب. في المنطقة (ج)، سوف تنقل الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة باكتشاف وإنتاج النفط والغاز بالتدريج الى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض حولها في مفاوضات الوضع الدائم خلال مراحل اعادة الانتشار للاحة والتي تمتكم خلال ١٨ شهرا من تاريخ تولي المجلس لمهامه.

٢. لدى السماح باقامة وتشغيل محطات للغاز والوقود والبترول كما هو مبين في الفقرة (١)، فإن الجانب الفلسطيني سوف يؤكد بأنه ليس هناك اثر ضار على البيئة او على امان اسرائيل والمستوطنات والمنشآت العسكرية وان مسافة الامان من اسرائيل والمستوطنات والمنشآت العسكرية يعمل بها. وبناء على ذلك، فإن للجانب الفلسطيني سوف يطبق المعايير الامنية البيئية الاميركية، البريطانية و/او الاسرائيلية.

٣. لون جميع اسطوانات الغاز المستعملة من جانب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تكون مختلفة عن تلك المستخدمة في اسرائيل ومن جانب الاسرائيليين.

٤. أ. سوف يبلغ الجانب الفلسطيني نظيره الاسرائيلي باي اكتشاف وإنتاج للنفط والغاز يقوم بهما او اي جهة اخرى بموافقة.

ب. توافق اسرائيل والجانب الفلسطيني على التعاون فيما يختص بإنتاج النفط والغاز في حالات وجود بنية جيولوجية مشتركة.

٥. أ. جميع وسائل نقل الغاز او منتجات الوقود في اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، سوف تتسجم مع القوتين ذات الصلة، والتي لن نقل في اي حال من الاحوال عن للمتطلبات والمعايير الدولية فيما يتعلق بالامان والحماية البيئية كما تطبقها اسرائيل. وسوف تخضع وسائل نقل الغاز ومنتجات الوقود لاسرائيل والمستوطنات والمنشآت العسكرية الى متطلبات وشروط الدخول الى اسرائيل.

ب. ولتسهيل حركة وسائل نقل الغاز ومنتجات النفط في الضفة الغربية وقطاع غزة:

(١) سوف يصدر للجانب الفلسطيني تصاريح الى المالكين الفلسطينيين والسائقين ومرافقي المركبات التي تنقل الغاز ومنتجات الوقود. وإصدار مثل هذه التصاريح سوف يكون

محكوما بالمعيار للخاصة بالتجنيد للشرطة الفلسطينية استنادا لهذا الاتفاق. وإصدار مثل هذه التصاريح لا يتوقف على موافقة الجانب الاسرائيلي. فللجانب الفلسطيني سوف يبلغ الجانب الاسرائيلي بالتصاريح التي يصدرها.

٢) سوف يؤكد الجانب الفلسطيني بان المركبات التي تنقل الغاز او منتجات الوقود وكذلك امكن وقوفها سوف تحظى بالحراسة ضد اي سرقة او استخدام غير مرخص. وسوف يبلغ الجانب للفلسطيني نظيره الاسرائيلي، في القرب فرصة، باي سرقة يشبه بها او اي استخدام غير مرخص لمثل هذه المركبات.

٦. سوف يتعاون الجانب الاسرائيلي مع الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بالقامة ٣-٤ محطات تخزين للغاز والبتروول من الجانب الفلسطيني بما في ذلك تقديم تسهيلات من بينها للموقع والارض والمساعدة الفنية لضمان بيع حاجات الفلسطينيين من السوق الاسرائيلية.

٧. الامور المتعلقة بالبيئة ووسائل النقل تعالج في المادة الثانية عشرة (للمحماية البيئية) والمادة الثامنة والثلاثين (وسائل النقل) على التوالي.

المادة السادسة عشرة

الحكومة وارضى الغائبين والمقارنات

١. صلاحيات ومسؤوليات التوم على املك الحكومة والغائبين (ويشار اليه من الان فصاعدا بـ "التوم") في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يختص بالحكومة وملك الغائبين، والمقارنات سوف تنقل من الحكم العسكري وادارته المدنية الى الجانب الفلسطيني.
٢. الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بهذا المجال في المنطقة (ج) سوف تنقل تدريجيا الى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض حولها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المراحل اللاحقة لاعادة الانتشار والتي تستكمل خلال ١٨ شهرا من تاريخ تولي المجلس مهامه.

٣. سوف يحترم الجانب الفلسطيني الحقوق القانونية الاسرائيليين (بما في ذلك شركات يملكها اسرائيليون) ذات الصلة باملاك للحكومة وارضى الخطين الواقعة في المناطق الخاضعة للولاية الاقليمية للمجلس.

٤. ا. سوف نخول المحاكم الفلسطينية بالتعامل مع خلافات فيما يختص بالحقوق ذات الصلة بالارض.

ب. بغض للنظر عما ورد اعلاه، فعندما يرى اسراييلي او فلسطيني ان حقوقه/ها يمكن ان تتأثر بأي اجراء يوضع موضع التنفيذ واي تصديق او ترتيبات تسجيل، يمكنه/ها عندئذ ان يطلب خلال ثلاثين يوما من استلام لجنة الشؤون المدنية CAC للمعلومات وفقا للفقرة الفرعية (ج) ادناه، عرض القضية امام لجنة مهنية مشتركة يتم تشكيلها من جانب الطرفين (ويشار اليها من الان فصاعدا بـ "اللجنة المشتركة") قبيل تنفيذ مثل هذه الاجراءات. وسوف تتخذ اللجنة المشتركة خلال ١٤ يوما من تقديم الاعتراض للتعامل مع جميع الواجه ذات العلاقة بالقضية والاقرار بما اذا كان يجب الموافقة على تنفيذ الاجراءات التي قدم الاعتراض بشأنها.

والى حين موافقة اللجنة المشتركة، لا ينفذ اي اجراء او تصديق او تسجيل قدم بشأنه الاعتراض ولا يتم التسجيل في مكتب الاراضي او في اي دفرة اخرى ذات علاقة.

ج. ولغرض هذه الفقرة، فسوف يزود الجانب الفلسطيني باسرع فرصة لجنة الشؤون المدنية بالمعلومات الخاصة بأي حكم او اي طلب للفرض اجراء ما وتصديق او تسجيل (بما في ذلك التسجيل الاولي للارض) ربما يؤثر على حقوق الاسرائيليين.

المادة السابعة عشرة

الصحة

١. الصلاحيات والمسؤوليات في المجال الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنتقل الى الجانب الفلسطيني بما في ذلك نظام التأمين الصحي.
٢. سوف يستمر الجانب الفلسطيني في تطبيق المعايير الحالية لتطعيم الفلسطينيين وسوف يحسنها استنادا للمعايير المقبولة دوليا في هذا المجال بحيث يأخذ بعين الاعتبار توصيات منظمة الصحة العالمية. وفي هذا الصدد، سوف يواصل الجانب الفلسطيني تطعيم السكان باللقاحات المدرجة في الجدول رقم (٣).
٣. سوف يبلغ الجانب الفلسطيني اسرائيل بوجود اي اسرائيلي يعالج في احدى للمؤسسات الطبية الفلسطينية بناء على طلبه/ها ترتيبات لنقل الاسرائيليين هؤلاء سيتفق عليه في اللجنة المشتركة.
٤. الجانب الفلسطيني من جهة ووزارة الصحة الاسرائيلية او مؤسسات الصحة الاسرائيلية الاخرى من جهة ثانية سوف يوافقان على ترتيبات بخصوص معالجة الفلسطينيين في المستشفيات الاسرائيلية.
٥. سوف تسعى السلطات الاسرائيلية لتسهيل مرور سيارات الاسعاف الفلسطينية داخل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل وفقا لاحكام الملحق الاول.
٦. اسرائيل والجانب الفلسطيني سوف يتبادلان المعلومات بخصوص الاوبئة والامراض المعدية وسوف يتعاونان في مكافحتها ويطورون اساليب تبادل الملفات والوثائق الطبية.
٧. انظمة الصحة في اسرائيل والجانب الفلسطيني سوف يحافظان على عائلات عمل جيدة في جميع الامور بما في ذلك المساعدة المشتركة في توفير الاسعاف الاول في حالات الطوارئ والتطعيمات الطبية والتدريب المهني وتبادل المعلومات.
٨. أ. سوف يتصرف الجانب الفلسطيني كضامن لجميع المدفوعات للمرضى الفلسطينيين المقبولين في المؤسسات الطبية الاسرائيلية شريطة حصولهم على موافقة مسبقة من سلطات الصحة الفلسطينية.

- ب. بالرغم مما ورد اعلاه، ففي جميع الحالات الطارئة لمعالجة فلسطيني مريض او جريح في اسرائيل بدون ترتيب مسبق عن طريق وزارة صحة المجلس، فإن المستشفى الاسرائيلي سوف يقدم تقريراً الى الجانب الفلسطيني مباشرة وفوراً - وفي اي حال من الاحوال في فترة لا تتجاوز ٤٨ ساعة بعد ادخاله الى المستشفى - حول حقيقة ادخاله وحالة الشخص وللتشخيص. وسوف يقدم للتقرير بالهاتف والفاكس وتحاط وزارة الصحة في اسرائيل علماً بذلك في نفس الوقت.
- وخلال ٢٤ ساعة من استلام التقرير المذكور، يجب على الجانب الفلسطيني اما ان يتعهد بتغطية كافة تكاليف المعالجة او ينقل المريض بوسايله الخاصة الى مستشفى فلسطيني.
- وفي حالة عدم قيام الجانب الفلسطيني باي شيء في الوقت المحدد، عندئذ سوف ينقل المستشفى الاسرائيلي المريض في سيارة اسرائيلية ويحمل الجانب الفلسطيني بكل التكاليف وفقاً لمعدل السعر الاسرائيلي المقبول. وفي جميع الحالات، سوف يغطي الجانب الفلسطيني جميع تكاليف المعالجة بدءاً من الدخول الى المستشفى وحتى العودة الى منطقة الجانب الفلسطيني.
- واذا لم يقدم الجانب الاسرائيلي تقريراً الى الجانب الفلسطيني كما هو مطلوب، عندئذ سوف يتحمل المستشفى نفسه جميع التكاليف.
٩. لجنة مشكلة عن طريق لجنة الشؤون المدنية CAC، سوف تسهل التنسيق والتعاون بشأن القضايا الصحية والطبية بين الجانب الفلسطيني واسرائيل.
١٠. ولردرات منتجات الادوية الى الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تكون وفقاً للترتيبات العامة فيما يختص بالواردات والهبات كما هو لُجنت في الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية).

المادة الثامنة عشرة

الضريبة غير المباشرة

١. هذا المجال يتضمن، فيما يتضمن، ضريبة القيمة المضافة، وضرائب المشتريات على الإنتاج المحلي. وضرائب الواردات، إضافة إلى أي ضرائب أخرى غير مباشرة، كما هو مبين في الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية).
٢. من أجل تشجيع التجارة الإقليمية بين المناطق الفلسطينية والأسواق الخارجية، يمكن إقامة مستودعات تخزين متعددة على نقاط الدخول في محوري رفح وجسر اللنبي لأهداف تخزين مؤقتة (من جانب شركات فلسطينية ودائرة الجمارك الفلسطينية) قبل دفع الرسوم الجمركية على البضائع. وسوف يتم الاتفاق على المواقع المخصصة والترتيبات الخاصة بما ورد اعلاه من جانب اللجنة الاقتصادية المشتركة. وإدارة مستودعات التخزين هذه سوف تكون وفقاً للوائح المتعلقة بشحن البضائع في المادة الثالثة من الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية). وسوف يتم الاتفاق بشأن الترتيبات والإجراءات المفصلة بين كلا الطرفين.
٣. إذا كان ثمة نقاط دخول إضافية بحيث يتم فيها تطبيق الفقرة الرابعة عشرة (أ) من المادة الثالثة من الملحق الخامس، فإن مستودعات تخزين إضافية كذلك المفصلة في الفقرة الثانية اعلاه، يمكن إقامتها هناك أيضاً.
٤. بينما ستمسج الأعمال الاسرائيلية الدائمة المستمرة في المنطقة (ج) والواقعة خارج المستوطنات والمواقع العسكرية لأغراض قيمة للضريبة المضافة مع الجانب الاسرائيلي، فإن احكام لتشريع الفلسطيني الخاص لضريبة القيمة المضافة سوف يطبق على هذه الاعمال، وسوف ينقل الجانب الاسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني صافي قيمة الضريبة المضافة التي تجمع من هذه الاعمال بعد خصم ما عليها من مستحقات. وسوف يتم التنسيق بشأن ما ورد اعلاه مع الجانب الفلسطيني. ولهذا الغرض، بما في ذلك الشركات التي يملك الاسرائيليون بها اقلية الاسهم والتي تمنح حق توزيع الارباح.
٥. فرض للضريبة في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يكون وفقاً للقوانين سارية المفعول وبما يتماشى مع هذا الاتفاق.

المادة التاسعة عشرة

التأمين

١. هذا المجال يتضمن، فيما يتضمن، اصدار تصاريح المؤمنين ووكلاء التأمين ومراقبة نشاطاتهم بما في ذلك مراقبة ارصدة المؤمنين ومواردهم المالية وصندوق السلامة على الطرق.

٢. ترتيبات خاصة بالتأمين الالزامي للمركبات وتعيين ضحايا حوادث الطرق تعالج في المادة الحادية عشرة (قضايا التأمين) من البروتوكول الخامس حول العلاقات الاقتصادية (ويشار اليه من الان فصاعدا بالمادة الحادية عشرة).

٣. أ. الصندوق الحالي، كما هو معرف في المادة الحادية عشرة، سوف ينقل الى الجانب الفلسطيني. وسوف يتضمن هذا النقل جميع الاعتمادات المالية والمسؤوليات القائمة.

ب. للجانب للفلسطيني سوف يكون مسؤولا عن جميع مسؤوليات الصندوق الحالية سواء الناتجة عن حوادث تجري قبيل موعد النقل او في وقت لاحق.

ج. واستنادا الى ذلك، فان اسرائيل سوف تتوقف عن تحمل اي مسؤولية مالية في هذا الخصوص. وإذا قيمت دعوى قضائية على اسرائيل فيما يتعلق بالمسؤوليات الواردة اعلاه، فان الجانب الفلسطيني سوف يحوض اسرائيل عن المبلغ الكامل الذي تحكم به اي محكمة او جهة قضائية. وسوف يبلغ الجانب الاسرائيلي الجانب الفلسطيني باي دعوة ضده في هذا المجال وسوف يمكن الجانب الفلسطيني من المشاركة في تنفيذ الدعوى.

٤. وفيما يختص بمساعدة الجانب الفلسطيني للتعامل مع دعاوي ضد الصندوق الحالي، فسوف تطبق البنود التالية:

أ. اقامة لجنة خبراء مشتركة لفحص الدواعي الموجهة ضد الصندوق الحالي (ويشار اليها من الان فصاعدا بـ "اللجنة المشتركة").

ب. بدون الانتقاص من الفقرة ٣ ج اعلاه، فان اللجنة المشتركة سوف تفحص وتقرر ما اذا كانت ارصدة الصندوق الحالي كافية للقيام بمسؤولياتها متلما هي قائمة في يوم النقل (في منطقة قطاع غزة ولاريجا - الرابع من شهر ايار عام ١٩٩٤، وفي الضفة الغربية في العاشر من شهر ايلول عام ١٩٩٥). وفي حالة توصل اللجنة المشتركة الى استنتاج بان ارصدة

- الصندوق الحالي غير كافية للقيام بمسؤولياتها، فإن الجانب الاسرائيلي سوف يغطي العجز المتفق عليه بما في ذلك دعاوي محتملة ولكنها غير مذكورة.
- وإذا كانت اللجنة المشتركة غير قادرة على الاتفاق على المبلغ اعلاه، فسوف تحول هذه المسألة الى اللجنة الاقتصادية المشتركة (IEC) .
- ج. سوف تقدم اللجنة المشتركة توصيات الى الجانب الفلسطيني بشأن التغييرات الادارية او القانونية فيما يتعلق بتعجيل تسوية الدعاوي.
- د. للجنة المشتركة سوف تنهي عملها في خلال ثلاثة اشهر. ويمكن ان يوافق الجانبان على تمديد لمرة واحدة لمدة ثلاثة اشهر اخرى.
- هـ. ولإضافة الى ذلك، فسوف يوفر الجانب الاسرائيلي الى الجانب الفلسطيني كافة المساعدة الضرورية فيما يختص بالصندوق الحالي والنصيحة والتشاور عند الطلب.
٦. جميع الدعاوي، بما في ذلك الدعاوي التي لم يبت فيها، ضد الصندوق الحالي يجب ان لا تعرض امام اي محكمة او جهة قضائية اسرائيلية، ويجب ان تعرض فقط امام المحاكم الفلسطينية. ولتلك الغاية، فإن الطرفين يمكن ان يتخذا جميع الاجراءات الضرورية، بما في ذلك - اذا امكن - ، من التشريعات.

المادة العشرين

الشؤون الداخلية

١. للصلاحيات والمسؤوليات في مجال الشؤون الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل من الحكومة العسكرية وادارتها المدنية الى الجانب الفلسطيني. وهذا المجال يتضمن، فيما يتضمن، اصدار تصاريح للصحف والمنشورات والرقابة على الاقلام والمسرحيات.
٢. الشؤون البلدية تمالج في المادة الرابعة والعشرين (الحكم المحلي).

المادة الحادية والعشرون

العمل

١. مجال العمل يتضمن، فيما يتضمن، حقوق العمال وعلاقات العمل والتوافق والامان والصحة في أماكن العمل، وحوادث العمل والتعويض ودورات للتدريب المهني والحرفي وللروابط التعاونية وروابط العمل المهنية واتحادات التجارة وتجهيز الآليات الثقيلة.
٢. الجانبان سوف يضعان لجزءات متفق عليها للاعتراف المتبادل بالشهادات المهنية وشهادات الدبلوم.
٣. سوف يؤكد الجانب الفلسطيني على انتهاء دورات للتدريب المهني والحرفي التي تدبرها حاليا الادارة المدنية. وفي هذا الصدد، سوف تنتقل الادارة المدنية الى الجانب الفلسطيني مبلغا نسبيا من الرسوم التي تم تحصيلها على حساب مثل هذه الدورات المتصلة بالفترة التي تعقب موعد النقل.
٤. الجانب الفلسطيني سوف يواصل عقد دورات تدريبية مهنية طوال نفس الفترة التي كفلتها الادارة المدنية على الال، بحيث تتضمن، فيما تتضمن، في المهن التالية: سائقي مركبات ثقيلة ووسائل نقل عامة، مديري كراجات، فنيي مركبات، مختبري مركبات، مطهي سياراة ومديري مدارس سياراة.
٥. للروابط التعاونية وروابط العمل المهنية والاتحادات التجارية يجب ان تتصرف بطرق لا تتجاوز قوانين الروابط التعاونية وروابط العمل المهنية والاتحادات التجارية.
٦. الجانب الفلسطيني سوف يبلغ الجانب الاسرائيلي باي عمل متصل بحدوث اسفر عن جرح اسرائيلي. والجانب الاسرائيلي يمكن ان يقوم بتحقيق في مثل هذا الحادث بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني.
٧. جميع الامور المتعلقة بالانتاج واستخدام المتفجرات وملح البارود سوف تعالج في المادة الرابعة عشرة من هذا الاتفاق وفي الملحق الاول.

المادة الثانية والعشرون

تسجيل الأراضي

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال تسجيل الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنتقل من الحكم العسكري وإدارته المدنية إلى الجانب الفلسطيني. ويتضمن هذا المجال، فيما يتضمن، التسجيل في مكتب تسجيل ملكية الأراضي، والتسجيلات الأولية للأرض وتسجيل قرارات المحاكم وتسجيل قطع الأراضي بما يتفق مع قانون المدن والقرى وتخطيط الأبنية رقم ٧٩ من عام ١٩٦٦، وإدارة مكاتب تسجيل الأراضي وعملاتها.
٢. في المنطقة ج، تنتقل الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بهذا المجال تدريجياً إلى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي ستناقش في مفاوضات الوضع الدائم خلال مراحل إعادة الانتشار اللاحقة والتي تستكمل خلال ١٨ شهراً من تاريخ تولي المجلس لمهامه.
٣. سوف يحترم الجانب الفلسطيني الحقوق القانونية للإسرائيليين (بما في ذلك الشركات المملوكة لإسرائيليين) ذات الصلة بالأراضي الواقعة في المناطق الخاضعة للولاية الإقليمية للمجلس.
٤. أ. سوف تفوض المحاكم الفلسطينية للتعامل مع خلافات تتعلق بملكية الأرض أو الحقوق الخاصة بها.
ب. بغض النظر عما ورد أعلاه، فعندما يرى إسرائيلي أو فلسطيني بأن حقوقه/ها يمكن أن تتأثر بأي إجراء يوضع موضع التنفيذ أي تصديق أو ترتيبات تسجيل، يمكنه/ها عندئذ أن يطلب خلال ثلاثين يوماً من استلام لجنة الشؤون المدنية CAC للمعلومات وفقاً للفقرة الفرعية (ج) أدناه، عرض القضية أمام لجنة مهنية مشتركة يتم تشكيلها من جانب الطرفين (ويشار إليها من الآن فصاعداً بـ "اللجنة المشتركة") قبيل تنفيذ مثل هذه الإجراءات، وسوف تتخذ اللجنة المشتركة خلال ١٤ يوماً من تقديم الاعتراض للتعامل مع جميع الأوجه ذات العلاقة بالقضية والقرار بما إذا كان يجب الموافقة على تنفيذ الإجراءات التي قدم الاعتراض بشأنها.
والى حين موافقة اللجنة المشتركة، لا ينفذ أي إجراء، أو تصديق أو تسجيل قدم بشأنه الاعتراض ولا يتم للتسجيل في مكتب الأراضي أو في أي دائرة تسجيل أخرى ذات علاقة.

ج. وفرض هذه الفقرة، فسوف يزود الجانب الفلسطيني بأسرع فرصة لجنة الشؤون المدنية CAC بالمعلومات الخاصة بأي حكم أو أي طلب لفرض اجراء ما تصديق أو تسجيل (بما في ذلك التسجيل الاولي للارض) والتي يمكن ان تؤثر على حقوق الاسرائيليين.

المادة الثالثة والعشرون الادارة القانونية

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال الادارة القانونية سوف تنتقل من الحكم العسكري وادارته المدنية الى الجانب الفلسطيني.

٢. يتضمن هذا المجال، فيما يتضمن:

أ. الادارة وتخطيط وادارة النظام القضائي الفلسطيني وجهزته المختلفة،

ب. تعيين القضاة،

ج. اصدار تصاريح للمحاميين ومراقبتهم،

د. اصدار تصاريح الى مكاتب المحل ومراقبتهم، و

هـ. تسجيل الشركات والملكية الفكرية، بما في ذلك، البراءات والعلامات التجارية مع عدم الاقتصار عليها.

٣. تسجيل الشركات:

أ. سوف يحول الجانب الاسرائيلي الى الجانب الفلسطيني سجل الشركات في الضفة الغربية.

ب. كل جانب سوف يسمح لاشخاص أو هيئات قضائية من الجانب الاخر بتسجيل شركات في سجله.

ج. كل جانب سوف يضمن بان سجله للشركات مفتوح لعامة الناس من اجل المعلومات.

د. كل جانب سوف يزود الجانب الاخر - بناء على طلبه وعلى قاعدة حالة تلو اخرى -

بالمعلومات الحديثة فيما يختص بتسجيل الشركات وملكية الاسهم والنفقات واي معلومات

ذات علاقة موجودة في حوزة امين سجل الشركات.

وكلا الجانبين سوف يوافقان على ترتيبات لتبادل المعلومات المعاصرة فيما يختص بتسجيل الشركات.

٤. حقوق الملكية الفكرية:

أ. تتضمن حقوق الملكية الفكرية، فيما تتضمن البراءات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية وحقوق الطباعة وما يتصل بها والإشارات الجغرافية والمعلومات غير المعلنة.

ب. ١) كل جانب سوف يفعل ما بوسعه ليتبنى في تشريعاته معايير حماية الملكية الفكرية المنسجمة مع تلك المعايير في اتفاقية GATT حول التجارة فيما يختص بالوجه الملكية الفكرية (ويشار إليها من الآن فصاعداً بـ "GATT-Trips").

٢) كل جانب سوف يفعل ما بوسعه لإقامة نظام دقيق لفحص طلبات تسجيل حقوق الملكية الفكرية بما يتفق مع تلك القائمة في "GATT-Trips".

ج. كل جانب سوف يعترف بحقوق الطباعة وما يتصل بها في "الاعمال الأدبية والفنية" الأصلية بما في ذلك - تحديداً - الاعمال الموسيقية وبرامج الكمبيوتر والتسجيلات السمعية والبصرية التي يتم إنتاجها قانونياً في المناطق الواقعة تحت ولاية الطرف الآخر.

د. كل طرف سوف يعترف بحقوق المعلومات غير المعلنة الناشئة في المناطق الواقعة تحت ولاية الطرف الآخر.

هـ. ١) بالنظر إلى الحركة الحرة للبضائع الصناعية بين إسرائيل من جهة والضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى، فإن كل جانب عند فحص الطلبات المقدمة من أي مواطن أو هيئة قضائية للطرف الآخر لتسجيل البراءات والتصاميم للصناعية والعلامات التجارية والإشارات الجغرافية (ويشار إليها هنا من الآن فصاعداً بـ "الحقوق المسجلة")، سوف يعمل على تسريع عملية الفحص بما في ذلك نشر الاعتراضات للحقوق المسجلة للقائمة وسارية المفعول في كلا المنطقتين وفي موعد نقل الصلاحيات والمسؤوليات في مجال الإدارة القانونية.

٢) في حال نشوء خلاف بين تسجيل الحقوق المسجلة في إسرائيل وتسجيلها في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن تسجيل كل من الجانبين سوف يطبق في المناطق الواقعة تحت ولايته.

ولمصلحة تعزيز الاستثمار في المنطقة ولتسهيل الحماية بتسجيل حقوق الملكية الفكرية، فإن الجانب الفلسطيني عند القيام بلحصول طلبات التسجيل سوف يأخذ في اعتباره بأن حقا معينا قد تم فحصه.

ز. دون الانتقاص من الاحكام التي يتضمنها الملحق الرابع (بروتوكول حول الشؤون القانونية)، فإن كل جانب سوف يوسع حمايته الادارية والقضائية لتشمل اصحاب حق الملكية الفكرية للطرف الاخر. وهدف هذه الحماية هو اتاحة المجال للعمل الفعال ضد اي تصرف يتجاوز حقوق الملكية الفكرية وفقا لهذا الاتفاق بما في ذلك الواسل السريعة لمنع المخالفات والوسائل التي تشكل رادعا لأي مخالفات في المستقبل.

ح. الجانبان سوف يزودان بعضهما على قاعدة حالة - حالة بالمعلومات المتعلقة بتسجيل الحقوق المسجلة لدى اموني تسجيل حقوق الملكية الفكرية لديهما.

ط. سوف يؤكد الجانبان ان سجلاتهما مفتوحة للعامة.

هـ. قضايا قانونية فيما يختص بالقضاء الجنائي والمدني للمحاكم الفلسطينية تعالج في الملحق الرابع (بروتوكول حول المسائل القانونية).

المادة الرابعة والعشرون

الحكم المحلي

١. هذا المجال يتضمن، فيما يتضمن، وضع وتطبيق سياسات الحكم المحلي وتعيين مسؤولي الحكم المحلي والموافقة على ميزانيات الحكم المحلي والمناقصات والرسوم والترفه وتحليل حدود الحكم المحلي تأسيس وحل الحكومة المحلية، عملية انتخابات الحكم المحلي واجراء تفتيشات رسمية للحكم المحلي وايجاد مجالس الخدمة المشتركة والمجالس البلدية بوصفها لجان تخطيط محلية وتشغيل وصيغة أنظمة توزيع المياه والكهرباء البلدية وتسعير هذه الخدمات. ومصطلح "الحكم الذاتي" في هذه المادة يتضمن المجالس البلدية والمجالس القروية وجميع المجتمعات الاخرى التي تعتقد الى وضع بلدي.

٢. الجانب الفلسطيني يملك الحق في اجراء جميع التغييرات لحدود الحكم المحلي في الضفة الغربية في نطاق المنطقتين (أ) و (ب) كما هو مبين في هذه الاتفاقية.
٣. قضايا تتعلق باحكام خدمات الحكم المحلي الى المستوطنات والمنشآت التي تخدم القوات العسكرية الاسرائيلية، تعالج في المواد ذات الصلة من هذا النيل.
٤. سوف يبلغ الجانب الفلسطيني للجانب الاسرائيلي باي انتخابات للحكم المحلي. ولتفادي الخلاف في سياق مثل هذه الانتخابات، سوف يتم الاتفاق على ترتيبات امنية خاصة في آلية الارتباط الامني.
٥. اضافة الى صلاحيات ومسؤوليات المجلس البلدي القائمة بوصفه كلجنة تخطيط محلي، سوف يدخل ايضا باصدار تصاريح البناء لاهداف متعددة بما في ذلك للمصانع والمستشفيات والمدارس على نحو ما يخضع لتنظيم التخطيط المفصلة سارية المفعول.
٦. سوف تواصل السلطات البلدية تزويد الماء والكهرباء من الشبكات القائمة وفقا للكميات والممارسات الحالية.
٧. للمساكن ذات الصلة بالتخطيط وتقسيم المناطق والمياه والكهرباء تعالج في المادة السابعة والعشرين (التخطيط وتقسيم المناطق) والمادة الاربعين (المياه والمجاري) والمادة المائسة (الكهرباء) على التوالي.

المادة الخامسة والعشرون

الحميات الطبيعية

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال المحميات الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل من الحكم العسكري وادارته المدنية الى الجانب الفلسطيني وسوف يتسلمها، وتتضمن، فيما تتضمن، انشاء وبيان وادارة ومراقبة وحماية وحفظ المحميات الطبيعية والاجناس الحيوانية والموجودات الطبيعية والنباتات.

٢. سوف تنقل الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بمجال المحميات الطبيعية تدريجيا في المنطقة (ج) الى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم خلال مراحل اعادة الانتشار اللاحقة والتي تستكمل خلال ١٨ شهرا من تولي المجلس لمهامه.

٣. سوف يحرس الجانب الفلسطيني محميات الطبيعة ويحافظ عليها استنادا الى المعايير العلمية.

٤. سوف يوافق الطرفان على سلايب التعاون فيما يتعلق بحماية ورعاية المحميات الطبيعية من خلال لجنة خبراء مشتركة من كلا الجانبين. وهذا التعاون سوف يتضمن تبادل المعلومات فيما يخص بقضايا مثل الامراض الحيوانية والنباتية والبيئة والبحث العلمي.

٥. سوف يتخذ كل من الجانبين لاجراءات ملائمة لحماية المحميات الطبيعية والموجودات الطبيعية المحمية ولجناس الحيوانات والنباتات والورود التي يتم فتحها بالاقحاح الاصطناعي لاضافة الى تطبيق قواعد التصرف في المحميات الطبيعية.

٦. كل جانب سوف يفرض في نطاق المناطق الواقعة تحت مسؤوليته، انظمة ملائمة للصيد وخاصة حظر صيد الاجناس المحمية والمهددة.

٧. سوف ينسق الجانب الاسرائيلي مع الجانب الفلسطيني لنشطة في المنطقة (ج) خارج المستوطنات والمواقع العسكرية ربما تغير الوضع للقائم في هذا المجال.

المادة السادسة والعشرون

للتنزهات

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال الحدائق في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل من الحكم العسكري وادارته المدنية الى الجانب الفلسطيني بحيث تتضمن، فيما تتضمن، القامة وادارة ومراقبة وحماية وتطوير الحدائق.

٢. سوف تنقل الصلاحيات والمسؤوليات ذات الصلة بهذا المجال في المنطقة (ج) تدريجيا الى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم

- التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المراحل اللاحقة لاعادة الانتشار والتي تستكمل خلال ١٨ شهرا من تاريخ تولي المجلس لمهامه.
٣. كل جانب سوف يطبق - في اطار المنطقة الواقعة تحت مسؤوليته - قواعد التصرف في الحدائق وسوف يتخذ الاجراءات الضرورية لتفادي الاثار الضارة بمشاهد الطبيعة ومظاهر الجذابة الطبيعية والثقافية.
٤. سوف يقوم الطرفان بترتيبات، بما في ذلك في الامور ذات الصلة بالتمويل، من اجل الاعتراف المتبادل بالتذاكر في المواقع المتعددة والصادرة عن كل طرف.
٥. ما ورد اعلاه لا ينقص من احكام المادة الثانية والثلاثين (للشؤون الدينية) والمادة الثانية (الاثار).
٦. سوف ينسق الجانب الاسرائيلي مع الجانب الفلسطيني أنشطة في المنطقة (ج) خارج المستوطنات والمواقع العسكرية، والتي يمكن ان تغير الوضع القائم في هذا المجال.

المادة السابعة والعشرون

التخطيط وتقسيم المناطق

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال التخطيط وتقسيم المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل من الحكم العسكري وادارته المدنية الى الجانب الفلسطيني. ويتضمن هذا ادخال واعداد وتعديل وابطال أنظمة التخطيط وتشريعات اخرى متصلة بقضايا من تنظيم هذه الانظمة (ويشار اليها من الان فصاعدا بـ "نظمة التخطيط") التي تصدر تصاريح البناء وتراقب أنشطة البناء.
٢. الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بمجال التخطيط وتقسيم الاراضي في المنطقة (ج) سوف تنقل بالتدريج الى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سوف يتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المراحل اللاحقة لاعادة الانتشار والتي تستكمل خلال ١٨ شهرا من تاريخ تولي المجلس لمهامه.

٣. أ. سوف يتضمن الجانب الفلسطيني بان البناء المتأخم للمستوطنات والمواقع العسكرية لن يمود بالضرر عليها او يؤثر عكسيا عليها او على البنية التحتية التي تخدمها.
- ب. وعليه، عندما يرى الجانب الفلسطيني بان نظام تخطيط مقترحا فيما يتصل بالبناء الذي ربما يقع ضمن الفقرة الفرعية (أ) اعلاه (على وجه الخصوص مواقع التخلص من الفضلات ومحطات الطاقة الكهربائية والمشروعات التي تتصل بالمجاري والمواد الخطرة او التي لها آثار تلوث)، لسوف يزود لجنة الشؤون المدنية CAC بنسخة من مثل نظام التخطيط هذا قبيل سريان مفعوله.
- وسوف تناقش لجنة فرعية تشكلها لجنة الشؤون المدنية - بناء على طلب الجانب الاسرائيلي - مثل نظام التخطيط هذا، والى ان تتخذ اللجنة قرارها، لن يتم اقرار اجراءات تخطيطية ولن يتم تنفيذ نشاط بناء بموجب نظام التخطيط المذكور.

المادة الثامنة والعشرون

سجل السكان والتوثيق

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال تسجيل السكان والتوثيق في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل من الحكم العسكري وإدارته المدنية إلى الجانب الفلسطيني.
 ٢. سوف يحافظ الجانب الفلسطيني على سجل السكان ويديره ويصدر شهادات ووثائق من كافة الأنواع بما يتماشى مع بنود هذا الاتفاق ويخضع لها.
- ولهذه الغاية، فإن الجانب الفلسطيني سوف يحصل من إسرائيل على سجل السكان لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى الملفات والسجلات الخاصة به على النحو التالي:
- إبلغات الولادة.
 - سجلات قديمة مكتوبة باليد للمواليد والوفيات والقوائم من ١٩١٨ حتى ١٩٨١.
 - ملف الصور بجميع مداته.
 - جميع أجهزة الكمبيوتر والمعدات بكافة ترابعها (شاشات وطلابعات وأجهزة اتصالات).

٣. سوف يتم تشكيل لجنة مشتركة لحل مشكلة اعادة اصدار الهويات الشخصية لاولئك المواطنين الذين فقدوا هوياتهم للشخصية.

٤. الهوية الشخصية الحالية للمواطنين الحاليين اضافة الى المواطنين الجدد سوف تستبدل بهوية شخصية جديدة ورقم هوية جديد. ومثل هذه الهويات الشخصية للمستبدلة سوف يصدرها الجانب الفلسطيني وسوف ينقل النظام الجديد لارقام الهوية والترميم الى الجانب الاسرائيلي. فجميع العلامات والمعلومات في مثل هذه الهويات الشخصية سوف تكون بالعربية والعبرية، ورقم مثل هذه الهويات الشخصية سوف يكون بالارقام العربية (مثل ذلك ٩-٥).

٥. امتلاك الهوية للشخصية انفة الذكر سواء كانت صادرة عن الحكم العسكري وادارته المدنية او مستبدلة او صادرة عن الجانب الفلسطيني واي وثائق ضرورية اخرى والتي سيبلغ الجانب الفلسطيني بشأنها عبر اللجنة المدنية المشتركة CAC سوف تكون مطلوبة للدخول الى اسرائيل من جانب المواطنين.

٦. المرور الامن بين قطاع غزة والضفة الغربية كما هو مبين في الملحق الاول، سوف يتطلب امتلاك الهوية للشخصية انفة الذكر سواء كانت صادرة عن الحكم العسكري وادارته المدنية او مستبدلة او صادرة عن الجانب الفلسطيني واي وثائق ضرورية اخرى يبلغ بها الجانب الفلسطيني عبر اللجنة المدنية المشتركة CAC.

٧. تعترف اسرائيل بصلاحيات جوازات السفر الفلسطينية / وثائق السفر الصادرة عن الجانب الفلسطيني الى المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتماشى مع اتفاق غزة - اريحا وهذا الاتفاق. ومثل جوازات السفر / وثائق السفر هذه سوف تفول حاملها السفر للخارج عبر معمرات او نقاط الخروج الاسرائيلية.

٨. حامل جواز السفر / وثيقة السفر الفلسطينية رفيعة المستوى (VIP) سوف يجتاز الممرات الدولية بدون رسوم وسوف يتمتع بمعاملة الأشخاص رفيعة المستوى في نقاط الخروج الاسرائيلية الدولية.

٩. يمكن اصدار شهادات خاصة للأشخاص رفيعة المستوى مثلما تم التوصل اليه في البروتوكول الخاص بالترتيبات المتعلقة بالممرات في الحادي والثلاثين من شهر تشرين اول عام ١٩٩٤ وفي هذا الاتفاق.

١٠. لضمان اجراءات مرور فاعلة وتجنب التناقضات وتمكين اسرائيل من الحفاظ على سجل حديث

ومعاصر، فان الجانب الفلسطيني سوف يزود اسرائيل على اساس منتظم عبر لجنة الشؤون المدنية CAC بالمعلومات التالية فيما يختص بجوازات السفر / وثائق السفر والهويات الشخصية:

أ. فيما يختص بجوازات السفر / وثائق السفر: الاسم الكامل واسم الام ورقم الهوية وتاريخ الميلاد ومكان الميلاد والجنس والمهنة ورقم جواز السفر / وثيقة السفر وتاريخ الصدور وصورة حديثة للشخص المعني.

ب. فيما يتعلق بالهويات الشخصية: رقم الهوية للشخصية والاسم الكامل واسم الام وتاريخ الميلاد والجنس والديانة وصورة حديثة للشخص المعني. وسوف يبلغ الجانب الفلسطيني اسرائيل بكل تغيير في سجله السكاني بما في ذلك، من جملة أمور اخرى، اي تغيير في مكان الإقامة لأي مواطن.

١١. لمخس روح عملية السلام، فان الجانب الفلسطيني يملك الحق، بموافقة مسبقة من اسرائيل،

في منح الإقامة الدائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى:

أ. مستثمرين بهدف تشجيع الاستثمار.

ب. زوجات واطفال المواطنين الفلسطينيين.

ج. اشخاص اخرين لاسباب انسانية لحفز وتعزيز التثام شمل العائلة.

١٢. سوف يملك الجانب الفلسطيني الحق في التسجيل في السجل السكاني لجميع الاشخاص الذين

ولدوا في الخارج او في قطاع غزة والضفة الغربية اذا كانوا تحت سن ١٦ سنة بحيث يكون احد

والدين مواطناً من قطاع غزة والضفة الغربية.

١٣. أ. الاشخاص القادمون من بلاد ليس لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل لزيارة قطاع غزة

والضفة الغربية سوف يطلب منهم الحصول على تصريح زيارة خاص يصدر عن الجانب

الفلسطيني وتصديق عليه اسرائيل. وسوف تتجأ طلبات مثل هذه للتصاريح من جانب اي قريب او

شخص يعرف الزائر بحيث يكون مواطناً من الجانب الفلسطيني او من الجانب الفلسطيني نفسه.

وجميع الملاحظات والمعلومات في مثل هذه التصاريح سوف تكتب باللغة الانكليزية.

ب. الزائرون لقطاع غزة والضفة الغربية سوف يسمح لهم بالبقاء في هذه المناطق لفترة تصل الى ثلاثة اشهر يمنحها الجانب الفلسطيني وتصادق عليها اسرائيل. ومثل هؤلاء الزوار يستطيعون دخول اسرائيل خلال صلاحية تصريح زيارتهم دون الحاجة الى تصريح آخر. ويمكن ان يمدد الجانب الفلسطيني فترة الثلاثة شهور هذه لفترة اضافية اخرى تصل الى اربعة شهور. وسوف يبلغ للجانب الفلسطيني اسرائيل بهذا التمديد. واي تمديدات اخرى تتطلب موافقة اسرائيل.

ويرتخض من اسرائيل، يمكن ان يصدر الجانب الفلسطيني تصاريح زيارة بهدف الدراسة او العمل لفترة سنة واحدة يمكن تمديدتها بالاتفاق مع اسرائيل. وفي اي حال من الاحوال، فان مدة مثل هذه التصاريح ان تتجاوز فترة صلاحية جوازات سفر الزائرين المذكورين او وثائق سفرهم. ويمكن ان يمنح الجانب الفلسطيني اقامة دائمة الى موظفين بالاتفاق مع اسرائيل.

١٤. اشخاص من بلدان لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ممن يزورون قطاع غزة والضفة الغربية سوف يطلب منهم اما للحصول على تصريح الزيارة الاكف للذكر او حمل جواز سفر صالح وتأشيرة مرور اسرائيلية عند الطلب. ومثل هؤلاء الزوار يستطيعون دخول اسرائيل خلال صلاحية تصريح زيارتهم دون الحاجة الى تصريح آخر.

١٥. سوف يضمن الجانب الفلسطيني بان الزوار المشار اليهم اعلاه سوف لا يتجاوزون فترة تصريح دخولهم وللتמידات المصرح بها.

١٦. سوف يستخدم الجانب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة طوابع دخل فلسطينية وسوف يقرر رسومها المطلوبة.

١٧. سوف تشكل لجنة للشؤون المدنية CAC لجنة اربعة اراقبة وتنفيذ هذه المادة.

المادة التاسعة والعشرون

الخدمات البريدية

١. يتضمن هذا المجال، فيما يتضمن، للتخطيط، ووضع السياسات وتنفيذها اضلفة الى ادارة ومراقبة مكاتب البريد والخدمات البريدية وجميع المعاملات والانشطة المالية في الوحدات البريدية (المعروفة عموما باسم "بنك البريد").
٢. سوف يصدر الجانب الفلسطيني طوابع بريدية وقرطاسية بريدية (يشار اليها من الان فصاعدا بـ "الطوابع") والاختام وجميع المواد الاخرى ذات الصلة والخاضعة للاحكام التالية:
 - أ) سوف تتضمن الطوابع مصطلحي "المجلس الفلسطيني" او "السلطة الفلسطينية" وقيمتها وموضوعها. واذا تضمنت الاختام اسم السلطة التي اصدرتها فيمكن استخدام المصطلحين الواردين اعلاه فقط.
 - ب) قيمة الطابع سوف تثبت باحدى العملات القانونية المتفق عليها والمتداولة في الضفة الغربية وقطاع غزة مثلما هو مفصل في الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية).
 - ج) تصميم ورموز وكلمات وموضوعات الطوابع واختام التاريخ الصادرة عن الجانب الفلسطيني سوف تكون منسجمة مع روح السلام.
٣. عند وضع اسعار بريدية لخدمات بريدية دولية، سوف ينسق الجانبان بطريقة تمنع وقوع ضرر اقتصادي مشترك.
٤. سوف يؤكد الجانبان على ارسال وتسليم المواد البريدية بطريقة فعالة، بما في ذلك الطرود الموجهة الى الجانب الاخر او القادمة منه. وسوف يؤكدان على نحو مماثل على ارسال وتسليم المواد البريدية القادمة من الدول الاجنبية او القادمة لها.
٥. شروط وترتيبات ارسال واستلام جميع المواد البريدية، بما في ذلك الطرود، بين كلا الجانبين سوف يتم تنظيمها عبر اتفاقية تجارية بين السلطة البريدية الاسرائيلية والجانب الفلسطيني.
٦. أ. شروط وترتيبات ارسال واستلام المواد البريدية بما في ذلك الطرود، بين الجانب الفلسطيني والدول الاجنبية، سوف يتم ترتيبها عبر اتفاقات تجارية بين منظمة التحرير الفلسطينية، لمصلحة

الجانب الفلسطيني، والسلطات البريدية في الاردن ومصر وعن طريق اتفاقية تجارية بين الجانب الفلسطيني وسلطة اسرائيل البريدية.

ب. بدون الانتقاص من صومية الفقرة الخامسة من المادة التاسعة في هذا الاتفاق (العلاقات الخارجية، فإن وضع الجانب للفلسطيني بالنسبة لهذا الاتفاق في اتحاد البريد العالمي سوف يبقى كما هو في الوضع الراهن، وأن يكون للجانب الفلسطيني طرفا باي عمل لتبديل او تغيير وضعه.

٧. المبادئ الجمركية المفصلة في الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية) سوف تنطبق ايضا على المواد البريدية، بما في ذلك، للطرود المرسله الى الضفة الغربية وقطاع غزة.

المادة الثلاثون

الاشغال العامة والاسكان

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال الاشغال العامة والاسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل من الحكم العسكري وادارته المدنية الى الجانب الفلسطيني ويشمل هذا المجال، من بين امور اخرى، على صيانة وتصليح للطرق وشؤون دائرة الاسكان.

٢. أ. الصلاحيات والمسؤوليات ذات الصلة بمجال الاشغال العامة والاسكان في المنطقة (ج) سوف تنقل بالتدريج الى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المراحل اللاحقة لاعادة الانتشار التي تستكمل خلال ١٨ شهرا من تاريخ تولي المجلس لمهامه.

ب. لدى ممارسته صلاحياته ومسؤولياته في المنطقة (ج)، فإن الجانب الاسرائيلي سوف يوظف قدر الامكان الفلسطينيين في تنفيذ اعمال الطرق.

٣. أ. سوف يصون الجانب الفلسطيني للطرق مسترشدا بالمعايير الدولية لصيانة وبناء الطرق وسوف يؤكد على الامتثال بالمعايير المذكورة مع الدول المجاورة. وعلاوة على ذلك، سوف يقوم الجانب الفلسطيني باي اعمال ضرورية من اجل ضمان الوضع الملائم للبنية التحتية للطرق بما في ذلك تنظيف المجاري وقنوات الري وسوف يحافظ على الطرق نظيفة وخالية من جميع العوائق المختلفة.

- ب. بناء على طلب الجانب الاسرائيلي، فإن اي عمل ضروري نص عليه في الفقرة الفرعية (أ) يمكن ان ينفذه احد الجانبين او كلاهما معا بعد التنسيق الكامل بينهما.
٤. أ. سوف يبلغ الجانب الفلسطيني للجانب الاسرائيلي ومستخدمي الطرق في وقت محقول وقبول القيام باشطة هامة يمكن ان تعوق حركة السير المنتظمة على الطرق او ربما تؤثر على البنية التحتية قرب الطرق.
- ب. عندما يرى الطرفان ان الانشطة المذكورة اعلاء تؤثر على الحركة على الطرق او البنية التحتية الواقعة قرب هذه الطرق، عندئذ سوف تنفذ هذه الانشطة بالتنسيق بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني.
٥. سوف يتم تشكيل لجنة مشتركة من جانب لجنة الشؤون المدنية (CAC) للتعامل مع قضايا تتطلب تنسيقا وتعاونا في هذا المجال، بما في ذلك تنسيق اعمال الطرق على الشوارع في الضفة الغربية التي تخدم كلا من الفلسطينيين والاسرائيليين.

المادة الحادية والثلاثون

المحاجر والمناجم

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال المحاجر والمناجم في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل من الحكم العسكري وادارته المدنية الى الجانب الفلسطيني بحيث تتضمن، ضمن امور اخرى، اصدار تصاريح ومراقبة للمنشاء واستنها وعمل المحاجر والكسارات والمناجم (ويشار اليها من الان فصاعدا بـ "المحاجر").
٢. الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بهذا المجال في المنطقة (ج) سوف تنقل بالتدريج الى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المراحل اللاحقة لاعادة الانتشار التي سوف تستكمل خلال ١٨ شهرا من موعد تسلم المجلس لمهامه.

٣. أ. حقوق الاسرائيليين (بما في ذلك شركات يملكها اسرائيليون) ازاء المحاجر الواقعة في نطاق المناطق الخاضعة للولاية الاقليمية للجانب الفلسطيني وغير المشغلة يمكن بيعها من الجانب الفلسطيني بموافقة الاسرائيلي المعني عبر لجنة مشتركة يصار الى تشكيلها من جانب لجنة الشؤون المدنية CAC لهذا الغرض. والمبلغ الذي يدفع لكل اسرائيلي بخصوص حقوقه في المحاجر المذكورة سوف تستند على استثماراته في الموقع. وسوف يجمد الجانب الاسرائيلي تصاريح لمثل هذه المحاجر. ووفقا لموعد توقيع هذا الاتفاق، فان مثل هذه المحاجر لن تكون عاملة.

ب. سوف تبحث ايضا اللجنة المشتركة اعلاء قضية المحاجر العاملة او المستخدمة من جانب اسرائيليين. وسوف يحترم كلا الجانبين توصيات هذه اللجنة. والى ان يصدر قرار اللجنة، فان الجانب الفلسطيني لن يتخذ اية اجراءات من شأنها ان تؤثر عكسيا على هذه المحاجر.

ج. احكام الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) سوف تنطبق على المحاجر القائمة حاليا في المنطقة (ج) لكونها واقعة تحت الولاية الاقليمية للجانب الفلسطيني وتمتثل مع النقل التدريجي للصلاحيات والمسؤوليات وفقا للفقرة (٢) اعلاه.

٤. سوف ياخذ الجانب الاسرائيلي بعين الاعتبار اي طلب يتقدم به مستثمرون فلسطينيون لتشغيل محاجر في المنطقة (ج) وفقا لاهليته.

المادة الثانية والثلاثون

للمواقع الدينية

١. المسؤولية عن الاماكن ذات الاهمية الدينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (ويشار اليها من الان فصاعدا بـ "الاماكن المقدسة") سوف تنتقل الى الجانب الفلسطيني. وستنقل هذه المسؤولية في المنطقة (ج) بالتدريج الى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المراحل اللاحقة لاعادة الانتشار التي تستكمل في غضون ١٨ شهرا من موعد تولي المجلس لمسؤولياته.

٢. سوف يحترم الطرفان ويحميان الحقوق الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين والسامريين المدرجة
انذاه:

(أ) حماية الاماكن المقدسة،

(ب) حرية الدخول الى الاماكن المقدسة، و

(ج) حرية العبادة وممارسة الطقوس الدينية.

٣. أ. سوف يضمن الجانب الفلسطيني حرية الدخول الى الاماكن اليهودية المقدسة المدرجة في

القائمة رقم (١) من الجدول الرابع مع احترام طرق العبادة فيها وعدم اجراء اي تغييرات لها.

ب. سوف يضمن الجانب الفلسطيني حرية الدخول الى الاماكن اليهودية المقدسة المدرجة في

القائمة رقم (٢) من الجدول الرابع مع احترام طرق العبادة فيها.

ج. الجدول الرابع سوف يحدث بالتزامن مع النقل التدريجي للمسؤولية بما يتفق مع الفقرة (١).

٤. مكان النبي موسى المقدس سوف يكون تحت اشراف الجانب الفلسطيني لاجراض دينية. ٥. خلال

المناسبات الدينية التي تجري ثلاث مرات في العام والمناسبات الخاصة التي يتم التنسيق بشأنها

مع السلطات الاسرائيلية، فان الجانب الفلسطيني سوف يملك الحق في الحج الديني الى المغطس

تحت العلم الفلسطيني. وسوف يتم توفير ممر آمن من منطقة اريحا الى المغطس لهذا الهدف.

المادة الثالثة والثلاثون

الرفاه الاجتماعي

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال الرفاه الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل

من الحكم العسكري وادارته المدنية الى الجانب الفلسطيني. ويتضمن هذا المجال من بين امور

اخرى جميع الخدمات الاجتماعية وتسجيل ومراقبة الجمعيات الخيرية المحلية والدولية.

٢. المنظمات والمؤسسات الخيرية والتطوعية وغير الربحية سواء كانت محلية او دولية، يجب ان

تتصرف بطريقة لا تتجاوز القوانين سارية المفعول.

٣. سوف تتعاون لجهزة الرفاه الاجتماعي الاسرائيلية والفلسطينية فيما يختص بالتالي:

- أ. ضبط سلوك واعداد مذكرات فيما يتعلق بجرائم القاصرين.
- ب. تبادل التقارير الاجتماعية اللازمة للمذنبين من الأحداث والقاصرين.
- ج. ترتيبات لحماية المصداقية والخصوصية الفردية لدى تبادل المعلومات.
- د. كلا الجانبين سوف يحافظ على علاقة عمل ايجابية في مجال التدريب المهني.

المادة الرابعة والثلاثون

الإحصاء

١. يتضمن هذا المجال من بين جملة أمور أخرى جميع لوجه تخطيط وإنتاج ونشر وتسجيل عمليات الإحصاء من لعضاء للسكان ومسح لجميع مجالات الإحصاء بحيث يشمل أيضا المسائل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمساحة والامور البيئية.
٢. سوف تنقل إسرائيل من الادارة المدنية الى الجانب الفلسطيني جميع المواد الضرورية لحفظ النظام الاحصائي وادارته مثل:
 - (أ) اجراءات التقدير ونماذج الاستفتاءات والمنشورات وتعليم الاشارات المدونة ونظم الحصول على نتائج بتتابع اجراءات ضبط نوعية وتطويل المسوح.
 - (ب) الخرائط الاحصائية.
 - (ج) اطار العينة، بما في ذلك القوائم المنزلية.
 - (د) صلة استهلاك البضائع وجميع المواد ذات الصلة بما في ذلك الاوزان المستخدمة من جدول الغلاء (CPI).
 - (هـ) اي مواد مهنية لحصائية اخرى عند الطلب.
- اي طرق ووسائل مهنية لحصائية اخرى يستخدمها الحكم العسكري والادارة المدنية او تستخدم بالنيابة عنها سوف تنقل ايضا الى الجانب الفلسطيني.
- ٣.أ. سوف ينقل الجانب الاسرائيلي، عبر لجنة مشتركة يتم تشكيلها، الى الجانب الفلسطيني - وعند الطلب - اي معلومات رئيسية عن لحصاء السكان والمسوحات التي قام بها الحكم العسكري والادارة المدنية او بالنيابة عنها وكذلك السجلات الادارية المدونة من جانب الحكم العسكري والادارة المدنية او باسمهما.
- ب. سوف تقرر اللجنة المشتركة الطرق والترتيبات الخاصة بنقل المواد المذكورة اعلاه.
٤. قضايا ذات صلة بحق تضمينها في سجل السكان تعالج في اطار المادة الثامنة والعشرين (سجل وتوثيق السكان).

٥. دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية ودائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية سوف يحفظان على علاقات عمل جيدة وسوف يتعاونان في المسائل الاحصائية.

المادة الخامسة والثلاثون

مسح الاراضي

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال مسح الاراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل من الحكم العسكري وادارته المدنية الى الجانب الفلسطيني. ويتضمن هذا المجال من جملة امور اخرى اصدار ترخيص للمساحين والقيام بعمليات المسح والمصادقة على خرائط المسح.
٢. الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بمسح الاراضي في المنطقة (ج) سوف تنقل بالتدريج الى الولاية الفلسطينية التي ستغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم للتفاوض حولها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المرحلة اللاحقة لاعادة الانتشار التي تستكمل خلال ١٨ شهرا من موعد تولي المجلس لمهامه.
٣. كل جانب سوف يحفظ ويصون الموقع والحالة الدقيقة للنقاط التثبيت والنقاط المعترضة وعلامات المساحة القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسوف يزود الجانب الاسرائيلي الجانب الفلسطيني بجميع المعلومات الضرورية الخاصة بهذه النقاط والعلامات.
٤. سوف يشكل الجانبان لجنة مشتركة من الخبراء لمعالجة اي حاجات يمكن ان تنشأ.

المادة السادسة والثلاثون

الاتصالات

١. نظرة عامة:

١. يتضمن هذا المجال، من جملة أمور أخرى، إدارة ومراقبة استخدام موجات البث الاذاعي واستخدام مدار الاقمار الاصطناعية الارضية وتخطيط ووضع وتنفيذ سياسات الاتصالات والانظمة والاطر للقانونية. وما ورد اعلاه سوف يكون منسجما مع البنود التالية ومتقفا معها.
٢. أ. بالرغم من ان الصلاحيات والمسؤوليات في المنطقة (ج) تنقل الى الجانب الفلسطيني، فان اي حجر او بناء فيما يخص الاتصالات واي تمديدات لاجهزة الاتصالات سوف يكونان خاضعين لمصادقة الجانب الاسرائيلي المسبقة عبر لجنة للشؤون المدنية (CAC).
- ب. بالرغم من الفقرة (أ) اعلاه، فان تزويد خدمات الاتصالات في المنطقة (ج) الى المستوطنات والمواقع العسكرية، والانشطة الخاصة بتزويد مثل هذه الخدمات سوف تكون من صلاحيات ومسؤوليات الجانب الاسرائيلي.

ب. مبادئ

١. تحترف اسرائيل بان الجانب الفلسطيني يملك الحق في بناء وتشغيل أنظمة اتصالات منفصلة ومستقلة وبنية تحتية بما في ذلك شبكات الاتصالات وشبكة للتلفزيون وشبكة الاذاعة.
٢. بدون الانقاص من الفقرة الفرعية (د/٥/ج) من هذا القسم، فان الجانب الفلسطيني يملك حق اقامة شبكات عبر الاقمار الاصطناعية من اجل خدمات متعددة باستثناء الخدمات الدولية.
٣. الجانب الفلسطيني يملك الحق في قلمة سياسات الاتصالات الخاصة به والانظمة والبنية التحتية. ويملك الجانب الفلسطيني ايضا الحق في اختيار اي نوع من انواع انظمة الاتصال (بما في ذلك انظمة البث) والوسائل للتكنولوجية المناسبة لمستقبله في الخدمات الاساسية وخدمات القيمة المضافة من بين جملة أمور أخرى (بما في ذلك الارسال التلفوني الخليوي "Cellular telephony").
٤. العاملون والمزودون للخدمات في الوقت الحاضر وفي المستقبل في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يطلب منهم الحصول على الموافقات للضرورية من الجانب الفلسطيني. واضافة الى ذلك، فان جميع اولئك العاملين و/أو الذين يوفرن خدمات في الوقت الحاضر وفي المستقبل في الضفة

الغربية وقطاع غزة ويرغبون في العمل أو توفير خدمات في إسرائيل، يطلب منهم للحصول على الموافقات الضرورية من وزارة الاتصالات الإسرائيلية.

٥. كلا الجانبين سوف يمتنعان عن أي عمل من شأنه التشويش على أنظمة الاتصال والبث والبنية التحتية للطرف الآخر.

وسوف يضمن الجانب الفلسطيني وعلى وجه الخصوص بيان موجات البث والقنوات المحددة فقط في الجدول رقم ٥: (قائمة بموجات البث المتفق عليها "يشار إليها بالجدول ٥" والجدول ٦: قائمة بالقنوات التلفزيونية وموقع الإرسال "ويشار إليها بالجدول ٦") سوف تستخدم ولن تشوش على نشاط الاتصال للإذاعة الإسرائيلية، وإن إسرائيل سوف تضمن بأنه لن يكون هناك تشويش على موجات البث والقنوات انفة الذكر.

٦. سوف يتم تشكيل لجنة مشتركة من الخبراء للفنيين تمثل كلا الطرفين لمعالجة أي قضية تنشأ خارج هذا الفصل بما في ذلك الحاجات المستقبلية المتزايدة للجانب الفلسطيني (ويشار إليها من الآن فصاعداً بـ "اللجنة الفنية المشتركة" أو "J.T.C"). وسوف تجتمع هذه اللجنة على أساس منتظم بهدف حل جميع المشكلات ذات الصلة وعند الضرورة لحل المشكلات الملحة.

ج. المجال المغناطيسي الكهربائي:

١. يملك الجانب الفلسطيني الحق في استخدام موجات البث الإذاعي وفق مبادئ مقبولة للطرفين لحاجات الحاضر والمستقبل وكذلك موجات البث المحددة أو التي أعيد تحديدها في نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث تغطي جميع خدماتها المطلوبة على نيبات L.F, M.F, H.F, V.H.F, .V.H.F, S.H.F, E.HF

ولتلبية الحاجات الراهنة للجانب الفلسطيني، فإن موجات البث المفصلة في الجدول ٥ مخصصة لاستخدام الجانب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢. الحاجات المستقبلية للبث سوف يتم الاتفاق عليها من جانب الطرفين. ولهذه الغاية فإن الجانب الفلسطيني سوف يرضى متطلباته عبر اللجنة الفنية المشتركة J.T.C التي يجب أن تلبي هذه المتطلبات خلال فترة لا تتجاوز شهراً.

وموجات البث أو أجزاء منها سوف تتحدد أو يحدد بديل لها يوفر الخدمة المطلوبة على نفس النذبذة أو البديل الافضل لها المقبول من الجانب الفلسطيني والموافق عليه من جانب اسرائيل في اللجنة الفنية المشتركة (JTC).

٣. أ. موجات البث المحددة في الجدول ٥ سوف تخدم، من جملة أمور لخرى، ارسال شبكة تلفزيونية وشبكة اذاعية.

ب. قنوات التلفزيون ومواقع اجهزة الارسال المستخدمة من الجانب الفلسطيني محددة في الجدول ٦.

واستوديوهات الانتاج واجهزة البث ذات الصلة سوف يكون موقعها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ج. جهاز ارسال الراديو سيكون موقعة في منطقة مدينتي رام الله واليبرة في المكان الحالي المتفق عليه.

د. الجانب الفلسطيني يملك الحق في تغيير مواقع اجهزة ارسال الراديو وفقا لاتفاق بين كلا الجانبين عبر اللجنة الفنية المشتركة JTC وخدمة للخطط الفلسطينية في الحصول على افضل تغطية.

د. الاتصالات:

١. الى حين اقامة شبكة هاتفية فلسطينية مستقلة، فان الجانب الفلسطيني سوف يدخل في اتفاق تجاري مع بيزك - شركة الاتصالات الاسرائيلية المحدودة (ويشار اليها من الان فصاعدا بـ "بيزك") فيما يتعلق بتوفير خدمات معينة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفيما يختص بمجال الاتصالات الدولية، سوف يتم التوصل الى اتفاقات تجارية مع بيزك او شركات اسرائيلية اخرى في حينه ما سبق ان يجحف بالفقرة للفرعية ٥ ج اثناء.

٢. طالما ان الشبكة الفلسطينية مندمجة مع الشبكة الاسرائيلية، فان الجانب الفلسطيني سوف يستخدم مثل هذه الاجهزة التكنولوجية بما ينسجم مع المعايير المتبناة والمطبقة في اسرائيل من جانب وزارة الاتصالات، وسوف ينسق مع الجانب الاسرائيلي بشأن اي تغييرات لبنية وصيغة المبادلات الهاتفية واجهزة الارسال. وسوف يسمح للجانب الفلسطيني باستيراد واستخدام اي من انواع الهواتف واجهزة الفاكس واجهزة الرد ووسائل نقل المعلومات بدون الالتزام بالمعايير المذكورة اعلاه. وبناء عليه، فان القوائم أ(١) و أ(٢) من الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية) سيتم تحديثه).

وتقر إسرائيل وتترك أنه بهدف بناء شبكة منفصلة، فإن الجانب الفلسطيني يملك الحق في تبني معايير الخاصة واستيراد الأجهزة التي تلي هذه المعايير (وعليه، فإن القوائم أ(١) و أ(٢) من الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية) سيتم تحديثه). وسوف تستخدم الأجهزة فقط عند تشغيل الشبكة الفلسطينية المستقلة.

٣. أ. سوف يجعل الجانب الفلسطيني بالإمكان تزويد خدمات الاتصالات إلى المستوطنات والمنشآت العسكرية من جانب بيزك إضافة إلى صيغة بنية الاتصالات التحتية التي تخدمها بيزك والبنية التحتية التي تمر عبر المناطق الواقعة تحت الولاية الإقليمية للجانب الفلسطيني.

ب. سوف يجعل الجانب الفلسطيني بالإمكان تزويد خدمات الاتصالات إلى المناطق النائية جغرافيا في نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة.

وسوف يتضمن ذلك، على نحو يخضع لموافقة السلطات الإسرائيلية للمناسبة، وبدون مقابل، توفير حقوق الطريق أو الأماكن في الضفة الغربية لمحطات المايكروويف والكابلات لربط الضفة الغربية ثم وصلها مع قطاع غزة.

ج. تعترف إسرائيل بحق الجانب الفلسطيني في إقامة روابط لتصالات (بالموجات القصيرة وبشكل طبيعي) لربط الضفة الغربية وقطاع غزة عبر إسرائيل. وطرق إقامة مثل روابط الاتصالات هذه وصيانتها سوف يتم الاتفاق بشأنها من جانب كلا الطرفين. وحماية هذه الروابط المذكورة ستكون تحت مسؤولية إسرائيل.

٤. بدون الانتقاص من الفقرة ٣ أعلاه:

أ. سوف يقوم الجانب الفلسطيني بالإجراءات الضرورية لضمان حماية البنية التحتية للاتصالات التي تخدم إسرائيل، والمستوطنات والمنشآت العسكرية الواقعة في المناطق الخاضعة للولاية الإقليمية للجانب الفلسطيني.

ب. الجانب الإسرائيلي سوف يقوم بالإجراءات الضرورية لضمان حماية البنية التحتية للاتصالات التي تخدم الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تقع في مناطق خاضعة لمسؤولية إسرائيل.

٥. أ. الجانب الفلسطيني يملك الحق في جنسي المدخولات نظير جميع خدمات الاتصالات الداخلية والدولية البادئة والمنتبهة في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء المستوطنات والمواقع العسكرية.

ب. التفاصيل الخاصة بالدفع من ناحية الجانب الفلسطيني إلى بيزك او شركات اسرائيلية اخرى مرخصة والتعويضات من جانب بيزك والشركات المذكورة إلى الجانب الفلسطيني المشار اليها في الفقرة الفرعية أ اعلاه سوف يتم الاتفاق عليها في اتفاقات تجارية بين الطرفين.

ج. احكام الفقرتين الفرعيتين (ل) و (ب) اعلاه، ستطبق بين الجانبين الى ان يحين الوقت الذي يوافق فيه الجانبان على تركيب وتشغيل "مدخل دولي" وشغرة دولية للجانب الفلسطيني والبدء الفعلي لعمل المدخل المذكور.

د. سوف يدخل الجانب الفلسطيني في نقاش مع بيزك بهدف الوصول الى اتفاق لاستخدام شغرة منطقة منفصلة وخطة ترقيم الى حين قائمة شبكة فلسطينية منفصلة.

٦. يملك الجانب الفلسطيني الحق في جمع الضرائب على جميع خدمات الاتصالات المبنية في الفواتير في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لبنود الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية).

٧. أ. سوف يزود الجانب الاسرائيلي الجانب الفلسطيني بجميع نشرات التشغيل والصيانة والنظام والمعلومات المتعلقة بالنظمة اصدار الفواتير وجميع بروتوكولات التشغيل والبرمجة على الكمبيوتر لكافة الاجهزة التي ستقل الى الجانب الفلسطيني وفقا لحماية حقوق السرية التجارية.

ب. سوف يزود الجانب الاسرائيلي ايضا الجانب الفلسطيني بكافة الاتفاقات التحفظية بين الادارة المدنية وجميع الهيئات المحلية والدولية في مجال الاتصالات. وتوقيت تزويد المواد المذكورة اعلاه ستكون طبقا لما هو وارد بخصوصها في هذا الملحق.

ج. وفقا للاتفاق التجاري، فان بيزك سوف تزود الجانب الفلسطيني بجميع الادلة القانونية لمليتها الزعومة لاي من وجميع موجوداتها المنقولة وغير المنقولة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي ليست جزءا من شبكة الادارة المدنية الحالية.

المادة السياحية والثلاثون

السياحة

١. الصلاحيات والمسؤوليات في مجال السياحة في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تنقل من الحكم العسكري وإدارته المدنية إلى الجانب الفلسطيني. ويتضمن هذا المجال، ضمن أمور أخرى، تنظيم وإجازة وتصنيف ومرافقة خدمات السياحة والمواقع والصناعات. وتتضمن أيضاً تشجيع السياحة الأجنبية والمحلية وتنمية مصادر وإماكن السياحة الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى مراقبة التسويق وحفز النشاطات للمعلوماتية ذات الصلة بالسياحة الأجنبية والمحلية.

٢. بينما تنتقل الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بتنمية اهتمام الزوار بالإماكن السياحية وتشجيع تنمية للخدمات السياحية حولها في المنطقة (ج) بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي خلال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، فإن صلاحيات ومسؤوليات أخرى فيما يتعلق بتلك الإماكن سوف تنقل بالتدريج إلى الولاية الفلسطينية التي تغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض حولها في مفاوضات الوضع الدائم خلال المراحل اللاحقة لإعادة الانتشار التي سوف تستكمل خلال ١٨ شهراً من تاريخ تولي المجلس مهامه.

٣. قضايا السياحة تعالج في المادة العاشرة من الملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية).

٤. بدون الانتقاص من أحكام الفقرة التاسعة من المادة العاشرة للملحق الخامس (بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية)، فإن لجنة مشتركة تشكل عبر لجنة الشؤون المدنية CAC سوف تسهل التنسيق والتعاون حول قضايا السياحة يوماً بيوماً.

المادة الثامنة والثلاثون

المواصلات

نظرة عامة

للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالمواصلات في الضفة الغربية وإطّاع غزة سوف تنقل من الحكم العسكري الإسرائيلي ولادارته المدنية الى الجانب الفلسطيني وفقاً للتالي:

١. يتضمن هذا المجال، من جملة أمور أخرى، إصدار للتصاريح ومراقبة السائقين والمركبات ووسائل نقل الشحن والمواصلات العامة ومراقبة المرور ووضع معايير مناسبة للمواصلات والأرصدا الجوية وأشياء أخرى.

٢. معايير عالية ومناسبة لآمان المواصلات والطبيعة البيئية سوف تخدم كأساس للتعاون والاتفاق في هذا المجال.

٣. سوف يتبع الجانب الفلسطيني في هذا المجال معايير دولية كالمقياس الأوروبي على غرار ما هو مطبق في المنطقة. ومثل هذه المعايير والأنظمة سوف يتم تبنيها باستمرار لتعكس التطورات التكنولوجية إضافة الى الآمان والاعتبارات البيئية.

٤. الترتيبات المتعلقة بنقل الصلاحيات والمسؤوليات لآراء النشاط البحري والملاحة الجوية تعالج وفقاً لأحكام هذا الاتفاق.

منح رخص السائقين والمركبات

٥. التعليمات والتدريب ومنح الرخص في كافة المجالات المتعلقة بالمواصلات بما في ذلك اختبار السائقين والتدريب ومنح الرخص سوف يتم اتباعها في الحد الأدنى وفقاً للمعايير القائمة.

٦. سوف يصدر الجانب الفلسطيني رخص سائقين ومركبات ولوحات للترخيص استناداً الى الشكل والمعايير المستخدمة حالياً وكما هو مبين في الجدول السابع المرفق بهذا الذيل مثلما هو متفق عليه بين الجانبين.

٧. لتسهيل دخول المركبات المسلحة من الجانب الفلسطيني الى إسرائيل، فسوف يقدم الجانب الفلسطيني بين فترة وأخرى الى الجانب الإسرائيلي عبر لجنة الشؤون المدنية CAC معلومات حديثة فيما يتعلق بالسائقين والمركبات المسلحة من جانبها.

مراقبة السير

٨. وضع اشارات المرور وترتيبات السير:

أ. سوف يملك الجانب الفلسطيني صلاحيات ومسؤوليات فيما يتعلق بوضع اشارات المرور وترتيبات السير في المناطق الواقعة تحت ولايته الاقليمية وسوف يتعاون مع الجانب الاسرائيلي فيما يخص بالانشطة وثيقة الصلة التي يمكن ان تنشوش على ترتيبات السير.

ب. جميع اشارات المرور بما في ذلك وضع اشارات الطرق والعلامات وترتيبات السير تكون وفقا للمعايير الدولية مثلما هو معمول به في المنطقة وحيثما يطلب تحذير مكتوب او رسالة على اشارة، ومثل هذا التحذير او الرسالة سوف يكتبان باللغات العربية والعبرية والانكليزية.

٩. تصاريح وسائل النقل العامة:

أ. الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بوسائط النقل الإسرائيلية العامة بين اسرائيل والمستوطنات والمواقع العسكرية واليهما سوف تكون على علق اسرائيل.

ب. الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بوسائط النقل الفلسطينية العامة بين الضفة الغربية وقطاع غزة واليهما سوف تكون على علق الجانب الفلسطيني. والترتيبات لاستخدام المرور الامن لهذا الغرض مبنية في الملحق الاول.

١٠. طرق النقل العام:

أ. الطرق الفلسطينية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المؤدية الى المستوطنات والمواقع العسكرية سوف يقررها الجانب الفلسطيني.

ب. طرق المواصلات العامة الاسرائيلية من اسرائيل الى المستوطنات والمواقع العسكرية وفيما بينها و/او الى اماكن اخرى في اسرائيل سوف تقررها اسرائيل.

ج. طرق المواصلات العامة سوف تكون قصيرة وأمنة قدر الامكان.

١١. موانئ الباصات:

أ. موانئ الباصات المخصصة لتحميل وانزال المسافرين في المناطق الواقعة تحت الولاية الاقليمية الفلسطينية سوف يقررها الجانب الفلسطيني.

ب. مواقف الباصات على مفترقات الطرق الرئيسية التي تقود الى المستوطنات والمواقع العسكرية او القرى الفلسطينية في الضفة الغربية سوف تقرر بالتعاون بين منظمي السير الاسرائيليين والفلسطينيين.

ج. موقف الباصات القائمة سوف تظل في الامكن اليهودية المقدسة.

المركبات وصيانة المركبات:

١٢. سوف تتعاون اسرائيل والجانب الفلسطيني بهدف المحافظة على معايير الامان والمعرفة الفنية وللتدريب المهني وسوف يتبادلان للمعلومات بخصوص صيانة وتصليح وخدمة المركبات على اساس المعايير الدولية كما هو مطبق في المنطقة.

١٣. بدون الانتقاص من الاحكام الاخرى لهذا الاتفاق، فان اي نموذج اولي لمركبة يتم استيراده من الجانب الفلسطيني بدون اختباره والمولقة عليه من جانب اسرائيل، سوف يسمح بدخوله الى اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة شريطة ان يختبر مثل هذا النموذج الاولي من المركبات ويوافق عليه من جانب سلطة مختبر مخول معترف به من كلا الطرفين ويطبق المعايير المستخدمة في الاتحاد الاوروبي كما هو مطبق في المنطقة.

١٤. جميع انواع المركبات والمنطوقات المتعلقة بالمسارات التي يصنعها الجانب الفلسطيني سوف تختبر ويوافق على استخدامها من جانب مختبر مخول معترف به الطرفين قبيل دخولها الى اسرائيل والضفة الغربية او قطاع غزة.

١٥. استيراد المركبات من الجانب الفلسطيني سوف يكون وفقا للملحق الخامس، المادة الثالثة والفقرتين العاشرة والحادية عشرة.

١٦. اصدار نقل ملكية سيارة سوف يبحث بين وزارتي المواصلات لكلا الطرفين فوراً بعد توقيع هذا الاتفاق.

وسائل نقل الشحن

١٧. مركبات لنقل الشحن المسجلة من الجانب الفلسطيني سوف يسمح لها بدخول اسرائيل وفقاً للاحكام الخاصة بدخول اسرائيل والقوانين الاسرائيلية سارية المفعول والانظمة التي تحكم وسائل نقل الشحن بالمركبات والاحكام المدرجة في الجدول السابع.

نقل المواد الخطرة

١٨. أ. احكام المادة ١٥، للفقرة ٥(أ) و (ب) فيما يختص بنقل الغاز والوقود والبتترول سوف تكون

قابلة للتطبيق بالنسبة الى نقل جميع المواد الخطرة.

ب. الاحكام الواردة اعلاه ستكون سارية المفعول بالنسبة الى نقل المواد للخطرة باستثناء الغاز المستخدم في البيوت ومنتجات الوقود والبتترول للمركبات على الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي نقود مباشرة الى المستوطنات والمواقع العسكرية.

ج. اضافة الى احكام الفقرة للفرعية (أ) اعلاه، فان نقل المواد الخطرة المصنفة بـ "كثير المواد للخطرة" على غرار ما هو مدرج في نشرات الامم المتحدة في نطاق اسرائيل وعلى الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تتطلب تصريحاً مؤمناً من كلا منظمي السير.

للتقل المأم من الضفة الغربية وقطاع غزة الى الاردن ومصر ومنهما.

١٩. يوافق الجانبان من حيث المبدأ على عمل المواصلات العامة من الضفة الغربية وقطاع غزة الى الاردن ومصر ومنهما. والاجراءات والترتيبات، بما في ذلك الخطوط، سوف يتم تفصيلها في الجدول السابع.

الارصاد الجوية

٢٠. يوافق الجانبان على نطاق واسع للتعلمون في مجال الارصاد الجوية وخاصة فيما يتعلق بتحديث النشرات الجوية وتحليل المعلومات ونقل المعلومات. وسوف يزود الجانب الاسرائيلي خدمات للارصاد الجوية الى الجانب الفلسطيني في المجالات التالية: الملاحة البحرية والجوية، محطات الملاحة الشاملة والتنبؤ بحالة الطقس والتدريب المهني وغير ذلك.

لجنة فرعية

٢١. للتفاصيل الخاصة بتطبيق احكام هذا الفصل اضافة الى جميع الامور الاخرى المتعلقة بالنقل بين الطرفين سوف تصاغ من جانب لجنة للنقل متفرعة عن لجنة الشؤون المدنية CAC.

المادة التاسعة والثلاثون

الحزينة

١. نقل الصلاحيات والمسؤوليات من الادارة المدنية الى المجلس في هذا المجال سوف تتضمن توفير التفاصيل المتوفرة فيما يخص بميزانيات ومدخلات ونفقات وحسابات الادارة المدنية. وسوف تزود اسرائيل المجلس بجميع المعلومات الضرورية والنشرات والنماذج والاجراءات الجارية النخ، للنظام المالي الخاص بالادارة المدنية من اجل نقل يسير ومنظم للصلاحيات والمسؤوليات في هذا المجال واستخدامها من جانب المجلس.
٢. سوف ينقل الجانب الاسرائيلي الى المجلس بالسرعة الممكنة لكن ليس اكثر من تسعة اشهر بعد موعد نقل الصلاحيات والمسؤوليات، للقاء المتبقي لميزانية الادارة المدنية.
٣. أ. سوف تزود اسرائيل المجلس ببقمة لوائح الادارة المدنية ومكاتبها الثابتة والمستودعات والمخازن ١٠٠، النخ الواقعة في المناطق الخاضعة للولاية الاقليمية للمجلس.
ب. وإذا كانت مثل هذه الاماكن الثابتة والقة على ملكية خاصة، بما في ذلك ملكية الخائبين، فان اسرائيل سوف تزود المجلس بالقرود المعقودة بين الادارة المدنية واصحاب مثل هذه الاملاك.
٤. أ. سوف تنهي الادارة المدنية جميع خدماتها وعقود التنمية خاصتها وسوف تتحمل مسؤوليتها القانونية المباشرة الناشئة عن مثل هذا الانتهاء.
ب. عقود الاجار والاستجار لادارة المدنية مع الوقف وحارس املاك الخائبين او اصحاب الاملاك الخاصة في المناطق الواقعة تحت الولاية الاقليمية للمجلس، سوف تنقل الى المجلس.
ج. جميع عقود اجار واستجار الارض والملكية التي أبرمت مع حارس املاك الخائبين والاملاك الحكومية ذات الصلة بالمناطق الخاضعة للولاية الاقليمية للمجلس سوف تنقل الى المجلس.
وسوف تبلغ اسرائيل المستاجرين بمثل هذا النقل.
٥. بدون الانتقاص من الاحكام المذكورة اعلاه بد نقل الصلاحيات والمسؤوليات، فان اسرائيل سوف تتوقف عن تحمل اي مسؤولية مالية بخصوص عقود الادارة المدنية، وسوف يتحمل المجلس كافة المسؤولية المالية لزامها بما يتفق مع المادة العشرين من الاتفاق (حقوق ومسؤوليات والنزاعات).

المادة الأربعون

المياه والمجاري

على اساس حسن الفئنة، توصل الجانبان الى الاتفاق التالي في مجال المياه والمجاري:

مبادئ:

١. تعترف اسرائيل بحقوق المياه للفلسطينية في الضفة الغربية. وسوف يتم التفاوض حولها في مفاوضات الوضع الدائم وتسوى في اتفاق الوضع الدائم الخاص بمصادر المياه المتعددة.
٢. كلا الجانبين يعترف بالحاجة الى توفير مياه اضافية لاستخدامات محددة.
٣. بينما يحترم كل طرف صلاحيات ومسؤوليات الطرف الثاني في مجال المياه والمجاري في مناطقها الخاصة، فان كلا الجانبين يوافقان على تنسيق ادارة مصادر وانظمة المياه والمجاري في الضفة الغربية خلال المرحلة الانتقالية بما يتفق مع المبادئ التالية:
- أ. الحفاظ على الكميات القائمة للاستخدام من المصادر والاخذ بعين الاعتبار كميات المياه الاضافية للفلسطينيين من "المياه الجوفية" الشرقية ومصادر اخرى متفق عليها في الضفة الغربية كما هو مفصل في هذه المادة.

ب. منع تدهور نوعية المياه في مصادر المياه.

ج. استخدام مصادر المياه بطريقة تضمن استخدامها ثلثاً في المستقبل من حيث الكمية والنوع.

د. ضبط استخدام المصادر وفقاً للظروف المناخية والهيدرولوجية المتغيرة.

هـ. اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لمنع اي ضرر لمصادر المياه بما في ذلك تلك المصادر التي يستخدمها الطرف الاخر.

و. معالجة واعادة استخدام مياه للمجاري المحلية والمدنية والصناعية والزراعية لو التخلص منها بشكل ملائم.

ز. انظمة المياه والمجاري للقائمة سوف يتم تشغيلها وصيانتها وتطويرها بطريقة منسقة كما هو مبين في هذه المادة.

ح. كل جانب سوف يتخذ جميع الاجراءات للضرورية لمنع وقوع اي ضرر على انظمة المياه والمجاري في مناطقها الخاصة.

ط. سوف يضمن كل طرف بأن احكام هذه المادة مطبقة على جميع المصادر والانتظمة، بما في ذلك تلك المملوكة او المؤجرة في القطاع الخاص في مناطقيها الخاصة.

نقل المبلطة:

٤. سوف ينقل الجانب الاسرائيلي الى الجانب الفلسطيني - ويستلمها الجانب الفلسطيني - الصلاحيات والمسؤوليات في مجال المياه والمجاري في الضفة الغربية ذات الصلة باللسطينيين وحدهم، والتي يتحمل مسؤوليتها حاليا الحكم العسكري وادارته المدنية، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض حولها في مفاوضات الوضع الدائم بما يتفق مع احكام هذه المادة.
٥. قضية ملكية المياه ومياه المجاري ذات الصلة بالبنية التحتية في الضفة الغربية سوف تتم معالجتها في مفاوضات الوضع الدائم.

مياه اضيائية

٦. اتفق الجانبان على ان الاحتياجات المستقبلية لللسطينيين في الضفة الغربية تقدر ما بين ٧٠-٨٠ مليون متر مكعب في السنة.
٧. في هذا الاطار، ولتلبية الحاجات النورية لللسطينيين من المياه العذبة للاستخدام المنزلي، فان كلا الطرفين يعترف بالحاجة لتوفير كمية اجمالية بـ ٢٨٠٦ مليون متر مكعب سنويا لللسطينيين خلال الفترة المرحلية وفق ما هو مفصل ادناه:

١. لتزليم اسرائيل:

- (١) امداد اضيائي لمنطقتي الخليل وبيت لحم بما في ذلك بناء الابواب اللازم - مليون متر مكعب في السنة.
- (٢) امداد اضيائي لمنطقة رام الله - ٥٠٥ مليون متر مكعب في السنة.
- (٣) امداد اضيائي لنقطة انطلاق متفق عليها في منطقة سلفيت - ٥٠٦ مليون متر مكعب في السنة.
- (٤) امداد اضيائي لمنطقة نابلس - ١ مليون متر مكعب في السنة.
- (٥) حفر بئر اضيائية في منطقة جثين - ١٠٤ مليون متر مكعب في السنة.
- (٦) امداد اضيائي لقطاع غزة - ٥ مليون متر مكعب في السنة.
- (٧) تكلفة راس المال البندين (١) و (٥) اعلاه سوف تتحملها اسرائيل.

ب. المسؤولية الفلسطينية:

- ١) بنز اضالي في منطقة نيلس - ٢٠١ مليون متر مكعب في السنة.
- ٢) لمداد اضالي لمنطق الخليل وبيت لحم ورام الله من الطبقة "الموتوية الجوفية" الشرقية او مصادر اخرى متفق عليها في الضفة الغربية - ١٧ مليون متر مكعب في السنة.
- ٣) لنبوب جديد لنقل ٥ ملايين متر مكعب في السنة من نظلم المياه الاسرائيلي القائم الى قطاع غزة. ولي للمستقبل، فان هذه الكمية سوف تأتي من تحلية للمياه في اسرائيل.
- ٤) لنبوب ربط من نقطة انطلاق سلفيت الى سلفيت.
- ٥) ربط بنز اضالي في منطقة جنين بالمستهلكين.
- ٦) باقي الكمية المقدرة للاحتياجات الفلسطينية المذكورة في الفقرة السالسة اعلاه فوق الكميات المذكورة في هذه الفقرة (٤١،٤ - ٥١،٤ مليون متر مكعب في السنة) سوف يتم تطويرها من جانب الفلسطينيين من المياه الجوفية للشرقية ومصادر اخرى متفق عليها في الضفة الغربية. وسوف يملك الفلسطينيون الحق في استخدام هذه الكمية لحاجاتهم (المنزلية والزراعية).

٨. احكام الفقرتين ٦-٧ اعلاه لن تتعارض مع احكام الفقرة الاولى من هذه المادة.
٩. سوف تساعد اسرائيل المجلس في تطبيق احكام الفقرة السابعة اعلاه بما في ذلك التالي/
 - أ. توفير جميع المعلومات ذات العلاقة.
 - ب. لقرار المناسبات للملائمة لحفر الابار.
١٠. لنتمكن تنفيذ الفقرة السابعة اعلاه، سوف يتفاوض الجانبان وينهيان بالسرعة الممكنة بروتوكولا حول المشروعات اعلاه بما يتفق مع الفقرات ١٨-١٩ لانهاء.

لجنة للمياه المشتركة:

١١. لتنفيذ تمهدهاتهما وفقاً لهذه المادة، فان الجانبين سوف يشكلان عقب توقيع هذا الاتفاق لجنة مياه دائمة مشتركة (JWC) للفترة الانتقالية تحت اشراف لجنة الشؤون المدنية CAC.
١٢. مهمة لجنة المياه الدائمة المشتركة سوف تتمثل في التعامل مع جميع قضايا المياه والمجاري ذات العلاقة في الضفة الغربية بما في ذلك من جملة امور اخرى:
 - أ. ادارة منسقة لمصادر المياه.

- ب. ادارة منسقة لانتظمة المياه والمجاري.
- ج. حماية مصادر المياه وانتظمة المياه والمجاري.
- د. تبادل للمعلومات فيما يختص بقوانين وانتظمة المياه والمجاري.
- هـ. الاشراف على عمل المراقبة المشتركة وآلية للتنفيذ.
- و. حل الخلافات ذات الصلة بالمياه والمجاري.
- ز. التعاون في مجال المياه والمجاري كما هو مفصل في هذه المادة.
- ح. ترتيبات لامداد المياه من جانب الى الجانب الاخر.
- ط. انظمة المراقبة. الانتظمة القائمة فيما يتعلق بالقياس والمراقبة سوف تبقى سارية المفعول حتى
- تقرر لجنة المياه الدائمة المشتركة شيئا آخر.
- ي. قضايا اخرى للمصلحة المشتركة في مجال المياه والمجاري.
١٢. سوف تتكون لجنة المياه الدائمة المشتركة من عدد مماثل للممثلين من كل طرف.
١٤. جميع قرارات لجنة المياه الدائمة المشتركة سوف يتم التوصل اليها بالاجماع، بما في ذلك جدول اعمالها واجراءاتها وامور اخرى.
١٥. مسؤوليات والتزامات اللجنة المفصلة لتنفيذ مهامها مبينة في الجدول رقم ٨.

المراقبة وآلية التنفيذ:

١٦. يعترف الطرفان بالحاجة لاجاد آلية مشتركة لمراقبة وتنفيذ اتفاقاتهما في مجال المياه والمجاري في الضفة الغربية.
١٧. ولهذا الغرض، سوف يشكل الطرفان، عقب توقيع هذا الاتفاق، فرق مراقبة وتنفيذ مشتركة (JSET) ترد تفاصيل بنيتها ودورها وطريقة عملها في الجدول رقم ٩.

مشتريات المياه:

١٨. اتفق الجانبان انه في حالة قيام طرف بشراء المياه من الطرف الاخر، فإن المشتري سوف يدفع التكلفة الحقيقية الكاملة التي يتكفلها المزود بما في ذلك تكلفة الانتاج في المصدر والنقل على كل الطريق الى نقطة التسليم. والاحكام ذات العلاقة سوف يتم تضمينها في البيروتوكول المشار اليه في الفقرة ١٩ ادناه.

١٩. لجنة المياه الدائمة المشتركة سوف تطور بروتوكولا فيما يتصل بجميع اوجه امداد المياه من جانب الى الجانب الآخر بما في ذلك من جملة امور اخرى، مسؤولية الامداد وكمية المياه المزودة والجول الزمني للتسليم وتحويل النهرين.

التعاون المشترك:

٢٠. سوف يتعاون الجانبان في مجال المياه والمجاري بما في ذلك من جملة امور اخرى:
 - أ. التعاون في إطار اللجنة الاسرائيلية الفلسطينية المستمرة للتعاون الاقتصادي بما ينسجم مع احكام المادة الحادية عشرة والملحق الثالث لاعلان المبادئ.
 - ب. التعاون فيما يتعلق ببرامج التنمية الاقليمية بما يتماشى مع احكام المادة الحادية عشرة والملحق الرابع لاعلان المبادئ.
 - ج. التعاون في إطار اللجنة الاسرائيلية - لفلسطينية - الاميركية المشتركة حول نتائج وتطوير مشاريع المياه ذات العلاقة المتفق عليها من جانب لجنة المياه الدائمة المشتركة.
 - د. التعاون في تعزيز وتنمية مشروعات المياه والمجاري المشتركة ذات العلاقة ضمن البرامج القائمة او البرامج متعددة الاطراف.
 - هـ. التعاون في نقل التكنولوجيا ذات العلاقة بالمياه والبحث والتنمية والتدريب ووضع المعايير.
 - و. التعاون في تطوير آليات للتحامل مع الحالات الطارئة الطبيعية والفردية الخاصة بالمياه والمجاري والظروف الشديدة.
 - ز. التعاون في تبادل المعلومات المتوفرة بخصوص المياه والمجاري بما في ذلك:
 - (١) التقييمات والخرائط المتعلقة بمصادر المياه واستخداماتها.
 - (٢) تقارير وخطط ودراسات وابحاث ووثائق مشروع لها صلة بالمياه والمجاري.
 - (٣) معلومات تتعلق بعمليات استخراج المياه القائمة والافادة منها والطاقة المقدر لـ "المياه الجوفية" للشرقية والشمالية الشرقية والغربية (مرفق كجدول رقم ١٠).

حماية مصادر المياه وتنظيم المياه والمجاري:

٢١. كل جانب سوف يتخذ جميع الاجراءات الضرورية لمنع اي ضرر وتلوث او انهيار النوعية المائية لمصادر المياه.

٢٢. كل جانب سوف يتخذ جميع الاجراءات الضرورية لحماية أنظمة المياه والمجاري في مناطقيهما الخاصة.

٢٣. كل جانب سوف يتخذ جميع الاجراءات اللازمة لمنع اي تلوث او تلويث أنظمة المياه والمجاري بما في ذلك تلك القائمة لدى الجانب الاخر.

٢٤. كل جانب سوف يعوض الجانب الاخر جراء اي استخدام غير مصرح به او تخريب لأنظمة المياه والمجاري الواقعة في المناطق الخاضعة لمسؤوليته والتي تخدم الجانب الاخر.

قطاع غزة:

٢٥. الاتفاقات والترتيبات القائمة بين الجانبين فيما يتعلق بمصادر المياه وأنظمة المياه والمجاري في قطاع غزة سوف تبقى بلا تغيير كما هو مفصل في الجدول رقم ١١.

الجدول رقم (١)

أماكن أثرية ذات أهمية للجانب الإسرائيلي

طبقاً للمادة ٢، الفقرة ٩ من هذا الذيل:

١. كنيس السموع / Ashtamaa
٢. كنيس ماعون / ماعون
٣. الكنيس في بطا
٤. تل روميدة (قبر يشاي وروث في الخليل التوراتية)
٥. بيتار / بتير
٦. القصور الحشمونية (The Hasmoncan Palaces)
٧. سبسطية / السامرة
٨. اللوني مامره / حرم للرامة
٩. كنيس نمران / عين الديوك
١٠. المقبرة اليهودية في تل سمراوت
١١. كنيس "شالوم عل اسرائيل" في اريحا
١٢. الكنيس اليهودي في مدينة غزة

الجدول رقم (٢)

وفقاً للمادة الثانية عشرة، الفقرة ٧ من هذا الذيل:

١. محطات توليد الطاقة للكهربائية (بما في ذلك توربينات الغاز ومحطات وخطوط الضغط العالي).
٢. المحاجر والمناجم (بما في ذلك توسيع المحاجر والمناجم القائمة).
٣. محطات معالجة المياه للامانة بما في ذلك للمجاري الرئيسية.
٤. أماكن التخلص من الفضلات الصلبة.

٥. اماكن التخلص من الفضلات الخطرة.
٦. مصانع تنتج وتخزن أو تستخدم للمواد الخطرة.
٧. مطارات ومهابط.
٨. موانئ ومحطات السفن والمرافئ.
٩. مصافي
١٠. المجمعات الصناعية.
١١. سدود وخزانات رئيسية
١٢. طرق رئيسية

الجدول رقم (٣)

وفقا للمادة ١٧، الفقرة ٢ من هذا النيل:

اللقاحات:

يتضمن نظام التلقيح (التطعيم) الروتيني المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة:

أ. لقاحات للأطفال:

١. لقاحات ضد التهابات الكبد (ب):

(I) لطفل مولود في مستشفى أو مستشفى توليد بعمر (٠)، (١)، و (٦) شهور.

(II) لطفل مولود في البيت بعمر (١)، (٢)، و (٦) شهور.

٢. لقاح ثلاثي ضد الدفتيريا والسعال الديكي والكزاز (DPT): ويعطى في عمر (٢)، (٤)، و (٦) و

(١٢) شهرا.

٣. لقاح ضد شلل الاطفال (Polio):

لقاح سابين (opv) يعطى بعمر (٤)، (٦) و (١٢) شهرا.

لقاح سولك (IPV) ويعطى بعمر (٢)، (٤) و (١٢) شهرا.

ملاحظة: إذا عذنا في المستقبل الى وسيلة تلقيح رباعية التي تشتمل على (DPT) ولقاح سلوك ضد شلل الأطفال، فإن الوسيلة ستكون: (IPV+DPT) رباعي في عمر (٢)، (٤) و (١٢) شهرا. (DPT) في عمر (٦) شهر.

٤. لقاح ثلاثي ضد الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية:
ويعطى في عمر (١٥) شهرا.

ملاحظة: من الضروري الإشارة الى ان الاونروا تعطي جرعة اضافية من لقاح الحصبة في عمر ٩ أشهر - في نطاق حدود مخيمات اللاجئين.

ب. لقاحات للأطفال والأولاد:

١. ضد شلل الأطفال (OPV=Sabin) في عمر (٦) سنوات.
٢. ضد الحصبة في عمر (٦) سنوات.
٣. ضد مرض السبل - ويعطى BCG (بعد اختبار لقاح البسل = اختبار مانتوكس) في عمر (٦) سنوات.

ملاحظة: من الضروري الإشارة الى ان الاونروا تعطي جرعة اضافية من لقاح BCG فورا بعد الولادة.

٤. لقاح ضد الدفتيريا والكزاز - DT (بتركيز خاص مناسب للأطفال)، يعطى كلقاح مقو في عمر (٦) سنوات.

ويعطى لقاح اضافي مقو - DT (بتركيز خاص مناسب للفتيان بعمر ١٥ سنة).

٥. ضد الحصبة الألمانية، للفتيات فقط، بعمر ١٢ سنة.

ج. لقاح ضد الكزاز للنساء الحوامل:

يعطى اللقاح للكزاز لتجنب (Tetanus Neonatorum).

وتعطى الجرعة الاولى في بداية الثلث للثاني من الحمل (في الشهر الرابع او الخامس) وجرعة ثانية قبل الولادة (خلال الشهر الثامن من الحمل).

د. لقاح ضد التهابات الكبد (ب) لافراد معينين من السكان:

١. الوليد الذي يثبت ان امه تعاني من التهاب الكبد (ب) خلال حملها او حامله للمرض (يكتشف بعد

لحصن روتيني لهذا المرض في النساء الحوامل) - يعطى لقاحا ضد التهاب الكبد (ب). ويعطى

اللقاح بعد الولادة بمدة ايام يشتمل على لقاح فعال ومؤثر: HBV و HBIG.

٢. زوج المرأة الحامل للمريض او الحامل للمرض (الذي لخص لاكتشاف مرض التهاب الكبد (ب)

ووجد بصحة جيدة)، يعطى لقاحا فعالا HBV.

٣. عمال المستشفيات، بمن فيهم الممرضات والفنيون والآخرين الذين يتصلون بالدم على نحو مكثف:

في المختبرات ووحدات الديالزة (تنقية الدم) ووحدات العناية المكثفة ومسارح العمليات وغرف

التسليم والطوارئ وكذلك اطباء الاسنان يعطون لقاحا فعالا HBV.

هـ. لقاح ضد مرض التهاب السحايا من نوع أ:

ويعطى للحجاج للذهاب الى السعودية قبل عشرة ايام من سفرهم عبر جسر نهر الاردن.

الجدول رقم (٤)

وفقا للمادة ٣٢، الفقرة ٣ من هذا النيل:

القائمة رقم (١)

١. قبر المازر وقبر ايتمار وقبر السبحين الكبار في حورتا.

٢. قبر يوشوع في كفل حارس.

٣. مغارة اوثيل بن كناس في الخليل.

٤. كنيس عشتوا في السموع.

٥. كنيس يطا.
٦. بتير.
٧. مبسطية / السامرة.

القائمة رقم (٢)

١. قبر نون وقبر كاتب نبي نكل حارس.
٢. قبر النبي ناكلان والحراف عاد في ححول.
٣. كنيس نمران - عين للديوك
٤. المقبرة اليهودية في سامارات.
٥. الكنيس في مدينة غزة.

الجدول رقم (٥)

قائمة بالذنبات الموافق عليها
وفقا للمادة (٣٦)، الفقرة ب/٥ من هذا الذيل:

١. L.F
- حالما تنشأ اية حاجة.
٢. M.F
- شبكة اللبث
- رام الله - ٦٧٥ كيلو هيرتس
٣. H.F
- لاستخدامها بحرية
٤. V.H.F
- ١:٤ بث V.H.F-F.M:

تتكون شبكة بث V.H.F.F.M من ٨ مواقع والذنبات الثماني المخصصة سوف تحدد في وقت لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

٢:٤ V.H.F - خدمات محلية بحرية:

تحديد الذنبات للمراكب والسفن والمحطات الثابتة خاضع لاحكام الملحق الاول من المادة ٣٨ (وسائل المواصلات).

٣:٤ V.H.F - خدمات محلية خاصة بالطيران:

تحديد الذنبات للطائرات والمحطات الثابتة خاضع لاحكام الملحق الاول من المادة ٣٨ (وسائل المواصلات).

٤:٤ V.H.F - خدمات متحركة:

تحديد الذنبات لخدمات الشرطة المتحركة والثابتة والشبكات المدنية والرسمية ومستخدمين آخرين في الضفة الغربية وقطاع غزة يكون على النحو التالي:

١:٤:٤ تلقيلية

١٥٠,٢٥٠ (١) *

١٥٥,٦٦٢٥ (٢) *

١٥٠,٣٨٧٥ (٣)

١٥٠,٤٢٥ (٤)

١٥٥,٥٦٢٥ (٥)

١٦٢,٥٠٠ (٦)

١٦٢,٥٢٥ (٧)

١٦٢,٥٦٢٥ (٨)

١٦٢,٦١٢٥ (٩)

١٦٢,٦٦٢٥ (١٠)

١٦٢,٦٨٧٥ (١١)

١٦٧,٥٣٧٥ (١٢)

١٦٧,٥٧٥ (١٣)

١٥٥,٥٥٠ (١٠)	١٥٠,٢٦٢٥ (٣)	١٦٧,٦١٢٥ (١٤)
١٥٥,٥٨٧٥ (١١)	١٥٠,٤١٠ (٤)	١٦٧,٦٥٠ (١٥)
١٥٥,٦٢١٥ (١٢)	١٥٠,٤٣٧٥ (٥)	١٦٧,٦٨٧٥ (١٦)
١٥٥,٧٠٠ (١٣)	١٥٥,٥٣٧٥ (٦)	
١٥٥,٧١٢٥ (١٤)	١٥٥,٦٠٠ (٧)	طولكرم ٢:٤:٤
١٥٥,٧٣٧٥ (١٥)	١٥٥,٦٧٥ (٨)	١٥٠,٢٣٧٢ (١) *
١٥٥,٧٧٥ (١٦)	١٥٥,٧٢٥ (٩)	١٥٥,٦٥٠ (٢) *
١٦٢,٤٨٧٥ (١٧)	١٥٥,٧٦٢٥ (١٠)	١٥٠,٣١٢٥ (٣)
١٦٢,٥٣٧٥ (١٨)	١٦٢,٤٧٥ (١١)	١٥٠,٣٣٧٥ (٤)
١٦٢,٥٨٧٥ (١٩)	١٦٢,٥٥٠ (١٢)	١٥٠,٣٦٢٥ (٥)
١٦٢,٦٣٧٥ (٢٠)	١٦٢,٦٠٠ (١٣)	١٥٥,٥٧٥ (٦)
١٦٧,٤٨٧٥ (٢١)	١٦٧,٥٠٠ (١٤)	١٥٥,٧٥٠ (٧)
١٦٧,٥١٢٥ (٢٢)	١٦٧,٥٥٠ (١٥)	١٦٢,٥١٢٥ (٨)
١٦٧,٥٦٢٥ (٢٣)	١٦٧,٦٢٥ (١٦)	١٦٢,٥٧٥ (٩)
١٦٧,٦٠٠ (٢٤)		١٦٢,٦٢٥ (١٠)
١٦٧,٦٣٧٥ (٢٥)	٤:٤:٤ نفلس	١٦٢,٦٥٠ (١١)
١٦٧,٦٧٥ (٢٦)	١٥٠,٢٢٥ (١) *	١٦٢,٦٧٥ (١٢)
	١٥٠,٣٥٠ (٢) *	١٦٧,٤٧٥ (١٣)
٥:٤:٤ رلم الله	١٥٥,٦٣٧٥ (٣) *	١٦٧,٥٢٥ (١٤)
١٥٠,٢٦٢٥ (١) *	١٥٠,٢٨٧٥ (٤)	١٦٧,٥٨٧٥ (١٥)
١٥٠,٣٦٢٥ (٢) *	١٥٠,٣٠٠ (٥)	١٦٧,٦١٢٥ (١٦)
١٥٥,٦٧٥ (٣) *	١٥٠,٣٢٥ (٦)	
١٥٠,٢١٢٥ (٤)	١٥٠,٣٧٥ (٧)	٣:٤:٤ جيلين
١٥٠,٢١٢٥ (٤)	١٥٠,٤١٢٥ (٨)	١٥٠,٢١٢٥ (١) *
١٥٠,٢٣٧٥ (٥)	١٥٠,٤٥٠ (٩)	١٥٥,٦٢٥ (٢) *

خزف ٧:٤:٤	بيت لحم ٦:٤:٤	١٥٠,٣١٢٥ (٦)
١٥٠,٣١٢٥ (١) *	١٥٠,٢٨٧٥ (١) *	١٥٠,٤٠٠ (٧)
١٥٥,٧٢٥ (٢) *	١٥٥,٧٠٠ (٢) *	١٥٠,٤٣٧٥ (٨)
١٥٥,٧٦٢٥ (٣) *	١٥٠,٢٢٥ (٣)	١٥٥,٥٣٧٥ (٩)
١٥٠,٢١٢٥ (٤)	١٥٠,٣٧٥ (٤)	١٥٥,٥٧٥ (١٠)
١٥٠,٢٣٧٥ (٥)	١٥٠,٤١٢٥ (٥)	١٥٥,٦٠٠ (١١)
١٥٠,٢٦٢٥ (٦)	١٥٠,٤٥٠ (٦)	١٥٥,٦٢٥ (١٢)
١٥٠,٣٦٢٥ (٧)	١٥٥,٥٥٠ (٧)	١٥٥,٦٥٠ (١٣)
١٥٠,٤٠٠ (٨)	١٥٥,٥٨٧٥ (٨)	١٥٥,٧٢٥ (١٤)
١٥٠,٤٣٧٥ (٩)	١٥٥,٦٢١٥ (٩)	١٥٥,٧٦٢٥ (١٥)
١٥٥,٥٣٧٥ (١٠)	١٥٥,٧٣٧٥ (١٠)	١٦٢,٤٧٥ (١٦)
١٥٥,٥٧٥ (١١)	١٦٢,٤٨٧٥ (١١)	١٦٢,٥١٢٥ (١٧)
١٥٥,٦٠٠ (١٢)	١٦٢,٥٣٧٥ (١٢)	١٦٢,٥٥٠ (١٨)
١٥٥,٦٢٥ (١٣)	١٦٢,٥٨٧٥ (١٣)	١٦٢,٥٧٥ (١٩)
١٥٥,٦٥٠ (١٤)	١٦٢,٦٣٧٥ (١٤)	١٦٢,٦٠٠ (٢٠)
١٥٥,٦٧٥ (١٥)	١٦٢,٤٨٧٥ (١٥)	١٦٢,٦٢٥ (٢١)
١٦٢,٤٧٥ (١٦)	١٦٢,٥١٢٥ (١٦)	١٦٢,٦٥٠ (٢٢)
١٦٢,٥١٢٥ (١٧)	١٦٢,٥٦٢٥ (١٧)	١٦٢,٦٧٥ (٢٣)
١٦٢,٥٥٠ (١٨)	١٦٢,٦٠٠ (١٨)	١٦٢,٤٧٥ (٢٤)
١٦٢,٥٧٥ (١٩)	١٦٢,٦٣٧٥ (١٩)	١٦٢,٥٠٠ (٢٥)
١٦٢,٦٠٠ (٢٠)	١٦٢,٦٧٥ (٢٠)	١٦٢,٥٢٥ (٢٦)
١٦٢,٦٢٥ (٢١)		١٦٢,٥٥٠ (٢٧)
١٦٢,٦٥٠ (٢٢)		١٦٢,٥٨٧٥ (٢٨)
١٦٢,٦٧٥ (٢٣)		١٦٢,٦٢٥ (٢٩)
١٦٢,٤٧٥ (٢٤)		١٦٢,٦٦٢٥ (٣٠)

١٦٢,٥٢٥ (٧)	رفع ٩:٤:٤	١٦٧,٥٠٠ (٢٥)
١٦٢,٥٦٢٥ (٨)	١٥٠,٢٣٧٥ (١) *	١٦٧,٥٢٥ (٢٦)
١٦٢,٦١٢٥ (٩)	١٥٥,٧٥٠ (٢) *	١٦٧,٥٥٠ (٢٧)
١٦٢,٦٦٢٥ (١٠)	١٥٠,٢٨٧٥ (٣)	١٦٧,٥٨٧٥ (٢٨)
١٦٢,٦٨٧٥ (١١)	١٥٠,٤٢٥ (٤)	١٦٧,٦٢٥ (٢٩)
١٦٧,٥٣٧٥ (١٢)	١٥٥,٥٦٢٥ (٥)	١٦٧,٦٦٢٥ (٣٠)
١٦٧,٥٧٥ (١٣)	١٦٢,٥٠٠ (٦)	
١٦٧,٦١٢٥ (١٤)	١٦٢,٥٢٥ (٧)	٨:٤:٤ خان - يونس
١٦٧,٦٥٠ (١٥)	١٦٢,٥٦٢٥ (٨)	١٥٠,٢٣٥ (١) *
١٦٧,٦٨٧٥ (١٦)	١٦٢,٦١٢٥ (٩)	١٥٥,٧٣٧٥ (٢) *
	١٦٢,٦٦٢٥ (١٠)	١٥٠,٢٣٥ (٣)
	١٦٢,٦٨٧٥ (١١)	١٥٠,٤١٢٥ (٤)
	١٦٧,٥٣٧٥ (١٢)	١٥٠,٤٥٠ (٥)
	١٦٧,٥٧٥ (١٣)	١٥٥,٥٥٠ (٦)
	١٦٧,٦١٢٥ (١٤)	١٥٥,٥٨٧٥ (٧)
	١٦٧,٦٥٠ (١٥)	١٥٥,٦٢١٥ (٨)
	١٦٧,٦٨٧٥ (١٦)	١٦٢,٤٨٧٥ (٩)
		١٦٢,٥٣٧٥ (١٠)
١١:٤:٤ الخليل	ارحا ١٠:٤:٤	١٦٢,٥٨٧٥ (١١)
١٥٠,٢٠٠ (١) *	١٥٠,٢٣٥ (١) *	١٦٢,٦٣٧٥ (١٢)
١٥٥,٧١٢٥ (٢) *	١٥٥,٦٨٧٥ (٢) *	١٦٢,٤٨٧٥ (١٣)
١٥٥,٧٧٥ (٣) *	١٥٠,٢٨٧٥ (٣)	١٦٢,٥٦٢٥ (١٤)
١٥٠,٢٢٥ (٤)	١٥٠,٤٢٥ (٤)	١٦٧,٦٣٧٥ (١٥)
١٥٠,٢٥٠ (٥)	١٥٥,٥٦٢٥ (٥)	١٦٧,٦٧٥ (١٦)
١٥٠,٢٧٥ (٦)	١٦٢,٥٠٠ (٦)	
١٥٠,٢٣٧٥ (٧)		
١٥٠,٢٥٠ (٨)		
١٥٠,٢٨٧٥ (٩)		
١٥٠,٤٢٥ (١٠)		
١٥٥,٥٦٢٥ (١١)		
١٥٥,٦٣٧٥ (١٢)		
١٥٥,٦٦٢٥ (١٣)		

١٥٥,٦٨٧٥ (١٤)

١٥٥,٧٥٠ (١٥)

١٦٢,٥٠٠ (١٦)

١٦٢,٥٢٥ (١٧)

١٦٢,٥٦٢٥ (١٨)

١٦٢,٦١٢٥ (١٩)

١٦٢,٦٦٢٥ (٢٠)

١٦٢,٦٨٧٥ (٢١)

١٦٧,٥٣٧٥ (٢٢)

١٦٧,٥٧٥ (٢٣)

١٦٧,٦١٢٥ (٢٤)

١٦٧,٦٥٠ (٢٥)

١٦٧,٦٨٧٥ (٢٦)

ملاحظة (١) الذئبات المشار اليها بهذه العلامة (*) محددة لاستخدام استثنائي من الجانب الفلسطيني

ويمكن ان تخدم شبكات متعددة المناطق وانظمة للترافك.

(٢) جميع الذئبات الاخرى تستخدم فقط في المنطقة المحددة طالما ان بعض الذئبات

مزودة في مناطق متعددة في اسرائيل.

(٣) جميع الذئبات محددة لكي تستخدم مع ٢,٥=BW كيلومتر وبطاقة لا تزيد عن ٢٥

وات. وجميع المقادير بالمهايرتز. غير ان الذئبات المشار اليها بهذه العلامة (*) يمكن

استخدامها بطاقة غير محددة.

٥. الموجات القصيرة جدا

Microwave Links ١:٥

١:١:٥ موجات خاصة للتلفزيون: لاستخدام على مسافة طويلة في مواقع محددة للبث التلفزيوني مثلما هو مفصل انناه:

الموقع أ	خريطة تي. كس	الموقع ب	خريطة تي. كس	بي. دال	بي. ديلو	الطاقة
(ميجا هيرتز)			(ميجا هيرتز)	POL	(ميجا هيرتز)	(DBM)
ع						
١. رام الله ٧٥١٩	رام الله (٢)	٧٦٨٠	II	TV ٢٤	٢٧	
(١)						
٢. رام الله ٧٦٢٤	طابيتا	٧٤٦٣	V	TV ٢٤	٢٧	
(٢)						
٣. طابيتا ٧٥١٩	الخليل	٧٦٨٠	H	TV ٢٤	٢٧	
٤. الخليل ٧٦٢٤	غزة	٧٤٦٣	H	TV ٢٤	٢٧	
٥. غزة ٧٥١٩	خان يونس	٧٦٨٠	V	TV ٢٤	٢٧	
٦. رام الله ٧٦٨٠	نابلس	٧٥١٩	V	TV ٢٤	٢٧	
(٢)						
٧. نابلس ٧٤٦٣	جنين	٧٦٢٤	H	TV ٢٤	٢٧	
٨. رام الله ٢٣ G	رام الله	٢٢ G	V	TV ٢٤	٢٧	
(١)						

ويطلب من الجانب الفلسطيني المصادقة على تركيبة الامواج القصيرة جدا اعلاه لشبكة التلفزيون.

٢:١:٥ موجات اضايقية VGHZ

للموجات لاستخدام المسافات الطويلة في اي موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة للراديو والشبكات المدنية وشبكات الشرطة والشبكات الرسمية واستخدامات اخرى. وهذه الموجات يمكن جعلها مزدوجة

في هذه المناطق. على أي حال فإن تعيين الذبذبة لمواقع محددة، يجب أن يتم بالتنسيق بشأنه عبر اللجنة الفنية المشتركة (JTC).

وقائمة هذه الموجات في نطاق ذبذبات ٧GHz هي:

ذبذبة (أ)	ذبذبة (ب)	بي دبليو	طاقة (DBM)
٦٦٤٠.١	٦٨٢٠	١٠	٢٧
٦٧٢٠.٢	٧٠٦٠	١٠	٢٧

٣:١:٥

موجات قصيرة جدا ٢٣ GHz

لاستخدام استثنائي لمسافة قصيرة في أي موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة لأي خدمة، فإن الذبذبات التالية محددة:

ذبذبة (أ)	ذبذبة (ب)	بي دبليو	طاقة (DBM)
(ميغاهيرتز)	(ميغاهيرتز)	(ميغاهيرتز)	
٢١٢٥٥.١	٢٢٤٥٥	٢٨	٢٧
٢١٢٩٥.٢	٢٢٤٩٥	٢٨	٢٧
٢١٤٩٥.٣	٢٢٦٩٥	٢٨	٢٧
٢١٦١٠.٤	٢٢٨١٠	٢٨	٢٧
٢٢٣١٠.٥	٢٣٥١٠	٢٨	٢٧

٦. يو. اتش. في تراك

٦:١ شبكات الشرطة والشبكات الرسمية

الذبذبات للرعية التالية محددة بطاقة ٤١٠ إلى ٤٥٠ ميغاهيرتز لاستخدام استثنائي للخدمة المتنقلة للشرطة وشبكات الترافك الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(١) ٤١٤ إلى ٤١٥،٥ ميغاهيرتز

(٢) ٤٢٤ إلى ٤٢٥,٥ ميغاهيرتز

٢:٦ الشبكات المحلية والتجارية

الذنبات الفرعية التالية محددة بطلاقة ١١٠ إلى ٤٥٠ ميغاهيرتز لاستخدام استثنائي للخدمات المتنقلة لشبكات الترانك المدنية والتجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(١) ٤١٢,٥ إلى ٤١٤ ميغاهيرتز

(٢) ٤٢٢,٥ إلى ٤٢٤ ميغاهيرتز

(٣) ٤٢٨,٥ إلى ٤٣٠ ميغاهيرتز

(٤) ٤٣٨,٥ إلى ٤٤٠ ميغاهيرتز

٧. خدمات الإعمار الاصطناعية

سوف تحدد الذنبات بناء على مطالب خاصة لكل محطة من خلال اللجنة الفنية المشتركة (JTC).

٨. جهات الاتصال

مشاركة مشتركة سوف يتم الموافقة عليها في اللجنة الفنية المشتركة طبقاً لإخطار كل طرف، وتقسيم هذا الجزء من الذنبات سوف يأخذ في اعتباره نسبة المستخدمين من كل طرف.

٩. جهة الاتصال

حالما يكون ثمة حاجة لذلك.

الجدول رقم (٦)

قائمة بقنوات التلفزيون ومواقع الارسل للموافق عليها

طبقا للمادة ٣٦، الفقرة ب/٥ من هذا الذيل:

أريحا	القناة ٢٤
نابلس (جبل جرزيم)	القناة ٥
جنين	القناة ٣١
رام الله	القناة ٢٥
الخليل	القناة ٣٠
غزة	القناة ٣١

الجدول رقم (٧)

طبقا للمادة ٣٨، الفقرة ١٧،٦ و ١٩ من هذا الذيل:

ملاحظة: يتم إلحاقها

الجدول رقم (٨)

لجنة المياه المشتركة

طبقا للمادة ٤٠، للفقرة ١٥ من هذا الذيل، سوف تتضمن التزامات ومسؤوليات لجنة المياه المشتركة (JWC).

١. إدارة منسقة لمصادر المياه كما هو مفصل أدناه، في حين يتم الحفاظ على الاستخدام الراهن للمياه الجوفية مثلما هو مفصل في الجدول رقم (١٠)، والاختذ بعين الاعتبار كميات المياه الإضافية للفلسطينيين كما هو مفصل في المادة ٤٠.

ومن المفهوم بان الجدول المذكور اعلاه رقم (١٠) يتضمن معدل كميات سنوية تشكل الاساس والخطوط المربضة لمعمل وقرارات لجنة المياه المشتركة:

ا. اصدار التصاريح وحفر ابار جديدة وزيادة استخراج المياه من اي مصدر مائي من جانب اي من الطرفين، سوف تتطلب موافقة مسبقة للجنة المياه المشتركة.

ب. تطوير مصادر وانظمة المياه من جانب اي من الطرفين، سوف تتطلب موافقة مسبقة للجنة المياه المشتركة.

ج. بالرغم من لحكام الفقرتين (ا) و (ب) اعلاه، فانه من المفهوم بان المشروعات الخاصة بالمياه الانشائية المفصلة في الفقرة ٧ من المادة ٤٠ متلق عليها من حيث المبدأ بين كلا الطرفين.

وبناء عليه فان التفاضيل الجيوهيدروولوجية والفنية ومواصفات هذه المشروعات فقط سوف تمرض امام لجنة المياه المشتركة للموافقة عليها قبل مباشرة التصميم النهائي وعملية التنفيذ.

د. عندما تتطلب شروط مثل التقلب الجوي او الهيدروولوجي تخفيضاً او زيادة في استخراج المياه من المصدر، فان لجنة المياه المشتركة سوف تقرر التنويرات في عمليات الاستخراج وفي التزويد الحاصل. وهذه التنويرات سوف تحدد بين الطرفين من جانب لجنة المياه المشتركة بما يتلق مع الاساليب والاجراءات التي تقرها.

هـ. سوف تعد لجنة المياه المشتركة في غضون ثلاثة اشهر من توقيع هذا الاتفاق جدولاً يلحق بهذا الاتفاق للحصص المستخلصة من مصادر المياه على اساس التصاريحات الراهنة. وسوف تحدث لجنة المياه المشتركة هذا للجدول على اساس سنوي ووفق ما تتطلبه اشياء اخرى.

٢. ادارة منسقة لانظمة المياه والمجاري في الضفة الغربية على النحو التالي:

ا. انظمة المياه والمجاري للقائمة والتي تخدم السكان الفلسطينيين بمفردهم سوف يتم تشغيلها وصيانتها من الجانب للفلسطيني فقط بدون تدخل او اعقالت بما يتفق مع احكام المادة ٤٠.

ب. انظمة المياه والمجاري الراهنة والتي تخدم اسرائيليين سوف يستمر في تشغيلها وصيانتها الجانب الاسرائيلي فقط بدون تدخل او اعقالت بما يتفق مع احكام المادة ٤٠.

ج. ج. الانظمة المشار اليها في الفقرتين (ا) و (ب) اعلاه سوف تحدد على خرائط يتم الاتفاق بشأنها من جانب لجنة المياه المشتركة خلال ثلاثة اشهر من توقيع هذا الاتفاق.

- د. خُصِّصَ لإنشاء أنظمة مياه ومجاري جديدة أو إجراء تعديلات للأنظمة القائمة تتطلب موافقة مسبقة من لجنة المياه المشتركة.

الجدول رقم (٩)

المراقبة وآلية التنفيذ

طبقاً للمادة ٤٠، الفقرة ١٧ من هذا الذيل:

١. سوف يشكل كلا الطرفين أثر توقيع هذا الاتفاق مالا يقل عن خمس فرق مشتركة للمراقبة والتفتيش للضفة الغربية (JSETs) تحت إشراف ومراقبة لجنة المياه المشتركة التي ستشروع بالعمل فوراً.
٢. كل فرقة من (JSETs) سوف تتكون مما لا يقل عن ممثلين اثنين عن كل طرف، وكل طرف في مركبته الخاصة ما لم يتم الاتفاق على شيء آخر. وربما توافق لجنة المياه المشتركة على تغييرات في عدد الفرق المشتركة للمراقبة والتنفيذ وبنيتها.
٣. كل طرف سوف يدفع تكاليفه الخاصة وفق ما يتطلبه تنفيذ جميع المهام في هذا الجدول. والتكاليف المشتركة سوف يتم تقاسمها بالتساوي.
٤. سوف تعمل الفرق المشتركة للمراقبة والتنفيذ ميدانياً لضبط ومراقبة وتنفيذ المادة ٤٠ وهذا الجدول ولمعالجة الوضع حالما يتم اكتشاف انتهاك فيما يختص بالأمور التالية:
٥. استخراج من مصادر المياه بما يتفق مع أحكام لجنة المياه المشتركة والجدول الذي ستمده وفقاً للفقرة للترعية ١/هـ من الجدول رقم (٨).
- ب. روابط غير مصرح بها بأنظمة للتزويد واستخدامات المياه غير المرخصة.
- ج. حفر الآبار وتطوير مشروعات جديدة لتزويد المياه من جميع المصادر.
- د. الحيلولة دون التلوث وتلوث مصادر وأنظمة المياه.
- هـ. ضمان تنفيذ تعليمات لجنة المياه المشتركة فيما يختص بتشغيل أنظمة المراقبة والقياس.

- و. تشغيل وصيانة أنظمة لجمع ومعالجة المياه العادمة المحلية والصناعية والتخلص منها وإعادة استخدامها، وكذلك المياه الجارية في المدن والمناطق الزراعية وذلك التي تتجمع عبر أنظمة تصريف المياه في المدن والمناطق الزراعية.
- ز. أنظمة الكهرباء والطاقة التي تزود جميع الأنظمة المذكورة اعلاء بالطاقة.
- ح. أنظمة المراقبة والسيطرة واكتساب المعلومات (SCADA) لجميع الأنظمة اعلاء.
- ط. تطبيق تحليلات نوعية المياه والمجاري في مختبرات متعلق عليها لضمان ان هذه المختبرات تعمل وفقا للمعايير والتطبيقات المقبولة كما وافقت عليها لجنة المياه المشتركة. وسوف يتم الاعلان عن المختبرات المعتمدة من جانب لجنة المياه المشتركة.
- ي. اي مهمة اخرى طبقا لتوجيهات لجنة المياه المشتركة.
- هـ. نشاطات الفرق المشتركة للمراقبة والتنفيذ سوف تكون وفقا للتالي:
 - أ. ستكون الفرق المشتركة للمراقبة والتنفيذ مغولة، اثر التنسيق مع مكتب التنسيق الاقليمي المشترك ذي العلاقة، بالوصول الى جميع محطات وانظمة المياه والمجاري بحرية ودون قيود، بما في ذلك تلك المملوكة او العاملة في القطاع الخاص على نحو يتطلبه انجاز مهمتها.
 - ب. جميع اعضاء الفرقة المشتركة للمراقبة والتنفيذ سوف يتم استصدار هويات شخصية لهم بالمرربة والخبرة والاكاديمية تتضمن اسماءهم الكاملة وصورا شخصية لهم.
 - ج. كل فرقة مشتركة للمراقبة والتنفيذ سوف تعمل وفقا للجدول المنتظم لزيارات المواقع والابر والينابيع ومصادر المياه الاخرى واعمال المياه وانظمة المجاري كما طور من جانب لجنة المياه المشتركة.
 - د. وعلاوة على ذلك، يمكن ان يطلب كل جانب زيارة ال (JSET) لمحطة محطة المياه او المجاري لضمان عدم حدوث انتهاكات.
 - وحين صدور مثل هذا الطلب، فان ال (JSET) سوف تزور المكان بالسرعة الممكنة بحيث لا يتجاوز ذلك ٢٤ ساعة.
 - هـ. اثر الوصول الى محطة المياه او المجاري، فان ال (JSET) سوف تجمع وتسجل جميع المعلومات ذات العلاقة بما في ذلك الصور كما هو مطلوب، وتقرر ما اذا كان قد حدث انتهاك، وفي مثل هذه الحالات، فان ال (JSET) سوف تتخذ جميع الاجراءات للضرورية لاعادة الامور

- الى نصابها بما يتفق مع احكام هذا الاتفاق. واذا لم تستطع ال (JSET) الاتفاق على الاعمال التي يلزم اتخاذها، عندئذ تحول المسألة فوراً الى رئيسي لجنة المياه المشتركة لاتخاذ القرار.
- و. سوف يساعد ال (JSET) مكاتب التعميق الاقليمية المشتركة (DCOs) واليات اخرى للامن وضمت وفقاً لهذا الاتفاق لتمكين ال (JSET) من تجاوز مهامها.
- ز. سوف تبلغ ال (JSET) لجنة المياه المشتركة بنتائج تحقيقاتها واعمالها مستخدمة في ذلك نماذج سوف يتم تطويرها من جانب لجنة المياه المشتركة.

الجدول رقم (١٠)

معلومات حول المياه الجوفية

طبقاً للمادة ٤٠، الفقرة ٢٠ والجدول رقم (٨)، الفقرة (١) من هذا النذل:

عمليات استخراج المياه الراضنة، استخدامها والكمية المقدرة من المياه الجوفية الشرقية والشمالية - الشرقية والغربية على النحو التالي:

المياه الجوفية الشرقية:

- في وادي الاردن، ٤٠ مليون متر مكعب للمستخدمين الاسرائيليين من الابار.
- ٢٤ مليون متر مكعب للفلسطينيين من الابار.
- ٣٠ مليون متر مكعب للفلسطينيين من الينابيع.
- ٧٨ مليون متر مكعب بالقية تستخرج من المياه الجوفية الشرقية.
- الكمية الاجمالية = ١٧٢ مليون متر مكعب.

المياه الجوفية الشمالية - للشرقية:

- ١٠٣ مليون متر مكعب للمستخدمين الاسرائيليين من ينابيع جليوع وبيسان بما في ذلك من الابار.
- ٢٥ مليون متر مكعب للمستخدمين الفلسطينيين حول جنين.

- ١٧ مليون متر مكعب للمستخدمين الفلسطينيين من ينابيع نابلس الشرقية.

- الكمية الاجمالية = ١٤٥ مليون متر مكعب.

المياه الجوفية الغربية:

- ٣٤٠ مليون متر مكعب تستخدم داخل اسرائيل.

- ٢٠ مليون متر مكعب للفلسطينيين.

- ٢ مليون متر مكعب للفلسطينيين من ينابيع قرب نابلس.

- الكمية الاجمالية = ٣٦٢ مليون متر مكعب.

جميع الارقام هي معدل تقديرات سنوية.

الاجمالي السنوي ٦٧٩ مليون متر مكعب.

الجدول رقم ١١

قطاع غزة

وفقا للمادة ٤٠، الفقرة ٢٥:

١. جميع أنظمة ومصادر المياه والمجاري (ويشار إليها من الآن فصاعدا بـ "المياه") في قطاع غزة سوف يتم تشغيلها وإدارتها وتطويرها (بما في ذلك أعمال الصيانة) من جانب المجلس بطريقة تمنع وقوع أي ضرر على مصادر المياه.
٢. كاستثناء للفقرة (١)، فإن أنظمة المياه القائمة التي تزود المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية بالمياه وأنظمة ومصادر المياه داخلها سوف يستمر تشغيلها وإدارتها من جانب شركة مكروت للمياه.
٣. جميع أعمال الضخ من مصادر للمياه في المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية سوف تتسجم مع الكميات الزائدة لمياه الشرب ومياه الري.

ودون الانتقاص من صلاحيات ومسؤوليات المجلس، فإن المجلس لن يؤثر على هذه الكمية بشكل عكسي.

وسوف تزود إسرائيل المجلس بجميع المعلومات فيما يختص بحد الإبل في المستوطنات وكمية ونوعية المياه التي يتم ضخها من كل بئر على اسس شهري.

٤. بدون الانتقاص من صلاحيات ومسؤوليات المجلس فإن المجلس سوف يجعل بالإمكان تزويد المياه إلى منطقة استيطان غوش قطيف ومستوطنة كفار دروم من جانب مكروت إضافة إلى أعمال الصيانة التي تقوم بها الشركة لانتظمة المياه التي تزود هذه المواقع.

٥. سوف يدفع المجلس إلى شركة مكروت تكاليف المياه التي تزود بها إسرائيل والنفقات الحقيقية الناتجة عن تزويد المجلس بالمياه.

٦. جميع العلاقات بين المجلس ومكروت سوف يتم التعامل معها في اتفاق تجاري.

٧. سوف يتخذ المجلس الاجراءات الضرورية لضمان حماية جميع أنظمة المياه في قطاع غزة.

٨. سوف يشكل الطرفان لجنة لفرعية للتعامل مع جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك، تبادل جميع المعلومات ذات العلاقة بإدارة وتشغيل مصادر و أنظمة المياه والحيلولة دون وقوع ضرر على مصادر المياه بشكل مشترك.

٩. سوف توافق اللجنة الفرعية على جدول اعمالها ولجرائها وطريقة اجتماعاتها ويمكن ان تدعو خبراء او مستشارين وفق ما تراه مناسباً.

الى اللواء اودين شاحود
رئيس الجانب الاسرائيلي في لجنة الشؤون المدنية

٢٢ ايلول ١٩٩٥

بخصوص: التوقيع على اتفاقية تجارية مع شركة بيزك،
لشركة الاتصالات الاسرائيلية المحدودة

١. بهذا اعلمك ان الجانب الفلسطيني التزم بالدخول في مفاوضات مع بيزك مباشرة عند التوقيع على الاتفاقية للمرحلة وذلك بغرض للتوصل الى اتفاقية تجارية.
٢. سيتم التوقيع على الاتفاقية للتجارية بين الجانب الفلسطيني وبيزك خلال ثلاثة اشهر من التوقيع على الاتفاقية للمرحلة.

المخلص
جميل الطريفي
رئيس الجانب للفلسطيني في لجنة الشؤون المدنية

ملاحظ: سترافق هذه الرسالة الى الاتفاقية المرحلة كرسالة جانبية

الملحق الرابع

بروتوكول حول القضايا القانونية

المشروع

٢٤٧	المادة الاولى : الولاية الجنائية
٢٤٩	المادة الثانية : معاهدة قانونية في امور جنائية
٢٥٤	المادة الثالثة : الولاية المدنية
٢٥٥	المادة الرابعة : المعاهدة القانونية في الامور المدنية

المادة الأولى

الولاية الجنائية

١. أ. الولاية الجنائية للمجلس تغطي جميع المخالفات التي يقرهاها الفلسطينيون و/أو غير إسرائيليين في المنطقة، بموجب أحكام هذه المادة. ولأغراض هذا المعلق، فإن مصطلح "المنطقة" يعني منطقة الضفة الغربية باستثناء المنطقة (ج) التي ستقل، باستثناء المستوطنات والمواقع العسكرية، إلى الجانب الفلسطيني بالتوزيع على نحو يتماشى مع هذا الاتفاق، ومنطقة قطاع غزة باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية.

ب. بالإضافة إلى ذلك، يملك المجلس ولاية جنائية على الفلسطينيين وزوارهم الذين تقررنا مخالفات ضد الفلسطينيين أو زوارهم في الضفة الغربية وقطاع غزة في مناطق خارج "المنطقة" شريطة أن لا تكون المخالفة ذات صلة بمصالح أمن إسرائيل.

ج. بالرغم من أحكام الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، فإن الولاية الجنائية لكل جانب على المخالفات التي تكتشف في المنطقة (ب)، سوف تكون منسجمة مع أحكام الفقرة ٢/١(أ) من المادة لثلاثة عشرة من هذا الاتفاق.

د. الأفراد المعتقلون من جانب الشرطة الفلسطينية في المنطقة (ب) لانتهاكهم النظام العام وأسباب أخرى سوف يحاكمون أمام المحاكم الفلسطينية شريطة أن يكون لدى هذه المحاكم ولاية جنائية.

٢. تملك إسرائيل بمفردها سلطة جنائية على المخالفات التالية:

أ. مخالفات التفرغت خارج "المنطقة" باستثناء المخالفات المفصلة في الفقرة الفرعية ١/ب أعلاه،

و

ب. مخالفات التفرغت في المنطقة من جانب إسرائيليين.

٣. أ. لدى ممارسة الولاية الجنائية لمحاكمهما، فإن كل جانب سيكون لديه الصلاحية، من جملة أمور أخرى، للتحقيق والإعتقال وإحضار المذنبين إلى المحكمة ومعتقبهم.

ب. نشاطات للشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية لتطبيق الفقرة الفرعية (أ) أعلاه،

سوف تبقى مثلما هو مبين في الاتفاق والمعلق الأول التابع له.

٤. بالإضافة إلى ذلك، وبدون الإنقاص من الولاية الجنائية للمجلس، فإن إسرائيل تملك صلاحية اعتقال وحبس الأفراد الذين يشبه بالقرائنهم مخالفات تقع في نطاق الولاية الجنائية الإسرائيلية كما هو ملاحظ في الفقرتين ١/ج) و ٢ و ٧ من هذه المادة، في المناطق الخاضعة للمسؤولية الأمنية للمجلس بحيث:

أ. يكون للفرد إسرائيليًا وفقًا للمادة الثاقية من هذا الملحق أو
ب. (١) أن يكون الفرد غير إسرائيلي ومشبه بارتكابه مخالفة في المكان الذي تمارس فيه السلطات الإسرائيلية مهامها الأمنية وفقًا للملحق الأول ويعتقل بالقرب من مكان ارتكاب المخالفة. وسوف يراعى الاعتقال نقل المشتبه به وجميع الأدلة معا إلى الشرطة الفلسطينية في القرب فرصة.

(٢) وفي حالة الإشتباه بأن مثل هذا الفرد قد القترف مخالفة ضد إسرائيل أو إسرائيليين، وأن هناك حاجة لمزيد من الإجراءات القانونية. بخصوص ذلك للفرد، فإن إسرائيل يمكن أن تحتفظ عليه أو عليها في الاعتقال. واستجواب المحكمة المختصة لمقاضاة مثل هذا المشتبه به سوف يتم للتعامل معه من جانب اللجنة القانونية على أساس كل حالة على حدة.

٥. وفي حالة لقتراح مخالفة في المناطق الواقعة تحت المسؤولية الأمنية للمجلس من جانب شخص غير إسرائيلي ضد إسرائيل أو إسرائيلي، فإن المجلس سوف يتخذ إجراءات للتحقيق في القضية ومتابعتها قضائيا، وسوف يبلغ إسرائيل بنتيجة التحقيق واي إجراءات قانونية.

٦. وعندما يثار شك ضد سائح في طريقه إلى أو من إسرائيل خلال المنطقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأنه ارتكب مخالفة في المنطقة وأنه موجود على الطرق أو في الأماكن اليهودية المقدمة المحددة في المادة الخامسة، الفقرة الثامنة والمادة السابعة، الفقرة التاسعة والذيل الرابع من الملحق الأول، فإن الشرطة الفلسطينية يمكن أن تحتفظ به في مكان وتبلغ فوراً القوات العسكرية الإسرائيلية التي ستكون مغولة باعتقاله واستجوابه. وإذا ما ارتكب سائح مخالفة بما يتجاوز القانون السائد، فإن الإجراء للقانوني اللاحق فيما يختص بالسائح أمر مطلوب. ومثل هذه الإجراءات سوف يتخذها المجلس. وإذا كان مثل هذا السائح محتجزاً أو معتقلاً خارج هذه المناطق من جانب المجلس، فإن المجلس سوف يبلغ السلطات الإسرائيلية خلال وقت معقول لا

يتجاوز ٢٤ ساعة ويمكنها في أقرب فرصة من الالتقاء بالمحتجز وتوفير أية مساعدة ضرورية، بما في ذلك الإشراف الفصلي الذي يطلبه المحتجز.

٧. أ. بدون الإنقاص من الولاية الجنائية للمجلس، والأخذ بعين الاعتبار المبدأ الذي لا يمكن بموجبه محاكمة شخص مرتين لنفس المخالف. فإن إسرائيل تملك، إضافة إلى أحكام هذه المادة أعلاه، سلطة قضاء جنائية بما يتماشى مع قوانينها المحلية لإزاء المخالفات التي تقترب في المنطقة ضد إسرائيل أو إسرائيل.

ب. وفي ممارستها لولايتها الجنائية بما يتفق مع الفقرة الفرعية (أ) أعلاه. فإن نشاطات القوات العسكرية الإسرائيلية ذات الصلة بالفقرة الفرعية (أ) أعلاه ستكون كما هو وارد في الاتفاق والملحق الأول التابع له.

المادة الثانية

مساعدة قانونية في أمور جنائية

١. نظرة عامة

أ. سوف تتعاون إسرائيل والمجلس ويزود أحدهما الآخر بالمساعدة القانونية في الأمور الجنائية. ومثل هذا التعاون سوف يتضمن الترتيبات المفصلة في هذه المادة.

ب. وثائق تسلم من جانب طرف في المنطقة تحت مسؤولية الطرف الآخر، سوف تكون مرفقة بترجمة للغة الرسمية للطرف الآخر.

٢. التعاون في الأمور الجنائية

أ. سوف تتعاون الشرطة الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية في إدارة التحقيقات. واستنادا إلى الترتيبات المفصلة التي سيتفق بشأنها، فإن مثل هذا التعاون سوف يتضمن تبادل المعلومات والسجلات وبصمات أصابع المشتبه بهم جنائيا وسجلات تسجيل ملكية المركبات...الخ.

ب. إذا ما وقعت مخالفة في المنطقة من جانب إسرائيل يعمل بالإشتراك مع فرد يخضع للولاية الشخصية للفلسطينية، فإن للقوات العسكرية الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية سوف تتعاون في القيام بتحقيق.

ج. لن تحتل السلطات الفلسطينية إسرائيليين أو تحتجزهم رهن الاعتقال. فالإسرائيليون يمكنهم التعرف على أنفسهم بتقديمهم وثائق إسرائيلية. ومع ذلك، فإذا ارتكب إسرائيلي جريمة ضد شخص أو ملكية في المنطقة، سوف تحتفظ الشرطة الفلسطينية إثر وصولها مسرح الجريمة - وعند الضرورة حتى وصول القوات العسكرية الإسرائيلية - بالمشتبه به في مكانه في حين تضمن حمايته وحماية جميع أولئك المتورطين وتمنع التدخل مع مسرح الجريمة وتجمع الأدلة الضرورية وتقوم باستجواب تمهيدي. وسوف تبلغ السلطات الإسرائيلية في أي حال من الأحوال عن طريق مكتب التنسيق الإقليمي المختص DCO.

د. بدون الإنقاص من ولاية المجلس على الملكية الواقعة والمنقولة في نطاق المنطقة، حيث يتم نقل الملكية أو حملها من جانب إسرائيلي، فإن الإجراء التالي سوف يتم تطبيقه: السلطات الفلسطينية لديها الصلاحية للقيام بأية إجراءات ضرورية فيما يختص بالمركبات الإسرائيلية أو الممتلكات التي استخدمت فيها مثل هذه المركبات أو الممتلكات في ارتكاب جريمة وتعرض الأمن العام والصحة لخطر فوري. وعندما تتكد مثل هذه الإجراءات، فإن السلطات الفلسطينية سوف تبلغ السلطات الإسرائيلية فوراً عن طريق مكتب التنسيق الإقليمي (DCO) المختص، وسوف تستمر في القيام بالإجراءات الضرورية إلى حين وصولها.

٣. وعندما يشتبه بارتكاب إسرائيلي مخالفة ما ويكون متواجد في المنطقة، فإن القوات العسكرية الإسرائيلية سوف يكون بمقدورها اعتقال المشتبه به وتفتيشه واحتجازه كما هو مقرر، وفي المناطق التي تمارس فيها الشرطة الفلسطينية صلاحيات ومسؤوليات إزاء الأمن الداخلي والنظام العام، فإن مثل هذه الأنشطة سوف تجري بالتنسيق مع الشرطة الفلسطينية بحضورها ومساعدتها.

٤. سوف تسلّم إسرائيل للشرطة الفلسطينية المخالفين الفلسطينيين الذين تنطبق عليهم المادة الأولى، الفقرة ١/ب مع أي أدلة تم جمعها.

٥. أوامر تنفيذ:

كل طرف سوف ينفذ أوامر صادرة عن الأجهزة المختصة للطرف الآخر بحيث يضع قيودا على سفر شخص للخارج يخضع لولاية ذلك للطرف.

٦. استدعاء واستجواب الشهود:

أ. عندما تطلب إقامة شاهد إسرائيلي أو شخص آخر يتواجد في إسرائيل لتحقيق فلسطيني، فإن الإفادة متأخذاً للشرطة الإسرائيلية في حضور ضابط شرطة فلسطيني في مركز إسرائيلي يمكن متفق عليه.

ب. عندما تطلب إقامة شاهد غير إسرائيلي يتواجد في المنطقة لتحقيق إسرائيلي، فإن الإقامة سوف تأخذها الشرطة الفلسطينية بحضور ضابط شرطة إسرائيلي في مركز فلسطيني ويمكن متفق عليه.

ج. وفي حالات إستثنائية، يمكن أن يأخذ كل طرف إقامة يطلبها الطرف الآخر نفسه بدون حضور الطرف الطالب.

٧. نقل المشتبه بهم والمدعى عليهم

أ. عندما يتواجد مشتبه به غير إسرائيلي، متهم أو مدان بمخالفة تقع في نطاق الولاية الجنائية الفلسطينية في إسرائيل، فإن المجلس يمكن أن يطلب من إسرائيل اعتقال الشخص ونقله إلى المجلس.

ب. عندما يتواجد شخص مشتبه به، متهم أو مدان بمخالفة تقع في نطاق الولاية الجنائية الإسرائيلية في المنطقة، فإن إسرائيل يمكنها أن تطلب من المجلس اعتقال الشخص ونقله إلى إسرائيل.

ج. التماسات تنص عليها الفقرتان (أ) و (ب) أعلاه سوف تحدد خلفيات الالتزامات وسوف تدعم بمذكرة اعتقال صادرة عن محكمة مختصة.

د. وعندما يطلب المجلس نقل المشتبه به غير فلسطيني:

(١) فإن مذكرة الاعتقال سوف تصدر بموجب طلب من جانب المدعي العام أو النيابة عنه،

بحيث تؤكد أن هناك أساساً واضحاً ومقبولاً لارتكاب المخالفة من جانب المشتبه به.

(٢) ويجب أن تكون المخالفة قابلة لتنفيذ عقاب لا يقل عن ٧ سنوات سجن وفقاً لقانون الطرف

الملتزم.

هـ. (١) الأفراد يشتبه بارتكابهم مخالفات يقل الحكم فيها عن ٧ سنوات سجن، سوف يتم استجوابهم من جانب الطرف المحقق في موقع الطرف الآخر أو في مكان متفق عليه.

(٢) يجري التحقيق في حضور ضابط شرطة من الطرف الآخر.

(٣) بناء على طلب الطرف المحقق، فإن الطرف الآخر يمكن أن يحتجز المشتبه به في الاعتقال إلى حين الإستجواب وخلاله.

(٤) وعندما يطلب حضور المشتبه به لسبب معقول مثل مواجهة شهود وتحديد موقع، فإن المشتبه به سوف ينقل لذلك الغرض فقط.

و. (١) ينفذ الطرفان الاعتقال والنقل المطلوبين إثر استلام التماس بموجب هذه المادة.

(٢) إذا كان الفرد المطلوب معتقلاً في الحجز أو يقضي حكماً بالسجن، فإن الطرف الذي يتسلم الطلب يمكن أن يؤخر عملية النقل إلى الطرف الطالب طوال فترة الاحتجاز أو السجن.

ز. لن ينقل أي شخص بخصوص مخالفة يمكن أن يعاقب عليها بالإعدام ما لم يتعهد الطرف الطالب بأن عقوبة الإعدام لن تطبق في هذه الحالة.

ح. (١) سوف يتخذ الطرفان جميع الإجراءات اللازمة لضمان أن معاملة الأفراد المنقولين وفقاً لهذه المادة تتسجم مع الترتيبات القانونية سارية المفعول في إسرائيل والمنطقة ومع معايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية.

(٢) المشتبه بهم المنقولون وفقاً لهذه الفقرة سوف يكون لديهم الحق بطلب المساعدة خلال فترة التحقيق عن طريق محام يختارونه بأنفسهم.

ط. يستطيع كل طرف، بناء على طلب الطرف الآخر، أن يحتجز فرداً طلب اعتقاله ونقله ما لا يزيد عن سبعة أيام إلى حين تسليم مثل هذا الطلب.

ي. نقل الأجانب من ناحية إسرائيل إلى المجلس وفقاً لهذه المادة سوف يخضع للمواثيق المعمول بها والتي تعتبر إسرائيل طرفاً فيها وتتسق مع الدولة التي ينتمي إليها الاجنبي.

ك. يمكن أن يتفق الطرفان على أن يقضي الفرد المدان في محاكم طرف ما حكمه في سجن الطرف الآخر وفقاً للترتيبات والشروط التي يتفق عليها الجانبان.

٨. المساعدة في تنفيذ أوامر المحكمة من أجل اغراض التحقيق:

أ. سوف تنفذ إسرائيل والمجلس أوامر صادرة عن محاكم كل من الطرفين من أجل اغراض التحقيق (مثل مذكرات التفتيش، وأوامر إصدار الوثائق وأوامر المصادرة) التي تخضع لاحكام القانون المحلي.

ب. إذا احتاجت إسرائيل والمجلس، لأغراض تحقيق ما، للقيام بفحوص أو اختبارات (مثل بصمات الاصابع أو تحليل الدم) فيما يختص بحالة في منطقة خاضعة لمسؤولية الطرف الآخر، فإن ذلك الطرف سوف يقوم بالفحوصات والاختبارات المطلوبة وينقل النتائج إلى الطرف الذي يجري التحقيق إذا امكن. وإذا كانت هذه النتائج غير كافية لأغراض التحقيق، فسوف تتخذ ترتيبات لنقل الحالة إلى الطرف الذي يجري للتحقيق.

٩. المساعدة القانونية في القيام بالإجراءات القضائية:

أ. (١) مذكرات وأوامر الاستدعاء الصادرة عن محكمة إسرائيلية فيما يتعلق بالمدعى عليهم والشهود المتواجدين في المنطقة، سوف تنفذ من خلال للمجلس الذي سيكون مسؤولاً عن القيام بالإستدعاء وتنفيذ مذكرات الاستدعاء عن طريق الشرطة الفلسطينية.

(٢) مذكرات الاستدعاء الصادرة بحق مدعى عليه أو شاهد حاضراً في المنطقة، سوف تنفذها القوات العسكرية الإسرائيلية. وفي المناطق التي تمارس فيها الشرطة الفلسطينية صلاحيات ومسؤوليات للأمن الداخلي وللنظام العام، فإن مثل هذه الأنشطة سوف تجري في حضور الشرطة الفلسطينية ومساعدتها.

ب. مذكرات وأوامر الاستدعاء الصادرة عن محكمة فلسطينية بحق المدعى عليهم والشهود في إسرائيل سوف تنفذ عبر شرطة إسرائيل التي ستكون مسؤولة عن القيام بالإستدعاء وتنفيذ أوامر الإستدعاء.

ج. إذا طلبت شهادة شاهد إسرائيلي فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها محكمة فلسطينية، فإن شهادة الشاهد سوف تؤخذ في محكمة فلسطينية منقذة في مكان متفق عليه قريب من نقاط العبور، وسوف يصطحب الشاهد ممثلون عن القوات العسكرية الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية.

د. إذا طلبت شهادة للشاهد فيما يتعلق بإجراءات تتخذها محكمة أحد الطرفين، فإن إشعار. بمثل هذا الطلب سوف يعطى إلى سلطات الطرف الآخر لإستدعاء الشاهد.

١٠. لا شيء في هذا الملحق سوف ينتقص من صلاحيات ومسؤوليات كل طرف كما هو مفصل في الملحق الأول.

المادة الثالثة الولاية المدنية

١. المحاكم الفلسطينية والسلطات القضائية لديها ولاية في جميع الأمور المدنية وفقا لهذا الاتفاق.
٢. في الحالات التي يكون فيها الإسرائيلي طرفاً، فإن المحاكم الفلسطينية والسلطات القضائية يكون لديها ولاية تجاه الدعاوى المدنية في الحالات التالية:
 - أ. موضوع للدعوى عمل إسرائيلي قائم في المنطقة (تسجيل شركة إسرائيلية كشركة أجنبية في المنطقة دليل على حقيقة أنها تملك عملاً قائماً في المنطقة).
 - ب. موضوع الدعوى ملكية خاصة قائمة في المنطقة.
 - ج. للطرف الإسرائيلي مدعى عليه في دعوى، وقبل يمثل هذه الولاية بالإشعار كتابة إلى المحكمة الفلسطينية أو السلطة القضائية.
 - د. للطرف الإسرائيلي مدعى عليه في دعوى يكون موضوعها اتفاق مكتوباً. وقد والى الطرف الإسرائيلي على مثل هذه الولاية ببند خاص في ذلك الاتفاق.
 - هـ. الطرف الإسرائيلي مدع أقام دعوى في محكمة فلسطينية. وإذا كان المدعى عليه في الدعوى إسرائيلياً، فإن قبوله يمثل هذه الولاية بما يتفق مع الفترتين الفرعيتين (ج) أو (د) أعلاه سوف يكون مطلوباً، أو
 - و. دعوى تتعلق بأمر أخرى كما هو متفق بين الطرفين.
٣. الولاية للمحاكم الفلسطينية والسلطات القضائية لا تغطي دعاوى ضد دولة إسرائيل بما في ذلك مؤسساتها القانونية وأجهزتها وكلاهما.
٤. إسرائيليون، بما في ذلك شركات مسجلة للإسرائيليين، يقومون بنشاط تجاري في المنطقة يخضعون للقانون المدني السائد في المنطقة فيما يتصل بذلك النشاط. وفرض الأحكام القضائية

والإدارية وأوامر صادرة ضد إسرائيليين ومكثتهم سوف تنفذ من جانب إسرائيل خلال وقت معقول بالتمسيق والتعاون مع المجلس.

المادة الرابعة

المساعدة القانونية في الأمور المدنية

١. خدمة الوثائق

- أ. إسرائيل والمجلس سوف يكونان مسؤولين عن خدمة الوثائق القانونية، بما في ذلك مذكرات الاستدعاء الصادرة عن الأجهزة القضائية الواقعة تحت مسؤولية الطرف الآخر.
- ب. للوثائق التي يتكفل بها جانب واحد في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية الطرف الآخر سوف تكون مرافقة بترجمة للغة الرسمية للطرف الآخر.

٢. تقصي الدليل

- أ. إسرائيل والمجلس سوف يتخذان ترتيبات لتقصي الدليل من الشهود، عند الضرورة، عندما يبحث عن مثل هذا الدليل فيما يتصل بالإجراءات التي تقوم بها الأجهزة القضائية الواقعة تحت مسؤولية الطرف الآخر.

٣. تنفيذ الأحكام

- أ. إسرائيل والمجلس سوف يطبقان أحكاما صادرة عن الأجهزة القضائية الواقعة تحت مسؤولية الطرف الآخر شريطة أن يملك الجهاز القضائي المعني الولاية لإصدار الحكم وشريطة أن لا يتعارض التنفيذ مع السيادة العامة. وسوف تنفذ مكاتب التنفيذ الواقعة تحت مسؤولية كل طرف مثل هذه الأحكام كما لو أنها صادرة عن أجهزتها القضائية الخاصة.
- ب. عند تنفيذ أي حكم ضد إسرائيليين، فإن مكاتب التنفيذ الفلسطينية يمكن أن تصدر أوامر (مثل حجز ممتلكات، وحراسة قضائية ونزع الملكية) ضد الملكية الإسرائيلية في المنطقة. وسوف تطبق الشرطة الفلسطينية تنفيذ مثل هذه الأوامر بالإشتراك مع الشرطة الإسرائيلية التي تتعهد باحترام الأوامر المذكورة.

وهذه الفقرة الفرعية لا تتصل بحجز ممتلكات تتأثر بخدمة الوثائق بدون الحاجة إلى أي أعمال مادية مثل حجز حسابات البنوك.

ج. دون الانتقاص من الولاية المدنية للمحاكم الفلسطينية والسلطات القضائية بما يتماشى مع المادة الثالثة، فإن أوامر السجن ضد إسرائيليين وأوامر منع إسرائيليين من السفر إلى الخارج (باستثناء الأوامر المؤقتة قبل الإدلاء بحكم) سوف تصدر فقط عن مكاتب تنفيذ إسرائيلية وتطبق من جانب الشرطة الإسرائيلية.

النص الكامل لبروتوكول إعادة الانتشار في الخليل

* فيما يلي النص للحرفي الكامل لبروتوكول تنفيذ اتفاق إعادة الانتشار الإسرائيلي في الخليل:

وفقا لما ورد في الاتفاق المرحلي وخصوصا المادة ٧ للملحق (١) للاتفاق المرحلي اتفق الطرفان في إطار هذا البروتوكول على تطبيق إعادة الانتشار في الخليل.

ترتيبات أمنية بخصوص إعادة الانتشار في الخليل

١- إعادة الانتشار في الخليل

سيتم إعادة انتشار القوات العسكرية في الخليل وفقا للاتفاق المرحلي، ولهذا البروتوكول. تتجرل إعادة الانتشار في مدة قصصا عشرة أيام من تاريخ توقيع هذا البروتوكول. يبذل الطرفان خلال العشرة أيام هذه جميع الجهود الممكنة للحولة دون أي احتكاك ومنع وقوع أي عمل يحول دون إعادة الانتشار. إعادة الانتشار هي تطبيق كامل لما ورد في الاتفاق المرحلي بخصوص مدينة الخليل إلا إذا أكدت المادة ٧ لملحق الاتفاق المرحلي غير ذلك.

٢- صلاحيات أمنية ومسؤوليات أمنية

١-١- تتولى الشرطة الفلسطينية للمسؤوليات في منطقة H-1 على غرار تلك الصلاحيات في مدن الضفة الغربية. و:

٢- تحتفظ إسرائيل بجميع الصلاحيات والمسؤوليات عن الأمن الداخلي والنظام العام في منطقة H-2. وإضافة لذلك ستواصل إسرائيل الاحتفاظ بالمسؤولية عن الأمن العام للإسرائيليين.

ب- وبهذا السياق يجدد الطرفان تكديهما على الالتزام باحترام التعليمات الأمنية المتعلقة بذلك في الاتفاق المرحلي. بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالترتيبات الأمنية والنظام العام (مادة ١٢ من الاتفاق المرحلي) ومنع وقوع أعمال معادية (المادة ١٥ من الاتفاق المرحلي) وسياسة أمنية لمنع الإرهاب والعنف (مادة ٢ من الملحق للاتفاق المرحلي) ومنع وقوع أعمال معادية (المادة ١٥ من الاتفاق المرحلي) وسياسة أمنية لمنع الإرهاب والعنف (مادة ٢ من الملحق ١ للاتفاق المرحلي) واعراف التصرفات في المواضيع الأمنية المشتركة (مادة ١١ لملحق ١ من الاتفاق المرحلي).

٣- ترتيبات أمنية متفق عليها

١- بهدف ضمان أمن واستقرار متبادل في مدينة الخليل تطبيق ترتيبات أمنية خاصة بمحاذاة المناطق التي ستكون تحت المسؤولية الأمنية الإسرائيلية في منطقة H-1. وفي المنطقة بين نقاط

تفتيش الشرطة الفلسطينية المحددة في الخارطة المرفقة بهذا البروتوكول كملحق ١ (يشار إليها لاحقاً بـ 'الخارطة المرفقة') والمنطق الواقعة تحت المسؤولية الأمنية الإسرائيلية.

ب- الهدف من نقاط التفتيش المذكورة أعلاه، سيكون تمكين الشرطة الفلسطينية من تنفيذ مسؤوليتها بموجب الاتفاق المحلي ومنع دخول أشخاص مسلحين ومتظاهرين أو أشخاص آخرين يهددون الأمن والنظام العام في المناطق المذكورة أعلاه.

٤- إجراءات أمنية مشتركة

أ- يقوم مكتب التنسيق المشترك فرعا له في مدينة الخليل كما هو محدد في الخارطة المرفقة.

ب- تعمل وحدة دورية مشتركة في منطقة H-2، للتعامل مع أحداث وشارك فيها فلسطينيون فقط. تحدد تفاصيل تحركات وحدة الدورية، المشتركة على الخارطة المرفقة. ينسق مكتب التنسيق المشترك تحركات ونشاطات الدورية المشتركة.

ج- كجزء من الترتيبات الأمنية في المناطق المحلية للمنطق الواقعة تحت المسؤولية الأمنية الإسرائيلية، كما حددت أعلاه، تعمل لوجستات المتحركة المشتركة في هذه المنطقة مع التاكيد خصوصاً على الأماكن التالية:

١- ليو اسلينه

٢- حارة الشيخ

٣- 'شعبية'

٤- المناطق المرتفعة المطلة على شارع رقم ٣٥ الجديد.

د- تعمل دوريتان مشتركتان في منطقة H-1.

١- تعمل دورية مشتركة في الشارع من رأس الجورة وحتى شمالي مفرق دورا عبر طريق السلام كما هو محدد في الخارطة المرفقة.

٢- تعمل دورية مشتركة في شارع ٣٥ للقائم. بما في ذلك الجزء الشرقي من شوارع ٣٥ القائم كما هو محدد في الخارطة المرفقة.

هـ- يكون الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي في وحدة الدورية المشتركة في مدينة الخليل مسلحين بأسلحة متكافئة (مدافع رشاشة) 'ميني لفرام' للجانب الفلسطيني و لم ١٦- قصيرة القوة للجانب الإسرائيلي.

و- بهدف التعامل مع الوضع الأمني الخاص في مدينة الخليل ميقام مركز تنسيق مشترك (اتحاد 'مركز التنسيق المشترك' الذي يرأسه ضابط كبير من كلا الطرفين. في مكتب التنسيق المشترك في جبل ملوح.

مستكون غاية مركز التنسيق المشترك، تنسيق إجراءات الأمن المشتركة في مدينة الخليل،
يمتد مركز التنسيق المشترك بالبلود المنعوبة من الالتقاء المرحلي، بما في ذلك ملحق '١' وهذا
البروتوكول.

وبهذا الخصوص يبلغ كل طرف مركز التنسيق المشترك عن المظاهرات والإجراءات المنفذة
بخصوص هذه المظاهرات وأيضاً بالنشاطات الأمنية في المناطق المجاورة لتلك الواقعة تحت مسؤولية
الطرف الثاني. بما في ذلك المنطقة التي حدثت في المادة ٣ (أ) الواردة أعلاه. يتم إبلاغ مركز
التنسيق المشترك بكافة النشاطات وفقاً للمادة ٥ (د) (٣) من هذا البروتوكول.

٥- الشرطة الفلسطينية

أ- تقام مراكز أو مواقع الشرطة الفلسطينية في المنطقة H-1 يشغلها ما يصل مجموعه إلى
٤٠٠ شرطي، مزدوجين بمشرين حرية ومسلحين بـ ٢٠٠ مدفع ومئة بندقية للدفاع عن مراكز
الشرطة.

ب- تشكل أربعة طواقم للرد السريع، خاصة في منطقة H-1. واحد في كل مركز شرطة.
كما هو محدد في الخارطة المرفقة ومكون مهمة طواقم الرد السريع الرئيسية معالجة الحالات الأمنية
الخاصة ويتكون كل طاقم من ١٦ فرداً.

ج- تخصص البنادق المذكورة أعلاه فقط لإستخدام طواقم التدخل الفوري من أجل معالجة
أحداث خاصة.

د- (١) تعمل الشرطة الفلسطينية بحرية في منطقة H-1.

(٢) تستوجب نشاطات طواقم التدخل الفوري المسلمين ببندق في المنطقة المحاذية المتفق
عليها، كما هو محدد في الإضافة ٢، موقعة مركز التنسيق المشترك.

(٣) يستخدم أفراد طواقم التدخل الفوري البنادق في جميع منطقة H-1 لتنفيذ مهامهم
المذكورة أعلاه.

هـ- تتأكد الشرطة الفلسطينية من أن جميع أفراد الشرطة الفلسطينية قبل إعادة إنتشارهم في
مدينة الخليل، قد اجتازوا فحصاً أمنياً يستهدف التحقق من لياقتهم للخدمة، أخذة في الاعتبار حساسية
المنطقة.

٦- أماكن مقدسة

تطبق الفقرتان ٢ و ٣ (أ) من المادة ٣٢ لإضافة ٣ للملحق ٣ للاتفاق المرحلي على

الأماكن المقدسة التالية في منطقة أ-H:

١- مغارة عتيل بن كز - الخليل.

٢- الوئي ملري - حرم الرحمة.

٣- شيل إبراهيم - بلوطة إبراهيم.

٤- نبع سارة، عين سارة.

متكون الشرطة الفلسطينية مسؤولة عن حماية الأماكن اليهودية المقدسة المذكورة أعلاه. ودون للمس بمسؤولية الشرطة الفلسطينية المذكورة أعلاه. متقوم الوحدة المتحركة المشتركة بمراقبة المتعبدين وزوار الأماكن المقدسة المذكورة، وتضمن وصولهم الحر الأمن بدون إعاقة للمواقع المقدسة واستخدامهم لها بأمان.

٧- خطوات تطبيع في البلدة القديمة

أ- يؤكد الطرفان مجددا التزامهما بالحفاظ على حياة طوبعية في جميع مدينة الخليل ومنع أي تحرش أو اعتكاف تد يؤثر على الحياة الطبيعية في المدينة.

ب- وبهذا الصدد يلتزم الطرفان باتخاذ جميع الخطوات والإجراءات اللازمة لتطبيع الحياة في الخليل. بما في ذلك:

١- سيفتح سوق الجمعة- الحصة- كسوق مغرق تباح فيه مباشرة السلع للمستهلكين من المحلات التجارية القائمة.

٢- تعاد حركة السيارات في شارع الشهداء بالتدريج، خلال أربعة أشهر، الى ما كانت عليه قبل شباط ١٩٩٤.

٨- العمارة

متسلم العمارة الى الجانب الفلسطيني بمجرد انتهاء إعادة الانتشار وتحول الى مقر قيادة الشرطة الفلسطينية في مدينة الخليل.

٩- مدينة الخليل

يؤكد كلا الجانبين مجددا التزاماتها بوحدة مدينة الخليل ويدركان ان تقاسم المسؤوليات الامنية ان يؤدي الى تقسيم المدينة. وإدراكهما بان تقسيم المسؤوليات ان يؤدي لتقسيم المدينة. وفي هذا السياق ودون أي مس بالصلاحيات الامنية ومسؤوليات الطرف الآخر يتقاسم الجانبان العمل لتحقيق الهدف المشترك بضمانة تنقل الاشخاص والسيارات والبضائع داخل المدينة ومنها والىها بصورة مريحة وطبيعية. دون عقبات او حواجز.

الترتيبات المدنية للمنطقة

إعادة الانتشار في الخليل

١٠- نقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية

أ- تنقل صلاحيات ومسؤوليات مدنية لم تنقل بعد للجانب الفلسطيني (١٢ مجالا) وفقا للسادة ٧ من ملحق (١) للاتفاق المرحلي بصورة متزامنة لبدء اعادة انتشار قوات الجيش الاسرائيلي في الخليل.

ب- تنقل للقوات والمسؤوليات المدنية في المنطقة H-2 للجانب الفلسطيني باستثناء تلك المتعلقة بالاسرائيليين وممتلكاتهم. التي ستبقى تحت اشراف الحكم العسكري الاسرائيلي.

١١- تنظيم وبناء وتحديد مناطق

أ- يتعهد الطرفان وبدرجة متساوية بالحفاظ وحماية الطابع التاريخي للمدينة بأسلوب لا

يمس ولا يغير هذا الطابع في أي جزء من المدينة.

ب- ابلغ الجانب الفلسطيني الجانب الاسرائيلي انه في إطار ممارسة صلاحياته

ومسؤولياته، مع الأخذ بالاعتبار القوانين البلدية للقائمة، فقد التزم بتطبيق البنود التالية:

١- طلبات البناء لاقامة مباني من أكثر من طابقين (٦ أمتار) في مدى يصل الى ٥٠ مترا

من الحدود الخارجية للاماكن المحددة في القائمة المرفقة بهذا البروتوكول كإضافة ٣

(إدناء "القائمة المرفقة" تتسق من خلال قيادة التنسيق اللوائية (الموازية للإدارة المدنية).

٢- طلبات البناء لاقامة مباني تزيد عن ثلاثة طوابق (٩ أمتار) في مسافة تستراوح بين ٥٠

الى ١٠٠ متر من الحدود الخارجية للمواقع المحددة للقائمة المرفقة يتم تنسيقها من خلال

قيادة التنسيق للوائية للموضوعات المدنية.

٣- طلبات البناء لاقامة مباني غير سكنية أو تجارية في مدى يصل الى ١٠٠ متر من

الحدود الخارجية للمواقع المحددة في القائمة المرفقة - المعدة لاستخدامات قد تؤثر سلبا

على البيئة (مثل معامل صناعية) أو مهني ومؤسسات يمكن ان يحتشد فيها أكثر من ٥٠

شخصا - يتم تنسيقها مع قيادة التنسيق للوائية للموضوعات المدنية.

٤- طلبات البناء لاقامة أكثر من طابقين (٦ أمتار) في مدى يصل حتى ٥٠ مترا على أي

من جانبي الشارع المحدد في القائمة المرفقة يتم تنسيقها مع قيادة التنسيق اللوائية

للموضوعات المدنية.

٥- تتخذ إجراءات كفيلة لضمان الامتثال على الارض للتعليمات المنفصلة أعلاه.

٦- لا تطبق هذه المادة على المباني القائمة أو البناء الجديد أو الاعمار الذي اصدرت بلدية الخليل رخصا قانونية بصنوده حتى تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٩٧.

١٢- البنية التحتية

- أ- يبلغ الجانب الفلسطيني الجانب الاسرائيلي من خلال قيادة التنسيق اللوائية للموضوعات المدنية قبل ٨ ساعة من بدء أي نشاطات متوقعة في البنية التحتية، قد تؤدي إلى التشويش على حركة السير العادية في الشوارع بمنطقة H-2 أو قد تؤدي إلى التأثير على البنية التحتية (مثل المياه والجاري والكهرباء والاتصالات) التي تقدم خدمات للمنطقة H-2.
- ب- يحق للجانب الاسرائيلي مطالبة بلدية الخليل من خلال قيادة التنسيق للولاية للموضوعات المدنية. القيام باعمال متعلقة بشوارع أو أبلى تحتية أخرى لمصلحة الاسرائيليين في منطقة H-2. واذ عرض الجانب الاسرائيلي دفع تكاليف هذه الاعمال. يضمن الجانب الفلسطيني اعطاء اولوية علما لهذه الاعمال.
- ج- لا تمس المادة السابقة ببنود الاتفاق المرحلي المتعلقة باستخدام البنى والاجهزة القائمة في مدينة الخليل مثل شبكة الكهرباء.

١٣- للمواصلات

- يتمتع الجانب الفلسطيني بصلاحيات تحديد محطات الحافلات وتنظيم السير في مدينة الخليل. اما ترتيبات السير وامكان محطات الحافلات في منطقة H-2 فبقى كما كانت عليه في موعد تنفيذ اعادة الانتشار في الخليل وكل تغيير لاحق لهذه الترتيبات في منطقة H-2 يتم من خلال التنسيق المشترك بين الطرفين في اللجنة الفرعية للمواصلات.

١٤- مراقبو البلدية

- أ- وفقا للفقرة ٤ ج من المادة ٧ في الملحق (١) للاتفاق المرحلي. يعمل مراقبو بلدية حير معلحين يرتدون ملابس مدنية في منطقة H-2. لا يزيد عدد هؤلاء المراقبين عن ٥٠.
- ب- يحمل المراقبون بطاقات تشخيص رسمية مع صورة. تصدرها البلدية.
- ج- يحق للجانب الفلسطيني مطالبة مساعدة من الشرطة الاسرائيلية من خلال قيادة التنسيق اللوائية للموضوعات المدنية وفي الخليل من اجل تنفيذ تعليماتها في منطقة H-2.

١٥- موقع مكتب المجلس الفلسطيني

سيأخذ الجانب الفلسطيني بالاعتبار لدى استخدامه مكتب جديدة في منطقة H-2. ضرورة منع الاستفزاز والاحتكاك. وعندما يكون من المحتمل أن تؤدي إقامة هذه المكاتب، إلى التأثير على النظام العام على الأمن. يتعاون الطرفان من أجل العثور على حل ملائم.

١٦- خدمات بلدية

وفقاً للفقرة ٥ من المادة ٧ في ملحق (١) من الاتفاق المرحلي، توفر الخدمات البلدية بصورة منتظمة ومستمرة لجميع أرجاء مدينة الخليل بنفس للتوعية وبفهم التكلفة. يحدد الجانب الفلسطيني التكلفة اخذاً بالاعتبار العمل الذي يتم تنفيذه والمواد المستهلكة دون تمييز.

متفرقات

١٧- تولد دولي مؤقت

سيكون هناك تولد دولي مؤقت في الخليل (TIPH) يتفق الجانبان على الاجراءات المعقدة بـ TIPH بما في ذلك عدد اعضائها ومناطق نشاطاتها.

١٨- ملحق ١١

ان يؤدي شيء في هذا البروتوكول الى المس بالصلاحيات والمسؤوليات الامنية لكل طرف وفقاً للملحق ١ من الاتفاق المرحلي.

١٩- اضافات مرفقة

الاضافات المرفقة بهذا الملحق تشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

نص مذكرة الضمانات الأميركية الملحقة باتفاق إعادة الانتشار في الخليل

فيما يلي ترجمة غير رسمية عن النسخة الانجليزية من مذكرة الضمانات الأميركية الملحقة باتفاق إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في مدينة الخليل الذي تم توقيعه بين الفلسطينيين والاسرائيليين فجر امس عند معبر إيرز الفاصل بين اسرائيل وقطاع غزة.

وتتضمن المذكرة التي اعدها المنسق الاميركي لعملية السلام في الشرق الاوسط دنيس روس بناء على طلب من رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو والرئيس ياسر عرفات الخطوات التي تلي الاتفاق بشأن الخليل.

وفيما يلي نصها:

• مذكرة لاخذ العلم:

التقى المسؤولان في ١٥ كانون ثاني ١٩٩٧ بحضور المنسق الاميركي للشرق الاوسط وطلبا منه اعداد هذه المذكرة لاخذ العلم بهدف تلخيص ما اتفقا عليه خلال اجتماعهما.

• التعهدات المتبادلة

اتفق المسؤولان على ان عملية اوسلو للسلام يجب ان تتحرك الى الامام كي تتجع.

ولكل من طرفي الاتفاق مخاوفه والتزاماته وثمما لذلك جدد الزعيمان التزامهما بتطبيق الاتفاق المرحلي على اساس المعاملة بالمثل وفي هذا السياق اتفقا على ان يتعهد كل منهما:

- المسؤوليات الاسرائيلية

يؤكد الطرف الاسرائيلي التزامه بالتدابير والمبادئ الاتية وفقا للاتفاق المرحلي

مسائل يجب تنفيذها:

- ١- مراحل اعادة الانتشار الاضافية: للمرحلة الاولى من اعادة الانتشار الاضافية، تنفذ خلال الاسبوع الاول من آذار للمقبل.
 - ٢- مسائل الافراج عن السجناء: سيتم التعامل مع مسائل الافراج عن السجناء وفق بنود وأوليات الاتفاق للمرحلي بما فيه الملحق السابع.
- مسائل يجب التفاوض حولها:

٣- مسائل ععلقة من الاتفاق المرحلي: سيتم البدء فوراً بالتفاوض بشأن المسائل الآتية الععلقة من الاتفاق المرحلي وسيتم التفاوض حول كل من هذه النقاط في مواءة التفاوض حول النقاط الأخرى.

أ- الممر الأمن

ب- مطار غزة

ج- مرفأ غزة

د- المعابر

هـ- للمسائل الاقتصادية والمالية والمدنية والأمنية

و- العلاقة بين الشعبين

٤- مفاوضات الوضع النهائي: ستبدأ المفاوضات بشأن الوضع النهائي بعد شهرين من تنفيذ اتفاق الخليل.

- المسؤوليات الفلسطينية:

يؤكد لطرف الفلسطيني التزامه بالتدابير والمبادئ الآتية وفقاً للاتفاق المرحلي:

١- استكمال عملية إعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني.

٢- مكافحة الإرهاب ومنع العنف

٣- تعزيز التعاون الأمني

ب- منع التحريض والدعاية المعادية كما ورد في المادة الثمانية والعشرين من الاتفاق المرحلي.

ج- مكافحة المنهجية والفاعلية للمنظمات والبنى التحتية الإرهابية.

د- توقيف الإرهابيين ومحاكمتهم ومعالجتهم.

هـ- سيتم تقديم طلبات تسليم المشتبه بهم والمتهمين وفقاً للمادة الثمانية من الملحق الرابع التابع للاتفاق المرحلي.

و- مصادرة الأسلحة النارية غير الشرعية.

٢- سيحدد عدد الشرطة الفلسطينية وفقاً لما جاء في الاتفاق المرحلي.

٤- ستمارس الأنشطة الحكومية الفلسطينية وتحدد إمكانية المكاتب الحكومية الفلسطينية وفقاً

لما نص عليه الاتفاق المرحلي.

وسيتم تنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه فوراً وبالتوازي .

• مسائل أخرى:

كل من الفريقين حر في إثارة قضايا أخرى لم ترد أعلاه تتعلق بتنفيذ الاتفاق المرحلي وتمهدات كل من الطرفين المنبثقة من الاتفاق المرحلي.
أحدهما السفير ديمس روس يطلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ورئيس السلطة الوطنية ياسر عرفات.

مقتطفات من رسالة التطمينات الاميركية الى الرئيس عرفات

على الرغم من ان وسائل الاعلام، بمختلف انواعها، لم تنشر شيئاً عن رسالة التطمينات الاميركية التي بعث بها وزير الخارجية الاميركي، اندكس، وارن كريستوفر، الى الرئيس عرفات، الا اننا ومن خلال مصادرنا الخاصة، استطعنا الحصول على مقتطفات منها، تشمل ثلاثة نقاط:

- التزام اميركي، لا يقلل للتأويل بالمساعدة في تنفيذ اتفاق الخليل.
- الولايات المتحدة ملزمة بالمساعدة في تنفيذ الاتفاق (للبند الثالث في الرسالة).
- الامسحاب او (اعادة الانتشار) للثلاثة مستنفذ بعد عام من استكمال المرحلة الاولى من اعادة الانتشار الاولى، ولن يتلخر ذلك الى اكثر من منتصف عام ١٩٩٨.
- للقسم الاخير من الرسالة يتحدث عن ولجب السلطة الفلسطينية بشأن نظام الامن الداخلي، ولم تتحدث الرسالة بشكل عام عن ضرورة محاربة الارهاب والبنى التحتية للمنظمات الارهابية.

رسالة التعهدات الأميركية الى نتنياهو

* فيما يلي نص الرسالة التي بعث بها وارن كريستولر وزير الخارجية الاميركي الى رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو قبل تصويت الحكومة الاسرائيلية على الاتفاق الخاص باعادة الانتشار الاسرائيلي في الخليل ومرحلة اعادة الانتشار الاخرى في الضفة الغربية:

"بودي ان اتعهد لك ان الولايات المتحدة الاميركية ستواصل مياستها لدعم واستمرار التطبيق الكامل للاتفاق المرحلي بكافة اجزائه. ونعزم مواصلة بذل جهودنا لضمان تنفيذ كل الالتزامات من قبل الطرفين بروح من التعاون وعلى قاعدة التبادلية".
"وكجزء من هذه المسيرة، اكننت للرئيس ياسر عرفات ضرورة ان تبذل السلطة الفلسطينية كل جهد مستطاع لضمان لنظام العام والامن الداخلي في الضفة الغربية". واكدت له " بان هذه المسؤولية الكبرى تشكل حجر الاساس لاستكمال تطبيق الاتفاق المرحلي وكذلك المسيرة السلمية كلها".

"وبودي ان احيوكم علما بانني عرضت امام الرئيس عرفات نظرة الولايات المتحدة للمسيرة التي تميد فيها اسرائيل نشر قواتها والتي بها، هي التي تحدد المواعيد العسكرية المحددة وتنقل صلاحيات ومسؤوليات اخرى للسلطة الفلسطينية، وفي هذا الصدد اعربت عن قناعتنا بان المرحلة الاولى من اعادة الانتشار يجب ان تتم بالسرعة الممكنة وان تنتهي المرحل الثالث من اعادة الانتشار في غضون ١٢ شهرا من تطبيق المرحلة الاولى من اعادة الانتشار على ان لا تتجاوز منتصف عام ١٩٩٨".

سيدي رئيس الحكومة كن مطمئنا واثقا بان التزام الولايات المتحدة تجاه امن اسرائيل هو التزام قوي جدا ويشكل حجر الزاوية الاساسية في علاقتنا الخاصة، وما المفاوضات وتطبيق الاتفاقيات بين اسرائيل وشركائها العرب الا اعترافا منا باحتياجات اسرائيل الامنية. واكثر من ذلك، فان القمة التي طبعت السياسة الخارجية للولايات المتحدة كانت وما زالت التزامنا بالعمل المشترك وصولا الى تنفيذ الاحتياجات الامنية التي تحددها اسرائيل.

"وفي النهاية اريد للتاكيد ثنية على موقفنا بان من حق اسرائيل ان تحصل على حدود امنة ومحمية يتم بحثها والاتفاق عليها مباشرة بينها وبني جاراتها".
يذكر ان الجانب الفلسطيني أعلن رفضه للتصريحات الاسرائيلية لما ورد في رسالة كريستولر .

وكان عضو الكنيست لميم زيفيلي قد اعلن امس الاول من على منصة الكنيست انه تلقى معلومات موثوقة مفادها ان رسالة كريمستوفر الى الرئيس عرفات تضمنت ما مفاده انه في اطار الاتسحاب الاسرائيلي من مناطق الضفة الغربية سيحدد مكان "لمناطق الامنية" بواسطة مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.

الملحق الخامس

بروتوكول العلاقات الاقتصادية

المحور

بروتوكول حول إعادة العلاقات الاقتصادية

٢٧٣	ديباجة
٢٧٤	المادة الأولى أطلس دوري هذا البروتوكول
٢٧٥	المادة الثانية اللجنة الاقتصادية المشتركة
٢٧٥	المادة الثالثة ضرائب الاستيراد ومبيعات الاستيراد
٢٨٣	المادة الرابعة قضايا تقنية ومالية
٢٨٨	المادة الخامسة المنتجات المحلية
٢٨٩	المادة السادسة ضرائب غير مباشرة على المنتجات المحلية
٢٩٢	المادة السابعة العمال
٢٩٥	المادة الثامنة الزراعة
٣٠٠	المادة التاسعة الصناعة
٣٠١	المادة العاشرة السيلة
٣٠٤	المادة الحادية عشر قضايا التأمين
٣٠٨	الذي ١ الثلاثة ١
٣١٤	الذي ٢ الثلاثة ٢
٣١٧	جدول مرفق بالإلحة ١
٣٢٤	جدول مرفق بالإلحة ٢
٣٢٧	الذي ٣ للإلحة ب
٣٥٤	الذي ٤ معايير النقط الأردنية
٣٦٧	رسائل جانبية
٣٦٩	مرفق بروتوكول العلاقات الاقتصادية
٣١٠	الذي ١- المادة الخامسة الضرائب المباشرة
٣٧٣	الذي ٢- المادة السادسة الضرائب غير المباشرة على المنتجات المحلية
٣٧٧	الجدول ١

بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الاسرائيلي

دبيلجة

ينظر الطرفان الى المجال الاقتصادي كحجر اساس لعلاقتهما الثنائية بحيث يعزز مصلحتهما في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة. وسوف يتعاون الجانبان في هذا المجال على بناء قاعدة اقتصادية صلبة في علاقتهما هذه والتي ستحكمها في المجالات الاقتصادية المختلفة مبادئ الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية وعلى أساس المعاملة بالمثل والمساواة، وللمدلة لكلا الطرفين.

يضع البروتوكول ارضية العمل لتعزيز القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وللممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته التنموية ولولوياته. ويستراف الجانبان بالروابط الاقتصادية لكل جانب مع الاسواق الاخرى، والحاجة لخلق بنية اقتصادية افضل لشعبيهما ومواطنيهما.

المادة الأولى

إطار عمل البروتوكول وأهدافه وآفاقه

١. يؤسس هذا البروتوكول الاتفاق التصاعدي الذي سيحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، ويشمل الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية، وسيتم للتطبيق تبعاً للمراحل الواردة في اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقع في واشنطن في ١٣يلول الماضي والمحاضر المتفق عليها والمرفقة به. وعليه، سيبدأ التنفيذ في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيطبق في مرحلة لاحقة في باقي أنحاء الضفة الغربية وفقاً لترتيبات المرحلة الانتقالية والترتيبات الأخرى التي اتفق الجانبان عليها.
٢. هذا البروتوكول وملاحقه سيتم دمجها في اتفاق غزة - أريحا (في هذا البروتوكول - الانتقالية). وسيكون جزءاً منها ويصدر بموجبها وهذه الفقرة تشير لمنطقتي غزة وأريحا.
٣. سيبدأ العمل بالبروتوكول عند توقيع الاتفاق.
٤. يعني مصطلح «مناطق» في هذا البروتوكول، المناطق تحت ولاية السلطة الفلسطينية، وفقاً للاتفاق الخاص بالولاية الإقليمية. للولاية الفلسطينية يمكن أن تشمل، في اتفاقيات لاحقة، مناطق ومجالات ووظائف وفقاً للاتفاق المرحلي. إذا كان مصطلح «مناطق» في هذا البروتوكول سوف تفسر حينها ورد على أنها تعني وظائف ومجالات كما ترد وبالتعديلات الضرورية.

المادة الثانية

اللجنة الاقتصادية المشتركة

١. يشكل الجانبان لجنة اقتصادية فلسطينية - إسرائيلية مشتركة (ويشار إليها من الآن فصاعداً "JEC") وذلك لمتابعة تنفيذ هذا البروتوكول ومعالجة المشاكل المتعلقة به والتي قد تبرز من وقت لآخر، ويمكن لكل جانب أن يطلب بمراجعة أي مسألة تتعلق بالاتفاق عن طريق اللجنة "JEC".
٢. للجنة المشتركة ستخدم كلجنة مستمرة للتعاون الاقتصادي كما حددت في الملحق الثالث من إعلان المبادئ.
٣. ستكون اللجنة المشتركة "JEC" من عدد متساو من الأعضاء من كل جانب ويمكن تشكيل لجان فرعية إذا دعت للضرورة لذلك إضافة إلى اللجان الفرعية المحددة في البروتوكول. ويمكن للجنة الفرعية أن تضم خبراء حسب الضرورة.
٤. اللجنة المشتركة "JEC" ولجانها الفرعية ستتوصل إلى قراراتها بالاتفاق، لتحدد قواعدها الإجرائية وعملها، بما في ذلك مواعيد ولماكن اجتماعاتها.

المادة الثالثة

سياسة وضرائب الاستيراد

١. ستكون سياسات الجمارك والاستيراد لكلا الجانبين وفقاً للمبادئ والالتزامات المفصلة في هذه المادة.
٢. أ. سيكون للسلطة الفلسطينية كل الصلاحيات والمسؤوليات في مجال سياسة وإجراءات الاستيراد والجمارك المتعلقة بما يلي:

- ١) السلع في القائمة (أ ١) للمرفقة بالمحلق (١) للمصنعة في الاردن ومصر خاصة وفي الدول العربية الأخرى، سيكون الفلسطينيون قادرين على استيرادها بكميات يتفق عليها الجانبان وفقا لاحتياجات السوق الفلسطينية كما قدرت حسب الفقرة (٢) ادناه.
- ٢) السلع في القائمة (أ ٢) للمرفقة بالمحلق بالذيل (٢) من الدول العربية والاسلامية ومن دول اخرى، والتي باستطاعة الفلسطينيين استيرادها بكميات يتفق عليها الجانبان، وفقا لاحتياجات السوق الفلسطينية، كما قدرت حسب الفقرة (٣) ادناه.
- ب. ان سياسة الاستيراد التي ستتمتعها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالقلمتين أ ١، أ ٢، ستشمل، بشكل مستقل، ومن وقت لآخر، تحديدا وتغييرا في نسبة الجمارك وضريبة المشتريات والضرائب والرسوم والجباليات الأخرى. وتنظيم متطلبات ولجراعات الترخيص والمقاييس وستعتمد وسيلة تقدير الجمارك على اتفاقية (GATT) للموقعة عام ١٩٩٤ منذ بدء تطبيقها في اسرائيل، وحتى ذلك الحين، ستعتمد السياسة الجمركية على نظام بروكسل لتحديد القيمة "BVD". سيتم تصنيف البضائع وفقا لمبدأ "The Harmonized Commodity Description and Coding System" فيما يتعلق بالواردات للمشار إليها في المادة (VII) من هذا البروتوكول (للزراعة) فسيتم تطبيق شروط هذه المادة.
٣. لإخراض الفقرة (٢-١) اعلاه، فإن احتياجات السوق الفلسطينية لعام ١٩٩٤ سيقدراها خبراء من لجنة فرعية وستعتمد هذه التقديرات على الفضل للتفاصيل المتوفرة عن الاستهلاك والانتاج والاستثمار والتجارة الخارجية السابقة في المناطق، وستقدم اللجنة الفرعية تقديراتها في غضون ثلاثة اشهر من توقيع الاتفاق وستقوم ايضا بمراجعة التقديرات كل ستة اشهر على اساس الفضل الارقام المتوفرة عن الفترة الأخيرة والتي تتوفر عنها المعلومات المناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالامر.
- ولحين التوصل إلى اتفاق حول احتياجات السوق الفلسطينية، ستكون تقديرات الفترة السابقة معدلة وفق النمو السكاني والارتفاع في الدخل القومي الإجمالي للفرد في الفترة السابقة، بمثابة تقديرات مؤقتة.

٤. تتمتع السلطة الفلسطينية بكل الصلاحيات والمسؤوليات في تحديد وتغيير وبشكل مستقل من وقت لآخر نسب الجمارك وضريبة لل شراء والضرائب والرسوم والجبائات الأخرى على السلع في القائمة B، هنا بالملحق (III)، للبنود الغذائية الأساسية وبضائع أخرى لبرنامج تنمية الاقتصاد الفلسطيني مستوردة من قبل الفلسطينيين إلى المناطق:.

٥. أ. بالنسبة لكل البضائع التي لم تحدد في القوائم أ(١)، أ(٢). ب. وأيضا الكميات التي تزيد عن تلك المحددة وفق الفترتين (١٢) و(٣) السالفتين. (يشار إليها من الآن فصاعدا "الكميات")، فإن المعايير الإسرائيلية فيما يتعلق بالجمارك وضريبة المشتريات والجبائات والرسوم الأخرى، المسادة يوم توقيع الاتفاق، والتي غيرت من وقت لآخر، ستكون بمثابة القاعدة الأدنى للسلطة الفلسطينية. وبإمكان السلطة الفلسطينية أن تقرر تحديد أي تغييرات لاحقة في تلك المعايير على البضائع والكميات الزائدة عن الحاجة عندما يستوردها الفلسطينيون إلى المناطق.

ب. بالنسبة لكل البضائع المحددة في القائمتين أ(١)، أ(٢) وبالنسبة التي تتجاوز الكميات، فإن إسرائيل والسلطة الفلسطينية سوف تطبقان على كل الواردات نفس نظام الاستيراد كما هو موضح في الفقرة (١٠) انهاء، وتشمل ضمن أشياء أخرى، المعايير، الترخيص، بلد المنشأ، والتقييم لأغراض الجمارك، الخ.

٦. سيحل كل جانب الآخر فوراً بتغييرات المعايير المذكورة وفي أمور سياسة الاستيراد الأخرى والنظم والأجراءات التي حددها ضمن صلاحياته ومسؤولياته كما هي مفصلة في هذه المادة. أما فيما يتعلق بالتغييرات التي لا تتطلب تطبيقاً فورياً عند إقرارها، ستكون هناك عملية إبلاغ مسبق واستشارة متبادلة تأخذ بالاعتبار كل الإبعاد والأشكال الاقتصادية.

٧. ستقوم السلطة الفلسطينية بجمالية ضريبة القيمة المضافة (VAT) بنسبة واحدة على كل البضائع والخدمات المنتجة محلياً والواردات التي يقوم بها الفلسطينيون (مساءً وردت في القوائم الثلاث المذكورة أعلاه لم لا) كما بالإمكان تثبيتها عند مستوى ١٥ إلى ١٦ بالمائة.

٨. البضائع المستوردة من الأردن ومصر والدول العربية الأخرى وفقاً للفقرة (٢-١) في القائمة (١١) سوف تلتزم بقوانين المنشأ المتفق عليها من قبل لجنة فرعية مشتركة خلال ثلاثة

اشهر من تاريخ توقيع الاتفاق. ولحين الإتفاق، سيتم اعتبار البضائع وكأنها "منتجة محليا" في أي من تلك الدول، إذا ما كانت متماثلة مع ما يلي:

أ. (i): إذا كانت كلها مزروعة أو منتجة أو مصنعة في تلك الدولة، أو تم تحويلها هناك إلى بضاعة جديدة مختلفة، وحملت اسما ومميزات جديدة أو ذات استخدام مميز عن البضائع أو المواد التي تم تحويلها منها.

(ii) إذا تم استيرادها مباشرة من تلك الدولة.

(iii) إذا كان ثمن أو تكلفة المواد للمنتجة في تلك الدولة بالإضافة إلى تكاليف التصنيع المباشرة يقل عن نسبة ٣٠ بالمائة من القيمة التصديرية لتلك السلعة. وهذه النسبة يمكن للجنة المشتركة المذكورة في الفقرة (١٦)، مراجعتها خلال عام من توقيع الاتفاق.

(iv): يجب ان ترفق بالبضاعة شهادة منشأ معترف بها دوليا.

(v) لن يتم اعتبار أي سلع على أنها جديدة أو مختلفة، ولا يجوز للمواد ان تدخل على أنها محلية، فقط لأنها خضعت لعملية بسيطة من الربح أو التعتة، لأنها حطبت بالماء أو مواد أخرى، والتي لا تغير مميزات تلك البضاعة ماديا.

٩. كل جانب سيصدر رخص استيراد لمورديه، وفق مبادئ هذه المادة، كما سيكون مسؤولا عن تنفيذ كل متطلبات الترخيص والاجراءات السائدة وقت اصدار الرخص. وسيتم وضع ترتيبات متبادلة لتبادل المعلومات المتعلقة بأمور الترخيص.

١٠. ما عدا البضائع الواردة في القائمتين أ(١) و أ(٢) وكمياتها -والتي تتمتع السلطة الفلسطينية بكامل الصلاحيات والمسؤوليات فيها، سيحافظ الجانبان على نفس سياسة الاستيراد (ما عدا نمب ضريبة الاستيراد والرسوم الأخرى على السلع في القائمة "ب" وعلى الانظمة التي تشمل اجراءات التصنيف والتقييم والجمارك، والتي تستند على مبادئ تحكم القواعد الدولية، وعلى نفس سياسات ترخيص الاستيراد والمقاييس للبضائع المستوردة جميعها، كما تطبقها اسرائيل في وارداتها. ويمكن لاسرائيل انخال تغييرات من وقت لآخر في أي من السالف ذكره، بشرط ان لا تشكل التغييرات في متطلبات المعايير عائقا غير تعريفي، وسوف يقوم على اعتبارات

صحة ولمن وسلامة البيئة طبقاً للمادة (٢-٧) من الاتفاقية حول العوائق الفنية للتجارة من القانون النهائي لجولة اوروغواي للمفاوضات التجارية. (Agreement on Technical Barriers to Trade of the Final Act of the Uruguay Round of Trade Negotiations) وستعطي إسرائيل للمسلطة الفلسطينية بلاغا مسبقاً بأي من هذه التغييرات، وسيتم تطبيق احكام في الفقرة (٦) اعلاه.

١١. أ. ستحدد السلطة الفلسطينية نسب الجمارك وضريبة الشراء الخاصة بها على السيارات المستوردة التي سيتم تسجيلها لدى السلطات الفلسطينية. وستكون المقاييس على السيارات المستوردة نفس تلك المطبقة وقت توقيع الاتفاق، كما غيرت وفقاً للفقرة (١٠). وبغض النظر عن ذلك، يمكن للسلطة الفلسطينية ان تطلب من اللجنة الفرعية الخاصة بالمواصلات ان يتم تطبيق مقاييس مختلفة في بعض الحالات. سيتم استيراد سيارات مستعملة اذا كانت للركاب او سيارات ركاب مزدوجة الغرض ذات طراز لا يزيد عن ثلاث سنوات من سنة استيرادها. وستحدد اللجنة الفرعية للمواصلات فحص وثبات ان هذه السيارات المستعملة تتطابق والمستوى المطلوب لطراز ذلك العام.

ان مسألة استيراد سيارات تجارية من موديلات سابقة لسنة الاستيراد سوف يتم بحثها في اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة في الفقرة (١٦) اثناء.

ب. لكل جانب ان يحدد شروط وظروف تحويل نقل السيارات المسجلة لدى الجانب الآخر من اجل ملكية او استعمال من قبل شخص يتم بطرفه. بما في ذلك دفع فرق ضرائب الاستيراد لها، ان وجدت، شريطة ان يتم فحصها والتأكد من مطابقتها للمقاييس المطلوبة لذلك من قبل ادارة التسجيل خاصته، كما يحق لها منع تحويل اي سيارة.

١٢. أ. للمقاييس الاردنية، كما هي محددة في الملحق (I)، سيتم قبولها في استيراد منتجات البترول الى المناطق، اذا ما تطابقت مع المقاييس الموجودة في دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة، التي وضعت معاييرها حسب المعايير المحددة للظروف الجغرافية لاسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية.

اما حالات المنتجات النفطية التي لا تتطابق مع هذه المقاييس فسوف تحال الى لجنة خبراء مشتركة من اجل حل مناسب لها. ويمكن للجنة ان تقرر بالتبادل قبول مقاييس مختلفة لاستيراد البنزين الذي يتطابق مع المقاييس الاردنية وان كانت لا تتطابق في بعض المعايير مع المقاييس الأوروبية والأمريكية. وستعطي اللجنة قرارها في غضون ستة اشهر.

ولحين اتخاذ قرار من قبل للجنة، وفي مدة لا تتجاوز الستة اشهر من توقيع الاتفاق، يمكن للسلطة الفلسطينية ان تستورد بنزيناً للأسواق الفلسطينية في المناطق وفقاً لاحتياجات هذه السوق بشرط:

- (١) يتم تمييز لون البنزين عن ذلك المبسوق في اسواق اسرائيل؛
- (٢) تتخذ السلطة الفلسطينية كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين في اسرائيل.

ب. لفارق في سعر البنزين النهائي للمستهلكين الاسرائيليين والمستهلكين في المناطق يجب الا يتجاوز ١٥ بالمائة من السعر النهائي الرسمي للمستهلك في اسرائيل والسلطة الفلسطينية الحق في تحديد اسعار منتجات النفط في المناطق ما عدا البنزين.

ج. اذا كان مستوى البنزين المصري يتطابق مع شروط الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، سيتم السماح باستيراد البنزين المصري أيضاً.

١٣. بالإضافة لنقاط الخروج والعبور وفقاً للمادة المتعلقة بالممرات في الملحق (١) من الاتفاق بغرض تصدير واستيراد البضائع، للجانب الفلسطيني الحق في استخدام كل نقاط العبور والخروج في اسرائيل المخصصة لذلك الغرض، وستعطي الصادرات والواردات للفلسطينيين من خلال نقاط العبور والخروج معاملة اقتصادية وتجارية متساوية.

١٤. عند نقاط العبور على نهر الأردن وفي قطاع غزة:-

أ. الشحن

سيكون السلطة الفلسطينية كامل الصلاحية والمسؤولية في نقاط الجمارك الفلسطينية (منطقة الشحن) وتطبيق سياسة للجمارك والاستيراد على البضائع المتفق عليها كما حددت في هذا البروتوكول، ويشمل ذلك التفتيش وجبلة الضرائب والرسوم الأخرى، عند استحقاقها.

سيكون موظفو الجمارك الإسرائيليون حاضرين وسوف يتسلمون من مسؤولي الجمارك الفلسطينيين نسخة من الوثائق الضرورية للمتعلقة بكل شحنة، ويكونون مسؤولين بطلب القيام بالتفتيش وهم موجودون على البضائع وجبلة الضرائب.

سيكون موظفو الجمارك الفلسطينيون مسؤولين عن القيام بالإجراءات الجمركية بما فيها التفتيش وجبلة الضرائب للمستحقة.

في حالة عدم الاتفاق على تخليص أي شحنة وفقاً لهذه المادة، سيتم تأجيل تفتيش الشحنة لفترة قصصاها ٤٨ ساعة، ستعمل اللجنة الفرعية المشتركة خلالها المسألة على أساس الأحكام ذات العلاقة بهذه المادة. سيتم تحرير الشحنة بناء على قرار اللجنة الفرعية فقط.

ب. مسار المسافرين الخاص بالجمارك.

سيدير كل جانب الإجراءات الجمركية لمسافريه، بما في ذلك التفتيش وجبلة الضرائب. التفتيش وجبلة الضرائب المستحقة على الفلسطينيين للمارين عبر المعابر الجمركية الخاص بهم ستكون من مسؤولية موظفي الجمارك التابعين للسلطة الفلسطينية.

سيكون لموظفي الجمارك الإسرائيليين وجود غير مرني في مسار الجمارك الفلسطيني وهم مسؤولون بطلب إجراء تفتيش للبضائع وجبلة الضرائب المستحقة. وفي حالة الاشتباه، سيتم التفتيش من قبل موظفين فلسطينيين في غرفة منفصلة بحضور موظف جمارك إسرائيلي.

١٥. إن مقاصد الإيرادات من كل ضرائب الاستيراد والرسوم الأخرى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ستعتمد على مبدأ مكان المقصد النهائي. بالإضافة لذلك، فإن هذه الإيرادات الضريبية ستخصص للسلطة الفلسطينية، وحتى لو قام مستوردون إسرائيليون بالاستيراد عندما يكون المقصد النهائي قد ذكر بوضوح على وثائق الاستيراد إن شركة الاستيراد مسجلة لدى

- السلطة الفلسطينية وقوم بنشاط تجاري في المناطق، وسيتم تخليص هذا الإبراد خلال ستة أيام عمل من يوم جباية الضرائب والرسوم المذكورة.
١٦. اللجنة الاقتصادية المشتركة أو لجنة فرعية مؤسسة بواسطتها لأغراض هذه المادة سوف تعالج، ضمن أشياء أخرى، للمواضيع التالية:
- ١) لقرارات الفلسطينية لإضافة بنود للقوائم أ(١) و ب(٢) و ب. القرارات لأجراء تغييرات في نسب وإجراءات الاستيراد والتصنيف والمعلبيير ومتطلبات الترخيص كل الواردات الأخرى.
 - ٢) تقدير احتياجات السوق الفلسطينية، كما هو مذكور في الفقرة (٢) اعلاه.
 - ٣) تسليم بلاغات بأجراء تغييرات والتقيام باستشارات كما هو مذكور في الفقرة (٦) اعلاه.
 - ٤) الموافقة على قوانين المنفصاً المذكورة في الفقرة (٨) اعلاه ومراجعة تنفيذها.
 - ٥) تنسيق تبادل المعلومات المتعلقة بلمور للترخيص كما هو مذكور في الفقرة (٩) اعلاه.
 - ٦) مناقشة ومراجعة أية مواضيع أخرى تتعلق بتنفيذ هذه المادة وحل المشاكل الناجمة عنها.
١٧. سيكون للسلطة الفلسطينية الحق في اعفاء المائتين الفلسطينيين الذين سيمنحون لقائمة دائمة في المناطق، من ضرائب الاستيراد على امتعتهم وممتلكاتهم الشخصية بما في ذلك لوازم المنزل وسيارات الركاب، طالما انها للاستخدام الشخصي.
١٨. ستضع السلطة الفلسطينية نظامها للدخول المؤقت للمركبات والآلات اللازمة لاستخدامها من قبل السلطة الفلسطينية ولخطة للتنمية الاقتصادية الفلسطينية.
- بالنسبة للآلات والمعدات الأخرى غير الواردة في القوائم أ(١) و ب(٢) و ب(ب)، سيكون الإدخال المؤقت جزءاً من سياسة الاستيراد المتفق عليها في الفقرة (١٠) اعلاه، إلى أن تقرر اللجنة الفرعية المشتركة للمذكورة في الفقرة (١٦) نظاماً جديداً تقترحه السلطة الفلسطينية. سيتم تنسيق الإدخال المؤقت من خلال اللجنة الفرعية المشتركة.
١٩. سيتم اعفاء التبرعات العينية لصالح السلطة الفلسطينية من الجمارك وضرائب الاستيراد الأخرى إذا كانت بهدف استعمالها في مشاريع تطويرية معينة أو لأغراض إنسانية غير تجارية.

ستكون السلطة الفلسطينية مسؤولة وحدها وبصورة مطلقة عن تخطيط وإدارة المساعدات المقدمة من المتبرعين للشعب الفلسطيني. اللجنة الاقتصادية المشتركة ستناقش قضايا متعلقة بالعلاقات بين الأحكام الواردة في هذه المادة وتنفيذ المبادئ الواردة في الفقرة أعلاه.

المادة الرابعة

المسائل المالية والنقدية

١. ستشيه السلطة الفلسطينية سلطة نقدية "PMA" في المناطق وهذه السلطة ستتمتع بصلاحيات ومسؤوليات لتنظيم ولتفويض السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة.
٢. ستعمل السلطة النقدية بمثابة المستشار المالي والاقتصادي الرسمي للسلطة الفلسطينية.
٣. ستعمل السلطة النقدية بمثابة المعتمد المالي الوحيد للسلطة الفلسطينية وهيئات القطاع العام، محليا ودوليا.
٤. احتياطات العملة الأجنبية (بضمنها الذهب) للسلطة الفلسطينية وهيئات القطاع العام الفلسطيني سيتم إيداعها لدى السلطة النقدية وتدار من قبلها.
٥. ستعمل السلطة النقدية بمثابة مقرض وملاذ أخير للنظام المصرفي في المناطق.
٦. ستخول السلطة النقدية الصيرافة الذين يتعاملون بالعملة الأجنبية في المناطق وتمارس السيطرة (تنظيم وإشراف) على صفقات التبادل الأجنبي داخل للمناطق وبإلزام أرجاء العالم.
٧. أ. سيكون للسلطة النقدية دائرة لإشراف على البنوك تكون مسؤولة عن الأداء الملائم والاستقرار والقدرة على سداد الدين والسيولة في البنوك العاملة داخل المناطق.
ب. ستعتمد دائرة الإشراف البنكية على المبادئ والمقاييس الواردة في معاهدات دولية وخاصة على مبادئ "لجنة بازل" في عملية الإشراف.
ج. ستكلف دائرة الإشراف بمسؤولية الإشراف العام على كل من هذه البنوك بما في ذلك:

- تنظيم جميع فروع النشاطات البنكية بما في ذلك نشاطاتها الخارجية.
- ترخيص للبنوك المقامة محليا وفروعها والهيئات التابعة لها والمشاريع المشتركة والمكاتب التي تمثل البنوك الاجنبية والمصادقة على السيطرة على المساهمين.
- الاشراف والتفتيش على البنوك.

٨. مستعيد السلطة النقدية ترخيص الفروع للخمسة للبنوك الاسرائيلية العاملة حاليا في قطاع غزة والضفة الغربية، حالما تقع مواصلتها او سلطاتها تحت ولاية السلطة الفلسطينية. سيطلب من هذه الفروع الامتثال للقوانين والانظمة العامة للسلطة النقدية الخاصة بالبنوك الاجنبية استنادا الى «ميثاق بازل». ستطبق الفقرة (١٠) د، هـ و على هذه الفروع.

٩. أ. اي بنك اسرائيلي اخر يرغب في فتح فرع او شركة تابعة له في المناطق سيستقدم للحصول على رخصة من السلطة النقدية وسوف يعامل على قدم المساواة مع البنوك الاجنبية، على ان ينطبق الشيء نفسه على البنوك الفلسطينية التي ترغب بفتح فرع او شركة تابعة لها في إسرائيل.

ب. منح ترخيص من قبل كلا السلطتين سيخضع للترتيبات التالية استنادا الى «ميثاق بازل» المالية في تاريخ توقيع الاتفاق ولل قواعد العامة السائدة في السلطة المضيفة بشأن فتح فروع وشركات تابعة للبنوك الاجنبية.

في الفقرة ١٠، "السلطة المضيفة" والسلطة الأم" تنطبقان فقط على بنك إسرائيل والسلطة النقدية الفلسطينية.

ج. البنك الذي يرغب في فتح فرع او شركة تابعة له عليه التقدم بطلب للسلطة المضيفة، بعد ان يحصل اولاً على موافقة السلطة الأم. السلطة المضيفة ستبلغ السلطة الأم بشروط الرخصة وستعطي موافقتها النهائية ما لم تمارض السلطة الأم ذلك.

د. السلطة الأم ستكون مسؤولة عن الرقابة المحكّمة والشاملة على البنوك، بما في ذلك فروعها وشركاتها التابعة في المناطق الواقعة تحت ولاية السلطة المضيفة. توزع

مسؤولية الاشراف بين السلطة المضيفة والسلطة الأم، بشأن الشركات التابعة وفقا لميثاق بازل^{١٠}.

٨. ستقوم السلطة المضيفة بفحص منتظم لتشكلات الفروع والشركات التابعة في المنطقة تحت ولايتها وسيكون للسلطة الأم الحق في القيام بفحص لدخل الفروع والشركات التابعة في منطقة السلطة المضيفة. ومع ذلك، ستكون مسؤوليات الاشراف للسلطة الأم تجاه الشركات التابعة وفقا لميثاق بازل^{١١}.

وبناء عليه، فان كل سلطة ستحول للسلطة الاخرى نسخا عن تقارير فحوصاتها واي معلومات تتعلق باستقرار وسلامة البنوك وفروعها وشركاتها التابعة. و. بنك اسرائيل والسلطة النقدية سيقومان آلية للتعاون وتبادل المعلومات حول مسائل المصالح المتبادلة.

١٠. أ. سيكون الشيكال الاسرائيلي الجديد واحدا من العملات المتداولة في المناطق وسيستخدم هناك ويشكل قانوني كوسيلة للدفع لكل الاغراض بما فيها الصفقات المالية الرسمية. اي عملة متداولة ويضمنها الشيكال سيتم قبولها من السلطة الفلسطينية وكل مؤسساتها والسلطات المحلية والبنوك لدى عرضها كوسيلة دفع مقابل اي صفقة.

ب. سيواصل كلا الجانبين البحث من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC)، على امكانية إدخال عملة فلسطينية متفق عليها او على ترتيبات عملة بديلة مؤقتة للسلطة الفلسطينية.

١١. أ. متطلبات السيولة على كل الودائع في البنوك العاملة في المناطق ستحدد وتعلن من قبل السلطة النقدية الفلسطينية.

ب. ستقبل البنوك في المناطق الودائع بالشيكال. متطلبات السيولة بشأن مختلف انواع الودائع بالشيكال (او الودائع المرتبطة بالشيكال) في البنوك العاملة في المناطق لن تكون اقل من ٤٪ الى ٨٪ حسب نوع الودائع. للتخيرات فوق ١٪ في متطلبات السيولة بشأن الودائع بالشيكال (او الودائع المرتبطة بالشيكال) في اسرائيل سوف تستدعي تغييرات مماثلة في النسب المذكورة اعلاه.

- ج. الاشراف والتفتيش على تطبيق كل متطلبات السيولة مستقوم به السلطة النقدية.
- د. الاحتياطات والاصول المبجلة المطلوبة وفقا لهذه الفترة متودع لدى السلطة النقدية حسب للقواعد والانتظمة التي تحددها. الحقوقات الناجمة عن عدم الامتثال لمتطلبات السيولة مستحددها السلطة النقدية الفلسطينية.
١٢. السلطة النقدية الفلسطينية مستقطم وتدير نظام نافذة الخصم وستوفر التمويل المؤقت للبنوك العاملة في المناطق.
١٣. أ. ستشفيء السلطة النقدية او ترخص بيت مقاصدة لتصفية التحويلات المالية بين البنوك العاملة في المناطق ومقاصات اخرى.
- ب. مقاصدة للتحويلات للمالية والصفتات بين البنوك العاملة في المنطق والبنوك العاملة في اسرائيل سيتم بين المقاصات الاسرائيلية والفلسطينية على اساس نفس يوم العمل، وفقا لترتيبات متفق عليها.
١٤. سيسمح الجانبان بعلاقات تبادلية بين بنوك كل منهما.
١٥. سيكون للسلطة النقدية للفلسطينية حق تحويل الشواقل الفائضة من البنوك العاملة في المناطق الى بنك اسرائيل الى عملة اجنبية، من التي يتبادلها بنك اسرائيل في السوق البنكية المحلية، ولغاية مبلغ يتم تحديده دوريا، وفقا للترتيبات الواردة في الفقرة ١٦ اناه.
١٦. أ. الشواقل الفائضة بسبب تدفق ميزان المدفوعات، والتي سيحق للسلطة النقدية الفلسطينية تحويلها الى عملة اجنبية ميساوي:
- (١) تقديرات كل «الواردات» الاسرائيلية من السلع والخدمات من المناطق، مقومة بسعر السوق (ويضمنها للضرائب) التي تم دفعها بالشاقل؛
- (i) للضرائب التي جبتها السلطة الفلسطينية على كل «الواردات» الاسرائيلية من المناطق وخصمت لصالح اسرائيل بالشاقل؛ و
- (ii) الضرائب التي جبتها اسرائيل على كل «الواردات» الاسرائيلية من المناطق والتي دخلت في سعر السوق الاسرائيلية، ولم يتم خصمها لصالح السلطة الفلسطينية.

نخلص:

٢) تقديرات كل «الصادرات» الاسرائيلية من البضائع والخدمات الى المناطق مقيمة بسمر السوق (وبضمنها الضرائب) التي دفعت بالشاغل.

(i) للضرائب التي جبتها اسرائيل على هذه الصادرات وخصمت لصالح السلطة الفلسطينية.

(ii) للضرائب التي جبتها السلطة الفلسطينية عن مثل هذه الصادرات والتي دخلت في سمر السوق للفلسطينية ولم يتم خصمها لصالح اسرائيل.

يضاف اليها:

٣) المبالغ الصافية من العملة الاجنبية المتراكمة التي تم تحويلها سابقا الى شواغل من قبل السلطة النقدية الفلسطينية كما سجلت في غرفة معاملات بنك اسرائيل.

ب. التكاليف والمبالغ المذكورة سيتم احتسابها في تاريخ توقيع الاتفاق.

ملاحظات للفقرة (١٦):

(i) ستشمل تقديرات «الصادرات والواردات» المذكورة من السلع والخدمات، ضمن أشياء أخرى، خدمات العمل، ونفقات السياح والاسرائيليين بالشاغل في المناطق، ونفقات سكان المناطق الفلسطينيين بالشاغل في اسرائيل.

(ii) مساهمات الضرائب والمعاشات من خدمات العمل «المستورد» التي تكفح للجانب «المستورد» ويعاد خصمها للجانب المصدر، لن تدخل في تقديرات المبالغ التي سيتم تحويلها، سيما وان إيرادات «الصادرات» من خدمات العمل مسجلة في الاحصاءات التي تشملها مع انها لم تتراكم للأفراد الذين قدموها.

١٧. السلطة النقدية الفلسطينية وبنك اسرائيل سيجتمعان سنويا لمناقشة وتحديد المبلغ السنوي للشواغل القابلة للتحويل خلال السنة المالية القادمة، ويجتمعان كل نصف سنة لتحديد هذا المبلغ. المبالغ المحددة سنويا والمعدلة كل نصف سنة سيتم وفق بيانات وتقديرات متطابقة بالفترة السابقة وعلى

التوقعات للفترة التالية وفقا للصيغة المذكورة في الفقرة ١٦. سيعقد اول اجتماع في القرب وبت
ممکن خلال ثلاثة اشهر بعد التوقيع على الاتفاق.

١٨. أ. تبادل العملة الاجنبية مقابل للشيكال وبالعكس، من قبل السلطة النقدية الفلسطينية سيتم من
خلال غرفة التعامل في بنك اسرائيل وفق معدلات الصرف في السوق.
ب. بنك اسرائيل لن يكون ملتزما في الشهر الواحد بتحويل اكثر من خمس المبلغ نصف
للسنوي كما هو مذكور في الفقرة (١٧).

١٩. لن يكون هناك سقف للتحويلات السنوية من العملة الاجنبية من قبل السلطة النقدية الفلسطينية
الى الشاقل. ومن اجل تجنب تقلبات غير مستحبة في سوق التبادل الاجنبي، فان اسقفا شهرية
لهذه التحويلات سيتم الاتفاق عليها في الاجتماعات السنوية ونصف السنوية للمشار إليها في
الفقرة (١٧).

٢٠. ستحول البنوك في المناطق الشاقل الى عملات اخرى متداولة وبالعكس.

٢١. السلطة الفلسطينية ستحتضن بالصلاحات والمسؤوليات والسلطات المتعلقة بتنظيم وإشراف
نشاطات رأس المال في المناطق بما في ذلك ترخيص مؤسسات سوق رأس المال وشركات
للتحويل وصناديق الاستثمار.

المادة الخامسة

الضرائب المباشرة

١. كل من اسرائيل والسلطة الفلسطينية ستحدد وتنظم بصورة مستقلة سياساتها الضريبية في امور
الضرائب المباشرة بما في ذلك ضريبة الدخل على الافراد والشركات وضرائب الاملاك
وضرائب البلديات والرسوم.

٢. كل دائرة ضرائب سيكون لها الحق في جباية الضرائب المباشرة المتولدة عن نشاطات إقتصادية ضمن منطقتها.
٣. كل دائرة ضرائب يمكن ان تفرض ضرائب اضافية على المقيمين في منطقتها على (الأفراد والشركات) للذين يمارسون نشاطات إقتصادية في منطقة الجانب الآخر.
٤. متحول اسرائيل الى السلطة الفلسطينية مبلغا يساوي:
 - أ. من ضرائب الدخل من العاملين الفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة اريحا اللذين يعملون في اسرائيل.
 - ب. كامل المبلغ من ضريبة الدخل الموجبي من الفلسطينيين من قطاع غزة ومنطقة اريحا العاملين في المستوطنات.
٥. سيوافق الجانبان على مجموعة من الاجراءات التي ستعالج كل المسائل المتعلقة بالازدواج الضريبي.

المادة السادسة

الضرائب غير المباشرة على الانتاج المحلي

١. ستفرض وستجبي دوائر الضرائب الاسرائيلية والفلسطينية ضريبة القيمة المضافة وضرائب المشتريات على الانتاج المحلي، اضافة الى اي ضرائب اخرى غير مباشرة في مناطق نفوذهما.
٢. معدلات ضريبة الشراء ضمن ولاية كل دائرة ضريبية ستكون متطابقة فيما يتعلق بالسلع المنتجة محليا والبضائع المستوردة.
٣. معدل ضريبة القيمة المضافة الاسرائيلية حاليا هو ١٧٪. معدل ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية ستكون ١٥٪ الى ١٦٪.

٤. ستقرر السلطة الفلسطينية الحد السنوي الأقصى لإجمالي الحركة التجارية ضمن ولايتها الذي سيعطى من ضريبة القيمة المضافة، ضمن حد اعلى مقداره ١٢ ألف دولار.

٥. ضريبة القيمة المضافة على مشتريات الاعمال التجارية المسجلة لغرض هذه للضريبة، سوف تتراكم لدائرة الضريبة المسجلة لديها تلك الشركة.

الاعمال التجارية ستسجل لغايات ضريبة القيمة المضافة لدى دائرة ضريبة في مكان اقامتها او في الجانب الذي تعمل فيه.

ستكون هناك مقاصة ليرادات ضريبة القيمة المضافة بين دولر ضريبة القيمة المضافة، في اسرائيل والمملكة الفلسطينية وفقا للشروط التالية:

أ. مقاصة ضريبة القيمة المضافة ستطبق على الصفقات بين الاعمال التجارية المسجلة في دولر ضريبة القيمة المضافة للجانب الذي تقيم فيه.

ب. الاجراءات التالية ستطبق على مقاصة ايرادات ضريبة القيمة المضافة المتركمة من صفقات اجرتها اعمال تجارية مسجلة لغرض ضريبة القيمة المضافة:

١) من اجل قبولها لاغراض المقاصة، يجب استخدام فواتير خاصة مميزة بوضوح لهذا الغرض في الصفقات بين اعمال تجارية مسجلة لدى الاطراف المختلفة.

٢) تكون الفواتير مكتوبة اما بالعربية والعربية او بالانجليزية، وستعابأى من اللغات الثلاث، على ان تكتب الارقام بالاعداد «العربية» وليس الهندية.

٣) ولغرض حصص الضريبة، فان مثل هذه الفواتير تكون صالحة لمدة ستة اشهر من تاريخ اصدارها.

٤) يجتمع ممثلون عن الجانبين مرة كل شهر، في اليوم العشرين من كل شهر، ليقدم كل جانب للآخر قائمة بالفواتير المقدمة اليه لحسم للضريبة ومقاصة ضريبة القيمة المضافة ستشمل القائمة على التفاصيل التالية المتعلقة بكل فاتورة:

أ. رقم العمل التجاري المسجل الذي اصدارها.

ب. اسم العمل التجاري المسجل الذي اصدارها.

- جـ. رقم الفاتورة.
- د. تاريخ الاصدار.
- هـ. مبلغ الفاتورة.
- و. اسم مستلم الفاتورة.

- ٥) مطالبات المقاصة ستسوى في غضون ستة ايام من الاجتماع، من خلال دلعة من الطرف الذي يكون الرصيد الصافي لغير صالحه، للطرف الآخر.
- ٦) سيزود الطرف الآخر، عند الطلب، بفواتير لغاية التحقق. كل دائرة ضريبية ستكون مسؤولة عن تقديم فواتير لغايات التحقق لمدة ستة اشهر بعد استلامها.
- ٧) سيتخذ كل جانب الاجراء الضروري للتحقق من صحة الفواتير المقدمة له من الجانب الآخر بغرض المقاصة.
- ٨) طلبات مقاصة ضريبة القيمة المضافة التي سيتبين انها غير صالحة ستخصص من دفعة المقاصة القادمة.
- ٩) عندما يتم العمل بنظام كمبيوتر مرتبط بالجائنين لغرض حسم الضريبة لاعمال تجارية ولمقاصة ضريبة القيمة المضافة، فسوف يحل مكان اجراءات المقاصة المحددة في الفقرات الفرعية (٤) - (٨).
- ١٠) ستبادل دائرتا الضريبة قوائم الاعمال التجارية المسجلة لديهما، وستقدم كل واحدة للآخرى للوثائق الضرورية، اذا تطلب الامر ذلك، بهدف التحقق من الصفقات.
- ١١) سينشئ الجانبان لجنة فرعية للعمل من اجل تطبيق الترتيبات المتعلقة بمقاصة ايرادات ضريبة القيمة المضافة الواردة اعلاه.
٦. ضريبة القيمة المضافة المدفوعة من منظمات ومؤسسات الفلسطينية غير ربحية، وللمسلجة لدى السلطة الفلسطينية، على صفقات في اسرائيل، سوف تتراكم لصالح دائرة الضريبة الفلسطينية.
- نظام المقاصة الواردة في فقرة (٥) سوف يطبق على هذه المنظمات والمؤسسات.

المادة السابعة

المحل

١. سيحاول الجانبان الحفاظ على اعتيادية حركة العمال بينهما، وخضوعا لحق كل جانب في تحديد، من وقت لآخر، حجم وشروط حركة العمال الى منطقته. وإذا علقت الحركة الاعتيادية مؤقتا من اي طرف، يجب اشعار الجانب الآخر فورا، ويمكن للجانب الآخر ان يطلب مناقشة الموضوع في اللجنة الاقتصادية المشتركة.

سيكون وضع وتشغيل عمال من احد للجانبين في منطقة الجانب الآخر من خلال جهاز الاستخدام في الجانب الآخر وطبقا لتشريعته. وللجانب الفلسطيني الحق في تنظيم توظيف العمال الفلسطينيين في اسرائيل من خلال جهاز الاستخدام الفلسطيني، وسوف يتعاون جهاز الاستخدام الاسرائيلي وينسق بهذا الصدد.

٢. أ. الفلسطينيون العاملون في اسرائيل سيتم تأمينهم في نظام التأمين الاجتماعي الاسرائيلي وفقا لقانون التأمين الوطني لإصابات العمل التي تحدث في اسرائيل وافلاس صاحب الممل ومخصصات الولادة.

ب. رسوم التأمين الوطني المحسومة من الاجور لتأمين الولادة تخفض حسب حجم تأمين الولادة المحسوم، والاستقطاعات المعادلة المحولة الى السلطة الفلسطينية، اذا جبيت، سترتفع طبقا لذلك.

ج. تطبيق الاجراءات المتعلقة بذلك سيتم الاتفاق عليها بين مؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلي والسلطة الفلسطينية او مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية المناسبة.

٣. أ. اسرائيل ستحول للسلطة الفلسطينية على اساس شهري، الاستقطاعات المعادلة كما يعرفها التشريع الاسرائيلي، اذا فرضت وبالحجم الذي جبيت من قبل اسرائيل. المبالغ التي ستحول

تستخدم للمنفعة الاجتماعية والخدمات الصحية، التي تقرها السلطة الفلسطينية، للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل وإسراهم.

الاستقطاعات المعادلة التي ستحول ستكون تلك التي تم تحصيلها بعد تاريخ توقيع الاتفاق من لجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ومن مشظيهم.
إن تشمل هذه المبالغ:

(١) دفعات للخدمات الصحية في اسكن للتوظيف.

(٢) ثائي للتكاليف الادارية القطعية لادارة الامور المتعلقة بالفلسطينيين العاملين في اسرائيل
قسم المدفوعات في جهاز الاستخدام الاسرائيلي.

٤. ستحول اسرائيل شهريا لمؤسسة تأمين معاش التقاعد التي ستتسئها السلطة الفلسطينية، استقطاعات تأمين التقاعد التي جبيت بعد انشاء المؤسسة المذكورة اعلاه واكتمال المستندات المذكورة في الفقرة ٦.

ستجبي هذه الاستقطاعات من لجور الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ومن مشظيهم حسب المعدلات الواردة في الاتفاقيات الجماعية الاسرائيلية المطبقة. ثلثا للتكاليف الادارية القطعية لادارة هذه الاستقطاعات من جانب جهاز الاستخدام الاسرائيلي سوف تقتطع من المبالغ المحولة. ستستخدم المبالغ المحولة لتقديم تأمين التقاعد لهؤلاء العاملين. وستظل اسرائيل ملتزمة بحقوق التقاعد للعاملين الفلسطينيين في اسرائيل، الى الحد الذي جمعت اسرائيل قبل دخول الفقرة ٤ حيز التنفيذ.

٥. عند استلام الاستقطاعات، ستتولى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الاجتماعية ذات العلاقة مسؤولية كاملة وفقا للتشريعات والترتيبات الفلسطينية، عن حقوق التقاعد والضمانات الاجتماعية الاخرى للعاملين الفلسطينيين في اسرائيل، المتركمة من الاستقطاعات المحولة ذات العلاقة بهذه الحقوق والضمانات، وبالقالي، فإن اسرائيل ومؤسساتها الاجتماعية ذات العلاقة وارباب العمل الاسرائيليين سوف يحررون من، وإن يكونوا ملزمين بأي التزامات ومسؤوليات

تتعلق بمطالب شخصية وحقوق ومنافع تنجم عن هذه الاستقطاعات المحولة، أو من احكام في الفقرات ٢ - ٤ اعلاه.

٦. قيل هذه التحويلات، فان السلطة الفلسطينية ومؤسساتها ذات العلاقة، حسب الوضع، ستزود اسرائيل بالوثائق المطلوبة لاعطاء صيغة قانونية لالتزاماتهم المذكورة اعلاه، وبما في ذلك لجراءات التطبيق للمبادئ المتفق عليها في الفقرات ٣ - ٥.

٧. الترتيبات اعلاه المتعلقة بالاستقطاعات المعادلة و/ أو استقطاعات التقاعد اذا ما قررت محكمة مخولة في اسرائيل بان الاستقطاعات او اي جزء منها يجب ان تدفع لافراد او ان تستخدم للمنفعة الاجتماعية او التأمين الفردي في اسرائيل، او انها غير قانونية. في حالة كهذه فان مسؤولية الجانب الفلسطيني ان تتجاوز الاستقطاعات الفعلية المحولة المتعلقة بالقضية.

٨. ستحترم اسرائيل اي اتفاق يتم التوصل اليه بين السلطة الفلسطينية او اي منظمة او نقابة تمثل الفلسطينيين في اسرائيل وبين منظمة تمثل للعاملين او ارباب العمل في اسرائيل، بشأن المساهمات لتمثل هذه المنظمة وفقا لاي اتفاق جماعي.

٩. أ. يمكن للسلطة الفلسطينية دمج برنامج التأمين الصحي القائم للعاملين الفلسطينيين في اسرائيل وعائلاتهم في جهاز التأمين الصحي لديها. وطالما استمر هذا البرنامج، سواء بشكل مندمج او منفصل، فان اسرائيل سوف تخصص رسوم للتأمين الصحي من اجورهم (طابع الصحة) وستحولها الى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض.

ب. يمكن للسلطة الفلسطينية دمج برنامج التأمين الصحي للعاملين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في اسرائيل ويتلقون دفعات تقاعدية من خلال جهاز الاستخدام الاسرائيلي، في خدمات التأمين الصحي لديها. وطالما استمر هذا البرنامج سواء بشكل مندمج او منفصل، فسوف تخصص اسرائيل المبلغ اللازم من رسوم للتأمين الصحي (طابع الصحة) من الدفعات المعادلة وستحوله الى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض.

١٠. ستجتمع اللجنة الاقتصادية المشتركة. JEC ستجتمع بناء على طلب اي من الجانبين وستراجع تطبيق هذه المادة وقضايا اخرى متعلقة بالعمل والتأمين الاجتماعي والحقوق الاجتماعية.

١١. أي استقطاعات لم تذكر اعلاه، ان وجدت، ستراجع بشكل مشترك من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة. أي اتفاق بين الجانبين يتعلق بهذه الاستقطاعات ستكون الإضافة إلى الأحكام اعلاه.
١٢. للفلسطينيين العاملين في اسرائيل الحق في طرح النزاعات الناجمة عن العلاقات بين العمال وأصحاب العمل وقضايا أخرى، امام محاكم العمل الاسرائيلية ضمن الصلاحيات القانونية لهذه المحاكم.
١٣. تحكم هذه المادة مستقبل العلاقات المالية بين الجانبين، وإن تضرر بأي من حقوق العمال قبل تاريخ توقيع الاتفاق.

المادة الثامنة

الزراعة

١. سيكون هناك نقل حر للمنتجات الزراعية، ويخون جمارك وضرائب استيراد بين الجانبين وفقا للاستثناءات والترتيبات التالية:
٢. ستكون خدمات البيطرة والحماية النباتية لكل جانب مسؤولة، ضمن حدود ولايتها، عن مراقبة صحة الخيول والمنتجات الحيوانية والنباتات ولجرائها، وايضا عن استيرادها وتصديرها.
٣. تكون العلاقات بين خدمات البيطرة والحماية النباتية لكلا الجانبين قائمة على التبادلية وفقا للمبادئ التالية التي ستطبق في جميع المناطق تحت ولايتها:
- أ. ستبذل اسرائيل والسلطة الفلسطينية كل ما في وسعهما للمحافظة على المعايير البيطرية وتحسينها.
- ب. ستتخذ اسرائيل والسلطة الفلسطينية كل الاجراءات للوصول الى معايير متكافئة ومتوافقة بشأن السيطرة على امراض الحيوانات، بما في ذلك للتطعيم الشامل للحيوانات والطيور، الحجر الصحي، لاجراءات ختم الحيوانات ومعايير مراقبة المخلفات.

ج. ستوضع ترتيبات متبادلة لمنع دخول او انتشار حشرات وامراض النباتات ولابادتها، ولمعايير لضبط مخلفات المنتجات الزراعية.

د. خدمات البيطرة والحماية النباتية للرسمية في اسرائيل والسلطة الفلسطينية ستستعان وستبدلان بصورة منتظمة عمليات تبادل منتظمة للمعلومات المتعلقة بامراض الحيوانات وحشرات النباتات وامراضها، وتتشنان آلية للابلاغ الفوري عن انتشار مثل هذه الامراض.

٤. تجارة الحيوانات والمنتجات الحيوانية والبيولوجية بين الجانبين ستكون وفقا للمبادئ والتعريفات الواردة في الطبعة الحالية من (OIE International Animal Health Code) (يشار اليه من الآن فصاعدا ب I.A.H.C.).
٥. مرور الدواجن والمنتجات الحيوانية والبيولوجية من جانب لأخر سيكون عبر المنطقة الواقعة تحت ولاية الجانب الآخر، يجب ان تعمل وفق نهج يهدف إلى منع إنتشار الأمراض الى او من الشحنة اثناء تحركها. للموافقة على مثل هذا المرور، يشترط ان تستوفى الشروط البيطرية المتفق عليها من الجانبين والمتعلقة باستيراد الحيوانات ومنتجاتها والمنتجات البيولوجية من الاسواق الخارجية. وعليه يوافق الجانبان على الترتيبات التالية.
٦. تتمتع خدمات البيطرة الرسمية لكل جانب بصلاحيه اصدار تصاريح استيراد بيطرية لاستيراد حيوانات ومنتجات حيوانية وبيولوجية الى للمنطق الواقعة تحت ولايتها. لمنع ادخال امراض حيوانية من طرف ثالث، ستفرض الاجراءات التالية:
- أ. تتبع تصاريح الاستيراد بحزم للشروط البيطرية المهنية لواردات مماثلة الى اسرائيل كما هي سارية وقت اصدارها. وستحدد التصاريح بلد المنشأ والشروط المطلوبة التي ستتمثل في الشهادة البيطرية الرسمية التي ستصدرها السلطات البيطرية في بلد المنشأ وللتى متوافق بكل شحنة.

لكل جانب ان يقترح تغيير هذه الشروط التغييرات. هذه مستصبح سارية خلال عشرة ايام من اعلام الطرف الآخر، ما لم يطلب هذا الطرف طرح الموضوع امام اللجنة البيطرية الفرعية المشار اليها في الفقرة ١٤ (يشار اليها من الآن فصاعدا "VSC". وإذا كانت التغييرات اكثر صرامة من الشروط السائدة، سيسري مفعولها بعد ٢٠ يوما من الطلب، ما لم يقرر الطرفان عكس ذلك من خلال اللجنة البيطرية الفرعية "VSC". اما اذا كانت اكثر ليونة، فسوف يسري مفعولها فقط اذا اتفق عليهما الطرفان من خلال اللجنة البيطرية الفرعية "VSC".

ومع ذلك، اذا كان التغيير عاجلا وضروريا لحماية صحة الحيوانات والصحة العامة، فإن مفعولها سوف يسري فوراً بعد اعلام للطرف الآخر، وستبقى سارية المفعول إلا او لحين يتفق الجانبان على غير ذلك من خلال اللجنة البيطرية الفرعية "VSC".

ب. للشهادة البيطرية الرسمية متشمل الاحكام المتعلقة بقوائم "OIE" لامراض B و A كما هو محدد في مجموعة القواعد الدولية لصحة الحيوانات "I.A.H.C.". وعندما تسمح هذه القواعد بمتطلبات بديلة تتعلق بنفس المرض، سيتم تطبيق المتطلبات الأكثر صرامة إلا اذا اتفق عليه في اللجنة البيطرية الفرعية "VSC".

ج. وعندما تتواجد امراض معدية -غير مشمولة في القوائم A, B او في مجموعة القواعد الدولية لصحة الحيوانات "I.A.H.C.", او يشتبه بوجودها، وفق ائس علمية، في البلد المصدر، فإن شروط الاستيراد البيطرية الضرورية المطلوبة التي يستوجب شملها في شهادات التطيرة الرسمية، سوف تبحثها اللجنة البيطرية الفرعية "VSC"، وفي حالة لختلاف الآراء المهنية، سيتم تطبيق الشروط الأكثر صرامة.

د. سوف يسمح باستيراد لقاحات حية فقط اذا قررت اللجنة البيطرية الفرعية "VSC" ذلك.

هـ. سيتبادل كلا الجانبين من خلال اللجنة البيطرية الفرعية "VSC" معلومات تتعلق بترخيص الاستيراد، بما في ذلك تقييم وضع المرض وامكانيات الصحة الحيوانية في البلاد المصدرة، والتي ستستند على معلومات رسمية وعلى بيانات اخرى متوافرة ايضا.

و. ان يسمح للشحنات التي لا تمتثل للمتطلبات المذكورة اعلاه بحجور المناطق الواقعة تحت ولاية اي من الطرفين.

٧. نقل المواشي والدواجن والداجنة والمنتجات الحيوانية والبيولوجية من مناطق واقعة تحت ولاية احد الاطراف عبر مناطق الجانب الآخر سيكون خاضعا للقواعد الفنية التالية:

أ. يكون النقل بواسطة عربات مغطاة بختم الخدمات البيطرية الرسمية في بلد المنشأ ومعلمة بأشارة واضحة «نقل حيوانات» او «منتجات حيوانات» بالمرئية والبحرية تكون بلحرف ملونة واضحة على خلفية بيضاء.

ب. ترفق بكل شحنة شهادات بيطرية صادرة عن خدمات البيطرة الرسمية في بلد المنشأ تشهد بان الحيوانات أو منتجاتها قد تم فحصها ووجدت خالية من الامراض المعدية، وانها آتت من مكان ليس تحت الحجر الصحي او تحت قيود على حركة الحيوانات.

٨. نقل المواشي والدواجن والمنتجات الحيوانية والبيولوجية من المناطق الى اسرائيل وبالعكس سيكون خاضعا لتساريح بيطرية صادرة عن خدمات البيطرة الرسمية في الجانب المستلم، وفقا لمعايير ال "OIE" المستخدمة في حركة التنقل الدولية بهذا المجال. سيتم نقل كل شحنة في عربات ملائمة ومميزة، مرفقة بها شهادة بيطرية وفق الصيغة المتفق عليها بين الخدمات البيطرية الرسمية لدى الجانبين. هذه للشهادات سيتم اصدارها فقط اذا تم تقديم ترخيص من الجانب المستلم.

٩. لمنع انتقال الامراض والحشرات النباتية الى المنطقة سيتم تطبيق الاجراءات التالية:

أ. نقل النباتات او بعض منها (الخضروات والفواكه) بين اسرائيل والمناطق، والرقابة على مخلفات المبيدات الحشرية، ونقل مواد تكاثر النباتات وعلف الحيوانات، بالامكان تفتيشها دون احداث تأخير او اضرار، من قبل خدمات الحماية النباتية في البلد المستلم.

ب. اللقل بين المناطق عبر اسرائيل للنباتات او اجزاء منها (وبما فيها الفواكه والخضروات) ومبيدات الحشرات، بالامكان ان يطلب منها اجتياز تفتيش صحي نباتي دون اعاقه او ضرر.

ج. تتمتع خدمات الحماية النباتية الفلسطينية الرسمية بصلاحيات إصدار تصاريح لاستيراد النباتات أو أجزاء منها، وكذلك مبيدات حشرية من أسواق خارجية. سوف تستند التصاريح على المعايير والمتطلبات السائدة.

التصاريح سوف تحدد الشروط المطلوبة للولجب إرفاقها في شهادات التفتيش الصحي النباتي "PC" التي تستند إلى معايير ومتطلبات موثق الحماية النباتية الدولي "I.P.P.C." وإلى منظمة حماية النباتات الأوروبية ونباتات حوض البحر المتوسط "E.P.P.O"، التي يجب أن ترفق بكل شحنة.

شهادات التفتيش الصحي النباتي "P.C." سوف تصدر عن خدمات الحماية النباتية في بلدان المنشأ. للحالات المشكوك فيها أو المثيرة للجدل ستوضع أمام اللجنة الفرعية لحماية النباتات.

١٠. المنتج الزراعي لكل جانب سيمر بحرية ودون قيود إلى أسواق الجانب الآخر، مع استثناء مؤقت لمبيعات أحد الجانبين إلى الجانب الآخر للملح التالية فقط: الدواجن، البيض، البطاطا، الخيار، للهندورة والبطيخ. ستزال هذه القيود المؤقتة تدريجيا وبمعدل متزايد إلى أن تزال نهائيا عام ١٩٩٨ كما هو مبين أدناه:

السنة	الدواجن (بالطن)	البيض (بالطن)	البطاطا (بالطن)	الخيار (بالطن)	الهندورة (بالطن)	البطيخ (بالطن)
١٩٩٤	٥٠٠٠	٣٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠	١٠,٠٠٠
١٩٩٥	٦٠٠٠	٤٠	١٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠	١٦,٠٠٠	١٣,٠٠٠
١٩٩٦	٧٠٠٠	٥٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٩,٠٠٠	١٥,٠٠٠
١٩٩٧	٨٠٠٠	٦٠	١٧,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	١٧,٠٠٠
١٩٩٨	غير محدود	غير محدود	غير محدود	غير محدود	غير محدود	غير محدود

ملاحظة: تشير الأرقام اعلاه الى الكميات التي تم تصويتها من الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل وبالعكس. وستبلغ السلطة الفلسطينية اسرائيل عن توزيع هذه الكميات بين المناطق المتعلّقة بالمنتجات الفلسطيني.

١١. سيكون للفلسطينيين الحق في تصدير منتجاتهم الزراعية الى الاسواق الخارجية دون قيود على اساس شهادات المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية.

١٢. بدون الاضرار بالالتزامات الناجمة عن الاتفاقات الدولية للقلمة، سيتمتع الجانبان عن استيراد منتجات زراعية من طرف ثالث قد تم بمصالح مزارعي الطرف الآخر.

١٣. سيتخذ كل جانب الاجراءات الضرورية في منطقة ولايته لمنع الضرر الذي قد تتسبب به زراعته للبيئة في الجانب الآخر.

١٤. سينشئ الجانبان لجائنا فرعية لخدماتهما الرسمية البيطرية وللحماية النباتية لدهما، التي ستحدد المعلومات وتراجع السياسات والمسائل والاجراءات في هذه الميادين. اي تغييرات في احكام هذه المادة سيتم الاتفاق عليها من الجانبين.

١٥. سيقوم الجانبان لجائنا فرعية من خبراء في قطاع الالبان من اجل تبادل المعلومات وبحث وتنسيق انتاجهما في هذا القطاع لحماية مصالح الطرفين. من حيث المبدأ، كل طرف سيلتج وفقا لاستهلاكه المحلي.

المادة التاسعة

الصناعة

١. سيكون هناك تنقلا حرا للسلع الصناعية بدون اي قيود، بما في ذلك الجمارك وضرائب الاستيراد بين الجانبين وفقا لتشريع كل جانب.

٢. أ. للجانب الفلسطيني الحق في استخدام اساليب مختلفة لتشجيع وتعزيز وتنمية الصناعة الفلسطينية عن طريق تقديم المنح والقروض والمساعدة في البحث والتطوير والفوائد الضريبية المباشرة. للجانب الفلسطيني أيضا الحق في استخدام اساليب اخرى لتشجيع الصناعة يلجأ اليها في إسرائيل.
- ب. سيتبادل الجانبان معلومات حول الاساليب المستخدمة من قبلهم لتشجيع صناعاتهما.
- ج. حسومات والضرائب غير المباشرة والاعاقات الاخرى للمبيعات ان يسمح بها في التجارة بين الجانبين.
٣. سيقبل كل جانب قصارى جهده لتجنب الاضرار بصناعة الجانب الآخر، ويأخذ في الاعتبار اهتمامات الجانب الآخر في سياسته للصناعية.
٤. سيتعاون الجانبان على منع الممارسات المضللة، والمتاجرة بالسلع التي قد تعرض للصحة وسلامة البيئة للخطر، وبالسلع التي انتهت صلاحيتها.
٥. سيتخذ كل جانب الاجراءات الضرورية في منطقة ولايته لمنع الضرر الذي قد يتسبب به صناعته لبيئة الجانب الآخر.
٦. للفلسطينيين الحق في تصدير منتجاتهم الصناعية لاسواق خارجية دون قيود على اساس شهادة المنشأ الصادرة عن السلطة الفلسطينية.
٧. اللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC) سوف تراجع قضايا تتعلق بهذه المادة.

المادة العاشرة

السياحة

١. تؤسس السلطة الفلسطينية سلطة سياحة فلسطينية وتمارس، ضمن اشراف اخرى، السلطات لهما
- للتالية في المناطق:

- أ. تنظيم وترخيص وتصنيف والإشراف على الخدمات والمواقع والصناعات السياحية.
- ب. تشجيع السياحة الخارجية والمحلية وتطوير المصادر والأماكن السياحية الفلسطينية.
- ج. الإشراف على النشاطات التسويقية والترويجية والإعلامية المتعلقة بالسياحة الخارجية والمحلية.
٢. سيقوم كل جانب، وفقا لولايته، بحماية وحراسة وعناية الأماكن التاريخية والأثرية والثقافية والدينية وغيرها من الأماكن السياحية ووضعها وحمايتها كمقصد للزوار.
٣. يحدد كل جانب، وبشكل معقول، ساعات وإيام زيارة للأماكن السياحية من أجل تسهيل الزيارات امكثيات زيارتها على اوسع مدى من الساعات والايام، مع الأخذ بالاعتبار العطل والاجازات الدينية والقومية. ويقوم كل طرف بالاعلان عن مواعيد زيارة هذه المواقع. اية تغييرات جذرية على هذه المواعيد واوقات الزيارة يجب ان تلخذ بعين الاعتبار برامج الساتحين الذي تم الالتزام به مسبقا.
٤. يسمح للمجاملات السياحية او لاي شكل من اشكال للنقل السياحي المخول من اي من اراضي كلا الجانبين، والتي تديرها شركات مسجلة ومرخصة لديها من الدخول ومواصلة رحلاتها لدخل الاراضي الواقعة في ولاية للجانب الآخر، على أن تكون هذه الحافلات او المركبات متوافقة مع المواصفات الدولية المطبقة حاليا. جميع هذه العربات يجب ان تكون مطمة بوضوح على انها عربات سياحية.
٥. يتولى كل طرف حماية البيئة والنظام البيئي حول الاماكن السياحية الواقعة تحت ولايته. ونظرا لاهمية للشواطىء والنشاطات البحرية للسياحة، لطفى كل جانب ان يبذل قصصى جهوده للتأكد بان التنمية والبناء على شاطئ البحر الابيض المتوسط وخلصا على الموائىء (مثال عسقلان وغزة) تخطط وتتخذ بشكل لا يؤثر عكسيا على والبيئة او على مهام الشواطىء والمياه المحاذية للجانب الآخر.

٦. تتمتع شركات السياحة ووكالاتها المرخصة من اي طرف بالمساواة في الوصول الى التسهيلات والمنشآت ذات الصيغة السياحية في نقاط العبور والمغادرة الحدودية طبقا لانتظمة السلطة المشرفة عليها.

٧. أ. يقوم كل طرف حسب قواعده وتنظيمه الخاصة بترخيص وكلاء السفر وشركات السياحة والادلاء السياحيين وغير ذلك من الانشطة السياحية (تعرف من الآن فصاعدا بالفعاليات السياحية) في مناطق ولايتها.

ب. يسمح للفعاليات السياحية المخولة من اي جانب بتنظيم رحلات بما فيها المنطقة الواقعة تحت ولاية الطرف الآخر شريطة ان يكون تحويلها وعملياتها وفقا للقواعد والمتطلبات والمعايير المهنية للموافق عليها من كلا الجانبين في اللجنة الفرعية المشار اليها في الفقرة ٩.

ولحين سريان الاتفاق، يسمح للفعاليات السياحية القائمة في المناطق والمسموح بها بتنظيم رحلات تشمل اسرائيل باستمرار بالقيام بذلك، كما يستمر السماح للفعاليات السياحية الاسرائيلية المخولة بذلك بتنظيم رحلات تشمل المناطق.

وبالاضافة الى ذلك يسمح لاية فعالية سياحية من احد الطرفين للقيام بتنظيم رحلات تشمل الجانب الآخر إذا شهدت لها سلطات السياحة للجانب الآخر بأن هذه الفعالية استجابت لجميع القواعد والمعايير المهنية المطلوبة.

٨. يضع كل طرف ترتيباته لتعويض السياح عن الاضرار الجسدية والاضرار في الممتلكات الناجمة عن العنف السياسي في المناطق الواقعة تحت ولايته.

٩. تجتمع اللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC) او لجنة سياحية فرعية تنشأ عنها بناء على طلب اي من الجانبين لمناقشة تطبيق احكام هذه المادة وحل المشاكل التي قد تظهر.

كما تبحث وتنتظر اللجنة السياحية الفرعية ايضا في جميع القضايا السياحية ذات القادة للجانبين. وتعمل على ترويج برامج تعليمية للفعاليات السياحية لكلا الجانبين من اجل تحسين المعايير

المهنية واخلاقياتها. يحال إلى هذه اللجنة الشكاوي المقدمة من لحد الجانبين ضد تصرفات أي من للعمليات السياحية في الطرف الآخر.

المادة الحادية عشرة

قضايا التأمين

١. سيتم تحويل الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات في مجال التأمين بالمناطق وبضمن ما تشمل، للترخيص للمؤمنين ولوكلاء التأمين والاشراف على نشاطاتهم، إلى السلطة الفلسطينية.
٢. أ. ستحافظ السلطة الفلسطينية على نظام تعويض إلزامي مطلق لضحايا حوادث الطرق بسقف على مبلغ تعويضات يستند إلى المبادئ التالية:
 - ١) التزام مطلق عن الوفيات أو الإصابات الجسدية لضحايا حادث للطرق، وليس مهما إذا كان للخطأ ناتجا عن السائق وسواء كان هناك خطأ أو لا. مساهمة آخرين بهذا للخطأ، وكل سائق يكون مسؤولا عن الأشخاص المسافرين في سيارته وعن المشاة الذين يصدمهم بسيارته.
 - ٢) تأمين إلزامي لكل السيارات يغطي الوفيات والأضرار الجسدي لجميع الضحايا للناجمة عن حادث طرق يشمل السائقين.
 - ٣) لا دأعي للضحايا جزائية في حالة وفاة أو إصابة ناجمة عن حادث طرق.
 - ٤) للحفاظ على صندوق قانوني (من الآن فصاعدا - الصندوق) لتعويض ضحايا حوادث الطرق غير القادرين على مطالبة المؤمن بتعويضات للأسباب التالية:
 - (i) السائق الملزم بدفع التعويضات مجهول؛
 - (ii) السائق غير مؤمن أو أن تأمينه لا يغطي مسؤوليته؛ أو
 - (iii) المؤمن غير قادر على دفع للترامته.

- ب. سيكون للشروط في هذه المادة نفس المعنى كما في التشريعات السابقة عند تاريخ توقيع الاتفاق المتعلق بتأمين العربات الأتري، وللتعويض لضحايا حوادث الطرق.
- ج. أي تغيير من أي جانب للقواعد والأنظمة المتعلقة بتطبيق المبادئ المذكورة أعلاه يتطلب إشعاراً مسبقاً للجانبة الأخرى. أما التغيير الذي قد يؤثر جوهرياً على الجانب الأخرى فيطلب إشعاراً مسبقاً قبل ثلاثة أشهر على الأقل.

٣. أ. عند التوقيع على الاتفاق، ستشبه السلطة الفلسطينية صندوقاً للمناطق، (من الآن فصاعداً الصندوق الفلسطيني) للاغراض المفصلة في الفقرة ٢ (أ) و ٤ أعلاه وللأغراض المفصلة أدناه. سيتولى الصندوق الفلسطيني مسؤولية صندوق تعويض ضحايا حوادث الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة (Road Accident Victims Compensation Fund in the West Bank and the Gaza Strip) (يسمى من الآن فصاعداً الصندوق القائم) خاص بالمناطق وفقاً للقانون السائد في ذلك الوقت.

وعليه ستتولى مسؤولية الصندوق القائم عن أي التزام ينشأ بحوادث تقع في المناطق من تاريخ توقيع الاتفاق.

ب. الصندوق القائم سيحول للصندوق الفلسطيني، بعد تولي المسؤوليات المناطة به والمذكورة أعلاه، أقساط التأمين المدفوعة للصندوق القائم من المؤمنين على السيارات المسجلة في المناطق وفقاً لحصة كل بوليصة تأمين غير منتهية المفعول.

٤. أ. ستكون بوليصات التأمين الإلزامي على العربات الصادرة للمؤمنين المرخصين من أي جانب صالحة في مناطق الجانبين. وعليه، فإن أي عربة مسجلة لدى أحد الجانبين ومنظمة بمثل هذه البوليصة أن تطالب بالحصول على تأمين إضافي للمفر في المناطق الخاضعة لولاية الجانب الأخرى. وستغطي هذه البوالص كل الالتزامات حسب التشريع في مكان وقوع الحادث.

ب. ومن أجل تغطية جزء من الالتزامات التي يمكن أن تنجم عن حوادث طرق في إسرائيل من قبل عربات غير مؤمنة ومسجلة ضد السلطة الفلسطينية، فإن الصندوق الفلسطيني

سيحول إلى الصندوق الاسرائيلي، شهريا، ولكل سيارة مؤمنة مبلغا يساوي ٣٠ بالمشقة من المبلغ المنفوع للصندوق الاسرائيلي من قبل مؤمن مسجل في اسرائيل لنفس نوع السيارة ولنفس فترة التأمين (لتي لا تقل عن ٩٠ يوما).

٥. الحالات التي ترغب فيها احد ضحايا حوادث الطرق بطلب تعويضات من مؤمن مسجل لدى الجانب الآخر او من صندوق الجانب الآخر، او في حالات مقاضاة سائق او صاحب سيارة بواسطة ضحية او مؤمن او صندوق الجانب الآخر، يمكن له ان يرشح الصندوق في جانبه كوكيل عنه لهذا الغرض. ويمكن للصندوق المرشح ان يتصل بأي طرف ذي علاقة في الجانب الآخر مباشرة او من خلال صندوق الجانب الآخر.

٦. في حالة وقوع حادث طرق تكون ارقام تسجيل السيارة او هوية سائقها غير معروفة، فان صندوق الجانب الذي وقع الحادث في منطقة ولايته سوف يحوض للضحية حسب تشريعه.

٧. يكون صندوق كل جانب مسؤولا تجاه ضحايا الجانب الآخر عن اي التزام لمؤمني جانبه فيما يتعلق بالتأمين الاالزامي وسوف يضمن للتزاماتهم.

٨. سيضمن كل جانب التزامات صندوقه وفقا لهذه المادة.

٩. سيتفاوض الجانبان في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاق على ابرام اتفاقية فصل بين الصندوق للقادم والصندوق الفلسطيني فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في المناطق قبل تاريخ توقيع الاتفاق، سواء تم الإبلاغ عن المطالبات ام لا.

اتفاقية الفصل سوف ان تشمل تحويض لضحايا اسرائيليين متورطين في حوادث وقعت في المناطق قبل تاريخ توقيع الاتفاق.

١٠. أ. سينشئ الجانبان عند التوقيع على الاتفاق لجنة خبراء فرعية (يشار إليها من الآن فصاعدا- باللجنة الفرعية)، التي ستعالج القضايا المتعلقة بتطبيق هذه المادة بما في ذلك:

(١) اجراءات تتعلق بادارة مطالب ضحايا احد الجانبين من المؤمنين او من صندوق الطرف الآخر.

٢) إجراءات تتعلق بتحويل المبالغ بين صندوقي الجانبين كما هو مذكور في الفقرة (٤) أعلاه.

٣) تفاصيل اتفاقية الفصل بين الصندوق القلم والصندوق القلمطيني كما ذكرت في الفقرة (٩) أعلاه.

٤) أية قضية أخرى ذات علاقة بشورها لحد الجانبين.

ب. ستعمل اللجنة الفرعية كلجنة مستمرة للقضايا المتعلقة بهذه المادة.

ج. سيتبادل الجانبان من خلال اللجنة الفرعية، للمعلومات ذات العلاقة بتطبيق هذه المادة، بما في ذلك تقارير الشرطة، والمعلومات الطبية، والاحصاءات المهمة والسياسات التأمينية.

١١. بالامكان ان يطلب كل جانب اعادة فحص للترتيبات الواردة في هذه المادة بعد عام من توقيع الاتفاق الاقتصادي.

١٢. بإمكان المؤمنون من كل جانب التقدم بطلب الى السلطات ذات العلاقة للحصول على رخصة من سلطة الجانب الآخر، وفقا للقواعد والانظمة المتعلقة بالمؤمنين الاجانب في الجانب الآخر. يوافق الجانبان على عدم التمييز ضد مقدمي الطلبات.

تم في باريس، في اليوم التاسع والعشرين من نيسان، ١٩٩٤

عن منظمة التحرير

عن حكومة إسرائيل

احمد قريع

أبراهيم شويط

القائمة (١)
(وفقاً للمادة الثالثة بند ٢ (١))

البيان	الصفة*	التعريف
سكر مستخرج من تصب السكر أو الشندر		١٧,٠١
وسكر صلب منقى كيميائياً		
سكر مستخرج من تصب السكر	١١٠٠/٩	
سكر مستخرج من الشندر	١٢٠٠/٧	
سكر من نوع آخر، مضاف إليه مواد لتغيير الطعم واللون	٩١٠٠/١	
أنواع أخرى	٩٩٩٠/٥	
أرز		١٠,٠٦
أرز بالقشرة (غير مقشر أو خام)	١٠٠٠/٥	
أرز بني مقشر	٢٠٠٠/٤	
أرز مطحون جزئياً أو مطحون كلياً (Polished and glazed)	٣٠٠٠/٣	
أرز مكسور	٤٠٠٠/٢	
بقوليات بالقشرة، بدون قشر، أو مجروش		٠٧,١٣
فاصولياء (Vigna spp., Phaseolus spp.)	٣٠٠٠	

* الأصناف المطمعة E لا يمكن استيرادها فقط من الأردن ومصر.
بالرجوع إلى المادة الثالثة للبلاد ٣ من البروتوكول، بمقدور الفلسطينيين استيراد البضائع المذكورة اعلاه للمنطقة خلال ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاقية وبناءاً على الكميات المحددة باللاحقة المرفقة.

فاصولياء من فصيلة (<i>Vigna radiata</i> (L.) Wilczek) أو (<i>Vigna Mungo</i> (L.) Hepper)	٣/٢١٠٠	
فاصولياء حمراء من الحجم الصغير (<i>Vigna angularis</i> أو <i>Phaseolus</i>)	١/٢٢٠٠	
فاصولياء (Kidney) بالاضافة الى البازيلاء (<i>Phaseolus Vulgaris</i>)	٩/٣٣٠٠	
انواع اخرى	٦/٢٩٠٠	
عدس	٤/٤٠٠٠	
فاصولياء (Broad and horse beans)	٣/٥٠٠٠	١٣,٠٧
فولن خام غير ممشط	١/٥٢,٠١	
		/٩
ذرة (Maize)	٩/٩٠٠٠	٥,١٠
لبن جميد	٠/٩٠٠٠	٠,٤٤٠٠
		٦
غنم حي	٩/١٠٠٠	٤,٠١
رمل (Silica and quartz)	٥/١٠٠٠	٥,٢٥
جلودار Ryc		٢,١٠
		/٥

شعير	١٠,٠٣	
	/٣	
المنيوم غير مصنع	٧٦,٠١	
المنيوم بدون معادن أخرى	١٠٠٠/٧	
المنيوم مخلوط مع معادن أخرى	٢٠٠٠/٦	
فضائل الألمنيوم	٧٦,٠٢	
	/٦	
بودرة ورقائق	٧٦,٠٣	
بودرة (non-lamellar structure)	١٠٠٠/٣	
بودرة (Lamellar structure) ورقائق	٢٠٠٠/٢	
كأكاو، حب أو مطحون، ني أو محمص	١٨,٠١	
	/١	
اسمنت	٢٥,٢٣	
مخلفات الاسمنت (clinker) غير أبيض	١٠٩٠/٩	JE
اسمنت من نوع Portland غير أبيض	٢٩٠٠	JE
حديد أو فولاذ صاف: قضبان وأسلاك		
حديد أو فولاذ صاف بشكل لخدود	١٠٠٠/١	٧٢,١٣
		JE
أو مشوه بسبب عملية ألف		
حديد أو فولاذ صاف بشكل لخدود	٢٠٠٠/٨	٧٢,١٤
		JE

أو مشوه بسبب عملية اللف

اسمدة معدنية أو كيماوية (فوسفاتية)	٣١,٠٣
	JE
سوبر فوسفات	١٠٠٠/٨
خبث، جفاء (ما يتخلف عند صهر المعادن)	٢٠٠٠/٧
أنواع أخرى	٩٠٠٠/٠

اسمدة معدنية أو كيماوية (بوتاسية)	٣١,٠٤
	JE

Caranalite, Sylvite وغيرها	١٠٠٠/٦
من املاح البوتاسيوم الخام	
Potassium Chloride	٢٠٠٠/٥
Potassium Suphate	٣٠٠٠
Magnesium Suphate	٩٠١٠
أنواع أخرى	٩٠٩٠/٩

اسمدة معدنية أو كيماوية تحتوي على	٦٠٠٠/٨	٣١,٠٥
		JE

عصري، تسميد للفوسفور والبوتاسيوم		
زيت بذور النخيل الياباسي (برازيلي)	٢٠٠٠	١٥,١٣

زيوت للأكل/خام

	٢١١٠/٦
زيوت للأكل غير متقلة	٢٩١١/٧
أنواع أخرى من زيوت الأكل	٢٩٢١/٦

سجاد، اغطية للأرض منسوجة إما من خصل، أو من كتل قطنية من نوع (Kelen, Schumacks, Karamanie) وأنواع أخرى من البساط المصنوع يدويا	٥١,٠٢ ١٠٠٠/٥	JE
ماكينات غسيل الاواني للمنزل	٨٤,٢٢ ١١٠٠/٥	JE
ماكينات غسيل للمنزل	٨٤,٥١ ٤٠٩١/٢	JE
الفران غاز ووقود	٧٣,٢١ ٨١٣١/٨	JE
الفران تعمل على الوقود المسائل	٧٣,٢١ ٨٢١٠/٠	JE
أجهزة كهربائية للتدفئة	٨٥,١٦ ٢٠٠٠	
رديترات التدفئة من نوع غير صناعي	٢١٩٠/٤	JE
أجهزة تدفئة أخرى بحجم أقل من ٥٠٠٠ واط	٢٩٩٠/٤	JE
الفران كهربائية، الفرن للطبخ، اطق الطبخ،	٨٥,١٦ ٦٠٩٠/٢	JE
اقرص للخلي، شوايت من نوع منزلي	٧٣,٢١ ١١١١/٧	JE
أجهزة غاز ووقود للطبخ من النوع المنزلي		
تلفزيونات ملونة	٨٥,٢٨ ١٠٠٠	JE

تلفزيونات ابيض واسود ونواع اخرى من	٢٠٠٠	٨٥,٢٨
		JE
تلفزيونات المونوكروم		
لجهاز تكييف (air conditioners)		٨٤,١٥
		JE
من النوع المنزلي		
	١٠٩٠/٢	
	٨١٩٠/٣	
ثلاجات وفريزرات من النوع المنزلي		٨٤,١٨
		JE
	١٠٢٠	
	٢٠٠٠	
	٣٠١٠/٢	
	٤٠١٠/١	

بضائع سيتم بحثها من خلال اللجنة الفرعية المشتركة

حليب جاف
اصناف حيوانات
ادوات صحية
لواحق زجاجة
برونولات المنيوم

القائمة أ(٢)
(وفقاً للمادة الثالثة بند ٢ أ(٢))

البيان	الصنف والرقم
سكر مستخرج من قصب السكر أو الشمندر	١٧,٠١
وسكر صلب منقى كيميائياً	
سكر مستخرج من قصب السكر	١١٠٠/٩
سكر مستخرج من الشمندر	١٢٠٠/٧
سكر من نوع آخر، مضاف إليه مواد لتغيير الطعم واللون	٩١٠٠/١
أنواع أخرى	٩٩٩٠/٥
أرز	١٠,٠٦
أرز بالقشرة (غير مقشر أو خام)	١٠٠٠/٥
أرز بني مقشر	٢٠٠٠/٤
أرز مطحون جزئياً أو مطحون كلياً	٣٠٠٠/٣
(Polished or glazed)	
أرز مكسور	٤٠٠٠/٢
بقوليات بالقشر، بدون قشر، لومجروش	٠٧,١٣
فاصولياء (Vigna spp., Phaseolus spp)	٣٠٠٠
فاصولياء من فصيلة	٣١٠٠/٣
Vigna radiata (L.) Wilczek أو	
(Vigna Mungo (L.) Hepper	

فاصولياء حمراء من الحجم الصغير (Phaseolus أو Vigna angularis)	٣٢٠٠/١	
فاصولياء (Kidney) بالاضافة الى البازيلاء البيضاء (Phaseolus Vulgaris)	٣٣٠٠/٩	
أنواع اخرى	٣٩٠٠/٦	
عص	٤٠٠٠/٤	
فاصولياء (Broad and horse beans)	٥٠٠٠/٣	٠٧,١٣
قطن خام غير ممشط	٥٢,٠١	/٩
أمح و Meslin	١٠,٠١	
أمح وطحين ال Meslin	١١,٠١/٥	
ذرة (Maize)	٩٠٠٠/٩	١٠,٠٥
غنم حي	١٠٠٠/٩	٠١,٠٤
رمل (Silica and quartz)	١٠٠٠/٥	٢٥,٠٥
جاودار Rye	١٠,٠٢	/٥
شعير	١٠,٠٣	/٣
قهوة غير محمصة	١٠٠٠	٠٩,٠١
قهوة مع كافيين، غير مطحونة	١١٢٠/٤	
قهوة مع كافيين	١٢٢٠/٧	
شاي بنبوات ترن لكتر من ٣ كغم	٠٩,٠٢	

	٢٠٠٠/٥	
	٤٠٠٠/٣	
ككولو، حب او مطحون، ني او محمص		١٨,٠١
		/٠
زيت بنور النخيل وزيت الباباسي (برازيلي)	٢٠٠٠	١٥,١٣
زيوت للأكل/خام	٢١١٠/٦	
زيوت للأكل غير سائلة	٢٩١١/٧	
أنواع أخرى من زيوت الأكل	٢٩٢١/٦	
لحم بقري طازج او مهرد		٠٢,٠١
لحم بقري مجمد		٠٢,٠٢
حبوب السمسم	٤٠٠٠/٦	١٢,٠٧

بالرجوع إلى الملحق الرابع، المادة الثانية البند ٣ من الاتفاقية فيمقتور الفلسطينين استيراد البضائع المذكورة اعلاه للمناطق خلال ثلاثة اشهر بعد توقيع الاتفاقية وبناءا على الكميات المحددة في اللاحة المرفقة.

جدول ملحق بالقائمة أ(١)
(وفقاً للمادة الثالثة بند ٢ أ(١))

للتعرفه	الصنف*	البيان	الكمية سنويا	بالطن كل ٣ أشهر
١٧,٠١		سكر مستخرج من قصب السكر أو للشمندر	٢٥,٠٠٠	٦,٢٠٠
١١٠٠/٩		ويسكر صلب منقى كيميائيا سكر مستخرج من قصب السكر سكر مستخرج من الشمندر		
١٢٠٠/ ٧				
٩١٠٠/ ١		سكر من نوع آخر، مضاف إليه مواد لتغيير الطعم واللون أنواع أخرى		
٩٩٩٠/ ٥				
١٠,٠٦		أرز	٢٠,٠٠٠	٥٠٠٠
١٠٠٠/ ٥		أرز بالقشرة (غير مقشر أو خام)		
٢٠٠٠/ ٤		أرز بني مقشر		
٣٠٠٠/ ٣		أرز مطحون جزئيا أو مطحون كليا		

		ed)	or glaz	(Polish
				ed
		أرز مكسور	٤٠٠٠/	٢
٥٠٠	٢,٠٠٠	بقوليات بالقشر، بدون قشر، أو مجروش	٠٧,١٣	
		فاصولياء (Vigna spp., Phaseolus spp)	٣٠٠٠	
		فاصولياء من فصيلة	٣١٠٠/	٣
		Wilczek)	sta (L.)	Vigna radi
		أو (Vigna Mungo (L.) Hepper		
		فاصولياء حمراء من الحجم الصغير	٣٢٠٠/	١
		(Phaseolus	ularis)	Vigna ang
		فاصولياء (Kidney) بالاضافة الى	٣٣٠٠/	٩
		البازيلاء البيضاء		
		s)	Vulgari	(Phaseo lus
		أنواع أخرى	٣٩٠٠/	٦
		عس	٤٠٠٠/	٤

١,١٠٠	٤,٥٠٠	فاصولياء (Broad and horse beans)	٠٧,١٣	٥٠٠٠/
				٣
(a)	(a)	قطن خام غير ممشط		٥٢,٠١
				/٩
٣٠٠	١,٢٠٠	ذرة (Maize)	١٠,٠٥	٩٠٠٠/
				٩
١٢٥	٥٠٠	لين جميد	٠٠٤,٠٦	٩٠٠٠/
				٠ ٥
٣٠٠٠	٥٠٠٠	رأس	٠١,٠٤	١٠٠٠/
				٩
(a)	(a)	رمل (Silica and quartz)	٢٥,٠٥	١٠٠٠/
				٥
(a)	(a)	جاودار Rye		١٠,٠٢
				/٥
٩,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	شعير		١٠,٠٣
				/٣
		(المنيوم غير مصنع		٧٦,٠١
		(المنيوم بدون معادن اخرى		١٠٠٠/
				٧
		(المنيوم مخلوط مع معادن اخرى		٢٠٠٠/
				٦
١,٠٠٠	٤,٠٠٠	(فضائل الالمنيوم		٧٦,٠٢
				/٦
		(بونرة ورقائق		٧٦,٠٣

(بودرة (non-lamellar structure)	١٠٠٠/	٣	
(بودرة (Lamellar structure) ورقائق	٢٠٠٠/	٢	
كالكرو، حطب أو مطحون، ني أو محمص	١٨,٠١	/٠	
٥٠,٠٠٠ ١٥٠,٠٠٠ (٥)	اسمنت	٢٥,٢٣	
مخلفات الاسمنت (clinker) غير ابيض	١٠٩٠/٩	JE	
اسمنت من نوع Portland غير ابيض	٢٩٠٠	JE	
٨,٠٠٠ ٢٤,٠٠٠ (٥)	حديد او فولاذ صاف: قضبان واسلاك		
	حديد او فولاذ صاف بشكل اخدود	١٠٠٠/١	٧٢,١٣
			JE
	او مشوه بسبب عملية اللف	٢٠٠٠/٨	٧٢,١٤
			JE
	حديد او فولاذ صاف بشكل اخدود او مشوه بسبب عملية اللف		
	اسمدة معدنية او كيمياوية (فوسفاتية)	٣١,٠٤	
			JE
	موير فوسفات	١٠٠٠/٨	
	خبث، جفاء (ما يتخلف عند صهر للمعادن)	٢٠٠٠/٧	

		(أنواع أخرى	٩٠٠٠/٠	
		(اسمدة محنّية أو كيميائية (بوتاسية)		٣١,٠٤
					JE
٢,٠٠٠	٦,٠٠٠ (C)	(Caranallite, Sylvite وغيرها	١٠٠٠/٦	
		(من املاح البوتاسيوم الخام		
		(Potassium Chloride	٢٠٠٠/٥	
		(Potassium Suphate	٣٠٠٠	
		(Magnesium Suphate	٩٠١٠	
		(أنواع أخرى	٩٠٩٠/٩	
		(اسمدة محنّية أو كيميائية تحتوي على	٦٠٠٠/٨	١,٠٥JE
		(عصري تسميد الفوسفور والبوتاسيوم		
١,٤٠٠	٥,٦٠٠		زيت بذور النخيل الياباسي	٢٠٠٠	١٥,١٣
			(برازيلي)		
			زيوت للأكل/خام	٢١١٠/٦	
			زيوت للأكل غير سائلة	٢٩١١/٧	
			أنواع أخرى من زيوت الأكل	٢٩٢١/٦	
(b)	(b)		سجاد، اغطية للأرض منسوجة إما	١٠٠٠/٥	٥٧,٠٢
			من خصل،		JE
			أو من كتل قطنية من نوع		
			(Kelem, Schumacks, Karamanie)		
			وأنواع أخرى من البساط المصنوع		
			يدويا		
(d)	Units				
		(ماكينات غسيل الاوتاي	١١٠٠/٥	٨٤,٢٢
					JE
٧٥٠	٣,٠٠٠	(للمنازل		

		(ماكنت غسيل للمنزل	٤٠٩١/٢	٨٤,٥١	
						JE
		(فرن غاز ووقود	٨١٣١/٨	٧٣,٢١	
						JE
		(فرن تعمل على الوقود المسائل	٨٢١٠/٠	٧٣,٢١	
						JE
٧٥٠	٢,٠٠٠	(لجهاز كهربائية للتدفئة	٢٠٠٠	٨٥,١٦	
		(رديترات التدفئة من نوع غير صناعي	٢١٩٠/٤		JE
		(لجهاز تدفئة أخرى بحجم أقل من ٥٠٠٠ واط	٢١٩٠/٤		JE
		(فرن كهربائية، لفرن الطبخ، اطلاق	٦٠٩٠/٢	٨٥,١٦	
						JE
٥٠٠	٢,٠٠٠	(الطبخ، قراص للخلي، شوايات من نوع منزلي			
		(اجهزة غاز ووقود للطبخ من النوع المنزلي	١١١١/٧	٧٣,٢١	
						JE
		(تلفزيونات ملونة	١٠٠٠	٨٥,٢٨	
						JE
٧٥٠	٢,٠٠٠	(تلفزيونات ابيض واسود وانواع اخرى	٢٠٠٠	٨٥,٢٨	
						JE
		(من تلفزيونات المونوكروم			
			أجهزة تكييف (air conditioners)		٨٤,١٥	
						JE
٢٥٠	١,٠٠٠		من النوع المنزلي			
				١٠٩٠/٢		

٨١٩٠/٣

٢٥٠	١,٠٠٠	ثلاجات وفريزرات من النوع المنزلي	٨٤,١٨
			JE
			١٠٢٠
			٢٠٠٠
			٣٠١٠/٢
			٤٠١٠/١

-
- الأصناف المعطاة JE ممكن استيرادها فقط من الأردن ومصر.
- (a) الكميات سيوافق عليها بناءا على المتطلبات الفلسطينية المثبتة.
- (b) من أجل مناقشتها باللجنة الفرعية المشتركة.
- (c) ٥٠٪ من الاحتياجات المقكرة للسوق.
- (d) ارقام ثابتة وموافق عليها.

جدول ملحق بالقائمة أ(٢)
(وفقاً للمادة الثالثة بند ٢ أ(٢))

التعريف	الصفة	البيان	الكمية	بالطن كل
			سنويا	٣ أشهر
١٧,٠١		سكر مستخرج من قصب السكر أو لشمندر	٢٥,٠٠٠	٦,٣٠٠
		وسكر صلب منقى كيميائيا		
١١٠٠/٩		سكر مستخرج من قصب السكر		
١٢٠٠/٧		سكر مستخرج من الشمندر		
٩١٠٠/١		سكر من نوع آخر، مضاف إليه مواد لتغيير الطعم واللون		
٩٩٩٠/٥		أنواع أخرى		
١٠,٠٦		أرز	٢٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
١٠٠٠/٥		أرز بالقشرة (غير مقشر أو خام)		
٢٠٠٠/٤		أرز بني مقشر		
٣٠٠٠/٣		أرز مطحون جزئيا أو مطحون كليا		
		(Polished or glazed)		
٤٠٠٠/٢		أرز مكسور		
٠٧,١٣		بقوايات بالقشر، بدون قشر، بومجروش	٢,٠٠٠	٥٠٠
	٣٠٠٠	فاصولياء (Vigna spp., Phaseolus spp.)		
٣١٠٠/٣		فاصولياء من فصيلة		
		أو Vigna radiata (L.) Wilczek		
		(Vigna Mungo (L.) Hepper		

٣٢٠٠/١	فاصولياء حمراء من الحجم الصغير		
	(Phaseoulus او Vigna angularis)		
٣٣٠٠/٩	فاصولياء (Kidney) بالاضافة الى		
	البازيلاء		
	البيضاء (Phaseolus Vulgaris)		
٣٩٠٠/٦	انواع اخرى		
٤٠٠٠/٤	عدم		
٠٧,١٣	٥٠٠٠/٣	فاصولياء (Broad and horse beans)	٤,٥٠٠
	٥٢,٠١/٩	قطن خلم غير مشط	(a)
		قمح و Meslin (c)	١٠,٠١
		قمح وطحين ال Meslin (c)	١١,٠١
		/٥	
١٠,٠٥	٩٠٠٠/٩	ذرة (Maize)	١,٢٠٠
ex. ٤,٠	٩٠٠٠/٠	ابن جميد	١٢٥
٦			
٠٧,٠٤	١٠٠٠/٩	غنم حي (b)	٣,٠٠٠ راس
٢٥,٠٥	١٠٠٠/٥	رمل (Silica and quartz)	(a)
١٠,٠٢		جاودار Rye	(a)
/٥			
١٠,٠٣		شعير	٩,٠٠٠
/٣			
٠٩,٠١	١٠٠٠	قهوة غير محمصة	٢,٢٠٠
١١٢٠/٤		قهوة مع كاتيين، غير مطحونة	٥٥٠
١٢٢٠/٢		قهوة مع كاتيين	
٠٩,٠٢		شاي بعبوات تزن اكثر من ٣ كغم	٤٠٠
			١٠٠

٢٠٠٠/٥

٤٠٠٠/

٣

(a)	(a)	ككلاو، حب او مطحون، ني او محمص	١٨,٠١	/٠
١,٥٠٠	٥,٦٠٠	زيت بنور التخييل وزيت الباباسي (برازيلي)	٢٠٠٠	١٥,١٣
		زيت للاكل/خام	٢١١٠/٦	
		زيت للاكل غير سائلة	٢٩١١/٧	
		لنواع اخرى من زيت الاكل	٢٩٢١/٦	
	(لحم بقري طازج او مبرد	٠٢,٠١	
١,٥٠٠	٥,٠٠٠	(
	(لحم بقري مجمد	٠٢,٠٢	
١,٠٠٠	٢,٠٠٠	حبوب السمسم	٤٠٠٠/٦	١٢,٠٧

(a) الكميات سيوافق عليها بناءا على المتطلبات الفلسطينية المثبتة.

(b) من اجل مناقشتها باللجنة الفرعية المشتركة.

(c) من اجل بحثها مع الولايات المتحدة ومن ثم مناقشتها في اللجنة الفرعية المشتركة.

اللقائمة ب
(وفقاً للمادة ٣ بند ٤)

النوع	الرقم	
١- أجهزة للبناء واعمال التربة		
جولفات	٨٤,٢٩	
جولفات وآلات لتسوية التربة	١٠٠٠	
تسوية مسلكه ومدرجات	١٠٠٠/١	
انواع اخرى	١٩٠٠/٣	
آلات اتمهيد وتسوية الارض	٢٠٠٠/١	
كشطلات (Scrapers)	٣٠٠٠/١	
مخحلات ومرداسات لرض التربة	٤٠٠٠/٩	
خطارات ومجارف للتحميل	٥٠٠٠	
مجارف امامية للتحميل	٥١٠٠/٦	

٢- أجهزة لصناعة النسيج

رؤوس ملاكات الحليكة	٨٤,٤٦	
رؤوس لحليكة قماش لا يتعدى عرضه ٣٠ سم	١٠٠٠/٦	
رؤوس لحليكة قماش عرضه اكثر من ٣٠ سم من النوع المكوكي	٢٠٠٠	
لؤل تعمل آليا	٢١٠٠/٣	
لواع اخرى	٢٩٠٠/٦	
رؤوس لحليكة قماش بعرض اكثر من...	٣٠٠٠/٤	

ماكنت خياطة	٨٤,٥٢	
ماكنت خياطة من النوع المنزلي	١٠٠٠	
ماكنت برؤوس لا يتعدى وزنها ١٦ كغم	١٠١٠/٧	
ماكنت برؤوس وزنها أكثر من ١٦ كغم	١٠٢٠/٧	
لكن أقل من ١٨,٥ كغم		
ماكنت لا يتعدى وزنها ٥٠٠ غم وتحمل باليد عند استخدامها	١٠٣٠/١	
أنواع أخرى	١٠٩٠/٥	
ماكنت خياطة أخرى	٢٠٠٠	
وحدات لوفوماتيكية	٢١٠٠	
ماكنت ورؤوسها من النوع الذي يستخدم فقط	٢١٠٠/٠	
لخياطة الأزرار، العروات، صناعة الثياب، صناعة القفازات أو من أجل خياطة الأكياس. كذلك ماكنت ورؤوسها التي تم ترخيصها من قبل المدير العام لوزارة الصناعة والتجارة والتي حددت فقط من أجل الرسم أو التخطيط.		
ماكنت ذات رؤوس لا يتعدى وزنها ١٦ كغم	٢١١٠/٩	
ماكنت ذات رؤوس وزنها أكثر من ١٦ كغم ولكن أقل من ١٨,٥ كغم	٢١٣٠/٨	
أنواع أخرى	١١٩٠/٢	
أنواع أخرى	٨٤,٥٢	
ماكنت ورؤوسها من النوع الذي يستخدم فقط لخياطة الأزرار، العروات، صناعة الثياب، صناعة القفازات أو من أجل خياطة الأكياس.	٢٩٠٠	
ماكنت ورؤوسها من النوع الذي يستخدم فقط لخياطة الأزرار، العروات، صناعة الثياب، صناعة القفازات أو من أجل خياطة الأكياس.	٢٩١٠/٣	

كذلك ملكات ورؤوسها التي تم ترخيصها
من قبل المدير العام لوزارة الصناعة
والتجارة والتي حدثت فقط من أجل الرسم
أو التخطيط.

ملكات ذات رؤوس لا يتعدى وزنها ١٦ كغم	٢٩٢٠/٢
ملكات ذات رؤوس وزنها أكثر من ١٦ كغم ولكن أقل من ١٨,٥ كغم	٢٩٣٠/١
ملكات لا يتعدى وزنها ٥٠٠ غم وتحمل بالبند عند استخدامها	٢٩٤٠/٠
أنواع أخرى	٢٩٤٠/٠
أبر ملكات الخيطة	٣٠٠٠/٢
قواعد وإغلية للثلاث المستخدم لملكات الخيطة والقطع الملزمة لها	٤٠٠٠/١
قطع أخرى لملكات الخيطة	٩٠٠٠
ألزع من الألمنيوم مصبوبة بواسطة الضغط للملكات والرؤوس المذكورة	٩٠١٠
تحت الأرقام ١٠١٠, ٢١٢٠, ٢٩٢٠ وقطعها الداخلية	
وقطعها على شرط أن لا تكون هذه الألزع قد تعرضت للمعالجة بعد صبها	
ألزع بدون قطعها الداخلية	٩٠١١/٣
قطع	٩٠١٩/٦
قطع أخرى لملكات الخيطة ورؤوسها	٩٠٢٠/٤
أخيطة النسيج والبضائع للنسججة الأخرى	
رؤوس لا يتعدى وزنها ١٦ كغم وقطع ملزمة لها	٩٠٤٠/٢
أنواع أخرى	٩٠٩٠/٧

ملكات لتحضير خيوط أو الياف النسيج

٨٤,٤٥

ملكات لتحضير خيوط النسيج	١٠٠٠
آلات تصريح النسيج	١١٠٠/٦

آلات تمشيط النسيج	١٢٠٠/٤
آلات للرسم	١٣٠٠/٤
آلات أخرى	١٩٠٠/٩
ماكينات الغزل	٢٠٠٠/٧
ماكينات قتل أو لف النسيج	٣٠٠٠/٦
ماكينات لف وتعليق النسيج للتجفيف	٤٠٠٠/٥
الوابع اخرى	٩٠٠٠/٠

أزيومات ومحاك	٨٣,٠٨
مشبك وعراوي	١٠٠٠
خطافات أو مشبك	١٠٢٠/٦
أنواع أخرى	١٠٩٠/٩
برشوم ذو شعبتين أو الأنبوية	٢٠٠٠
برشوم أنبوبية	٢٠١٠/٦
أنواع أخرى	٢٠٩٠/٨
أنواع أخرى بضمنها قطع	٩٠٠٠

٣- ثلاجات من النوع التجاري

ثلاجات وفريزرات	٨٤,١٨
تجارية أو صناعية	١٠١٠
أنواع أخرى غير منزلية	١٠٩٠
٦٩٥٠	
٦٩٩١	
٦٩٩٢	
٦٩٩٣	
٦٩٩٤	
٦٩٩٦	
٦٩٩٧	

٤- آلات زراعية

ادوات يدوية للزراعة (باستثناء مجزات التقليم)	٨٢,٠١
شوك (مذراة)	٢٠٠٠/٤
معاول، منلكش، فؤوس وشمشاط	٣٠٠٠/٣
للتسوية للترية	
فؤوس، مقاضيب وآلات تقطيع مشابهة	٤٠٠٠
مناجل وسلكين للكنن	٤٠١٠/١
أنواع أخرى	٤٠٩٠/٣
مجزات للحولجز، مجزات للتقليم ذات يدن	٦٠٠٠
أو بكرات للرفع من النوع الذي يستعمل للمجزات	٦٠١٠/٩
أنواع أخرى	٦٠٩٠
أنواع أخرى	٦٠٩٩/٢
ادوات يدوية أخرى من النوع المستعمل في الزراعة، البستنة والتحريج	٩٠٠٠/٧
ماكينات الحصاد ولدرس الحطمة	٨٤,٣٣
مجزات اعشاب الحدائق وملاعب الرياضة	١٠٠٠
مجزات تعمل اليها بحيث يكون جهاز القلع فيها يلف على شكل لقي	١١٠٠/٢
أنواع أخرى	١٩٠٠
مجزات عشب تستخدم يدويا أو جزات عشب يدوية	١٩١٠/٤
أنواع أخرى	١٩٩٠/٦

جزرات من قواع اخرى بضمها قضبان	٢٠٠٠/٣	
لدم المقطع لتثبيت الجرار		
ملكيات لمصناعة الكين	٣٠٠٠/٢	
ملكيات لحزم بالات الكين وقش	٤٠٠٠/١	
ملكيات حصاه اخرى؛ وملكيات لدرس	٥٠٠٠	
الحنطة		
ملكيات حصاه ودرس مشتركة	٥١٠٠/٨	
لنواع اخرى من ملكيات درس الحنطة	٥٢٠٠/١	
دراسات وحصادات Root or Tuber	٥٣٠٠/٤	
لنواع اخرى	٥٩٠٠/١	
ملكيات لتنظيف وتصنيف القواصة		
والمقوجات الزراعية الاخرى	٦٠٠٠/٩	
قطع	٩٠٠٠/٦	
ملكيات لحفظ الدواجن		٨٤,٣٦
	٢١٠٠	
	٢٩٠٠	
ملكيات لوتوماتيكية لتنظيف الدواجن		٨٤,٣٦
	٨٠١٠	
ملكيات وقطع زراعية اخرى		٨٤,٣٦
	٨٠٩٠	
	٩١٠٠	
	٩٩٠٠	
محارث		٨٤,٣٢
معاول لازالة الاعشاب وللحلاحة ولتسوية		٨٤,٣٢
الارض		
	٢١٠٠	
	٢٩٠٠	
ملكيات زراعة وبنو الحبوب		٨٤,٣٢

ماكينات لنشر وتوزيع الاسمدة الكيماوية والطبيعية	٣٠٠٠	٨٤,٣٢
ماكينات وقطع اخرى	٤٠٠٠	٨٤,٣٢
	٨٠٠٠	
	٩٠٠٠	

٥- أدوات كهربائية

محركات ومولدات كهربائية	٨٥,٠١
-------------------------	-------

أ. محركات حتى وزن ٦٠٠ غم

محركات حتى وزن ٦٠٠ غم	١٠٩١/٧
محركات حتى وزن ٦٠٠ غم	٢٠٩١/٦
محركات حتى وزن ٦٠٠ غم	٥١٩١/٠
محركات حتى وزن ٦٠٠ غم	٦١٩١/٠

٨٥,٠١

محركات فوق ٨ طن

محركات حتى وزن لا يتعدى ٤ طن	٢٠٩٢/٤
محركات حتى وزن لا يتعدى ٤ طن	٥٢١٠/٩
محركات حتى وزن لا يتعدى ٤ طن	٥٣٢٠/٦

ب. مولدات

٣٢٢٠/٠

٢٣١٠
٢٤١١
٦١٢٠
٦٢١١
٦٤١٠
٣١٢٠
٣٢٢٠
٦١١٠

٣١٢٠
٣٢٦٠
٣٤١٩
٦٢١٩
٦٣١٠
٦٤١٩

٦- معدات للأعمال الحجرية

آلات مكنية للأعمال الحجرية	٨٤,٦٤	
ماكينات نشر	١٠٠٠	
ماكينات نشر بحيث يكون وزن كل منها يزيد على ٧٥٠ كغم (يشمل ذلك للتقطيع بقرص دوار)	١٠١٠/٨	
أنواع أخرى	١٠٩٠/٠	
ماكينات للطحن والمصقل	٢٠٠٠	
ماكينات لمعالجة الزجاج على البارد	٢٠٣٠/٥	
أنواع أخرى	٢٠٩٠/٩	
ماكينات أخرى	٩٠٠٠	
ماكينات حفر	٩٠١٠	
ماكينات حفر يتعدى وزن كل منها ٧٥٠ كغم	٩٠١١/٨	
أنواع أخرى	٩٠١٩/١	

مكابس هيدروليكية، وتشمل أيضا مكابس هوائية - ساقلية	٩٠٢٠/٩
ماكينات من اجل التشغيل على البارد	٩٠٣٠
ماكينات من اجل تشغيل الاطارات العنمية (Lens rims)	٩٠٣١/٦
انواع اخرى	٩٠٣٩/٩
ماكينات لتطعيم وتلميع الاسفلت او اي اسطح	٩٠٤٠/٧
اسمقنية لو من اجل تلميع البلاط	
انواع اخرى	٩٠٩٠/٢

٧- آلات وسائل نقل

مقدم (Heading)	٨٤,٢٧
شاحنات ذاتية الحركة تعمل بمحرك كهربائي	١٠٠٠
رافعات شوكية (Fork lift trucks)	١٠١٠
رافعات شوكية بقوة تزيد عن ٥ طن	١٠١١/٣
لنواع اخرى	١٠١٩/٦
انواع اخرى	١٠٩٠/٧
عربات ذاتية الحركة من نوع اخر	٢٠٠٠
رافعات شوكية	٢٠١٠
رافعات شوكية بقوة تزيد عن ٥ طن	٢٠١١/٢
لنواع اخرى	٢٠١٩/٥
لنواع اخرى	٢٠٩٠/٦
شاحنات اخرى	٩٠٠٠/٨
آلات للحمل والنقل	٨٤,٢٨
رافعات ورافعات بالونديس (Skip hoists)	١٠٠٠
رافعات تركيب مؤقتة في البناء	١٠١٠/٣
لنواع اخرى	١٠٩٠/٥
مصاعد ونقلات (Conveyors) تعمل هوائيا	٢٠٠٠

ناقلات هوائية	٢٠١٠/٢	
مصاعد	٢٠٩٠/٤	
مصاعد وناقلات البضائع والمواد مستمرة الحركة		٣٠٠٠
مصاعد وناقلات للاستخدام تحت الأرض	٣١٠٠	
مصاعد	٣١١٠/٩	
ناقلات	٣١٩٠/١	
أنواع أخرى من القوالب (Bucket type)		٣٢٠٠
مصاعد	٣٢١٠/٧	
ناقلات	٣٢٩٠/٩	
أنواع أخرى تعمل بالانضاط (Belt type)		٣٣٠٠
مصاعد	٣٣١٠/٥	
ناقلات	٣٣٩٠/٧	
أنواع أخرى		٣٩٠٠
مصاعد	٣٩١٠/٢	
ناقلات	٣٩٩٠/٤	
أدراج كهربائية مساومات متحركة		٤٠٠٠/١
عربات دفعية للمناجم، قطارات، حواجز للقاطرات،		٥٠٠٠
عربات قاذبة، وأنواع مشابهة لمعدات استعمال		
عربات القطار		
عربات دفعية للمناجم، قطارات... الخ تعمل	٥٠١٠/٩	
هيدرولوكيا		
أنواع أخرى	٥٠٩٠/١	
تفريكات، كوابل لسحب قطارات للترالج،		٦٠٠٠/٩
معدات لجر السكك الحديدية المعطلة		
مركبات أخرى		٩٠٠٠
منصات صغيرة من أجل تثبيت وتشغيل الكاميرات	٩٠١٠/٥	
السينماتوغرافية		
منصات صغيرة من أجل تثبيت وتشغيل الكاميرات	٩٠٢٠/٤	
السينماتوغرافية تعمل هيدرولوكيا		
أنواع أخرى	٩٠٩٠	
أنواع تستخدم للتربة، للحجارة، بناء الشوارع	٩٠٩١/٥	
أو لأعمال البناء		
أنواع أخرى	٩٠٩٩/٨	

آلات أخرى لنقل وتمهيد اتناق المناجم	٨٤,٣٠
آلات لدق واستخراج الركائز الأساسية	١٠٠٠/٠
(Pile drivers and pile extractors)	
جرافات ونفخات للتلوج	٢٠٠٠/٩
ماكينات للالتفاف وقطع الفحم والحجارة والصخور	٣٠٠٠
ماكينات للالتفاف وقطع الفحم والحجارة والصخور	٣١٠٠/٦
تعمل بقوة ذاتية	
انواع اخرى	٣٩٠٠/٩
ماكينات اخرى للحفر والحفر العمودي	٤٠٠٠
ماكينات اخرى للحفر والحفر العمودي تعمل	٤١٠٠/٥
بقوة ذاتية	
انواع اخرى	٤٩٠٠/٨
ماكينات اخرى تعمل بقوة ذاتية	٥٠٠٠/٦
ماكينات اخرى لا تعمل بقوة ذاتية	٦٠٠٠
ماكينات رص وتلييد	٦١٠٠/٣
مكشطات	٦٢٠٠/١
انواع اخرى	٦٩٠٠/٦
معدات للتصليح اليدوي تعمل هوائيا لو آليا	٨١,٦٧
معدات تعمل هوائيا	١٠٠٠
من النوع الذي يدور محوريا (ويشمل ذلك الدق	١١٠٠/٠
والدوران المحوري) (Rotary type)	
انواع اخرى	١٩٠٠/٣
انواع اخرى	٨٠٠٠
مناشير جزير	٨١٠٠/٣
انواع اخرى	٨٩٠٠/٦
لقطع	٩٠٠٠

٨- مستحضرات صيدلية

غدد واعضاء اخرى لاستعمالات العلاجات العضوية، المجففة،	٣٠,٠٠١
--	--------

المسحوقة او غير المسحوقة؛ مستخرجات الغدد او اعضاء اخرى او افرازاتها من اجل الاستخدامات العلاجية المعنوية؛		
(Heperin) واملأها؛ او مواد حيوانية او بشرية محضرة للاستخدامات العلاجية او الوقائية، ليست محددة او مشمولة في مكان اخر		
غدد واطعاء اخرى مجففة او مسحوقة او غير مسحوقة	١٠٠٠/٤	
مستخرجات الغدد او اعضاء اخرى او افرازاتها	٢٠٠٠/٣	
غير ذلك	٩٠٠٠	
عظم بشري، اعضاء او انسجة للزراعة	٩٠١٠/٥	
غير ذلك	٩٠٩٠/٧	
دم بشري، دم حيواني محضر للاستخدامات علاجية، وقائية او تشخيصية؛ امصال مضادة او اجزاء اخرى من الدم؛ لقاحات.		٣٠١٠٢
سموم وزراعة لكائنات حية مجهرية (باستثناء الفيروسات) ومنتجات مشابهة		
امصال مضادة واجزاء دم اخرى:	١٠٠٠	
Tetnus immune globulin human (مضادلات بروتينية بشرية للكزاز)	١٠١٠/١	
انواع اخرى	١٠٩٠/٣	
لقاحات للادوية البشرية	٢٠٠٠/١	
لقاحات للادوية الحيوانية	٣٠٠٠	
لقاحات لأمراض الرجل والقدم	٣١٠٠/٨	
غير ذلك	٣٩٠٠/١	
غير ذلك	٩٠٠٠	
اشياء اخرى ممن لا تنقل بكميات او المغلفة من النوع المباع بالمفرق، مستورد بموجب المذكرة العام لوزارة الصحة	٩٠١٠/٣	
مضاد للسموم او الالتهاب، ادوية السل (Tuberculin)	٩٠٢٠/٢	
فيروس الجرب (Rat virus)		
غير ذلك	٩٠٩٠/٥	
ادوية علاجية (باستثناء تلك المرصدة تحت ارقام		٣٠٠٠٣

٣٠٠٠٣، ٣٠٠٠٥، ٣٠٠٠٦، ٣٠٠٠٧) المكونة من جزئين او اكثر	
والتي خلطت لاستخدامات علاجية ووقائية، والتي لا تقاس	
بكميات او بشكل معبأ للبيع المفرق	
(١٠١٠
(٢٠١٠
(ادوية صودق عليها من قبل مدير عام وزارة الصحة او	٣١١٠
(وزارة الزراعة والتي لا تكون من نوع المنتج في اسرائيل	٣٩١٠
(او ان يكون بديلا عن علاجات مشابهة	٤٠١٠
(٩٠١٠
٣٠٠٠٤ ادوية علاجية (باستثناء تلك المرقمة تحت ارقام	
٣٠٠٠٣، ٣٠٠٠٥، ٣٠٠٠٦، ٣٠٠٠٧) مكونة من بضائع مخلوطة	
او غير مخلوطة لاستخدامات علاجية او وقائية،	
موجودة في جرد محدده او بشكل معبأ للبيع المفرق	
(١٠١٠
(٢٠١٠
(ادوية صودقت عليها من قبل مدير عام وزارة الصحة	٣١١٠
(او وزارة الزراعة والتي لا تكون من نوع المنتج في	٣٩١٠
(اسرائيل او ان يكون بديلا عن علاجات مشابهة	٤٠١٠
(٩٠١٠
تربينات (Turbines)	٨٤٠٦
تربينات	١٠٠٠
تربينات للتسيير البحري	١١٠٠/٨
انواع اخرى	١٩٠٠/١
قطع	٩٠٠٠/٢
تربينات هيدرولوكية	٨٤٠١٠
تربينات هيدرولوكية او قواير	١٠٠٠
بقوة لا تتعدى ١٠٠٠ كيلو واط	١٠٠٠/٠
بقوة تتعدى ١٠٠٠ كيلو واط ولكن لا تتعدى	١٢٠٠/٨
١٠٠٠٠ كيلو واط	

بقوة تتعدى ١٠,٠٠٠ كيلو واط تطوع	١٣٠٠/٦	٩٠٠٠/٤	
مضخات هواء، باستثناء المرواح ولجزاء ثانوية		٨٤,١٤	
مضخات تفريغ		١٠٠٠/٤	
مضخات هواء تستخدم باليد أو بالرجل		٢٠٠٠/٣	
كومبراسرات من النوع المستخدم في معدات التتليج		٣٠٠٠	
كومبراسرات محكمة أو محكمة جزئياً	٣٠١٠/١		
أنواع أخرى بما فيها كومبراسرات من النوع المفتوح (Open-type compressors)	٣٠٩٠		
من النوع الذي يزن (بدون جهاز التشغيل) أكثر	٣٠٩١/١		
من ١٠٠ كغم لوضعه في منشأة صناعية والتي تستخدم في عملية التصنيع، بشرط أن تكون الكومبراسرات التي تعمل بمحرك كهربائي مستوردة بدون المحرك الكهربائي (cond)			
من النوع الذي يوضع في مخازن تبريد أو في مخازن سعتها ١٠٠٠ متر مكعب أو أكثر وبشرط أن تتوفر الشروط التالية:	٣٠٩٢/٩		
١- الكومبراسرات تستخدم فقط لمخازن التبريد؛			
٢- الوزن الصافي (بدون الجهاز) يتعدى ٣٠٠ كغم؛			
٣- أن لا تكون الكومبراسرات مجهزة بجهاز تشغيل كهربائي (cond).			
الوزن الصافي (بدون جهاز التشغيل) يتعدى ٥٠٠ كغم، باستثناء تلك المحددة تحت أرقام ٣٠٩٢، ٣٠٩١	٣٠٩٣/٧		
أنواع أخرى	٣٠٩٩/٤		
كومبراسرات هواء مثبتة على هيكل متحركة للسحب مرواح		٤٠٠٠/١	
أبراج مزج الهواء من النوع المستخدم في عملية المحاصيل من الصقيع	٥٩١٠/٠	٥٠٠٠	
مرواح لا يتجاوز وزنها ٥٠٠ غم	٥٩٢٠/٩		

مرلوح وزن كل منها اكثر من ١٠٠٠ كغم	٥٩٣٠/٨	
قواح اخرى	٥٩٩٠	
مرلوح من القواح المستخدم لتبريد محركات السيارات باستثناء التراكتورات، الرالعات الشوكية، خلاطات الاممات، العربات التي تسير على المكك والسيارات العسكرية المدرعة	٥٩٩١/٠	
مرلوح تعمل على محركات بسعة ١٢ فوات وليست لانواع تستخدم في تبريد محركات السيارات	٥٩٩٢	
قواح اخرى	٥٩٩٩/٣	
اضطية طرفها الاقني لا يتعدى طوله ١٢٠سم		٦٠٠٠
جاسعات البخار او شفاطات المطلق من القواح المنزلي	٦٠١٠/٨	
قواح اخرى	٦٠٩٠/٠	
قواح اخرى		٨٠٠٠
قواح محركات تعمل بالاحتراق الداخلي	٨٠١٠	
خصيصا لتراكتورات، الرالعات الشوكية والعربات التي تسير على المكك والسيارات العسكرية المدرعة	٨٠١١/٤	
قواح اخرى	٨٠١٩/٧	
الانواع المجهزة باجهزة تشغيل (على سبيل المثال محرك كهربائي)	٨٠٢٠	
من القواح الذي يزيد وزنه على ٦٠ كغم	٨٠٢١/٣	
من القواح الذي يزيد وزنه على ٦٠٠ كغم لكن لا يتعدى ٦٠٠٠ كغم وباستثناء تلك المحددة تحت الارقم ٨٠٢٣، ٨٠٢٤	٨٠٢٢/١	
من القواح الذي يكون وزنه الشامل ٣٠٠٠ كغم ولكن لا يتعدى ٦٠٠٠ كغم والمثبت في مصانع ومستخدم في العملية التصنيعية (cond)	٨٠٢٣/٩	
كومبرسات هواة مجهزة بمحركات كهربائية للتشغيل بحيث يكون وزنها اكثر من ٦٥٠ كغم وبشرط ان تأخذ عملية الضغط ثلاث مراحل وبحيث يكون ضغط المخرج يتعدى ٢٠٠ وحدة ضغط جوي (atmospheres)	٨٠٢٤/٧	
قواح اخرى	٨٠٢٥/٤	
قواح اخرى	٨٠٩٠	

أنواع لا يتعدى وزنها الصافي ٤٥٠ كغم	٨٠٩١/٦	
أنواع أخرى وزنها أكثر من ٤٥٠ كغم لكن لا يتعدى ٣٠٠٠ كغم	٨٠٩٢/٤	
أنواع أخرى	٨٠٩٩/٩	٩٠٠٠
قطع:		
قطع للصبب للكمبرسرات محكمة أو جزء محكمة والتي لم يجر عليها أي عمل بعد صيها	٩٠١٠/٥	
خلسة للبطائع المحددة تحت رقم ٥٩١٠	٩٠٢٠/٤	
شفرات لمواد بلاستيكية اصطناعية وزن كل منها لا يتجاوز ١٠٠ غم	٩٠٣٠/٣	
خلسة للبطائع المحددة تحت الأرقام ٨٠١٩، ٥٩٩١	٩٠٤٠/٢	
أنواع أخرى	٩٠٩٠/٧	

٩- أجهزة أخرى

بكرات وآلات رالعة باستثناء آلات رفع الخام	٨٤,٢٥	
بكرات وآلات رالعة باستثناء آلات رفع الخام أو آلات الرفع المستخدمة في رفع العربات	١٠٠٠	
من نوع الذي يعمل بمحرك كهربائي	١١٠٠/٨	
أنواع أخرى	١٩٠٠/١	
لجهاز مقامة على لوحة الملجم؛ ونشآت عملت خصيصا للاستخدام تحت الأرض	٢٠٠٠/٩	
ونشآت أخرى؛ رحويات	٣٠٠٠	
ونشآت تعمل بمحرك كهربائي	٣١٠٠	
في حالات يكون فيها الحمل موازنًا بحمل مضاد	٣١١٠	
أنواع أخرى	٣١٩٠	
أنواع أخرى	٣٩٠٠/٩	
رالعات (Jacks) آلات رالعة من المستخدمة لرفع السيارات والعربات	٤٠٠٠	
لجهاز رفع ثابتة من النوع الذي يستخدم في	٤١٠٠/٥	

الكراجات		
رافعات هيدرولوكية	٤٢٠٠	
رافعات هيدرولوكية وقابلات	٤٢١٠/٢	
انواع اخرى	٤٢٩٠/٤	
انواع اخرى	٤٩٠٠/٨	
الفران صناعية غير كهربائية	٨٤,١٧	٨٠٠٠/٠
الفران صناعية كهربائية تزن ١٠٠٠ كغم او اكثر	٨٥,١٤	
	١٠٩٠/٢	
	٢٠١٠/٩	
	٣٠١٠/٨	
	٤٠١٠/٧	
مضخات هواء، باستثناء المراوح واجزاء ثانوية	٨٤,١٤	
مضخات تفريغ	١٠٠٠/٤	
مضخات هواء تستخدم باليد او بالرجل	٢٠٠٠/٣	
كومبراسرات من النوع المستخدم في محلات التثقيب	٣٠٠٠	
كومبراسرات محكمة او محكمة جزئيا	٣٠١٠/	
	١	
انواع اخرى بما فيها كومبراسرات من النوع	٣٠٩٠	
المفتوح (Open-type compressors)		
من النوع الذي يزن (بون جهل التشغيل) اكثر	٣٠٩١/	
	١	
من ١٠٠ كغم لوضعه في منشأة صناعية والتي ستستخدم		
في عملية التصنيع بشرط، ان تكون الكومبراسرات		
التي تعمل بمحرك كهربائي مستوردة بدون المحرك		
الكهربائي (Cond)		

من النوع الذي يوضع في مخازن تبريد او في مخازن سعتها ١٠٠٠ متر مكعب او اكثر وبشرط ان تتوفر الشروط التالية:	٣٠٩٢/ ٩	
١- الكومبراسرات مستخدم فقط لمخازن للتبريد؛		
٢- الوزن الصافي (بدون الجهاز) يتعدى ٣٠٠كغم؛		
٣- ان لا تكون الكومبراسرات مجهزة بجهاز تشغيل كهربائي (Cond).		
الوزن الصافي (بدون جهاز التشغيل) يتعدى ٥٠٠كغم، باستثناء تلك المحددة تحت ارقام ٣٠٩١, ٣٠٩٢،	٣٠٣٩/ ٧	
انواع اخرى	٣٠٩٩/ ٤	
كومبراسرات هواء مثبتة على هياكل متحركة للسحب مرلوح		٤٠٠٠/١ ٥٠٠٠
إبراج مزج الهواء من النوع المستخدم في حماية المحاصيل من الصقيع	٥٩١٠/ ١	
مرلوح لا يتجاوز وزنها ٥٠٠ شم	٥٩٢٠/ ٩	
مرلوح وزن كل منها اكثر من ١٠٠٠ كغم	٥٩٣٠/ ٨	
انواع اخرى	٥٩٩٠	
مرلوح من النوع المستخدم للتبريد محركات السيارات باستثناء الترانزستورات، للرافعات الشوكية، خلاطات الاسمنت، المعينات التي تسيير على السكك والسيارات العسكرية المدرعة	٥٩٩١/ ٥٩٩٢	
مرلوح تعمل على محركات بسعة ١٢ فولت وليست لاقواح تستخدم في تبريد محركات للسيارات	٥٩٩٩/ ٣	
انواع اخرى	٦٠٩٠/ ٨	٦٠٠٠
اضطية طرفها الاثني لا يتعدى طوله ١٢٠ سم جسعت البخار او شفاطت المطبخ من النوع المنزلي	٦٠١٠/ ٨	
انواع اخرى	٦٠٩٠/ ٣	

أنواع أخرى	٨٠٠٠	
أنواع محركات تعمل بالاحتراق الداخلي	٨٠١٠	
خصيصا للتراكاتورات، للرافعات الشوكية والجرافات التي	٨٠١١/	
تسير على السكك والسيارات العسكرية المدرعة	٤	
أنواع أخرى	٨٠١٩/	
	٧	
الأنواع المجهزة بالجهاز تشغيل (على سبيل المثال محرك كهربائي)	٨٠٢٠	
من النوع الذي يزيد وزنه على ٦٠ كغم	٨٠٢١/	
	٣	
من النوع الذي يزيد وزنه على ٦٠٠ كغم لكن لا يتعدى	٨٠٢٢/	
٦٠٠٠ كغم وباستثناء تلك المحددة تحت الأرقام ٨٠٢٤،	١	
٨٠٢٣		
من النوع الذي يكون وزنه الشامل ٣٠٠٠ كغم ولكن لا	٨٠٢٣/	
يتعدى ٦٠٠٠ كغم والمثبت في مصانع ومستخدم في	٩	
العملية التصنيعية (Cond)		
كوميترات هواء مجهزة بمحركات كهربائية للتشغيل	٨٠٢٤/	
بحيث يكون وزنها أكثر من ٦٥٠ كغم ويشترط أن تأخذ	٧	
عملية الضغط ثلاث مراحل وبحيث يكون ضغط المخرج		
يتعدى ٢٠٠ وحدة ضغط جوي (atmospheres)		
أنواع أخرى	٨٠٢٥/	
	٤	
أنواع أخرى	٨٠٩٠	
أنواع لا يتعدى وزنها الصافي ٤٥٠ كغم	٨٠٩١/	
	٦	
أنواع أخرى وزنها أكثر من ٤٥٠ كغم لكن لا يتعدى	٨٠٩٢/	
٣٠٠٠ كغم	٤	
أنواع أخرى	٨٠٩٩/	
	٩	
قطع:	٩٠٠٠	
قطع للصب لكوميترات محكمة أو محكمة جزئيا والتي لم	٩٠١٠/	
يجز عليها أي عمل بعد صيها	٥	

خاصة للبهنات المحددة تحت رقم ٥٩١٠	٩٠٣٠/	
	٤	
شفرات لمواد بلاستيكية اصطناعية ووزن كل منها لا يتجاوز ١٠٠ غم	٩٠٣٠/	
	٣	
خاصة للبهنات المحددة تحت الأرقام ٨٠١٩, ٥٩٩١	٩٠٤٠/	
	٢	
أنواع أخرى	٩٠٩٠/	
	٧	
		٤٨,٣٩
ماكثات لصناعة عجينة من مواد ليفية سيلولوزية	١٠٠٠/١	
ماكثات لصناعة الورق أو الكرتون	٢٠٠٠/٠	
ماكثات لتجهيز الورق أو الكرتون	٣٠٠٠/٩	
قطع:	٩٠٠٠	
قطع لماكثات صناعة للمهينة من مواد ليفية سيلولوزية	٩١٠٠/	
ii	١	
قطع أخرى	٩٩٠٠/	
	٤	
آلات يدوية كهروميكانيكية يكون بداخلها المحرك الكهربائي		٨٥,٠٨
حفارات (drills) على جميع أشكالها:	١٠٠٠	
حفارات بضمنها تلك التي، بعد تبديل بعض الإضافات،	١٠١٠/	
يمكن أن تحول إلى معدات أخرى للنشر، للصقل، للقطط،	٢	
وبشريطة أن يكون وزن هذه الحفارة بدون قاعدتها أو		
الجزءاتها المتغيرة لا يتجاوز ٥ كغم.		
أنواع أخرى	١٠٩٠/	
	٤	
المنظف	٢٠٠٠/٢	
ماكثات غسيل أطباق: ماكثات لغسل وتنظيف العبوات		٨٤,٢٢
والزجاجات: ماكثات لتعبئة، إغلاق وتخزين، تضفية ودمج		
الزجاجات، الطيب، الصناديق، والإكسسوارات غيرها من		
العبوات، ماكثات أخرى لتعبئة واللف، ماكثات لتنويه		
المرطبات		
ماكثات غسيل الأطباق	١٠٠٠	

توابع اخرى (ليس من النوع المنزلي)	١٩٠٠/	
	٨	٨٤,٥١
ماكينات (غير تلك المحددة، تحت رقم ٨٤,٥٠٠ للغسيل		
ماكينات العصر، التنشيف، الكي، مكابس (اضافة إلى مكابس		
الصهر)، تبيض، صباغة آلات للتنشيط، تليس ونقع		
للخيوط، الامسجة، او اية أدوات مصنعة من النسيج وآلات		
لوضع الصمغ على الاقمشة الاساسية او اية أدوات مساعدة		
اخرى تستخدم في صناعة الاغطية الارضية مثل البوليولوم		
(مشمع لقرض الارض)، ماكينات الفلف وماكينات الفرد،		
الطي وقصن الاقمشة المنسججة.		
تنظيف على الجاف (Dry clean)	١٠٠٠/٦	
ماكينات تنظيف	٢٠٠٠	
انواع اخرى	٢٩٠٠	
لنواع من خزانات غسيل للثياب بمسعة ٢٥٠ لتر او اكثر،	٢٩١٠/	
وخاصة اذا تم للتسخين بواسطة البخار او للزيت	٥	
آلات الكي (إضافة إلى مكابس الصهر)		٣٠٠٠
آلات الكي المستخدمة خصيصا في العملية الصناعية في	٣٠١٠/	
مصانع الامسجة	٣	
غير ذلك	٣٠٩٠/	
	٥	
ماكينات غسيل للبيض او صباغة		٤٠٠٠
آلات غسيل خاصة في عمالية الانتاج في مصانع النسيج	٤٠١٠/	
	٢	
غير ذلك	٤٠٩٠	
غير ذلك	٤٠٩٩/	
	٥	
آلات لف، فرد، طي، قص، او تخريم الاقمشة المنسججة		٥٠٠٠/٢
آلات اخرى		٨٠٠٠
عصارات وآلات تجفيف من نوع (Shaker tumbler)	٨٠١٠	
انواع اخرى	٨٠١٩/	
	٩	
انواع اخرى	٨٠٩٠/	

قطع	٩٠٠٠
قطع لمكثات مسجلة تحت الأرقام ٢٠٠٠, ٣٠٠٠, ٨٠١٠	٩٠٧٠/
١٠٠٠	٧
سفندرات معنوية مغطاة باللاستيك أو المطاط أو أي نوع يستخدم في آلات تشطيب للصيغ (Textile finishing machines)	٩٠٣٠/
لوازم أخرى	٩٠٩٠/
	٩

٩ - أخشاب

خشب اللقود، جذوع، أو بكتل خشبية، أو اعصان أو بحزم أو بأشكال مشابهة، أو بشرائح أو جسيمات نجارة أو مخلفات ومخلفات الخشب، لكان ذلك كتلا، أو قوالب، أو قطعاً صغيرة أو أشكالاً مشابهة	٤٤,٠١
خشب اللقود، جذوع، أو بكتل خشبية، أو اعصان أو بحزم أو بأشكال مشابهة	١٠٠٠
جذوع	١٠١٠/٤
أشكال أخرى	١٠٩٠/٦
لخشب من شرائح أو جسيمات	٢٠٠٠
من النوع الصنوبري	٢١٠٠/٢
غير صنوبرية	٢٢٠٠
نجارة أو مخلفات ومخلفات الخشب، لكان ذلك كتلا، أو قوالب، أو قطعاً صغيرة أو أشكالاً مشابهة	٣٠٠٠
جذوع	٣٠١٠/٢
أشكال أخرى	٣٠٩٠/٤
خشب خشن، بلحاء الشجر أو لا، أو خشب للنمغ (Sapwood) أو إذا كان شبه مكعب	٤٤,٠٣
معالجة بالألوان أو بالأصباغ أو بالكريوزوت (Creosote)	١٠٠٠
صناعات خشبية، معالجة بالكريوزوت أو بمسحورات تضم التحلل أو ملح الزرنيخ، للاستخدام للخطوط الكهربائية أو للاتصالات	١٠١٠/٠

نواع اخرى	١٠٩٠/٢	
نواع اخرى من خشب الصفوير		٢٠٠٠
للاستخدام في صناعة الواح القشرة (Cond)	٢٠١٠/٩	
نواع اخرى	٢٠٩٢/١	
نواع اخرى من الاخشاب الاستوائية التالية:		٢٠٠٠
Dark red Meranti, Light red Meranti, and Meranti Bakau	٢١٠٠	
للاستخدام في صناعة الواح القشرة (Cond)	٢١١٠/٦	
نواع اخرى	٢١٩٠/٨	
White Lauan, White Meranti, White Seraya, yellow Meranti and Alan	٢٢٠٠	
للاستخدام في صناعة الواح القشرة (Cond)	٢٢١٠/٤	
نواع اخرى	٢٢٩٠/٦	
Keruing, Ramin, Kapur, Teak, Jonking, Merabu, Jelutong and Keru...	٢٣٠٠	
للاستخدام في صناعة الواح القشرة (Cond)	٢٣١٠/٢	
نواع اخرى	٢٣٩٠/٤	
Okouma, Obeche, Sapelli, Sapi, Acajou of Afrique, Makore and Iraka	٢٤٠٠	
للاستخدام في صناعة الواح القشرة (Cond)	٢٤١٠/٠	
نواع اخرى	٢٤٩٠/٢	
Tiama, Nansonia, Ilomba, Dibetou, Limb and Azove	٢٥٠٠	
للاستخدام في صناعة الواح القشرة (Cond)	٢٥١٠/٧	
نواع اخرى	٢٥٩٠/٩	
نواع اخرى		٩٠٠٠
من البلوط (quercus spp.)	٩١٠٠	
للاستخدام في صناعة الواح القشرة (Cond)	٩١١٠/٠	
نواع اخرى	٩١٩٠/٢	
من الزان	٩٢٠٠	
للاستخدام في صناعة الواح القشرة (Cond)	٩٢١٠/٩	
نواع اخرى	٩٢٩٠/٠	
نواع اخرى	٩٩٠٠	

للاستخدام في صناعة الواح القشرة (cond)	٩٩١٠/٣	
أنواع أخرى	٩٩١٠/٥	
خشب باطون حديدية (Hoopwood)، اعمدة مشقوقة (spilt poles)، الكول لوتاد أو عصي من الخشب مروسة لكن غير مشقوقة طولوا، عصي خشب مهذبة نوعا ما لكن ليست محفوة أو مصنعة، صلابة لتصنيع العكازات، الشماسي أو مقابض المعدات وغير ذلك، لخشاب مشرحة وغير ذلك.		٤٤,١٤
صلبوري (Coniferous)	١٠٠٠/٩	
غير صلبوري (Non-coniferous)	٢٠٠٠/٨	
خشب منشور أو مقطع طولوا، مشروح أو مقشر، بغض النظر إذا كان مكشوطا، مبرنخا أو موصلا بسمك أكثر من ٦ ملم.		٤٤,٠٧
صلبوري (Coniferous)	١٠٠٠	
قشرة خشبية (Veneer sheets)	١٠٣٠/٩	
عصي تستخدم لتجميع Bruce Boxes بواسطة الغرز (Cond)	١٠٤٠/٨	
أنواع أخرى	١٠٩٠	
ذو مفصلات (Finger - jointed)	١٠٩١/١	
أنواع أخرى	١٠٩٩/٤	
أخشاب استوائية من الأنواع التالية:	٢٠٠٠	
Dark red Meranti, Light red Meranti, and Meranti Bakau, White Lauan, White Meranti, White Seraya, Yellow Meranti, Alan, Keruing, Ramin, Kapur, Teak, Jongkong, Merbau, Jelutong and Kempas	٢١٠٠	
قشرة خشبية (Veneer sheets)	٢١٣٠/٦	
أنواع أخرى	٢١٩٠	
ذو مفصلات (Finger - jointed)	٢١٩١/٨	
أنواع أخرى	٢١٩٩/١	
Okoumw, Obeche, Sapelli, Sipo, Ilomba, Mansonia, Tiama, Iroka, Mokore Limba and Azobe, Acajou d'Afrique	٢٢٠٠	

قشرة خشبية (Veneer sheets)	٢٢٤٠/٨	
انواع اخرى	٢٢٩٠	
ذو مفاصل (Finger - jointed)	٢٢٩١/٦	
انواع اخرى	٢٢٩٩/٩	
خشب اليلسا (Balsa) بقياسات ١٦×٢٣×٦٦ اسم غير		٢٣٠٠
مكشوطه (unplaned)		
قشرة خشبية (Veneer sheets)	٢٢٤٠/١	
الانواع اخرى	٢٢٩٠	
ذو مفاصل (Finger - jointed)	٢٢٩١/٤	
	٢٢٩٢/٢	
الانواع لخرى	٢٢٩٩/٧	
لنواع اخرى		٩٠٠٠
بلوط		٩١٠٠
قشرة خشبية (Veneer sheets)	٩١٣٠/٩	
انواع اخرى	٩١٩٠	
ذو مفاصل (Finger - jointed)	٩١٩١/١	
	١	
انواع اخرى	٩١٩٩/٤	
خشب زان		٩٢٠٠
قشرة خشبية	٩٢٤٠/٦	
عصي تستخدم لتجميع Bruce Boxes بواسطة الغرز	٩٢٥٠/٥	
(cond)		
انواع اخرى		٩٢٩٠
ذو مفاصل	٩٢٩١/٩	
	٩	
لنواع اخرى	٩٢٩٩/٢	
	٢	
انواع اخرى		٩٩٠٠
قشرة خشبية	٩٩٤٠/١	
	١	

عصي تستخدم لتجميع Bruce Boxes بواسطة الغرز	٩٩٥٠/	
(cond)	٠	
لوايح اخرى		٩٩٩٠
ذو مفاصل	٩٩٩١/	
	١١	
لوايح اخرى	٩٩٩٩/	
	٧	

APPENDIX I

JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD.

LABORATORY

Certificate No. _____
Date Issued: _____
Tank No. _____
Sampling Date: _____

SPECIFICATIONS

Gasoline
Royal

TESTS	RESULTS	METHODS
Distillation		ASTM D-86
Fuel Recovered		
10% Vol. @ °C	70 Max.	
50% Vol. @ °C	120 Max.	
90% Vol. @ °C	180 Max.	
and Point @ °C	205 Max.	
Vapor Pressure @ 100 °F kg/cm ²	0.7 Max.	ASTM D-123
Color	Yellow	
Total Sulfur % wt	0.2 Max.	ASTM D-1266
Corrosion, Copper (3hr. at 50°C) Classification	NO. 1 Strip.	ASTM D-130
Oxidation Stability Minutes	360 Min.	ASTM D-525
Existent Gum mg/100cc.	4.0 Max.	ASTM D-381
TBL Content cc/USG	3.0 Max.	ASTM D-3341
Octane No. R. M.	98	ASTM D-269
Remarks:		

Chief Chemist

may

31.10.

JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD.

LABORATORY

Certificate No. 1

Date Issued 1

Tank No. 1

Sampling Date:

SPECIFICATIONS

Gasoline

F - 46

TESTS	RESULTS	METHODS
Distillation		ASTM D-88
Fuel Recovered		
10% Vol. @ °C	60 - 70	
50% Vol. @ °C	88 - 115	
90% Vol. @ °C	132 - 180	
End Point °C	205 Max.	
Vapor Pressure @ 100 °F kg/cm ²	0.560 Max.	ASTM D-323
Color	Yellow	
Total Sulfur % wt	0.1	ASTM D-1286
Corrosion, Copper (3hr. at 50°C) Classification	NO. 1 & FIP	ASTM D-130
Oxidation Stability Minutes	480 Min.	ASTM D-325
Existent Gum mg/100cc	4 Max.	ASTM D-381
T&L Content CC/USG	3 Max.	ASTM D-3341
Octane No. R. M.	91 Min.	ASTM D-2699
Remarks :		

Chief Chemist

- 307 -

magd
31/1/94

JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD

LABORATORY

Certificate No. _____
 Date Issued _____
 Tank No. _____
 Sampling Date: _____

SPECIFICATIONS

Fuel Oil

TESTS		RESULTS	METHODS
Density @ 15 °C	gr/ml	1.0 Max.	ASTM D-1298
Total Sulfur	%wt.	4.6 Max.	ASTM D-129
Flash point P.M.	°C	66 Min.	ASTM D-93
Viscosity @ 100 °F Sec. (Redwood I)		700 - 4000	IP-70
Pour Point	°C	15 Max.	ASTM D-97
Ash	%wt.	0.1 Max.	ASTM D-402
Water & sediment (centrif.)	%vol.	0.5 Max.	ASTM D-1706
Water by distillation	%vol.	0.5 Max.	ASTM D-95
Remarks :			

Chief Chemist

- 101 - mejet

JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD.

LABORATORY

Certificate No. _____
 Date issued _____
 Date of _____
 Expiration Date _____

SPECIFICATION

Light Asphalt
 RC - 250

TESTS	RESULTS	METHODS
Viscosity :		
Kinematic @140° C.	250 - 300	ASTM D-310
Saybolt Furol @140° C.	125 - 150	ASTM D-88
Flash Point (Tag Open - cup), °F	60 - 70	ASTM D-1810
Distillation test :		ASTM D-402
Distillate, Percent by volume of total distillate to 300 °C		
to 225 °C	35	Min.
to 240 °C	50	Min.
to 255 °C	80	Min.
Residue from distillation to 300 °C,		
Percent volume by difference	65	Min.
Test on residue from distillation :		
Penetration @ 25 °C 100 gm 5 sec.	100	Min.
Softening Point @ 25 °C	99	Min.
Solubility in trichloroethylene, Percent	0.2	Max.
Water, Percent		

Remarks :

(Lab.) Chief Chemist

- 309 -

Muzil
 3.1.194

JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD.

LABORATORY

Certificate No. _____
 Date Issued _____
 Tank No. _____
 Sampling Date _____

SPECIFICATION

Liquid Asphalt
 RC - 80

TESTS	RESULTS	METHODS
Viscosity :		
Kinematic @ 140° F. cSt	800 1600	ASTM D-447
Saybolt Furol @ 10° F. Sec.		ASTM D-88
Flash Point (Tag Open-cup), °F	80 Min.	ASTM D-1210
Distillation test :		ASTM D-402
Distillate, Percent by volume of total distillate to 300 °C		
to 225 °C	15 Min.	
to 280 °C	45 Min.	
to 315 °C	75 Min.	
Residue from distillation to 300 °C		
Percent volume by difference	75 Min.	
Test on residue from distillation :		
Penetration @ 25 °C, 100 gm, 5 sec.	80 120	ASTM D-5
Ductility @ 25 °C cm	100 Min.	ASTM D-113
Solubility in trichloroethylene, Percent	99 Min.	ASTM D-2042
Water, Percent	0.2 Max.	ASTM D-95

Remarks :

(Lab.) Chief Chemist

- 27 -

mayel
 3/1/97

JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD.

LABORATORY

Certificate No. _____

Date Issued _____

Tank No. _____

Sampling Date _____

SPECIFICATION

Liquid Asphalt

MC - 70

TESTS	RESULTS	METHODS
Viscosity		
Kinematic @ 140°F, cSt	70 140	ASTM D-3170
Saybolt Furl @ 122°F, Sec.	60 120	ASTM D-88
Flash Point Tag Open - say), °F	100 M.L.D.	ASTM D-1810
Distillation test :		ASTM D-402
Distillate, Percent by volume of total distillate to 360 °C		
to 232 °C	20 Max.	
to 300 °C	20 60	
to 316 °C	65 90	
Residue from distillation to 360 °C,		
Percent volume by difference	35 Min.	
Test ex. residue from distillation :		
Penetration @ 25 °C, 100 gm, 5 sec.	120 250	ASTM D-5
Ductility @ 25 °C gm	100 Min.	ASTM D-118
Solubility in trichloroethylene, Percent	97 M.L.D.	ASTM D-2041
Water, Percent	0.2 Max.	ASTM D-95

Remarks :

(Lab.) Chief Chemist

- 371 - *may*
8.1.1/94

JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD.

LABORATORY

Certificate No. :
Date Issued :
Tank No. :
Sampling Date :

SPECIFICATION

Asphalt
90/100

TESTS	RESULTS	METHODS
Ductility @ 25 °C. cm	100 Min.	ASTM D-113
Penetration @ 25 °C. 0.1 mm	80 - 100	ASTM D-5
Softening Point, °C	45.0 - 48	ASTM D-36
Specific Gravity @ 25°/25°C	1.0 Min.	ASTM D-70
Loss on Heating to 163°C %wt.	1.0 Max.	ASTM D-8
Penetration of residue from loss on heating test at 25°C as compared to penetration before heating %	75 Min.	ASTM D-8
Solubility in Trichloroethylene, %wt.	22.5 Min.	ASTM D-2042
Ash Content, %wt.	1.0 Max.	ASTM D-482
Flash point (Cleveland Open Cup), °C	225 Min.	ASTM D-92
Remarks :		

(Lab.) Chief Chemist

- 172 - *maj*
3/1/197

JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD.

LABORATORY

Certificate No. _____
Date Issued _____
Tank No. _____
Sampling Date _____

SPECIFICATION

Gasoil

TESTS	RESULTS	METHODS
Distillation		ASTM D-86
90% recovered at °C	357 Max.	
Density @ 15 °C gm/ml	0.82 - 0.870	ASTM D-1299
Color ASTM	2.1 Max.	ASTM D-1500
Total Sulfur %wt	1.5 Max.	ASTM D-1266
Flash point P.M. °C	55 Min.	ASTM D-93
Viscosity Red wood at 100 °F Sec.	45 Max.	IP - 70
Pour point Summer °C	+5 Max.	ASTM D-97
Pour point Winter °C	-9 Max.	
Corrosion, copper discoloration	NO. 1 Strip	ASTM D-130
Carbon residue on 10% residue, %wt	0.1 Max.	ASTM D-189
Total acid number mg KOH/gr	1.0 Max.	ASTM D-974
Strong acid number mg KOH/gr	NIL	ASTM D-974
Ash %wt	0.01 Max.	ASTM D-482
Water by distillation %vol	0.05 Max.	ASTM D-95
Sediment by extraction %wt	0.01 Max.	ASTM D-473
Diesel index	50 Min.	IP - 21
Remarks :		

(Lab.) Chief Chemist

- 578 -

may 31/194

JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD.

LABORATORY

Batch No.	1
Certificate No.	2
Date Issued	3
Task Number	4
Sampling Date	5

AVIATION TURBINE
KEROSENE

AVTUR/F311

TESTS	RESULTS	SPECIFICATIONS		METHODS
		min.	max.	
Appearance		Bright & clear		
Specific Gravity @ 60/60 °F	0.775	0.730	0.810	ASTM D-1298/IP-100
API Gravity @ 60 °F	30	51		
Distillation				ASTM D-86/IP-121
Initial Boiling Point °C	Report			
Fuel Recovered % Vol @ 200 °C	20			
Fuel Recovered				
10% Vol °C				
20% Vol °C	Report			
50% Vol °C	Report			
80% Vol °C	Report			
Final Point °C	—	280		
Residue % Vol	—	1.5		
Loss % Vol	—	1.5		
Flash Point °C	30			ASTM D-56
Sulfur, Total % Wt.	—	0.20		ASTM D-1298/IP-107
Doctor Test				IP-30
Sulfur, Mercaptan % Wt.	—	0.002		ASTM D-3227
Corrosion, Copper, Classification	—	1		ASTM D-130/IP-134
Corrosion, Silver, Classification	—	1		IP-227
Residual Gum mg/100 ml	—	7.0		ASTM D-301/IP-131
Aromatics % Vol	—	20		ASTM D-1319/IP-136
Olefin % Vol	—	5		ASTM D-1319/IP-136
Freezing Point °C	—	-60		ASTM D-2386/IP-16
Water Reaction				ASTM D-1094
Impurity Index	—	16		
Capillary Viscosity	—	2		
Calorific Value, Net Btu/lb	18 400	—		ASTM D-1545
Anti-Knock Gravity Product	5250	—		ASTM D-611 & D-1298
Viscosity @ 30 °F (34.4 °C), cSt	—	15		ASTM D-445/IP-71
Smoke Point mm	20	—		ASTM D-1322
Thermal Stability JETOT				ASTM D-3341/IP-223
Filter pressure Differential mm Hg	—	20		
Tube Deposit Rating	—	3		
Total Acidity mg KOH/g	—	0.20		ASTM D-975/IP-135
Strong Acid Number mg KOH/g	—	—		ASTM D-974/IP-130
Additives:				
Inhibitor, Oxidation mg/3l	8.6	24		
Metal Deactivator mg/3l	—	3.7		
Starch 450 Antistatic ppm	—	3.0		
Inhibitor, Corrosion mg/100	11.4	24.3		
Inhibitor, icing (FALL) Vol	0.10	0.15		IP-277
Water Content ppm				
Particulate Matter				
FOB Origin Deliveries mg/USG				ASTM D-2778
Electrical Conductivity pS/m	50	300		ASTM D-2624
Water Separator Index (WPI)	70	—		ASTM D-2550

Remarks:

JORDAN PETROLEUM REFINERY CO. LTD.

LABORATORY

Certificate No. _____
Date Issued : _____
Task No. _____
Sampling Date : _____

SPECIFICATION

Liquid Petroleum
Gas

TESTS	RESULTS	METHODS
Vapor Pressure @ 100 °F . kg / cm ²	2 MAX.	ASTM D-1267
Volatile residue ;		
Evaporated temp, 98% °C	2.2 MAX.	ASTM D-1037
Corrosion, copper strip	No. 1	ASTM D-1558
Sulfur grains/100 Cu. ft.	15 MAX.	ASTM D-2046
Free water content	None	
Remarks : _____		

meag
5/1/6

Chief Chemi

رسالة جاتبية لبروتوكول العلاقات الاقتصادية

وقع في باريس بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩٤

"البروتوكول"

يتفق طرفا البروتوكول على ان مسألة التناقص ما بين الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة اريحا وبين البروتوكول سوف يبت به من قبل رئيس وزراء حكومة اسرائيل ورئيس م.ت.ف.

عن م.ت.ف.

[امضاء]

احمد قريع

عن حكومة اسرائيل

[امضاء]

ابراهيم شوخط

رسالة جانبية لبروتوكول العلاقات الاقتصادية

وقع في باريس بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩٤

"البروتوكول"

- يتفق طرفا البروتوكول على مواصلة النقاش من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة في القضايا التالية لأخذين بالنظر التوصل إلى ترتيبات متفق عليها خلال ثلاثة اشهر:
- ١- الاعتراف والحماية المتبادلة للبراءات، التصاميم والعلامات التجارية، والملكات الثقافية.
 - ٢- الاجراءات لتصفية الالتزامات المالية للمتبادلة بين الطرفين، بما في ذلك الهيئات القانونية الواقعة تحت سيطرتهم.
 - ٣- منع القنود التجارية.

عن م.ت.ف

[امضاء]

احمد قريع

عن حكومة اسرائيل

[امضاء]

فيراهاام شوحط

مرفق لبروتوكول العلاقات الاقتصادية

١. مقاصة ريع جميع ضرائب ورسوم وجبليات الاستيراد ومن المكوس على منتجات النفط ما بين إسرائيل والمجلس، بموجب هذه الاتفاقية، سيدخل إلى حيز التنفيذ بالتزام عند اكمال المرحلة الاولى من اعادة لتتشار القوات العسكرية الإسرائيلية قبل موعد الانتخابات، اي قبل ٢٢ يوم قبل يوم الانتخابات (من الآن فصاعدا "اليوم المذكور").
- على اي حال، وبالنظر إلى الاحتياجات الخاصة للسلطة الفلسطينية، ومن أجل مساعدتها في تغطية نفقاتها الآتية، وافقت اسرائيل على ان تنقل إلى السلطة الفلسطينية:

 - أ. بعد شهر من التوقيع على الاتفاقية - ٥٠٪ من الريع المجبى خلال ذلك الشهر من ضرائب الاستيراد على البضائع، والتي تكون الضفة الغربية وجهتها النهائية، ومن المكوس على النفط المشتري من الجانب الفلسطيني للضفة الغربية.
 - ب. بعد شهرين من التوقيع على الاتفاقية - ٥٠٪ من الريع المجبى خلال الشهر الماضي من ضرائب الاستيراد ورسوم النفط كما ذكر سابقا.
 - ج. في اليوم المذكور ١٠٠٪ من الريع المجبى خلال الفترة منذ الدفعة السابقة بموجب الفقرة الفرعية ب اعلاه، من ضرائب الاستيراد ورسوم النفط كما ذكر سابقا.

٢. إضافة لذلك، ستقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية في اليوم المذكور ١٥ مليون شيكل إسرائيلي جديد كدفعة مقدمة من للقروض المتبقي من ميزانية الادارة المدنية كما هو مذكور في البند ٢ من المادة الثالثة والتسعون (الخزينة) من الملحق الثالث.
٣. ستقل إسرائيل مباشرة مبلغ ١٢ مليون شيكل إسرائيلي جدد من أجل تغطية النفقات الحورية للمجالات للثمان المنقولة للسلطة الفلسطينية ابتداء من ١ ايلول ١٩٩٥.
٤. لإغراض تنفيذ بروتوكول العلاقات الاقتصادية، ستفصم إسرائيل ٣٪ من ضرائب الاستيراد وغيرها من الضرائب غير المباشرة المنقولة إلى الجانب الفلسطيني وذلك من أجل تغطية المصاريف الادارية المتعلقة بجبلية هذه الضرائب وفي الامور الاخرى المتعلقة بذلك.

٥. سيستمر الجانبان في النقاش من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة حول اجراءات مقاصصة الالتزامات المالية بين الطرفين، بما في ذلك الكيانات القانونية الواقعة تحت سيطرتهم او إدارتهما.

٦. أ. سيتم إضافة للدخان، الكحول، الحديد، والاسمنت الى القائمة أ٢ المرفقة إلى بروتوكول العلاقات الاقتصادية بموجب الفقرة للارعية ٢. أ(٢) و٢ب من المادة الثالثة للبروتوكول، بكميات محددة بناءا احتياجات السوق الفلسطينية، آخذين بالإعتبار كميات هذه البضائع المشمولة في اللائحة أ ١.

على اي حال، بخصوص هذه البضائع، فإن للنسب الجمركية الإسرائيلية، ضرائب المشتريات، الرسوم، والجبايات، ورسوم أخرى، والمساعدة عند التوقيع على الاتفاقية، والمتخيرة من وقت لآخر، ستقدم كقاعدة حد ادنى للمجلس.

ب. كميات الاجهزة الكهربائية (JEC) في اللائحة أ ١ واللائحة أ ٢ سيتم مراجعتها وزيلتها من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة وذلك لتغطية جميع احتياجات السوق الفلسطينية.

٧. المادة الخامسة (الضرائب المباشرة) والمادة السادسة (الضرائب غير المباشرة على للمنتوجات المحلية) لبروتوكول العلاقات الاقتصادية ستبدل بالمواد المرفقة كذيل ١ وذيل ٢ لهذا المرفق.

الذيل ١

(يكون بدل المادة الخامسة لبروتوكول العلاقات الاقتصادية)

المادة الخامسة

الضرائب المباشرة

١. كل من اسرائيل والجانب الفلسطيني سيحدد وينظم بشكل مستقل سياسته الضريبية الخاصة المتعلقة بأمور الضرائب المباشرة، بما في ذلك ضرائب دخل الافراد والشركات، ضرائب الممتلكات والضرائب والرسوم البلدية.

٢. سيكون لكل إدارة ضرائبية الحق في جباية الضرائب المباشرة الناتجة عن نشاطات اقتصادية ضمن المنطقة الواقعة تحت مسؤولياتها الضرائبية.

٣. بإمكان كل إدارة ضرائبية وضع ضرائب إضافية على سكانها (الأفراد وشركات) والذين يقومون بنشاطات اقتصادية في مناطق خاضعة للمسؤولية الضرائبية للجانب الآخر.

٤. ستنتقل إسرائيل إلى الجانب الفلسطيني المبلغ المملوي لـ:

أ. ٧٥٪ من ضريبة الدخل المجهة من فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في إسرائيل.

ب. المبلغ الكامل ضريبة الدخل المجهة من فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في المستوطنات.

٥. عندما يقوم فلسطيني بتحويل مبلغ إلى إسرائيلي، ستطبق القوانين التالية المتعلقة بخمس المصدر:

أ. إن يتم خصم ضرائب مصدر على الدخل من بيع البضائع من المناطق الواقعة تحت السيطرة الضرائبية الإسرائيلية والتي لم تزود بواسطة منشآت دائمة في مناطق الواقعة تحت المسؤولية الضرائبية الفلسطينية في حالة أن الدخل من بيع بضائع منسوبة إلى منشآت دائمة في مناطق الواقعة تحت المسؤولية الضرائبية الفلسطينية. الضرائب يمكن أن تخصم في المصدر فقط على ذلك الدخل المنسوب إلى تلك المنشآت الدائمة.

ب. لا يمكن خصم ضرائب مصدر على دخل مستمد من قبل إسرائيلي على نشاطات مواصلاّت إذا كانت نقطة المغادرة أو نقطة الوجهة النهائية هي مناطق خاضعة للمسؤولية الضرائبية الإسرائيلية.

٦. عند تحويل مبلغ من قبل إسرائيلي إلى فلسطيني ويكون هذا المبلغ هو دخل ناتج أو مستمد في الضفة الغربية وقطاع غزة بخصوص خصم مصدر، سيتم تطبيق القواعد التالية:

أ. إن يتم خصم ضرائب مصدر على دخل من بيع بضائع من مناطق خاضعة للمسؤولية الضرائبية الفلسطينية والتي لم تزود بواسطة منشآت دائمة في مناطق خاضعة للمسؤولية الضرائبية الإسرائيلية. في حالة أن الدخل من بيع بضائع منسوبة إلى منشآت دائمة في مناطق واقعة تحت المسؤولية الضرائبية الإسرائيلية، يمكن أن تخصم في المصدر فقط على ذلك الدخل المنسوب إلى تلك المنشآت الدائمة.

ب. لا تخصم ضرائب مصدر على دخل مستمد من قبل فلسطيني على نشاطات مواصلات إذا كانت نقطة المناقشة او نقطة الوجهة النهائية هي مناطق خاضعة للمسؤولية الضريبية الفلسطينية.

٧. عدم وجود خصم مصدر بموجب احكام البند ٥، ٦ اعلاه، سيتم من خلال استخدام شهادات في نماذج منصوب عليها في الذيل ١. سيتم إصدار مثل هذه الشهادات على اوراق خاصة من اجل التأكد من ان الشهادات اصلية. ستكتب الشهادات باللغتين العربية والعربية وسيتم تعبئتها بلغة الطرف الآخر او باللغة الانجليزية وستكتب الأرقام "بالعربية" (ليس الهندية).

٨. أ. على اي حال، إذا لم يتم تقديم الشهادة المعنية والمشار اليها في البند ٧ إلى الدافع قبل دفع الدخل المشار اليه في البنود ٥، ٦ اعلاه، سيتم خصم ضريبة المصدر من قبل الدافع بموجب القانون الصاري.

ب. فيما يتعلق بالدخل الذي لم يشار اليه في البنود ٥، ٦ اعلاه، بالإمكان ان تفرض من قبل الضرائب ادارة الضريبة للمسؤولية عن المناطق التي نتج او استمد منها الدخل.

٩. سيتم كل طرف لمواطنيه اعفاء ضريبي عن ضرائب الدخل دفعت من قبلهم على دخل نتج او استمد في المناطق الخاضعة للمسؤولية الضريبية للطرف الآخر.

١٠. يتفق الطرفان على إنشاء لجنة فرعية خاصة لإنهاء الاتفاقيات والإجراءات الخاصة بأمور الضرائب (يما في ذلك امور متعلقة بالضرائب المزدوجة).

الذيل ٢

(تكون بدل المادة السادسة لبروتوكول العلاقات الاقتصادية)

المادة السادسة

الضرائب غير المباشرة على المنتجات المحلية

١. ستجبي ومستجمع ادارات الضرائب الإسرائيلية والفلسطينية ضريبة القيمة المضافة وضريبة شراء على الملتوجات المحلية، بالإضافة إلى ضرائب أخرى غير مباشرة في مناطقهم.
٢. نسب ضريبة الشراء ضمن ولاية الادارة الضريبية لكل طرف ستكون مشابهة فيما يتعلق بالبيضائع المستوردة والمنتجة محليا.
٣. مع ان مفاهيم ومبادئ ضريبة القيمة المضافة السائدة سيستمر تطبيقها من قبل الطرفين وبشكل متساو، فان ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية يجب ان لا تقل عن ٢٪ من نسبة قيمة الضريبة المضافة الإسرائيلية (نسبة ضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية الحالية هي ١٧٪).
٤. سيقدر الجانب الفلسطيني على أعلى ان العوائد السنوية للأعمال التجارية الواقعة تحت ولايته والتي ستعطي من ضريبة القيمة المضافة، ضمن سقف لا يتعدى ١٢,٠٠٠ دولار امركي.
- أ. الاعمال التجارية الدائمة والمستمرة مستمجة لإغراض ضريبة القيمة المضافة في دائرة ضريبة القيمة المضافة في الجانب الذي يمارس المسؤولية على المكان المقامة هذه الاعمال.
- ب. في حالة عدم سريان الفقرة الفرعية أ، فان على العملاء التسجيل لإغراض ضريبة القيمة المضافة في دائرة ضريبة القيمة المضافة الواقعة في الطرف الذين يسكنون به، بغض النظر عن مكان نشاطهم.
- على اي شركة ان تسجل لإغراض ضريبة القيمة المضافة بناء على سكن الفرد الذي يملك الحصاة الأكبر والتي تمنع حقوق توزيع الأرباح.

ج. الحالات الخاصة للعملاء الذين لهم عمليات مستمرة في الطرف الآخر بدون ان يكون لهم مكان دائم لعملهم هناك سيتم معالجتها من قبل لجنة مشتركة تشكل بموجب الفقرة ١١ ادناه، عند طلب اي طرف لذلك.

د. سيتم اي طرف للطرف الآخر، عند الطلب، معلومات متعلقة بمبيعات عملاء محددين من طرف إلى عملاء محددين من الطرف الآخر. ستقوم إسرائيل بتزود ادارة الضريبة الفلسطينية المساعدة في جمع المعلومات المتعلقة بنشاطات عملاء الفلسطينيين مسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة في دائرة ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية والذي لهم عمليات مستمرة في إسرائيل، كذلك فهاها ستكون المفتشين الفلسطينيين متابعة اعمالهم داخل إسرائيل لمقتضيات الحاجة لتطبيق الضريبة وبما يسمح به للقانون.

٦. ضريبة القيمة المضافة على مشتريات العملاء المسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة ستؤول إلى ادارة ضريبة القيمة المضافة المسجل لديها هذا العميل.

٧. المبادئ المنصوص عليها في الفقرة ١-٦ من هذه المادة ستطبق ايضا على ضرائب الاجور والارباح على المؤسسات المالية.

٨. سيكون هنالك مقاصة لربع ضريبة القيمة المضافة بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني تبعا للشروط التالية:

أ. ان مقاصة ضريبة القيمة المضافة ستطبق على ضريبة القيمة المضافة في صفقات مالية بين العملاء المسجلين عند الادارات المختلفة لضريبة القيمة المضافة.

ب. الإجراءات التالية ستطبق على مقاصة ربع ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن الصفقات المالية بين العملاء المسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة:

(١) للصفقات المالية بين العملاء المسجلين في الدوائر المختلفة لضريبة القيمة المضافة يجب

ان تستخدم فواتير خاصة ومعلمة بوضوح لهذا الغرض ويجب قبولها لأغراض المقاصة.

(٢) هذه الفواتير ستكون باللغة العبرية والعربية وستعاب في اي من هاتين اللغتين او في اللغة

الانجليزية على شرط ان تكون الارقام مكتوبة بالارقام "العربية" (ليس الهندية) وان تكون

المبالغ المعينة على الفواتير بالشكل الجديد ايضا. ان مبلغ ضريبة القيمة المضافة ستحدد

بالارقام والكلمات.

(٣) لأغراض التحويلات الضريبية، هذه الفواتير ستكون سارية المفعول لمدة ستة أشهر من تاريخ إصدارها.

(٤) ممثلين عن الطرفين سيعلنون مرة كل شهر، في اليوم الخامس والعشرين من الشهر، ليقدموا لبعضهم البعض لائحة الفواتير المقدمة لهم للتحويلات الضريبية، من أجل مقاصة ضريبة القيمة المضافة. هذه اللائحة ستضمن التفاصيل التالية بخصوص كل فاتورة.

(أ) رقم العميل المسجل لمصدر الفاتورة.

(ب) اسم العميل المسجل لمصدر الفاتورة.

(ج) رقم الفاتورة.

(د) تاريخ الإصدار.

(هـ) مبلغ الفاتورة مع مرجع خاص بقيمة ضريبة القيمة المضافة و

(و) اسم ورقم التسجيل لمستلم الفاتورة.

(٥) إن استحقاقات المقاصة ستصفي خلال ستة أيام من الاجتماع عن طريق دفعة من قبل الجانب المستحق عليه للموازنة الصافية للجانب الآخر.

(٦) كل جانب سيوفر للجانب الآخر، حسب الطلب، فواتير لأغراض التحقق. كل دفعة ضريبية ستكون مسؤولة عن توفير فواتير لأغراض التحقق لمدة سنتين بعد استلامهم.

(٧) كل جانب سيأخذ الإجراءات اللازمة للتحقق من صحة الفواتير المقدمة له من أجل مقاصة الجانب الآخر.

(٨) استحقاقات مقاصة ضريبة القيمة المضافة غير سارية المفعول ستخضع من النصفة القائمة للمقاصة.

(٩) عندما يصلح نظام الحاسوب المشترك للاتصال في التحويلات الضريبية للعملاء ومقاصة الضريبية للمضافة لكل جانب، فانه سيحل محل إجراءات المقاصة المنصلة في الفقرة الفرعية (٤) أعلاه.

(١٠) لدارتي الضريبة ستبادل لوائح العملاء المسجلين لديهم وستوفر بعضهما البعض بالوثائق الضرورية، إذا طلبت، للتحقق من الصفقات المالية.

(١١) للجنة الفرعية المشتركة المؤسسة في الفقرة ١١ ستشمل مع تنفيذ احكام هذه الفقرة.

٩. ضريبة القيمة المضافة المدفوعة عن صفقات مالية لمعلاء مسجلين مع الجانب الإسرائيلي عن طريق منظمات ومؤسسات فلسطينية غير ربحية، أو مؤسسات مالية مسجلة لدى الجانب الفلسطيني أو عن طريق السلطات المحلية الفلسطينية أو عن طريق الجانب الفلسطيني نفسه ستحول للجانب الفلسطيني تبعاً لنظام المقاصة المنصوص في فقرة (٨) أعلاه.
١٠. ضريبة القيمة المضافة المدفوعة عن صفقات مالية لمعلاء مسجلين مع الجانب الفلسطيني عن طريق منظمات ومؤسسات إسرائيلية غير ربحية، أو مؤسسات مالية مسجلة مع الجانب الإسرائيلي أو عن طريق السلطات المحلية الإسرائيلية عن طريق الجانب الإسرائيلي نفسه ستحول للجانب الإسرائيلي تبعاً لنظام المقاصة المنصوص في فقرة (٨) أعلاه.
١١. سيشكل الجانبان لجنة مشتركة من ممثلين عن إدارتي ضريبة القيمة المضافة. هذه اللجنة ستعامل مع جميع القضايا التي تتطلب للتنسيق والتعاون بما يتعلق بهذه المادة.

الجدول ١

بموجب المادة الخامسة (الضرائب المباشرة)

الرقم المتسلسل

شهادة عدم خصم على ضريبة الدخل في المصدر

من قبل إدارة الضريبة الفلسطينية

إلى

(اسم الدافع)

١. نشهد بناء عليه أن:

(اسم الممتلئ)

رقم الهوية و/أو رقم الممول

(عنوان العمل)

(عنوان المنزل)

مخول باستلام مبلغ _____ شيكل إسرائيلي جديد بالكامل مقابل بيع بضائع/تقليدات بدون خصم ضرائب في المصدر.

٢. هذه الشهادة تسري فقط على الدخل المستحق في أو الناشئ في الضفة الغربية أو قطاع غزة وستكون سارية المفعول من _____ إلى _____ و/أو فقوره (فواتير) رقم _____.

(التاريخ) (التاريخ)

٣. هذه الشهادة سارية المفعول فقط عند تسليم الشهادة الاصلية.

تاريخ الصدور

صدرت هذه الشهادة من قبل

الرقم المتسلسل _____

شهادة عدم خصم على ضريبة الدخل في المصدر

من قبل إدارة الضريبة الإسرائيلية

إلى _____

(اسم الدافع)

١. نشهد بناء عليه أن: _____

(اسم المستلم)

رقم الهوية و/أو رقم العميل

(عنوان العمل)

(عنوان المنزل)

مخول باستلام مبلغ _____ شيكل إسرائيلي جديد بالكامل مقابل بيع بضائع/نقلات بدون خصم ضرائب في المصدر.

٢. هذه الشهادة تسري فقط على الدخل المستحق في أو الناشئ في الضفة الغربية أو قطاع غزة وستكون سارية المفعول من _____ إلى _____ و/أو فواتوره (فواتير) رقم _____.

(التاريخ) (التاريخ)

٣. هذه الشهادة سارية المفعول فقط عند تسليم الشهادة الاصلية.

تاريخ الصدور

صدرت هذه الشهادة من قبل

الملحق السادس

البروتوكول المتعلق ببرامج التعاون الإسرائيلية - الفلسطينية

الفهرس

٣٨١	المادة الأولى : الأهداف
٣٨٢	المادة الثانية : المدى
٣٨٢	المادة الثالثة : لجنة للتعاون المستمرة
٣٨٣	المادة الرابعة : مبادئ للتعاون الاقتصادي
٣٨٤	المادة الخامسة : مجالات للتعاون الاقتصادي
٣٨٧	المادة السادسة : للتعاون العلمي والتقني
٣٨٨	المادة السابعة : التعاون في مجال التعليم والثقافة
٣٨٩	المادة ثمانية : برنامج شعب إلى شعب
٣٩٠	المادة التاسعة : المخدرات
٣٩٠	المادة العاشرة : طرق وتشكال للتعاون
٣٩١	المادة الحادية عشر : مفكرات

المادة الاولى

الاهداف

١. ان الجانبين مصران على انشاء حوار وتعاون مشترك خلال المرحلة الانتقالية على اساس المساواة والعدل والتعاون المتبادل وكذلك على العمل معا لتعزيز وللمحافظة على ديمومة السلام والاستقرار والتعاون فيما بينهم.
- وفي سعيها للمعيش في ظل تعايش سلمي يسمعى الطرفان على تصميم وتنفيذ برامج مختلفة تعمل على تسهيل الجهود المبذولة للوصول الى تسوية كاملة تركز على العملية السلمية المتفق عليها وتسهم في تحقيق تطبيق سلس للتسوية الدائمة المبنية على قرارات مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٢٨.
٢. لهذه الغاية، فان الجانبين يفتقان على انشاء ودعم استمرارية برنامج مكثف للتعاون في ما بينهما في مجالات النشاط الاتماتي بما في ذلك المجال الاقتصادي العلمي، الاجتماعي، والثقافي وبمشاركة المسؤولين، والمؤسسات والقطاع الخاص.
٣. ميقوم الجانبان بالتصدي للتحديات المشتركة والتي تتطلب توجه كلي منسق بين الطرفين مع الاخذ بعين الاعتبار السمات المميزة لكل جانب كما وسيقوم كل جانب باحترام القيم والكرامة الاتماتية للجانب الآخر.
٤. ان الجانبين ملتزمان بتقوية التعاون الاقليمي والذي يأخذ بعين الاعتبار تطلعات واهتمامات كل جانب، وعلى الاخص، ضمن إطار محافظات للسلام المتعددة الاطراف في الشرق الاوسط.

المادة الثانية

المدى

ان مدى التعاون بين الجانبين، كما هو مفصل في هذا الملحق، سيشتمل، ضمن اشياء اخرى، على الجوانب المهمة التالية:

- أ. التعاون فيما يختص بحماية البيئة.
- ب. التعاون الاقتصادي
- ج. التعاون في المجالات العلمية والتقنية.
- د. التعاون في مجال التعليم والثقافة.
- هـ. التعاون في تعزيز الحوار والملاقات بين الشعبين من خلال برنامج من شعب الى شعب.

المادة الثالثة

لجنة التعاون المستمرة

١. بناء عليه فقد تم تشكيل لجنة تعاون وتنسيق مستمرة (من الان فصاعدا SCC) .
٢. أ. ستتألف الـ SCC من عدد متساوي من الاعضاء من كل جانب، وبإمكان الخبراء والفنيون تقديم المساعدة للجنة خلال اجتماعاتها، اذا ما تطلب الامر ذلك.
- ب. ستكون الـ SCC بوضع وقرار قوانين عملها. وستجتمع الـ SCC مرة واحدة في كل شهر، ومن الممكن ان تجتمع لاكثر من ذلك بناء على طلب احد الجانبين.
- ج. ستتوصل الـ SCC الى قراراتها عن طريق الاتفاق.
- د. يوسع الـ SCC ان تفرز مجموعات عمل او هيئات للقيام بتطبيق هذا الملحق.

٣. ستقوم الـ SCC بالتعامل مع المواضيع التي يعالجها هذا الملحق. كما ستقوم باتخاذ القرار فيما يختص بالاشكال والطرق لتنفيذ مختلف مجالات التعاون كما هو مفصل في المادة التاسعة. وبإمكان الـ SCC لقرار اضافة مجالات اخرى جديدة للتعاون.

المادة الرابعة

مبادئ التعاون الاقتصادي

١. ان الجانبين يعترفان بأهمية النمو الاقتصادي، خصوصا لدى الجانب الفلسطيني، وايضا بأهمية التعاون المرتكز على مبدأ المساواة، والعدل، والتعاون المشترك كعامل اساسي في المصالحة وبناء السلام.
٢. لهذه الغاية، فان الجانبين سيقوما بتشجيع التعاون الاقتصادي بما في ذلك تشجيع المشاريع المشتركة ذات المنفعة لكلا الطرفين وبالتماشي مع الاهداف الكلية والمبادئ المنصوص عليها في هذا الملحق. وسيتم متابعة هذا المسمى بدون الانحراف عن احكام الملحق "٣" من اتفاق اعلان المبادئ، الملحق "٥" من هذه الاتفاقية (البروتوكول الخاص بالامور الاقتصادية)، وعن اي اتفاقية لاحقة او اي تفاهم تم التوصل اليه بين الجانبين خلال الفترة الانتقالية.
٣. سيعمل الطرفان في اثناء تنفيذ البرامج الاقتصادية المشتركة للمتوعة على الاخذ بعين الاعتبار المواضيع المتعلقة بحماية البيئة بما في ذلك الهواء، المياه، المصادر البرية والبحرية، والوقاية من المخاطر والمضار المحذقة بالبيئة.
٤. بدون احجاف للاتفاقيات الحالية بينهما، فان للتعاون الاقتصادي بين الجانبين سيركز من حيث المبدأ على القطاعات المؤدية لنمو وتطور اقتصادي، اجتماعي، وامناني متوازن. ومن اهداف التعاون، ضمن اشياء اخرى:
 - أ. تطوير البنية التحتية وتطوير قاعدة قوية للاقتصاد الفلسطيني.
 - ب. تقوية دعائم عمليات صنع القرارات الاقتصادية المستقلة المؤسسية لدى الجانب الفلسطيني.
 - ج. دعم قائمة مؤسمة المعايير والمقاييس الفلسطينية ومؤسسة التصدير، الخ.

- د. العمل معا لتعزيز التطور الاجتماعي وارتفاع المستوى المعيشي لدى الفلسطينيين.
- هـ. الطموح في تخفيض الفروق في مستوى التطور الاقتصادي بين الجانبين.
- و. يشمل التعاون الاقتصادي بين الجانبين على تبادل المعلومات والأفكار في المواضيع والقضايا في التبادلات الاقتصادية بين الجانبين.
- ز. سيأخذ التعاون الاقتصادي بين الجانبين بالحسبان تغيرات السياسات الاقتصادية في المجالات الاقتصادية المختلفة.

المادة الخامسة

قطاعات التعاون الاقتصادي

١. التعاون الصناعي

- سيقوم الجانبان بتعزيز للتعاون الصناعي وعلى الاخص:
- أ. تسهيل تعاون المؤسسات الاقتصادية وقطاعات العمل بين الطرفين.
 - ب. فحص الطرق التي ستسهل انشاء مشاريع مشتركة.
 - ج. تعزيز للتعاون بين مشاريع العمل الصغيرة والمتوسطة لدى الجانبان.
 - د. البحث عن طرق لزيادة الناتج الصناعي الفلسطيني. من خلال، ضمن أمور أخرى، ترويج برنامج [الاسرائيليين: الباحثات] [الفلسطينيون: المناطق] الصناعية بالتماشي مع المفهوم المتفق عليه وبالتعاون مع جميع المؤسسات المعنية.
 - هـ. تخصيص جهد كاف لجذب قطاع العمل العالمي وعلى الاخص الشركات متعددة الجنسيات.

٢. التعاون الزراعي:

- يعترف الجانبان بأهمية تعزيز للتعاون في مجال الزراعة وسوقمان على الاخص بـ:
- أ. تشجيع تعاون قطاعاتهم الزراعية الخاصة.
 - ب. تسهيل وتشجيع التجارة الصلبة بين اسواقهما.
 - ج. فحص الطرق التي ستسهل إقامة مشاريع مشتركة.

- د. فتح تقنية لتبادل المعلومات عن اساليب الزراعة، الري، معالجة الماء والتربة، مبيدات الاعشاب الضارة، والمبيدات الخ.
- هـ. التعاون والتنسيق في مجال حماية للنباتات والامراض الحيوانية.
- و. تعزيز الجهود المشتركة لمحاربة التصحر وتشجيع التطوير المشاريع الزراعية في المناطق القاحلة او شبه القاحلة.

٣. البيئة

- أ. سيقوم الجانبان بتعزيز التعاون فيما يخص بمنع الانكاف للتدريجي للبيئة، للتحكم بالتلوث، وب توفير الحماية المناسبة والاستخدام المنطقي للمصادر الطبيعية في مناطقهم، مع التطلع الى دعم التطور الذي يحافظ على البيئة والى ترويج المشاريع البيئية في المنطقة.
- ب. التعاون لحماية البيئة سيركز، من بين اشياء اخرى، على تحضير عروض لمشاريع، لدراسات ولتوصيات عن:
- (١) تطوير وتنفيذ طرق مناسبة لمعالجة السوائل، والمواد الصلبة، والمخلفات الخطرة وللتحكم، وحفظ وصرف ونقل والتخلص من المواد الخطرة، الملوثات، والمخلفات المشعة.
- (٢) الوقاية من والتحكم في التلوث البحري الناتج عن السفن او عن مصادر تلوث متولدة على اليابسة.
- (٣) الوقاية من والتقليل الى ادنى حد من التأثيرات المضررة للتلوث على صفات التربة، والماء، والهواء.
- (٤) استخدام الادوات المناسبة لادارة البيئة ولمرقبة البيئة، بما في ذلك تبني واستخدام المبادئ البيئية المقبولة عالميا، ومعايير تقييم التأثيرات على البيئة، وكذلك نظم المعلومات البيئية.
- (٥) تطوير برامج مكافحة التصحر، وحماية الطبيعة، والاصناف المهددة بالانقراض، والحفاظ على الغابات والمحاصيل الطبيعية.
- (٦) تعزيز برامج التعليم والوعي البيئي.
- ج. سيقوم الجانبان بالتعاون في منع نقل المواد الكيميائية الممنوعة عالميا بما في ذلك المبيدات والمبيدات الحشرية والاسمدة بين مناطقهم.

- د. سيقوم الجانبان بالتعاون في وضع نظام انذار لحالات الطوارئ وذلك للاستجابة لاهداث وحوادث من الممكن ان تولد تلوث او دمار او خطر بيئي.
- هـ. ان لجنة خبراء البيئة والتي تشكلت من خلال هذه الاتفاقية ستقوم بتنفيذ للتعاون البيئي المقترح اعلاه بالتنسيق مع الـ SCC.

٤. الطاقة

- سيقوم الجانبان بتعزيز التعاون بينهما لـ:
- أ. تطوير خطط لترويج استخدام مصادر الطاقة البديلة والتظنية بيننا مثل الطاقة الشمسية وطاقة الريح.
- ب. دعم التعاون في الحفاظ على الطاقة.
- ج. تشجيع المشاريع ذات المصلحة المشتركة في مجال الكهرباء وذلك ضمن اطار التعاون الاقليمي.
- د. تطوير خيارات لمشاريع مشتركة والتي ستشمل قطاع العمل العالمي في مجال انتاج وإدارة وتزويد الطاقة.

٥. للنقل والمواصلات

- أ. سيقوم الجانبان بتعزيز التعاون في مجال للنقل والمواصلات والبنية التحتية المتعلقة بهما، وذلك للتكيف مع اي زيادة في تنلق المسافرين والبضائع، ولتحديث البنية التحتية من خلال:
- (١) تشجيع برامج التكنولوجيا وبرامج الابحاث المشتركة.
- (٢) المساعدة في تسهيل انشاء مؤسسة المعايير والمقاييس الفلسطينية في هذا المجال باعتماد على المعايير العالمية.
- ب. سيعمل الجانبان على ايجاد حركة طبيعية للمركبات عبر نقاط العبور مع الاردن ومصر.

٦. السباحة

- أ. من أجل الاستخدام الأمثل للمزايا الفريدة المتلحة لصناعة السباحة في اجواء الاستقرار، فإن الجانبين سيدرسان الطرق لـ:
 - ١) زيادة حجم السباحة للقائمة.
 - ٢) للتخطيط وتطوير البنية التحتية الضرورية والمرافق، والخدمات من أجل استوهاب الطلاب المتزايد.
 - ٣) تشجيع مشاركة مجموعات واصحاب الشركات السباحة الاجنبية والاقليمية والمتحددة الجنسيات الكثرى.
 - ٤) الاستمرار في توسيع برامج التدريب المهني، للمهن السباحة المتنوعة.
 - ٥) تشجيع المشاريع المشتركة في مجال السباحة والتي لها فائدة مشتركة، في كافة المناطق ذات الفائدة المشتركة بما في ذلك على البحر الميت. بهذا الخصوص، وباتماشي مع اتفاق اعلان المبادىء فان المشاريع الخاصة للفلسطينية وكذلك المشاريع المشتركة ستولجد، كما هو متفق عليه، على شاطئ البحر الميت.
- ب. سيقوم الجانبان بتبادل المعلومات وتميز التعاون في مشاريع تطوير السباحة المخططة، مشاريع تسويق السباحة، المعارض السباحية، المعارض، المؤتمرات والمنشورات.
- ج. سيقوم الجانبان بتسهيل وتشجيع حركة السواح السلسلة بين منطقتيهما.
- د. كما سيقوم الجانبان بتشجيع تطوير برامج التعاون بين منظماتهم المختصة في هذا المجال.

المادة السادسة

تعاون علمي وتقني

- سيقوم الجانبان بتعزيز التعاون في مجال البحث العلمي ومجال التطوير التقني، كما سيقوم الجانبان بتكريس اهتمام خاص لما يلي:
- أ. انشاء اتصالات بين المؤسسات العلمية ومؤسسات الابحاث لدى الجانبين.

- د. ب. تنظيم اجتماعات علمية مشتركة (حقلات دراسية وورشات عمل).
- ج. نشاطات بحث وتطوير مشتركة تهدف الى تشجيع التقدم العلمي ونقل التكنولوجيا والمعرفة.
- د. نشاطات تدريبية وبرامج تنشيطية للباحثين، وللمعلماء، وللمختصين من كلا الطرفين.
- هـ. تطوير بيئة تساعد على البحث وتطبيق التقنيات الحديثة، وكذلك ايجاد حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية لتنتج مثل هذه الابحاث.

المادة المساهمة

التعاون في مجال التعليم والثقافة

١. التعاون الثقافي

سيقوم الجانبان بتعزيز التعاون الثقافي وتشجيع تطوير تعاون بين مؤسساتهما او منظماتهما في مجالات الفن، الموسيقى، المسرح، الادب، للترجمة الحرفية، النشر، السينما وصناعة الافلام.

٢. وسائل الاعلام والاتصالات

سيقوم الجانبان بتعزيز وتشجيع التعاون المباشر بين وكالات الانباء، الصحف، ومحطات الاذاعة والتلفزيون. بالإضافة الى ذلك فان الجانبين سيتعاونان مع دول ثالثة لحرص محسن عملية السلام في المجتمعات المحلية.

٣. التعاون في مجال التعليم

- أ. سيقوم الجانبان بتعزيز التعاون عن طريق تشجيع وتسهيل التبادلات في مجال التعليم وعن طريق توفير الظروف الملائمة للاتصال المباشر بين المدارس والمؤسسات التعليمية لدى الطرفين.
- ب. سيقوم الجانبان بالتعاون بهدف رفع المستوى العام والتدريب المحترف لشمسبهما مع الاخذ بعين الاعتبار الاولويات التي ستحدد من كل جانب.

ج. سيركز التعاون، على وجه الخصوص، على المجالات التالية:

(١) التعاون بين المؤسسات التعليمية / التدريبية.

(٢) تبادل المعلومات بين الجامعات.

٣) تدريب اللغة.

٤) طرق أخرى لتعزيز فهم متبادل للثقافة لكل منهما.

٤. الرياضة والشباب:

- أ. سيقوم الجانبان بتشجيع التعاون في مجال الرياضة والثقافة الجسدية، خاصة عن طريق تبادل الواود والفرق الرياضية، وكذلك عن طريق تنظيم اجتماعات رياضية ولعاب.
- ب. سيقوم الجانبان بتشجيع الاتصالات والتبادل بين المنظمات الشبابية، وتعزيز تبادل طلبة المدارس الثانوية والجامعات.

المادة الثامنة

برنامج شعب إلى شعب

١. سيقوم الجانبان بالتعاون لتعزيز الحوار والملاكات بين شعبيهما بالتمشي مع المفاهيم التي طورت بالتعاون مع مملكة النرويج.
٢. سيقوم الجانبان بالتعاون لتعزيز الحوار والملاكات بين شعبيهما، وكذلك لتريض الجماهير أكثر للعملية السلمية، وضعها الحالي ونتائجها المتوخاة.
٣. سيقوم الجانبان باخذ خطوات لرعاية النقاش والاشراك الجماهيري لآزالة المواق امام التفاعل، ولزيادة التبادل والتفاعل من شعب إلى شعب في كافة مجالات التعاون التي تم وصفها في هذا الملحق وبالتمشي مع الاهداف والمبادئ العامة للمرساة في هذا الملحق.

المادة التاسعة

المواد المخدرة والمهلوسة

١. بالإضافة لموضوع التعاون المنصوص عليه في المادة لثانية للملحق الرابع من هذه الاتفاقية والمتعلق بالمساعدة القانونية في القضايا الاجرامية، فإن للجانبين سيقوما بالتعاون مع التطلع، من بين أمور أخرى، الى:

- أ. تحسين فاعلية السياسات، للموجهة ضد التزويد والاتجار غير المشروع المواد المخدرة والمهلوسة والحد من سوء استخدام هذه المنتجات. ويشمل ذلك المعلومات والوعي الجماهيري، والنشاطات التعليمية والاجتماعية.
- ب. تشجيع التوجه المشترك لتخفيض الطلب.
- ج. تشجيع توجه مشترك لمنع استخدام النظام المالي لدى الجانبين لتبييض الاموال التي جمعت نتيجة نشاطات لجرامية بشكل عام ونتيجة للاتجار بالمخدرات بشكل خاص.

٢. سيأخذ التعاون، ضمن أمور أخرى عدة اشكال منها تبادل المعلومات، وحيث يكون مناسباً، نشاطات مشتركة لانشاء مؤسسات ونظمة معلومات اجتماعية وصحية، وتنفيذ مشاريع في هذه المجالات، بما في ذلك مشاريع التدريب والبحوث.

المادة العاشرة

طرق واشكال التعاون

١. ستقوم الـ SCC بتحديد طرق واشكال تطبيق التعاون بين الجانبين.
 ٢. سيتم تطبيق التعاون، على الاخص، عن طريق:
- أ. الحوار الدائم.

ب. تبادل المعلومات والاكثر في جميع قطاعات التعاون، بما في ذلك اجتماعات المسؤولين والخبراء، بصورة منتظمة.

ج. نقل المشورة، والخبرة، والتدريب.

د. المبادرة الى والقيام بنشاطات مشتركة مثل الحلقات الدراسية، وورشات العمل.

هـ. المساعدة التقنية، الادارية، والتنظيمية.

٢. ستقوم الـ SCC، ومجموعات العمل والهيئات الجانبية التابعة لها ، او الوكالات الرسمية المختلفة

التي سيطلب اليها تعزيز هذا التعاون، بتطوير برامج عملية مشتركة في مختلف مجالات التعاون خلال فترة ستة اشهر. من بدء دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

٤. مجالات للتعاون الاخرى سيتم الاتفاق عليها من قبل الجانبين.

المادة الحادية عشر

متفرقات

لا شيء في هذا الملحق سينتقص من الاحكام المنصوص عليها الموضوعه في اي جزء اخر من هذه الاتفاقية.

الملحق السابع

إطلاق سراح السجناء والموقوفين الفلسطينيين

اطلاق سراح السجناء والموقوفين الفلسطينيين

١. سيتم اطلاق سراح الموقوفين والسجناء، كما هو متفق عليه في المادة السادسة عشر من هذه الاتفاقية، على ثلاث مراحل.
٢. الفئات التالية من الموقوفين و/أو السجناء سيكونوا من ضمن الذين سيطلق سراحهم كما ورد اعلاه.
 - أ. سيتم اطلاق سراح جميع المعتقلات والسجنيات الاناث في المرحلة الاولى.
 - ب. الأشخاص الذين امضوا اكثر من ثلثي مدة محكوميتهم.
 - ج. الموقوفين و/أو السجناء المتهمين او للذين سجنوا لقيامهم بتهم تتعلق بالامن ولم ينتج عنها قتل او جرحي بصورة خطيرة.
 - د. الموقوفين و/أو السجناء المتهمين او المدانين بتهم اجرامية لا علاقه لها بالامن.
 - هـ. مواطنو الدول العربية الذين احتجزوا في اسرائيل بانتظار تنفيذ اوامر ابعادهم.
٣. الموقوفين والسجناء من بين الفئات المفصلة في هذه الفقرة والذين يطبقون المعيار المنصوص عليه في الفقرة الثانية اعلاه، ستستريح اسرائيل جذيرين باطلاق سراحهم:
 - أ. السجناء و/أو الموقوفين الذين تبلغ اعمارهم ٥٠ سنة او اكثر.
 - ب. السجناء و/أو الموقوفين تحت سن ١٨.
 - ج. السجناء الذين مضى على فترة سجنهم ١٠ سنوات او اكثر.
 - د. السجناء و/أو الموقوفين المرضى وغير الاصحاء.
٤. المرحلة الثالثة لاطلاق سراح السجناء والموقوفين ستتم خلال مفاوضات الوضع النهائي، وستشمل الفئات المنصوص عليها اعلاه، ومن الممكن البحث في اضافة فئات اخرى لها.

وثيقة إعلان مبادئ

حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

واشنطن يوم ١٣ ايلول ١٩٩٣

محتويات

٣٩٩	اعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية
٤٠٧	الملحق ١ بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها
٤٠٩	الملحق ٢ بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا
٤١١	الملحق ٣ بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي . الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية
٤١٣	الملحق ٤ بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي . الفلسطيني حول برامج التنمية الإكليلية
٤١٥	المحضر المنفق عليه لاعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي
٤١٩	الرسائل المتبادلة

إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية

إن حكومة دولة إسرائيل وود منظمة للتحرير الفلسطينية (في الولد الأردني - للفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) ("الولد الفلسطيني")، ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الولت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والإعتراف المتبادل بحقوقهما الشرعية والسياسية ، والسعي للميش في "ظل" تملش سلمي ويكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة الأولى

هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية إنتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب ("المجلس") للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

من المفهوم أن الترتيبات الإنتقالية هي جزء لا يتجزأ من صلوة السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

المادة الثانية

إطار الفترة الإنتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الإنتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة الثالثة

الانتخابات

- ١- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرّة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفعلتها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.
- ٢- سيتم عقد إتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق ١، بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.
- ٣- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية إنتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة الرابعة

الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الإنتقالية.

المادة الخامسة

الفترة الإنتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

- ١- تبدأ فترة السنوات الخمس الإنتقالية عند الإسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
- ٢- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الإنتقالية.
- ٣- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، للاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، الملاكات والتعاون مع جيران آخرين، ومسئل أخرى ذات الإهتمام المشترك.
- ٤- الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الإنتقالية لا تحجب أو تطل بمفاوضات الوضع الدائم.

المادة السادسة

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

- ١- فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفور الإسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذات طبيعة تمهيدية إلى حين تصيب المجلس.
- ٢- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والإسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، مع الأخذ بحين الاعتبار تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسلاح. سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية، كما هو متفق، وإلى أن يتم تصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة السابعة

الاتفاق الإنتقالي

١- سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على إتفاق حول الفترة الإنتقالية (١٣) الإتفاق الإنتقالي (١).

٢- سوف يحدد الإتفاق الإنتقالي، من بين أشياء أخرى، هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الإتفاق الإنتقالي أيضا سلطة للمجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقا للمادة ٩ المذكورة أعلاه، والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣- سوف يتضمن الإتفاق الإنتقالي ترتيبات، سيتم تطبيقها عند تصويب المجلس، لتمكينه من الإضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقا وفقا للمادة ٤ المذكورة أعلاه.

٤- من أجل تمكين المجلس من تشجيع النمو الاقتصادي، سوقوم المجلس فور تصويبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الإتفاق عليها وفقا للإتفاق الإنتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥- بعد تصويب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وإسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة الثامنة

النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الإضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد

التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بفرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة التاسعة القوانين والأوامر العسكرية

- ١- سيخول المجلس بالتشريع، وفقا للإتفاق الإنتقالي، في جميع السلطات المنقولة إليه.
- ٢- سيراجع الطرفان بشكل مشترك للقوانين والأوامر العسكرية الصارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة العاشرة لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية - الفلسطينية

من أجل توفير تطبيق سلس لإعلان المبادئ هذا ولأية إتفاقيات لاحقة تنطبق بالفترة الإنتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية - فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الإهتمام المشترك، والمنازعات.

المادة الحادية عشر التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

ادراكا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل التشجيع بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة تعاون إقتصادية إسرائيلية - فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة الثانية عشر الإرتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الإرتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتَي الأردن ومصر من جهة أخرى، لتشجيع التعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزعوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الإهتمام المشترك.

المادة الثالثة عشر إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

- ١- بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز حشدة إنتخابات المجلس سيتم إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقا للمادة ١٤.
- ٢- عند إعادة إنتشار قواتها العسكرية، ستسترد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.
- ٣- سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة الانتشار في مواقع محددة مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة ٨ أعلاه.

المادة الرابعة عشر

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في

ملحق ٢.

المادة الخامسة عشر

تسوية المنازعات

١- سيتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أية إتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الإرتباط المشتركة التي ستشكل وفقا للمادة ١٠ أعلاه.

٢- إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توافق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

٣- يمكن للأطراف أن تتفق على اللجوء الى التحكيم حول خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية التي لا تحل مباشرة. ولهذا الغرض وحسب الاتفاق تنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

المادة السادسة عشر

التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف أداة ملائمة لتشجيع خطة مارشال وبرامج إقليمية أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق ٤.

المادة المباحة عشر

بتود متفرقة

- ١- يدخل إتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.
- ٢- جميع البروتوكولات الملحقه بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم إعتبارها جزء لا يتجزأ من هذا الإتفاق.

أبرم في واشنطن، في هذا اليوم الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣

عن الوفد الفلسطيني
محمود عباس

عن حكومة إسرائيل
شمعون بيريز

الشاهدين

الفرنسية الروسية
أندريه كوزريش

الولايات المتحدة الأميركية
وارين كريستوفر

الملحق الأول

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١- فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية، وفقا لاتفاق بين الطرفين.

٢- بالاضافة، يجب أن تغطي الاتفاقية حول الانتخابات، القضايا التالية، من بين أمور أخرى:
أ- النظام الانتخابي.

ب- سيطرة الاشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية المتفق عليها وتركيبها الفردية ، و
ج- الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الاعلام،
وإمكانية الترخيص لمحطة بث إذاعي وتلفزيوني.

٣- لن يتم الإحلاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين النازحين، الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.

الملحق الثاني

بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية

من قطاع غزة ومنطقة أريحا

- ١- سيحدد الطرفان إتفقا ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على إثر الانسحاب الإسرائيلي.
- ٢- ستفقد إسرائيل إسحابا مجدولا وسريعا لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، يبدأ فوراً مع التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم إستكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الاتفاق.
- ٣- سيضمن الاتفاق المذكور أعلاه، من جملة أمور أخرى:
 - أ- ترتيبات لنقل سلس وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.
 - ب- بنية وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المجالات فيما عدا الأمن الخارجي، والمستوطنات والإسرائيليين، والمالقات الخارجية ومستقل أخرى متفق عليها بشكل مشترك.
 - ج- ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضباط للشرطة للمجندين محلياً ومن الخارج (حاملين جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية للقادمون من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.
 - د- حضور دولي أو أجنبي مؤقت، وفقاً لما يتفق عليه.
 - هـ- إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية - إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل.
 - و- برنامج للتنمية الاقتصادية والاستقرار، ويشمل إقامة صندوق طوارئ، لتشجيع الإستثمار الأجنبي، والدعم المالي والإقتصادي.

ز- وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف.

ح- ترتيبات لمر آمن للأشخاص والنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤- الإتفاق أعلاه سيضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعايير:

أ- غزة - مصر، و

ب- أريحا - الأردن.

٥- المكاتب المسؤولة عن الإضطلاع بصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية حسب هذا الملحق

رقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا بانتظار تنصيب المجلس.

٦- باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن يتغير خلال الفترة الإنتقالية.

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني

في البرامج الاقتصادية والتنمية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية - فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز، من بين أمور أخرى، على التالي:

١- التعاون في مجال المياه، بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيضمن مقترحات دراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الإنتقالية.

٢- التعاون في مجال الكهرباء، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية.

٣- التعاون في مجال الطاقة، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة، يأخذ بالاعتبار استغلال النفط والغاز لأراض صناعية، خاصة في قطاع غزة وللقب، ويشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى، وقد يأخذ هذا البرنامج بالإعتبار كذلك بناء مجمع صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وكذلك بناء قنايين لنقل النفط والغاز.

٤- التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الإستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل، وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني.

٥- التعاون في مجال النقل والإتصالات، بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة يأخذ بالإعتبار إنشاء خطوط نقل وإتصالات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى. بالإضافة، سيأخذ هذا البرنامج بالإعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة، وسكك الحديد وخطوط الإتصالات، إلخ...

٦- التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرنامج ترويج للتجارة، بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة

ولي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق، والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة.

٧- التعاون في مجال الصناعة، بما في ذلك برامج التطوير الصناعي، الذي سيوفر إنشاء مراكز للبحث والتطوير الصناعي الإسرائيلي - الفلسطيني المشترك، والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية-الإسرائيلية، ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج، والمنتجات الغذائية، والأدوية، والإلكترونيات والملابس والصناعات القائمة على الكمبيوتر والعلوم.

٨- برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الرفاه الاجتماعي.

٩- خطة تعاون وتعمية للموارد البشرية تأخذ بالإعتبار ورش عمل ولدوات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.

١٠- خطة لحماية البيئة توفر إجراءات مشتركة و/أو منسقة في هذا المجال.

١١- برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.

١٢- أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة.

الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني

حول برامج التنمية الإقليمية

١- سوف يتعاون الجانبان في سياق معنى السلام المتعدد الأطراف لتشجيع برنامج تنمية للمنطقة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، تبادر إليه الدول السبع للكبار. وستطلب الأطراف من السبع الكبار المعنى لإشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج، مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية، وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

٢- سوف يتشكل برنامج للتنمية من عنصرين:

أ- برنامج للتنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب- برنامج للتنمية الاقتصادية الإقليمية.

أ- برنامج للتنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة. سيتشكل من العناصر التالية:

١- برنامج لإعادة التاهيل الاجتماعي، بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء.

٢- خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة.

٣- برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات إلخ).

٤- خطة للموارد البشرية.

٥- برامج أخرى.

ب- يمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمية من العناصر التالية:

١- إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبذلك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢- تطوير خطة إسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة لتنسيق إستغلال منطقة البحر الميت.

٣- قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت.

٤- تحلية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

- ٥- خطة إقليمية للتنمية الزراعية، وتتضمن معنى إقليمي منسق للولاية من التصحر.
- ٦- ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها.
- ٧- التعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعه وإستغلاله صناعيا.
- ٨- خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- ٩- التعاون الإقليمي في مجالات أخرى.
- ٣- سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف، وسينسقان بهدف إنجازها، كما سيشجع الطرفان المنشطات للولمة ما بين إجماعات وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيديّة لها، ضمن مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة.

المحضر المتفق عليه لإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي

أ- تفاهات وإتفاقات عامة:

لأية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها إلى الفلسطينيين ولقا لإعلان المبادئ قبل تنصيب المجلس
مستخضع للنفس للمبادئ المتعلقة بالمادة ٤، كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه.

ب- تفاهات وإتفاقات محددة:

المادة ٤

من المفهوم أن:

- ١- ولاية المجلس ستمتد على منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي
سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم: القدس، المستوطنات، الموانع العسكرية
والإسرائيليين.
- ٢- ستسري ولاية المجلس فيما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة
إليه للمنتقل عليها.

المادة ٦ البند ٢

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي:

- ١- يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون
الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنقل إلى الفلسطينيين ولقا لإعلان المبادئ في
المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الإجتماعية، الضرائب البشرية، السبلحة وأية
سلطات أخرى متفق عليها.
- ٢- من المفهوم أن حقوق والتزامات هذه المناصب لن تتأثر.

- ٣- سستمر كل من المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الميزانية وفقا لترتيبات يتم الإتفاق عليها من الطرفين، وستأخذ هذه الترتيبات بالإعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة.
- ٤- فور تنفيذ إعلان المبادئ، سيبشر الوندان الإسرائيلي والفلسطيني على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقا للتفاهات المذكورة أعلاه.

المادة ٧ البند ٢

كما سيتضمن الإتفاق الإنتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة ٧ البند ٥

إسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة إسرائيل للصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

المادة ٨

من المفهوم أن الإتفاق الإنتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين كي هذا الخصوص، كما أنه من المتفق أن يتم إلجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة مرحلة، كما هو متفق عليه في الإتفاق الإنتقالي.

المادة ١٠

من المتفق أنه فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ، سيقوم الوندان الإسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء الأفراد المعينين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة.

كما أنه من المتفق عليه أن يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستأخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالإتفاق، ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف فنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة، وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة ومكان، أو أماكن، عقد إجتماعاتها.

الملحق الثاني

من المفهوم أنه، لاحقاً للإسحاب الإسرائيلي، ستستمر إسرائيل في مسؤوليتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي وللنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويمكن للتوفت العسكرية وللمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية لدخول قطاع غزة ومنطقة أريحا.

أبرم في واشنطن، في هذا اليوم الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣

عن الوفد الفلسطيني
معمود عباس

عن حكومة إسرائيل
خمعون بيريز

الشاهدان .

الفيدرالية الروسية
أندريه كوزريوف

الولايات المتحدة الأمريكية
وارين كريستوفر

الرسائل المتبادلة

الخطاب الأول

٩ أيلول ١٩٩٣

السيد رئيس الوزراء

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لمصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط، ومن منطلق إيمان
راسخ، أود أن أؤكد على التزامات م.ت.ف. التالية:

تعترف م.ت.ف. بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن .

تقبل م.ت.ف. قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨.

إن م.ت.ف. تلتزم بعملية السلام في الشرق الأوسط بحل سلمي للصراع بين الجانبين وتعلن أن
كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.

وتعتبر م.ت.ف. أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً ويفتح حقبة جديدة من
التعايش السلمي والاستقرار، حقبة خالية من العنف وأي أعمال تشكل خطر على السلام والاستقرار.
وطبقاً لذلك فإن م.ت.ف. تدعو استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تلأخذ على عاتقها
إلزام كل عناصر أفراد م.ت.ف. بذلك من أجل تأكيد التزامهم، ومنع الانتهاكات وضبط الملتكبن.

وفي ضوء إذن مصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ ونسباً على القبول الفلسطيني
بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ فإن م.ت.ف. تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر
حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب أصبحت
الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول وبالتالي فإن م.ت.ف. تتعهد بأن تقدم إلى المجلس
الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتصديرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

الخطاب الثاني

٩ أيلول ١٩٩٣

السيد الرئيس

ردا على خطابكم المورخ في ٩ أيلول ١٩٩٣، فأنني أود أن أؤكد لكم، في ضوء التزامات م.ت.ف. المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بم.ت.ف. باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع م.ت.ف. في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

المخلص

إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

(١٠ أيلول ١٩٩٣)

الخطاب الثالث

٩ أيلول ١٩٩٣

عزيزي الوزير هولمت

أرجو في أن أؤكد لكم أنه بمقتضى التوقيع على إعلان المبادئ فبني سوف أضمن المواقف
التالية في بولغاتي الملتية:

في ضوء العصر الجديد الذي يرمز إليه التوقيع على إعلان المبادئ فإن هدفنا تشجيع
وتدعو الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاشتراك في الخطوات المؤدية إلى
تطبيق الحياة ورفض العنف والإرهاب والمساهمة في السلام والاستقرار والمشاركة بفاعلية في إعادة
البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

📖 الكتب الصادرة عن دار الجليل 📖

الترجم	المؤلف	اسم الكتاب	الرقم المتسلسل
غازي السعدي		عمود النار ، الأسطورة التي قامت عليها إسرائيل	١-
	عبد الرحمن أبو عرقة	الأستيطان ، التطبيق العملي للصهيونية	٢-
		طبعة جديدة (مزيّدة ومنقحة)	
	بدر عبد الحق	حرب الجليل ، الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية ،	٣-
	وغازي السعدي	تموز ١٩٨١	
	هيئة الرصد والتحرير	الكتاب السنوي ١٩٨١ ، توثيق لأبرز المعلومات	٤-
	غازي السعدي ، نواف الزوي ،	والأحداث في فلسطين المحتلة .	
	غسان كمال		
	هيئة الرصد والتحرير	الكتاب السنوي ١٩٨٢ ، توثيق لأبرز المعلومات	٥-
	غازي السعدي ، نواف الزوي ،	والأحداث في فلسطين المحتلة	
	غسان كمال		
	بدر عبد الحق	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (١)	٦-
	وغازي السعدي	شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو	
محمود براهيم	مايكل جانتس	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٢)	٧-
	غازي السعدي	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٣)	٨-
		وثيقة جرم وإدانة	
	غازي السعدي	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٤)	٩-
		اهداف لم تتحقق	
	سلمى الجنيدي	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٥)	١٠-
		مقتل انصار - وصراع الارادات	
غازي السعدي	زئيف شيف و	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٦)	١١-
	يهود يماري	الحرب المضللة	
		الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٧)	١٢-
زكي مدوش		فضائح الحرب اللبنانية	
اللجنة ضد الحرب في لبنان		الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٨)	١٣-
		هزيمة المتصربين وانتصار القضية	
	غازي السعدي	الحرب الفلسطينية - الاسرائيلية في لبنان (٩)	١٤-
		الأسرى اليهود وصفقات المبادلة	
		رسائل من قلب العصار	١٥-
		من أبو عمار الى الجميع	
	فاصل يونس	يومييات من سجون الاحتلال - نزفانة رقم (٧)	١٦-

- ١٧- المثلث الايراني ، العلاقات السرية الاسرائيلية - الصحفي شموئيل سيجف غازي السعدي
الأمريكية الايرانية في عهد الشاه
- ١٨- هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ الوف هراين غازي السعدي
مواقف اسرائيلية
- ١٩- عملية الديبا كما يرويها منفذوها المحامي دويش ناصر
- ٢٠- مراكز القوى في اسرائيل ١٩٦٣-١٩٨٣ دكتور نظام بركات
- ٢١- ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل
- ٢٢- مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧- منير الهور وطارق الموسى
١٩٨٥
- ٢٣- غوش ايمونيم - الوجه الحقيقي للصهيونية غاشي السعدي
عش العصفور - قصة للأطفال منير الهور
- ٢٤- رؤى مستقبلية عربية في الثمانينات د . احمد صدقي الدجاني
- ٢٥- أيام دامية في المسجد الأقصى المبارك الدكتور احمد العلمي
- ٢٦- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير يوسف قرايعين
- ٢٧- الأحد الأسود : تصوير اسريكي صهيوني للعمل حسن اسماعيل مشعل
الفدائي الفلسطيني
- ٢٨- خارطة فلسطين - وهي خارطة تمثل سهول وهضاب وجبال ووديان ومدن وقرى فلسطين (ملونة)
- ٢٩- بروتوكولات حكماء صهيون - المجلد الاول عجاج نويهض
- ٣٠- بروتوكولات حكماء صهيون - المجلد الثاني عجاج نويهض
- ٣١- الاردن وفلسطين - وجهة نظر عربية د . سعيد التل
- ٣٢- الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام د . فؤاد حمدي بسيسو
- ٣٣- الاستثمار وفلسطين رفيع شاكرا التنتشة
- ٣٤- العرب من اجل السلام حمز واپزين غاشي السعدي
- ٣٥- الموساد ، جهاز المخابرات الاسرائيلي السري دنيس اينبرغ ، ابلي لاندان
اوربي دان
- ٣٦- التوازن العسكري في الشرق الاوسط مركز الدراسات الاستراتيجية
بجامعة تل ابيب
- ٣٧- بطاقات فنية (لوحات فنية تعبر عن الانتماء د . كامل قمبر
الفلسطيني)
- ٣٨- بطاقات فنية (مجموعة) د . كامل قمبر
- ٣٩- بطاقات على شكل دفتر الشيكات
- ٤٠- الكتاب الأسود
- عن يوم الأرض ٢٠ آذار ١٩٧٦
- في سرية الصحراء سميح القاسم

- ٤١- الغبار النووي الاسرائيلي شاي ميلمان غازي السعدي
- ٤٢- انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة سلم ابو غوش
- ٤٣- نقاط فوق الحروف مناقشة لردود الفعل تجاه مبادرتي الأمير لهد خالد الحسن وريجنيف
- ٤٤- قراءة سياسية في مبادرة ريفان خالد الحسن
- ٤٥- فلسطينيات خالد الحسن
- ٤٦- الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك خالد الحسن
- ٤٧- من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (١) يعقوب الياب جرائم الأرغين وليحي ١٩٣٧ - ١٩٤٨
- ٤٨- من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٢) مجازر وممارسات ١٩٣٦ - ١٩٨٣ غازي السعدي
- ٤٩- من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (٣) د . حمدان بدر دور الهاغاناه في انشاء اسرائيل
- ٥٠- ملصق يوم الأرض سليمان منصور
- ٥١- ملصق جمل المحامل سليمان منصور
- ٥٢- ملصق قبة الصخرة - صورة تبرز معالمنا التاريخية والدينية في القدس
- ٥٣- فلسطين تاريخنا ونضالنا نجيب الأحمد
- ٥٤- فلسطينيات في سجن النساء الاسرائيلي طيور المحامي وليد الفارهم نفي ترتسا
- ٥٥- المؤسسة العسكرية الصهيونية في فترة الضوء بشير البرغوثي اسرائيل عسكر وسلاح (١)
- ٥٦- اتفاقيات السلم المصرية - الاسرائيلية في نظر القانون الدولي محمد الرفاعي
- ٥٧- الجذور - وثيقة الأوقاف الاسلامية فتحي فوزاني
- ٥٨- فلسطين .. الأرض والوطن (١) قرية الدوايمة موسى عبدالسلام هديب
- ٥٩- خط الدفاع في الضفة الغربية أروه شليف
- وجهة نظر إسرائيلية
- ٦٠- تشريفة بني مازن د . عبداللطيف عقل
- ٦١- القمع والتكثيف في سجن الفارعة لجنة الحقوقين الدوليين القانون من أجل الانسان
- ٦٢- صورة العربي في الأدب اليهودي (١) الدكتور ريزا دوسب
- ٦٣- الشخصية العربية (٢) في الأدب العربي الحديث هاشم مزعل ١٩٤٨ - ١٩٨٥
- عاطف عطاري

- ٦٤- فلسطين أرض وتاريخ د . محمد التحال
- ٦٥- القدس ماضيها - حاضرها - مستقبلها فايز فهد جابر
- ٦٦- القضية الفلسطينية في القانون الدولي .. الوضع د . جابر الراوي
الراهن
- ٦٧- شوكة في ميونخ مثير كهانا غازي السعدي
- ٦٨- حرب الاستنزاف د . محمد حمزة
- ٦٩- القرار - ألفان وإثنا عشر يوما في سجون الاحتلال رشاد أحمد الصنبر
- ٧٠- المخاطب الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية بشير شريف البرغوثي
المجاورة
- ٧١- أزمة الاستخبارات الاسرائيلية تسفي لثير قسم الدراسات
- ٧٢- اسرائيل عام ٢٠٠٠ (تصورات اسرائيلية)
- ٧٣- دعوى نزع الملكية الاستيطان اليهودي . والعرب اريه . ل . اغنيري بشير البرغوثي
- في الفترة ١٨٧٨ - ١٩٤٨
- ٧٤- ندوة مشاكل التعليم الجامعي في الوطن المحتل
- والروح الجماعية
- ٧٥- سمح القاسم - قصائد -
- شخص غير مرغوب فيه
- ٧٦- القضية الفلسطينية الأكرم زعتر
- ٧٧- فلسطين الأم وأبنتها البار - عبدالقادر الحسيني عيسى خليل محسن
- ٧٨- عرب التركمان - أبناء مرج ابن عامر علياء الخطيب
- ٧٩- المرأة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي ميسون الطاونة الوحيد
- ٨٠- نادبة برادلي - الفدائية المغربية الشقراء
- ٨١- الاعلام الاسرائيلي غازي السعدي ومنير الهوز
- ٨٢- تقرير الأوضاع المحتلة المقدم إلى الدورة (١٨)
- للمجلس الوطني الفلسطيني قسم الدراسات والأبحاث
- ٨٣- الوجه الحقيقي للموساد د . وجيه الحاج سالم
وانور خلف
- ٨٤- المعنى الاستراتيجي في الحروب الحديثة
- ٨٥- شخصيات صهيونية (١) مذكرات الجنرال وفائيل ايتان غازي السعدي
- ٨٦- شخصيات صهيونية (٢) وتهجير يهود العراق شلمو هلال غازي السعدي
- ٨٧- شخصيات صهيونية (٣) نوردور هيرتسل قسم الدراسات
- عرب الحركة الصهيونية
- ٨٨- شخصيات صهيونية (٤) شانون غازي السعدي
- بلدوند الارهاب الصهيوني
- ٨٩- شخصيات صهيونية (٥) آباء الحركة الصهيونية عبدالكريم النقيب
- ٩٠- شخصيات صهيونية (٦) غازي السعدي
- موشيه ديان .. أنا وكاتب ديفيد

غازي السعدي	٩١-	شخصيات صهيونية (٧)
		بن غوريون والعرب
الأميرة دينا	٩٢-	شخصيات صهيونية (٨)
عبدالحمد		رسائل بن غوريون
دار الجليل	٩٣-	شخصيات صهيونية (٩)
		حياتي ... غولدا مائير
دار الجليل	٩٤-	شخصيات صهيونية (١٠)
		ليني بيرغر
		حركة التصحيح الصهيونية من عهد جايوتسكي
		إلى عهد شامير
دار الجليل	٩٥-	شخصيات صهيونية ١/١١
		مذكرات اسحق رابين - القسم الأول
دار الجليل	٩٦-	شخصيات صهيونية ٢/١١
		مذكرات اسحق رابين - القسم الثاني
دار الجليل	٩٧-	شخصيات صهيونية ١٢
		مذكرات ناحوم غولدسمان
دار الجليل	٩٨-	شخصيات صهيونية ١٣
دار الجليل		مذكرات اسحق شامير
	٩٩-	من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩-١٩٤٨
		زياد عردة
		الكتاب الأول
	١٠٠-	من رواد النضال الفلسطيني ١٩٢٩-١٩٤٨
		زياد عردة
		الكتاب الثاني
دار الجليل	١٠١-	الحركة العمالية العربية في فلسطين
		سلم الجندي
دار الجليل	١٠٢-	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (١)
		زئيف شيف
دار الجليل	١٠٣-	سلاح الجو الاسرائيلي
		عديده غراتوت
دار الجليل	١٠٤-	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٢)
		سلاح الاستخبارات الاسرائيلي
دار الجليل	١٠٥-	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٣)
		عمي شامير
دار الجليل	١٠٥-	سلاح الهندسة
		نتان دويحي
دار الجليل	١٠٦-	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٤)
		سلاح المشاة
دار الجليل	١٠٦-	الموسوعة العسكرية الاسرائيلية (٥)
		إيلان كتير
		سلاح المظليون
غازي السعدي	١٠٧-	دراسات في تعليم الكبار
		د . عدنان أبو عيشة
	١٠٨-	وجه قبيح في المرأة
		بروفيسور ادور كوهن
	١٠٩-	تاريخ ما أحمله التاريخ
		عبدالهادي جرار
	١١٠-	الاعلام الفلسطيني
		د . حسين أبو شنب

دار الجليل	موشيه زاك	١١١- النزاع العربي - الاسرائيلي
		بين فكي كماشة الدول العظمى
	فاضل يونس	١١٢- تحت السياط
	اكرم التجار	١١٣- التضييق
	د - يوسف هيكل	١١٤- جلسات في رفدان
بدر عقيلي	ايحس حرييل	١١٥- متجل في التجمة السادسة
		(التجميع السوفياتي في اسرائيل)
	عالم الحسن	١١٦- اشكالية الديمقراطية والبدليل
		الاسلامي في الوطن العربي
	د - عبدالقادر يوسف	١١٧- تعلم الفلسطينيين ماضيا وحاضرا ومستقبلا
دار الجليل		١١٨- صرخة في وجه العالم
		(اليوم الانتفاضة)
دار الجليل	للقدم احتياط تسلي عوفر	١١٩- الاستخبارات والأمن القومي
	والرائد آفي كوبر	
	شازي السعدي	١٢٠- الاحزاب والحكم في اسرائيل
	د - يوسف هيكل	١٢١- ربيع الحياة
	صباح السيد عزازي	١٢٢- قيس من قرائت المدينة والقرية الفلسطينية
	اكرم التجار	١٢٣- اشتغالات حمدان - مجموعة قصصية
احمد بركات		١٢٤- العائلة رقم ٣٠٠ (فضيحة الشين بيت)
	اكرم التجار	١٢٥- آه يابلدي - رواية
احمد بركات المغربي	الفرام وينامح تلمي	١٢٦- معجم المصطلحات الصهيونية
	قدري أبو بكر	١٢٧- من القمع الى السلطة القوية
	د - يوسف هيكل	١٢٨- ايام الصبا
		صورة من الحياة وصفحات من التاريخ
	نؤاد ابراهيم عباس وعمر شاهين	١٢٩- معجم الأمثال الشعبية الفلسطينية
بدر عقيلي		١٣٠- صناعة قراءات الأمن الوطني في اسرائيل
بشير شريف البرفوشي		١٣١- قمع شعب
		شهادت ميدانية مشفوعة بالقسم
	اكرم التجار	١٣٢- جليله .. ومع في جنود الانتفاضة - رواية
دار الجليل		١٣٣- اسلحة وازعاج
		وجهات نظر اسرائيلية في ثلاثة ابحاث
بدر عقيلي	موشيه واغر	١٣٤- حدود (أرض اسرائيل)
	سلمو عبدالخالق القزق	١٣٥- هذه قضيتك يا ولدي
بدر عقيلي		١٣٦- حرب سيناء ١٩٥٦ - تصورات اسرائيلية
دار الجليل	شموئيل سيجف	١٣٧- المثلث الايراني - الكتاب الثاني - دوما العلاقات
		الارثية - الاسرائيلية - الاسريكية
	الحمامي درويش ناصر	١٣٨- الفاشية الاسرائيلية

دار الجليل	أريئيل ليفتا	النظرية العسكرية الإسرائيلية - دفاع وهجوم	١٣٩-
	العמיד محمد يوسف العملة	الأمن القومي العربي	١٤٠-
	الحمر زئيف كلاين	ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي	١٤١-
بدر عقيلي	محمد أنزلة	سياسة إسرائيل الأمنية	١٤٢-
	د . عمران أبو صبيح	دقيقتان فريق تل أبيب	١٤٣-
دار الجليل	زئيف شيف وابيهود بهاري	الهجرة اليهودية حقائق وأرقام	١٤٤-
دار الجليل	يوسي مهلمان ودان رانيف	انتفاضة	١٤٥-
		جواسيس المخابرات الإسرائيلية	١٤٥-
		تاريخ .. وجغرافيا	١٤٦-
دار الجليل	يعقوب شريت	' دولة ' إسرائيل - زائلة	١٤٦-
	محمد خالد الأزهر	الجماعة الأوربية والفضة الفلسطينية	١٤٧-
	أكرم النجار	بقايا من حزب وكناك	١٤٨-
	غازي السمدي	إسرائيل في حرب الخليج	١٤٩-
	أحمد عزالدين بركات	المثلث الممتوم	١٥٠-
		الولايات المتحدة - إسرائيل والفلسطينيين	١٥١-
دار الجليل	بروفيسور أليشع إيفرات	الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسيا	١٥١-
	زياد أبو صالح وورشاد المدني	حرب السكان في نظر الإسرائيليين	١٥٢-
	نجوى قعوار فريح	انتفاضة المصانير	١٥٣-
	فايز أبو فردة	موسوعة عشائر ومائلات فلسطين (١)	١٥٤-
		القدس مدينتها وقراها	١٥٥-
أحمد بركات المجريري	هنوتيل فالد	انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية	١٥٥-
دار الجليل	حشاشيا أرييه	الموسوعة العسكرية الإسرائيلية (١٦)	١٥٦-
		سلاح الذروع	١٥٧-
دار الجليل	برنارد و . هندرسون	بولارد	١٥٧-
		قصة جاسوس	١٥٨-
	عيسى غلغل محسن	أبو عجاج المينوسي	١٥٨-
		الدكتور الثائر	١٥٩-
	محمد نورالدين شحادة	قناع القناع	١٥٩-
	د . عادل أحمد جرار	الأسلحة الكيميائية والبيولوجية	١٦٠-
		- وتأثيراتها البيئية -	١٦١-
	عبدالله عواد	دولة مجدد	١٦١-
	عبدالله عواد	الشبح	١٦٢-
دار الجليل	بني موديس	طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين	١٦٣-
		- وثيقة إسرائيلية -	١٦٤-
	أبراهيم عبدالكريم	الاستشراق وإباحت الصراع لدى إسرائيل	١٦٤-
	د . عمران أبو صبيح	دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي	١٦٥-
		العربية المحتلة (١٩٦٧-١٩٩١)	١٦٥-

١٦٦- حرب في الخليج (إبعاد على إسرائيل)	تحرير طاقم مركز الأبحاث الاستراتيجية الاسرائيلي : يافه	بدر عقيلي
١٦٧- فلسطين في سيرة البطل عبدالحليم الجليلاني	د- حسن صالح عثمان	
١٦٨- ثلاثون قضية استخبارية وأمنية في إسرائيل	يوسف أريمان د- عبدالرزاق حسين	دار الجليل
١٦٩- الأدب العربي في جزر البليار	شمعون بيرس	دار الجليل
١٧٠- الشرق الأوسط الجديد	هازي السدي	
١٧١- الاعهاد والمساومات والطقوس لدى اليهود	وليام يودوس	دار الجليل
١٧٢- اسلحة الدمار الشامل	رونيرت ويندوم بدر عقيلي	
١٧٣- الفصل في تعلم اللغة العبرية بمعلم ويدين معلم	اسين ابو عيسى بنهامين تيتياهو	دار الجليل
١٧٤- الثاموس العلمي / عبري - عبري		محمد عودة الدويري
١٧٥- مكان تحت الشمس	يشياهو ليفوفيتش	سليمان الناطود
١٧٦- احاديث في العلم والقيم	صلاح خلف	دار الجليل
١٧٧- فلسطين بلا حوزة	د محمد ربيع	دار الجليل
١٧٨- الحولاء الفلسطيني - الاسريكي	عبد الرزاق حسين	دار الجليل
١٧٩- دوائر القصر	موسف التاجار	دار الجليل
١٨٠- قرية جزو	اورلي لزو لاي	بدر عقيلي
١٨١- الانقلاب السياسي في اسرائيل الاسماء الخفيا	جاك كنو	محمد عودة الدويري
١٨٢- مشكلة الاراضي في النزاع القوي بين اليهود والعرب منذ عهد بلقور	شليمو نكليمون	بدر عقيلي
١٨٣- الموساد في العراق انتيار الامال الاسرائيلية والكردية	سالم أحمد قواطين	
١٨٤- دولة فلسطين الوضع القانوني	د- أمون كايليون	بدر عقيلي
١٨٥- اسحق رابين اغتيال سياسي	عماد نذاف	
١٨٦- نايف حواتمة يتحدث	البروليسور موشيه ماعوز	لينا وهيب
١٨٧- سورية واسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام		

١٨٨ - الاتفاقية

الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية
حول الضفة الغربية وقطاع غزة

دار الجليل

طبع في شركة الشرق الأوسط للطباعة - هاتف (٨٩٤٩٤) - ص.ب ١٥٢٨٦

تواريخ إعادة الانتشار الفلسطينية

- ١١ كانون الأول ١٩٩٥ اختتام مكاتبات التنسيق والارشاد في لواء رام الله.
- ١٣ كانون أول ١٩٩٥ إخلاء مدينة نابلس.
- ١٤ كانون أول ١٩٩٥ إخلاء المنطقة الريفية من المنطقة بمدينة نابلس.
- ١٤ كانون أول ١٩٩٥ بدء تسجيل أسماء المرشحين للانتخابات لمجلس الحكم الذاتي.
- ١٦ كانون أول ١٩٩٥ الموعد الأخير لتسجيل الأحزاب في وزارة الداخلية الفلسطينية.
- ١٧ كانون أول ١٩٩٥ إخلاء مدينة قلقيلية.
- ١٨ كانون أول ١٩٩٥ إخلاء مدينة بيت لحم.
- ١٩ كانون أول ١٩٩٥ إخلاء المنطقة الريفية من القرية من بيت لحم.
- ٢٢ كانون أول ١٩٩٥ انتهاء عملية تسجيل المرشحين للانتخابات.
- ٢٦ كانون أول ١٩٩٥ إخلاء المنطقة الريفية من حول الخليل.
- ٢٨ كانون أول ١٩٩٥ إخلاء مدينة رام الله.
- ٢٩ كانون أول ١٩٩٥ إخلاء المنطقة الريفية من حول رام الله.
- ٣٠ كانون أول ١٩٩٥ إعلان القائمة النهائية لسجل الناخبين.
- ٣١ كانون أول ١٩٩٥ بدء الدعاية الانتخابية.
- ١٨ كانون ثاني ١٩٩٦ انتهاء الدعاية الانتخابية.
- ٢٠ كانون ثاني ١٩٩٦ يوم الانتخابات لرئاسة ومجلس الحكم الذاتي.
- ٢٦ آذار ١٩٩٦ إعادة الانتشار الإسرائيلي في مدينة الخليل.
- ٤ أيار ١٩٩٦ بدء المفاوضات حول التسوية الدائمة بعد شهرين من أداء المجلس لليمين.
- ٤ أيار ١٩٩٦ تغيير والغاء بنود في الميثاق الوطني الفلسطيني مناقضة لاتفاق أوسلو.
- وبعد ستة أشهر من أداء أعضاء المجلس المنتخب ليمين الولاء، يكون الموعد الأخير لانتهاء المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإضافي لقوات الجيش الإسرائيلي في المنطقة ب، في الضفة الغربية.
- بعد ١٦ شهر من بعث المجلس يكون الموعد الأخير للمرحلة الثالثة والأخيرة في المنطقة ب، في الضفة الغربية.
- بعد ١٦ شهر من بعث المجلس يكون الموعد الأخير للمرحلة الثالثة والأخيرة في ضلعة إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

جدول إعادة الانتشار وفقاً لبروتوكول الخليل

- ١٧ آذار ١٩٩٧ مرحلة الانسحاب الأولى.
- ١٧ آذار ١٩٩٧ استئناف احتشالي للمحادثات حول التسوية الدائمة.
- في غضون عام ١٩٩٧ إجراء مفاوضات حول للمبر الأمن، المطار، البناء، إطلاق سراح الأسرى وغير ذلك.
- ٧ أيلول ١٩٩٧ مرحلة الانسحاب الثانية.
- ٣١ آب ١٩٩٨ مرحلة الانسحاب الثالثة وفقاً للتفسيرات الإسرائيلية.
- ٥ أيار ١٩٩٩ الموعد الذي حدد في اتفاق أوسلو لانتهاء التسوية الدائمة.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية



دار الخليل للنشر
والدراسات والأبحاث
الفلسطينية

عنوان: من ب. ٨١٧٢ - تلخون ٨١٥٧٦٢٧
فاكس: ٨١٥٣٦٦٨